

النظم السياسية العربية
قضايا الاستمرار والتغيير

د. علي الدين هلال   د. نيفين مسعد

النظم السياسية العربية
قضايا الاستمرار والتغيير

د. علي الدين هلال

د. نيفين مسعد



الفصل الأول

التأصيل لمفهوم النظم السياسية العربية

الفصل الثاني

بيئة النظم السياسية العربية



تمهيد

إن هذا الكتاب هو محاولة لدراسة النظم السياسية العربية بشكل منهجي ومنظم، سعى فيه المؤلفان إلى عرض إطـار تحليلي لدراسة هذه النظم، وفهم تفاعلاتها، مسـتفيدين مـن التراث النظري في حقل السياسة المقارنة، ومراعيين تكييفه وتطـويره بمـا يتناسـب مـع ظـروف الـبلاد العربيـة وخصوصياتها. وينطلق المؤلفان في هذا الشأن مـن فكـرة مؤداها أن الموضوعات والقضايا التي يدرسها علم السياسـة هي ذات طابع اجتماعي مقارن، وأن قضايا مثل المشـاركة السياسية والمعارضة السياسية والشرعية السياسـية تفـرض نفسها على كل النظم السياسية، بغض النظـر عـن درجـة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولكن كل مجتمـع يواجـه هذه القضايا بأشكال مغايرة وفقًا لظروفه وثقافته.

انطلاقًا من وجهة النظر هذه، فإن التحليل السياسي يتطلب التوفيق بين اعتبارين هما العالمية والخصوصـية. العالميـة التي تنطلق من وحدة المشاكل التي تواجهها المجتمعات فـي

سياق تطورها السياسي [1]، والخصوصـية التـي يفرضـها اختلاف الثقافات ونظم القيم والخبرات التاريخية. وبدون أي

---

(١) يميز البعض بين العالمية كمفهوم يشير إلـى الاعتمـاد المتبـادل والتفاعل بين دول العالم أخذًا وعطاء، والعولمة كمفهوم يعبر عـن عملية مركبة لها أبعادهـا الاقتصـادية والاتصـالية والسياسـية والثقافية، تتسم بالصيرورة، ولها مؤشرات يمكن رصـدها كميـا وكيفيا، وعادة ما تكون أحادية الاتجاه من الشمال إلـى الجنـوب، وفي المقابل، فإن ثمة تحليلات تذهب إلى اختلاف تأثير العولمـة باختلاف قوة الدولة وفعاليتها، بحيث إن خطر التهميش لا يتهدد إلا الدول الضعيفة وحدها. لمزيد من التفاصيل بخصـوص العولمـة، انظر:

Ai H. Dessouki, "Globalization and the Two Spheres of Security," Washington Quarterly (Autumn ١٩٩٣), pp. ١٠٩ – ١١٧; Anthony G. McGrew and Paul G. Lewis, Global Politicis: Globalization and the Nation-state (Cambridge [England]: Polity Press; Oxford [England]; Cambridge, M A.: Blackwell Publishers, ١٩٩٢);

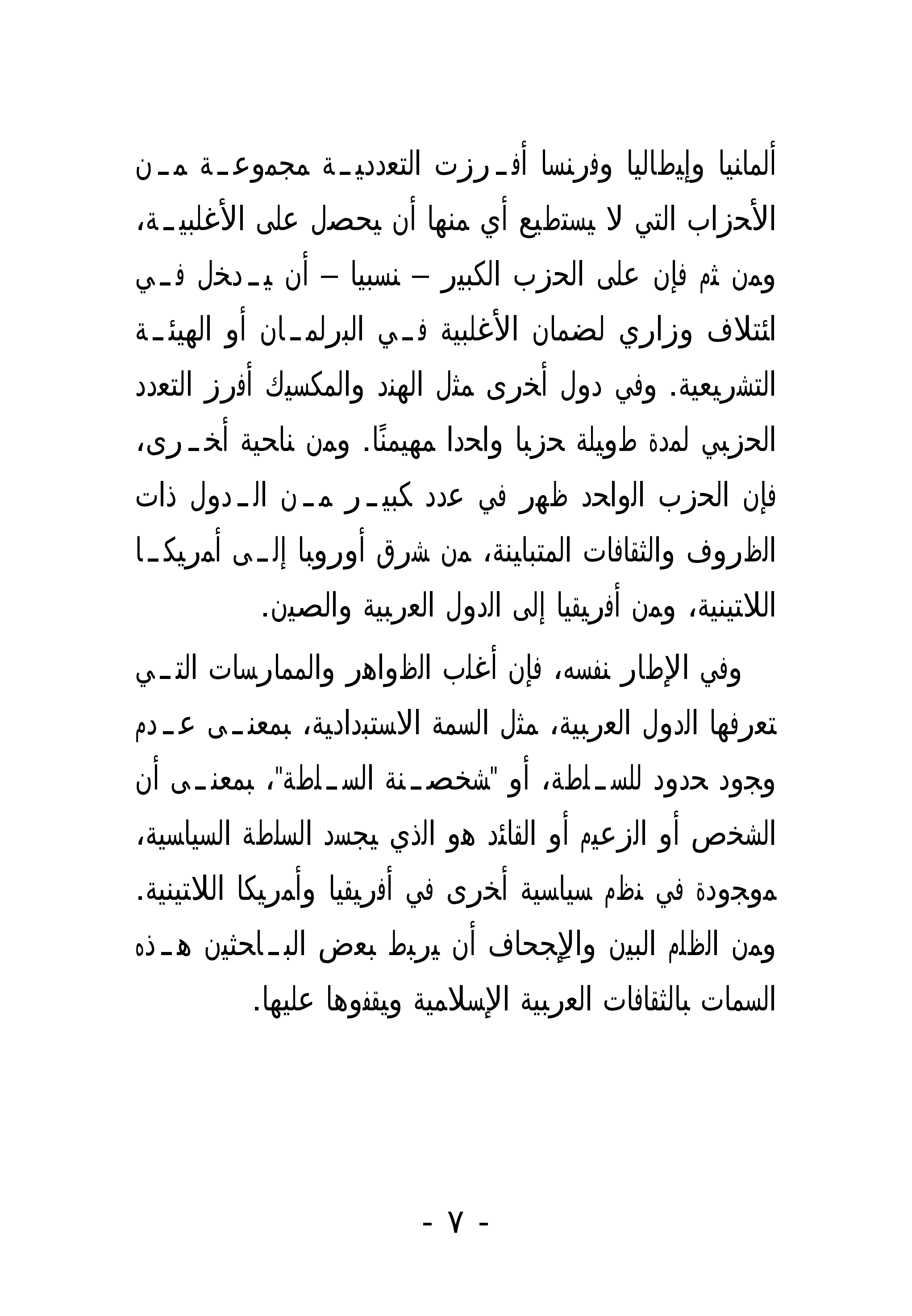
العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركـز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخـولي (بيـروت: =

من هذين الاعتبارين يفقد التحليل السياسـي قدرتـه علـى التفسير، فالانسياق وراء العالمية يعطل القدرة على فحـص التباينات والتنوعات في السلوك السياسي ويحول دون تقـديم التفسيرات المناسبة. والانصراف إلـى الخصوصـية يوقـع الباحث في شرك الاعتقاد في "تفرد" الظاهرة التي يدرسـها ووهم أن السمات التي يرصدها "فريدة" و"خاصة" بها.

على سبيل المثال فإن نظام تعدد الأحـزاب أفـرز فـي التطبيق العملي مجموعة من النماذج المختلفة، ففي الملكـات المتحدة والولايات المتحدة وجد مـا يسـمى خطـأً بنظـام الحزبين، والحقيقة أن نظام تعدد الأحـزاب أفـرز حـزبين كبيرين يتداولان الحكم في ما بينهما. وفي دول أخرى مثـل

=

المركز، ١٩٩٨)؛ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة – صراع الحضارات – العودة – إلى الأخلاق – التسامح – الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدينة (بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، وجلال أمين، العولمة والتنميـة العربية: من حملة نابليون إلـى جولـة الأوروغـواي، ١٧٩٨ – ١٩٩٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).



ألمانيا وإيطاليا وفرنسا أفرزت التعددية مجموعة من الأحزاب التي لا يستطيع أي منها أن يحصل على الأغلبية، ومن ثم فإن على الحزب الكبير – نسبيا – أن يدخل في ائتلاف وزاري لضمان الأغلبية في البرلمان أو الهيئة التشريعية. وفي دول أخرى مثل الهند والمكسيك أفرز التعدد الحزبي لمدة طويلة حزبا واحدا مهيمنًا. ومن ناحية أخرى، فإن الحزب الواحد ظهر في عدد كبير من الدول ذات الظروف والثقافات المتباينة، من شرق أوروبا إلى أمريكا اللاتينية، ومن أفريقيا إلى الدول العربية والصين.

وفي الإطار نفسه، فإن أغلب الظواهر والممارسات التي تعرفها الدول العربية، مثل السمة الاستبدادية، بمعنى عدم وجود حدود للسلطة، أو "شخصنة السلطة"، بمعنى أن الشخص أو الزعيم أو القائد هو الذي يجسد السلطة السياسية، موجودة في نظم سياسية أخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن الظلم البين والإجحاف أن يربط بعض الباحثين هذه السمات بالثقافات العربية الإسلامية ويقفوها عليها.

وهذا الكتاب هو ثمرة تعاون بين عضوين من أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وهو تعبير عن التواصل بين أجيال مختلفة من الباحثين في علم السياسة. كما عاونهما في إعداد المادة العلمية اثنان من شباب القسم، هما نورهان الشيخ ومعتز با عبد الفتاح، فإليهما يتقدم المؤلفان بالشكر، آملين أن يجد القارئ العربي في هذا الكتاب ما يلبي حاجته إلى المعرفة في موضوع وثيق الاتصال بالواقع الذي يعيش فيه وآفاق تطوره في المستقبل.

وبالله التوفيق،،،

مُقَدِّمَة

تمثل النظم السياسية العربية محور هذا الكتـاب، حيـث يعنَى بتأصيل مفهومها، وعرض المناهج والاقترابات التـي تستخدم في دراستها، وتحليـل الخصـائص المميـزة لهـا والتصنيفات التي تنتظم فيها، والبيئة التي تعقل داخلها بكـل عناصر هذه البيئة مـن جغرافيـة وتاريخيـة واجتماعيـة واقتصادية وثقافية، والإطار الدستوري والقانوني الحاكم لها، وديناميات التفاعل بين مكونات عقليتها السياسية، هذا فضـلاً عن استشراف آفاق تطورها من حيث عناصـر الاسـتمرار والتغيير ونحن في مستهل ألفية جديدة.

والأصل في مفهوم النظام أنه ظهر فـي مجـال العلـوم الطبيعية، بيد أنه سرعان ما انتشر استخدامه فـي مختلـف فروع المعرفة إلى حـد وصـفه بـ ـ "المنهجيـة شـعبية الاستخدام"، حيث جرى التعامل مع مختلف وحدات التحليـل

في علوم مثل الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها" [1].

وبالتطبيق على المجال السياسي نجد أن النظام السياسي قد استُخدم بداءةً كمرادف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية). ولكن تحت تأثير المدرسة السلوكية، اتخذ مفهوم النظام السياسي أبعادا جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها (الجانب الأيديولوجي)، أو القائمين على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية) [2]. ومن دون الدخول في تفاصيل الجدل النظري الذي يثور حول تعريف النظام السياسي، فإن ما يعنينا في هذا المقام هو التأكيد على مجموعة الملاحظات التالية:

---

(١) السيد عبد المطلب غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية** (القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع ١٩٨٥)، ص ٤٥ – ٦٩.

(٢) حول التأصيل النظري لمفهوم النظام السياسي، انظر: كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٣٩ – ٤٥.

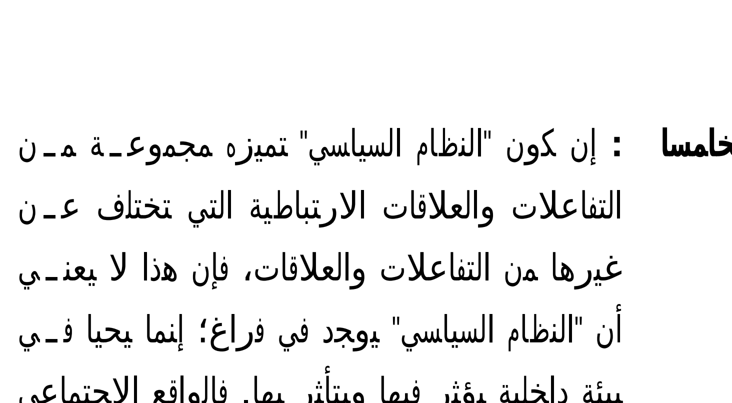
أولاً : إن مفهوم "النظام السياسي" يختلف عـن مفهـوم "الدولة"، لأن الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف لـه وجـود مادي في الواقع. بيد أن الدولة تعد هـي الوحـدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صـلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته علـى الصـعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولية العام على الصعيد الخارجي.

ثانيا : إن مفهوم "النظام السياسي" يعتمد وجـوده علـى نمط مستمر من التفاعلات والعلاقـات الإنسـانية، بينما يتطلب وجود "الدولة" عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة. وعلى هذا يستطيع الباحـث أن يعين حدودا لأي من الدول العربية لكنه لا يستطيع أن يضع حدودا لنظمها السياسية.

ثالثًا : يترتب على ما سبق أنه لا بد أن يتضمن "النظـام السياسي" درجة عالية من الاعتماد المتبـادل بـين وحداته بحيث إن التغير الذي يطرأ علـى أي منهـا يؤثر في باقي الوحدات الأخرى إن سلبا وإن إيجابا.

رابعا : يفترض في "النظام السياسي" العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبينها، وقواعد يقررها، وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها، ووظائف يؤديها. تتمثل وظائف المدخلات وفقًا للاقتراب الوظيفي في كل من التنشئة السياسية، والاتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها. بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية، وتنفيذها، والتقاضي بموجبها. وفي هذا السياق حدد غابريل ألموند الغاية النهائية لوظائف النظام بشقيها في التكيف مع البيئة وتحقيق الاستقرار [1].

(١) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة** (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٨٨) ج ١، ص ٩٨ – ١٠٣.



خامسا : إن كون "النظام السياسي" تميزه مجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، فإن هذا لا يعني أن "النظام السياسي" يوجد في فراغ؛ إنما يحيا في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها. فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين "النظام السياسي" والنظامين الاقتصادي والثقافي، لكن الباحث يلجأ إلى هذا الفصل لتسهيل مهمة البحث وتحديد إطار الظاهرة والكشف عن متغيراتها والتفاعلات القائمة بينها.

نحن إذن ننطلق من مفهوم وحدة الحقيقة الاجتماعية وترابطها، ومن أن مختلف النظم الاجتماعية من سياسية واقتصادية وثقافية ترتبط وتتكامل بعضها مع الآخر. ويترتب على ذلك أن أي تحليل علمي للنظام السياسي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي الأوسع ولكن دون أن يتحول بالظاهرة السياسية إلى مجرد متغير تابع. فكما أن هذه الظاهرة تتأثر وتعكس في حركتها مختلف مظاهر الواقع الاجتماعي، فإنها تمتلك ذاتيتها المتميزة وتمارس تأثيرا في

هذا الواقع. والملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أنه إذا كان التحليل السابق يصح في عمومه، فإنه يصـدق بدرجـة أكبر على البلاد المتخلفة التي تقوم فيها النظم السياسية بدور تحديثي وتغييري واضح.

ومن جهة أخرى، فإن أي نظام سياسي يتأثر بعـدد مـن النظم السياسية الإقليمية، كما أنه يقع في إطار نظـام دولـي يتيح له فرصا ويفرض عليه قيودا عبـر مراحـل تطـوره المختلفة.

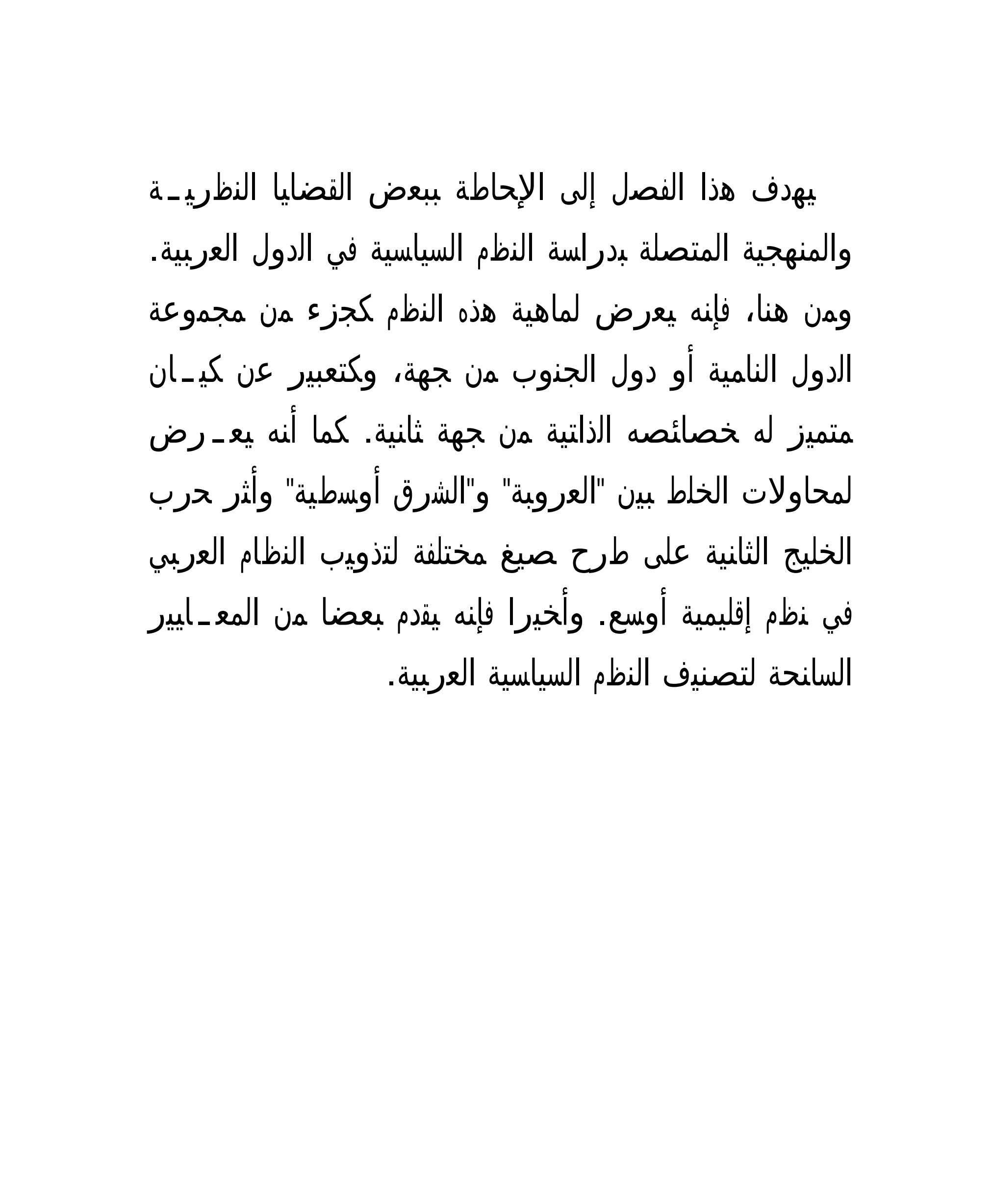
ومع التسليم بأن قابلية النظام السياسي للتأثر بـالمتغيرات الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن إحدى أهم نتائج الثورة الاتصالية (كأحد تجليات العولمة) اختـزال الحـدود الفاصلة بين الدول، الأمر الذي يجعل من المستحيل على أي نظام أن ينأى بنفسه عن تأثير البيئة التي يعمل فيها، سـواء أكانت إقليمية أم دولية.

تلك هي الخلفية التي تناقش فيها القضايا المتصلة بتطـور النظم السياسية العربية.

الفصل الأول

التأصيل

لمفهوم النظم السياسية العربية



يهدف هذا الفصل إلى الإحاطة ببعض القضايا النظرية والمنهجية المتصلة بدراسة النظم السياسية في الدول العربية. ومن هنا، فإنه يعرض لماهية هذه النظم كجزء من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب من جهة، وكتعبير عن كيان متميز له خصائصه الذاتية من جهة ثانية. كما أنه يعرض لمحاولات الخلط بين "العروبة" و"الشرق أوسطية" وأثر حرب الخليج الثانية على طرح صيغ مختلفة لتذويب النظام العربي في نظام إقليمية أوسع. وأخيرا فإنه يقدم بعضا من المعايير السائدة لتصنيف النظم السياسية العربية.

أولاً: خصائص النظم السياسية العربية

يمكن التمييز بين مستويين في تحليل النظم السياسية العربية، أحدهما هو مستوى الدول النامية أو دول الجنوب التي تتواصل معها تلك النظم من حيث السمات العامة. والثاني هو مستوى الوطن العربي الذي تنتمي إليه تلك النظم وتتواصل معه ثقافيا وتاريخيا وجغرافيا.

١- النظم السياسية العربية كجزء من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب:

شاع استخدام مفهوم "العالم الثالث" لوصف الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. وينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسي "ألفريد سوفي" الذي استخدمه في عام ١٩٥٦ للدلالة على مجموعة من الدول غير الملتزمة أيديولوجيا تجاه أي من العالم الأول (الغربي الرأسمالي) والعالم الثاني (الشرقي الاشتراكي). ولقد تأثر الكاتب الفرنسي في ذلك بمفهوم الطبقة الثالثة الذي ظهر في فترة الثورة الفرنسية، واستخدم للإشارة إلى تلك الفئات من الشعب التي لم تكن تنتمي إلى طبقة النبلاء ولا كانت تنتسب إلى طبقة رجال الدين داخل المجتمع الفرنسي.

ولقد اشتركت دول العالم الثالـث فـي مجموعـة مـن الخصائص التي تنبع كلها من خاصية أو سمة واحـدة هـي "التخلف" [1]. فمن المنظور الاقتصادي تميزت هـذه الـدول بالتركيز على تصدير محصول واحد، وتخلف طرق الإنتاج، ونقص رؤوس الأموال المنتجة، وشيوع البطالة، والتمايزات الطبقية الحادة. ومن الزاوية الاجتماعيـة، تمثلـت ملامـح التخلف في شيوع الأمية، وتضـخم الفجـوة بـين الريـف والحضر، علاوة على ارتفاع معدلات الوفيات. أمـا علـى المستوى السياسي، فلقد جمعت دول العالم الثالث بين عـدم التكامل، وغياب الرشادة في صنع القرار، وانتفـاء القواعـد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة، الأمر الذي يـؤدي إلـى عدم الاستقرار السياسي ويفتح المجال أمام تدخل العسكريين في الحكم.

---

(١) في تفاصيل سمات العالم الثالث، انظـر: علـي الـدين هـلال، "محاضرات في التنمية السياسية،" (القاهرة: جامعة القاهرة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠ – ١٩٨١)، ص ١٩ – ٢٥.

ولكن على الرغم من ذلك فلقد فرضـت مجموعـة مـن التطورات أهمية مراجعة مفهوم "دول العالم الثالـث". فلقـد انهار الاتحاد السوفياتي وتبنت الدول الاشـتراكية السـابقة النهج الليبرالي فلسفة وسياسة واقتصادا. أكثـر مـن ذلـك، أخذت هذه الدول تزاحم دول العـالم الثالـث فـي اجتـذاب المساعدات الاقتصادية من الـدول الغربيـة، بحيـث إنهـا أصبحت تجمع بين سمات العالم الأول (الليبرالية الاقتصادية والسياسية) اقترح البعض تضـمين دول العـالمين الثـاني والثالث في مصطلح واحد هو "دول الجنوب" فـي مواجهـة "دول الشمال"، والتي يمكن تضمينها دول مـا كـان يسـمى بالعالم الأول [١].

---

(١) بسام اسخيطة، "إشكالية مفاهيم العالم الثالث في ضوء انهيار العالم الثاني وانبثاق النظام العالمي الجديد"، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ١٣٢.

وتشترك الدول العربية مع الدول النامية أو دول الجنوب في مجموعة سمات من أهمها:

أ- الخبرة الاستعمارية:

فخلا حالات محدودة، خضعت هذه الدول لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، كما أنها تعد حديثـة العهـد بالتخلص من تلك السيطرة من الناحية الرسمية. مثـل تلـك الخبرة تركت العديد من الآثار السلبية على الصعد السياسـية والاقتصادية والثقافية. ومن ذلك أن لغة المستعمر ما زالـت سائدة بل ومعتمدة أحيانًا كلغة رسمية فـي عديـد مـن دول القارات الثلاث، الأمر الذي خلق فروقًا عميقة في ما بينهـا. وعلى سبيل المثال، فإن المواطن الليبيري يجد صعوبة فـي التواصل والتفاهم مع المواطن مـن سـاحل العـاج نتيجـة اختلاف اللغة (الإنكليزية في الحالة الأولى والفرنسـية فـي الحالة الثانية) رغم أن دولتيهما لا تفصل بينهما سوى بضعة أميال. وما يصدق على الوضع بين الـدول الناميـة أو دول الجنوب يصدق على الوضع في كل منها على حدة، وذلك أنه في الوقت الذي تتكلم فيه بعض الشرائح أو الفئات الاجتماعية لغة المستعمر وتتقنها فإن بعضها الآخر لا يفعل. والملاحظة

محل الاعتبار في هذا الخصـوص هـي أن أثـر الخبـرة الاستعمارية قد تباين بحسب قوة المجتمعات المحليـة. ففـي الأمريكتين بلغت المجتمعات المحلية درجة من الضعف لـم تمكنها من صد القوى الاستعمارية وانتهت أحيانًـا بإبادتهـا (كما حدث مع الهنود الحمر). وفي آسيا قامـت حضـارات مستقرة واحتفظت بمؤسسات المجتمعات المحلية (كما حـدث في الهند والصين). أما في أفريقيـا فقـد اهتمـت الـدول الاستعمارية في الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر بالسيطرة على بعض المراكز الساحلية لنقل العبيد إلى العالم الجديد، لكنها سرعان ما توغلت إلى كـل شـبر مـن أراضيها، وقسمت القارة إداريا إلى مناطق نفـوذ أصـبحت لاحقًا هي الحدود السياسية للدول المستقلة [1]. ومقابل ذلـك فإن الأثر الإيجابي الأهم للخبرة الاستعمارية تمثل في تعميق

---

(١) مصطفى كامل السيد، "محاضرات في التنمية السياسية،" (القاهرة: جامعة القاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، ١٩٩١ – ١٩٩٢)، Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, eds., The Foreign Policies of Arab States (Boulder, CO: Westview Press, ١٩٨٤), p. ٧ – ٨.

الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر الأجنبي والشـعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد، الأمر الذي ساعد على تنمية الهوية المتمايزة ووضـع أولـى لبنـات الدولـة الوطنية[١].

ب- التبعية:

وهي مفهوم حديث ظهر بعد انقضاء العلاقات الاستعمارية في صورتها التقليدية. وتعد التبعية في كتابات بعض المحللين مفهوما يتكون من شقين أساسيين، أحدهما شق العلاقات حيث تصير التبعية هي "الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة معينة من الدول مشروط بنمو وتوسع اقتصاد آخر". والآخـر هو شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلـى "تكييـف البنـاء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشـكيله وفقًـا للإمكانـات البنيوية لاقتصادات قومية محددة أخرى" [٢]. ولقد عبر عـالم

---

(١) حورية توفيق مجاهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبرياليـة والتبعية** (القاهرة: عالم الكتاب، ١٩٨٥)، ص ١٢٨ – ١٣٥.

(٢) نقلاً عن دوسانتوس في: أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالـث**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٧ (الكويت: المجلـس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٦٥ – ٦٦. ولمزيد =

الاجتماع النرويجي غالتونغ عن تلك العلاقات غيـر السـوية باستخدام مصطلح "الاستعمار الهيكلي" الذي يشير إلى تفاعـل رأسي بين المركز والأطراف في صـورة تبـادل تجـاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة، نتيجة احتكار المراكز للسـلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمـر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفورات خارجيـة [(١)]. بهذا المعنى يختلف مفهوم التبعية كليا عن مفهـوم الاعتمـاد المتبادل الذي يعبر عن علاقات متكافئة بين دول مختلفة، كتلك العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال.

=

من التفاصيل حول مفهوم التبعية، انظر: أحمد ثابـت، "مدرسـة التبعية ودور الدولة في العالم الثالث دراسـة الحالـة المصـرية (١٩٦١ – ١٩٨١)،" (أطروحة دكتوراه، جامعة القـاهرة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠)، ووفاء الشربيني، "**أثر نمـط التنمية التابع على خصائص النظام السياسي في الدول الناميـة،**" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

(١) مصطفى كامل السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القـارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٠٦.

وعادة ما كان يمثل المدخل الثقافي مدخلاً مناسـبا لخلـق علاقة التبعية ثم تكريسها. يحدث ذلك من خـلال التـرويج لنمط الحياة الغربية، وإشاعة القيم الاستهلاكية بحيث يسـتمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسـية. ولمـا كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية، فـإن هـذا يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب [1].

ومن الجانب المقابـل، حاولـت الـدول الناميـة أو دول الجنوب تطوير مفاهيم معينة تعبر عن حرصها على تقليـل الاعتماد على الخارج وتقليص تبعيتها للمراكز. لكن المشكلة الأساسية أن تلك المفاهيم، من مثل مفهـوم الاعتمـاد علـى الذات والتنمية المستقلة، ظلت شعارات أيديولوجية أكثر مـن كونها مناهج عمل. بل إن من المفارقة، أنه عنـدما حاولـت بعض تلك الدول تنمية قطاعها الصـناعي وإصـلاح خللـه الهيكلي، لجأت إلى وسائل لم تفعل غير تكـريس تبعيتهـا.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٥. وانظر أيضا: إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربيـة البديلـة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٨ – ١٠٠.

فدول الجنوب عادة ما تلجأ إلى نقل التكنولوجيا الغربية، وهذا يربطها بالدول الصناعية الرأسمالية وبالشركات دولية النشاط التي تساهم بالنصيب الأكبر في إنتـاج التكنولوجيـا، وفـي الوقت نفسه، فإن تلك الدول لا تتمتـع بحريـة كبيـرة فـي المفاضلة بين أنواع التكنولوجيا المتاحة واختيار مـا يـتلاءم منها مع ظروفها لأسباب تتعلق بنقص خبرتهـا، أو لكـون التكنولوجيا المصدرة تمثل جزءا من قرض أو معونة أجنبية، أو لأن الدول الغربية تفرض حالة من السرية على مستجدات إنتاجها التكنولوجي [١].

---

(١) حسام عيسى، "وهم نقل التكنولوجيا،" ورقة قدمت إلى: ندوة سياسة نقل التكنولوجيا في مصر، التي نظمها مركز البحوث والدراسـات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، العريش، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ج- محدودية الموارد:

فالدول النامية هي دول محدودة المـوارد أو بتعبيـر أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها، ذلك أنه، خلا مجموعة الدول الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسـنغافورة، وماليزيـا، وإندونيسـيا) التـي استطاعت التخلص من التصنيف النمطي لدول الجنوب الذي يركز على استيراد المواد المصنوعة من الغـرب [(١)]، فـإن باقي دول الجنوب تتوزع على مجموعات أساسية هي:

---

(١) Michael P. Todora, Economic Development in the Third World, ٤th ed. (new York: Longman, ١٩٨٩), p. ٢٧, and

مصطفى كامل السيد، "الدول الصناعية الجديدة والنظام الدولي: نموذجا كوريا الجنوبية والبرازيل"، **الفكر الاستراتيجي العربـي**، العدد ٣٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ٢١٧.

١- مجموعة الدول المصدرة للنفط، وهي دول يعتمـد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمـادة الخـام. ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخـام فـي عـام ١٩٩٨ وصل إلى ١٢ دولارا للبرميل الواحد، وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياسـاتها الإنتاجيـة والالتـزام بحصصـها المقررة. ولقد ترك ذلك أثرا عميقًا في اقتصـادات الدول النفطية، وحدا بعضها على تقلـيص حجـم موازنته بحيث يواجه انكماش قيمة صـادراته [(١)]. ومن دول هذه المجموعة بلدان الخليج، وليبيا قبـل أزمة لوكيربي، وبعض دول أمريكا اللاتينية.

---

(١) في مناقشة هذه النقطة، وما تفرضه من تحـديات علـى الـدول النفطية، تحدو بعضها على التفكير في إقامة منظمة جديدة أفعل من الأوبك، انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، "الجديـد فـي العلاقـات العربية – الإيرانية،" **مجلة البحوث والدراسات العربية** (القاهرة)، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٩٨)، ص ٣١ – ٣٤.

٢- مجموعة الدول المتوسطة التطور، المتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات، والمدينة في الوقت نفسـه. وتتميز هذه الدول باعتمادها أساسا علـى القطـاع الزراعي، مع وجود قطاع صناعي قوامه تصـنيع المواد الغذائية والملابس من دون المعـدات وآلات النقل التي تعد مؤشرا مهما من مؤشـرات التقـدم الاقتصادي. ولإيضاح هذه الحقيقة، يمكن إجـراء مقارنة بين تطور نسبة المواد الأوليـة المصـنعة وتطور نسبة المعدات وآلات النقل في صـادرات واحدة من الدول المنتمية لهـذه المجموعـة وفـي أخرى تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية الجديدة. فبين عامي ١٩٧٠، ١٩٩٢ ارتفعت نسبة صادرات تونس من المعدات وآلات النقل من صفر بالمائـة إلى ٩ بالمائة من إجمالي صادراتها، مقابل ارتفاع هذه النسبة نفسها من ٢ بالمائة إلى ٣٨ بالمائة من إجمالي صادرات ماليزيا [١].

(١) International Monetary Fund [IMF), International =

وكما سلف القول، فإن دول هذه المجموعة تعـاني مـن مديونيتها الخارجية، بل إن الدول العربيـة المنضـوية فـي إطارها هي من أعلى الدول العربية مديونيـة. ففـي عـام ١٩٩٥ بلغت مديونية كل من مصر، والجزائر، والمغـرب على التـوالي: ٣٤,١١٦ مليـار دولار، و٣٢,٦١٠ مليـار دولار، و٢٢,١٤٧ مليار دولار [١].

٣- مجموعة الدول المهمشة التي تعتمد على تصـدير المواد الأولية الزراعية. ومن نماذج هـذه الـدول موزمبيق، ومالي، والسودان، والصـومال. وتنبـع المعضلة التي تواجهها هذه الدول من اضـطرارها لمضـاعفة المعـروض مـن إنتاجهـا لمواجهـة احتياجاتها من العملة الصعبة، في الوقـت الـذي يتراجع فيه الطلب العالمي علـى المـواد الأوليـة

=

World Economic Outlook (Washington, DC: IMF, ١٩٩٣), pp. ١٢٤ – ١٢٥.

(١) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧: الدولة فـي عـالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٦٤.

الزراعية، أولاً لتقدم بحوث الكيمياء الحيوية الذي مكن دول الشمال من التحكم في تجارة الغذاء العالمي. وثانيا لتطور تكنولوجيا إنتاج السلعة نفسها بقدر أقل من المواد الأولية [1].

د- المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها:

فالدول النامية أو دول الجنوب تجتاز مرحلة من مراحل تطورها السياسي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية، تواجه في غضونها مختلف أزمات التنمية السياسية. فهناك أزمة الهوية بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد. وأزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف أنحائها. وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار لنقص في

---

(١) يلاحظ أن تلك المخاطر تتزايد مع انتهاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها دول الجنوب قبل قيام منظمة التجارة العالمية خلفًا للجات.

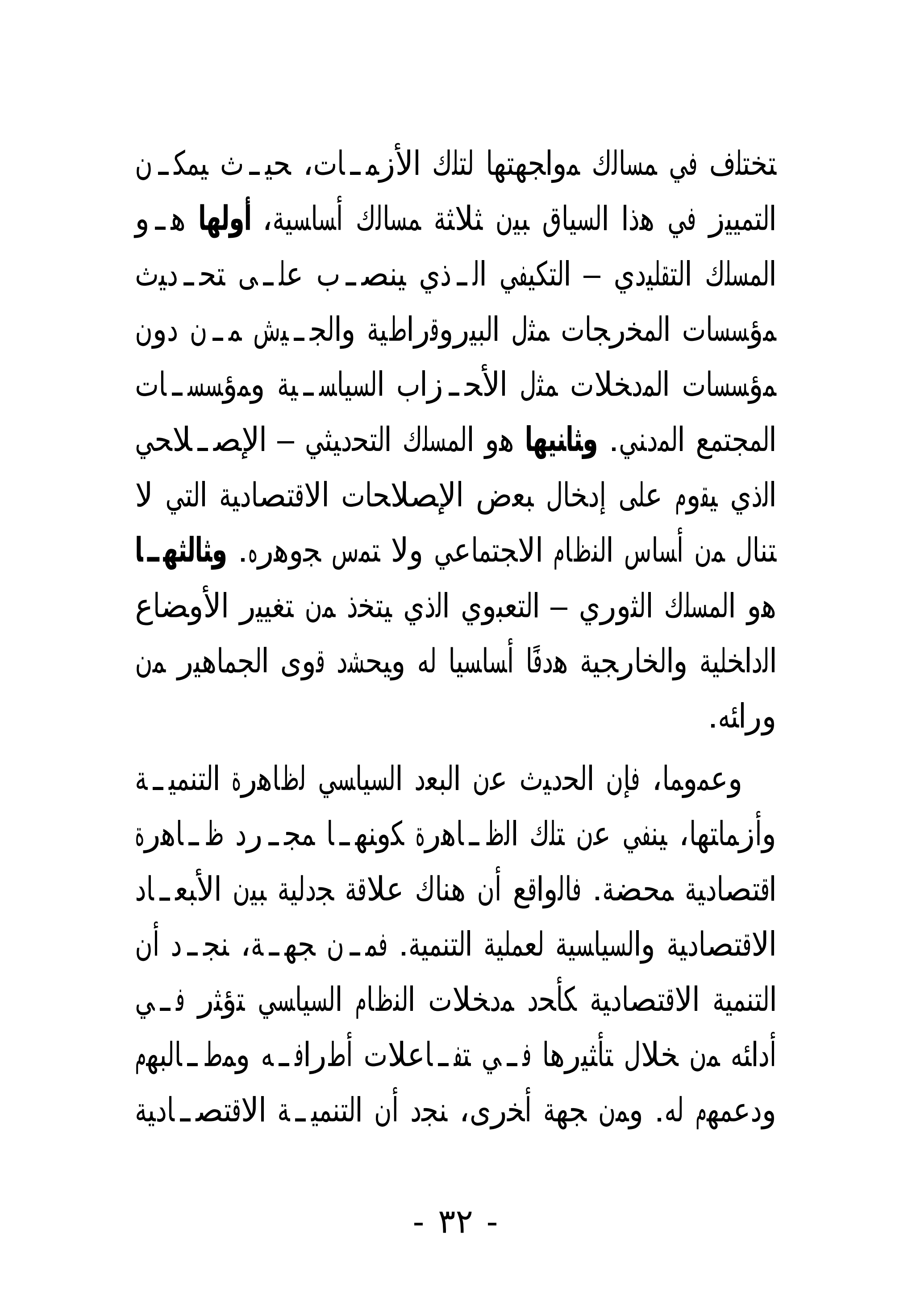
المؤسسات أو لعدم فعاليتها. وأزمة التوزيع بمعنـى انتفـاء العدالة في تقسيم منافع التنمية وأعبائها سواء بين المـواطنين أو بين الأقاليم. وهناك أخيرا أزمة الشـرعية التـي تـأتي كمحصلة لمختلف الأزمات السـابقة، وتعبـر عـن رفـض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.

وجدير بالذكر أن دول الجنوب تواجـه أزمـات التنميـة السياسية دفعة واحدة وليس على دفعات أو مراحل تاريخيـة مختلفة كما هو شأن الدول المتقدمة [(١)]، كما أن هذه الـدول

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذه الجزئية، انظر: Leonard Binder [et al.), Crises and Sequences in Political Development, Studies in Political Development; ٧ (Princeton, NJ: Princeton University Press, ١٩٧١); Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment, Critical Social Studies (Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, ١٩٧٩).

انظر أيضا: جلال عبد ا معوض، "ظاهرة التخلف: حول التعريـف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي،" (رسالة ماجسـتير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).



تختلف في مسالك مواجهتها لتلك الأزمات، حيث يمكن التمييز في هذا السياق بين ثلاثة مسالك أساسية، **أولها** هو المسلك التقليدي – التكيفي الذي ينصب على تحديث مؤسسات المخرجات مثل البيروقراطية والجيش من دون مؤسسات المدخلات مثل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. **وثانيها** هو المسلك التحديثي – الإصلاحي الذي يقوم على إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية التي لا تنال من أساس النظام الاجتماعي ولا تمس جوهره. **وثالثها** هو المسلك الثوري – التعبوي الذي يتخذ من تغيير الأوضاع الداخلية والخارجية هدفًا أساسيا له ويحشد قوى الجماهير من ورائه.

وعموما، فإن الحديث عن البعد السياسي لظاهرة التنمية وأزماتها، ينفي عن تلك الظاهرة كونها مجرد ظاهرة اقتصادية محضة. فالواقع أن هناك علاقة جدلية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية. فمن جهة، نجد أن التنمية الاقتصادية كأحد مدخلات النظام السياسي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلات أطرافه ومطالبهم ودعمهم له. ومن جهة أخرى، نجد أن التنمية الاقتصادية

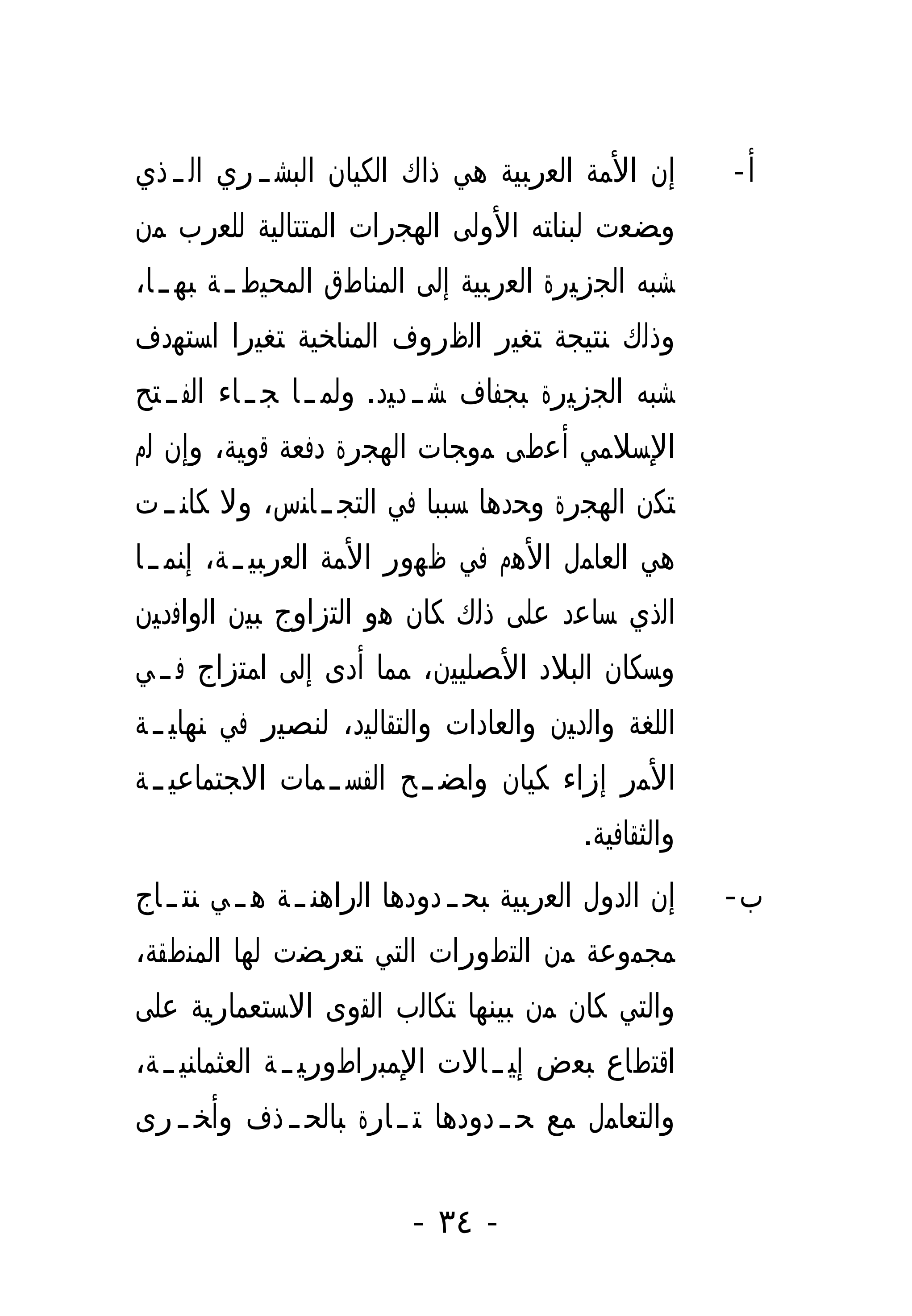
كأحد مخرجات النظام السياسي يتوقف نجاحها على درجـة شرعية هذا النظام السياسي، وقدرته علـى تعبئـة الجهـود والطاقات، وتوفيره للأمن والاستقرار. أكثر من ذلك، فـإن للتنمية أبعادها الثقافية التي تؤثر فـي الأبعـاد الاقتصـادية والسياسية وتتأثر بها، وهذا يعني أن التنمية ظاهرة معقدة لا ينبغي التعامل معها من زاوية أحادية [١].

٢- خصوصية النظم السياسية العربية:

إن النظم السياسية العربية تمثل مجموعة متمـايزة فـي إطار الدول النامية يقال لها الأمة العربية أو الوطن العربي، ويتضمن ذلك ما يلي:

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظـور الحضاري الإسلامي** (القاهرة: دار القارئ العربـي؛ هيرنـدن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣).



أ- إن الأمة العربية هي ذاك الكيان البشري الذي وضعت لبناته الأولى الهجرات المتتالية للعرب من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة بها، وذلك نتيجة تغير الظروف المناخية تغيرا استهدف شبه الجزيرة بجفاف شديد. ولما جاء الفتح الإسلامي أعطى موجات الهجرة دفعة قوية، وإن لم تكن الهجرة وحدها سببا في التجانس، ولا كانت هي العامل الأهم في ظهور الأمة العربية، إنما الذي ساعد على ذلك كان هو التزاوج بين الوافدين وسكان البلاد الأصليين، مما أدى إلى امتزاج في اللغة والدين والعادات والتقاليد، لنصير في نهاية الأمر إزاء كيان واضح القسمات الاجتماعية والثقافية.

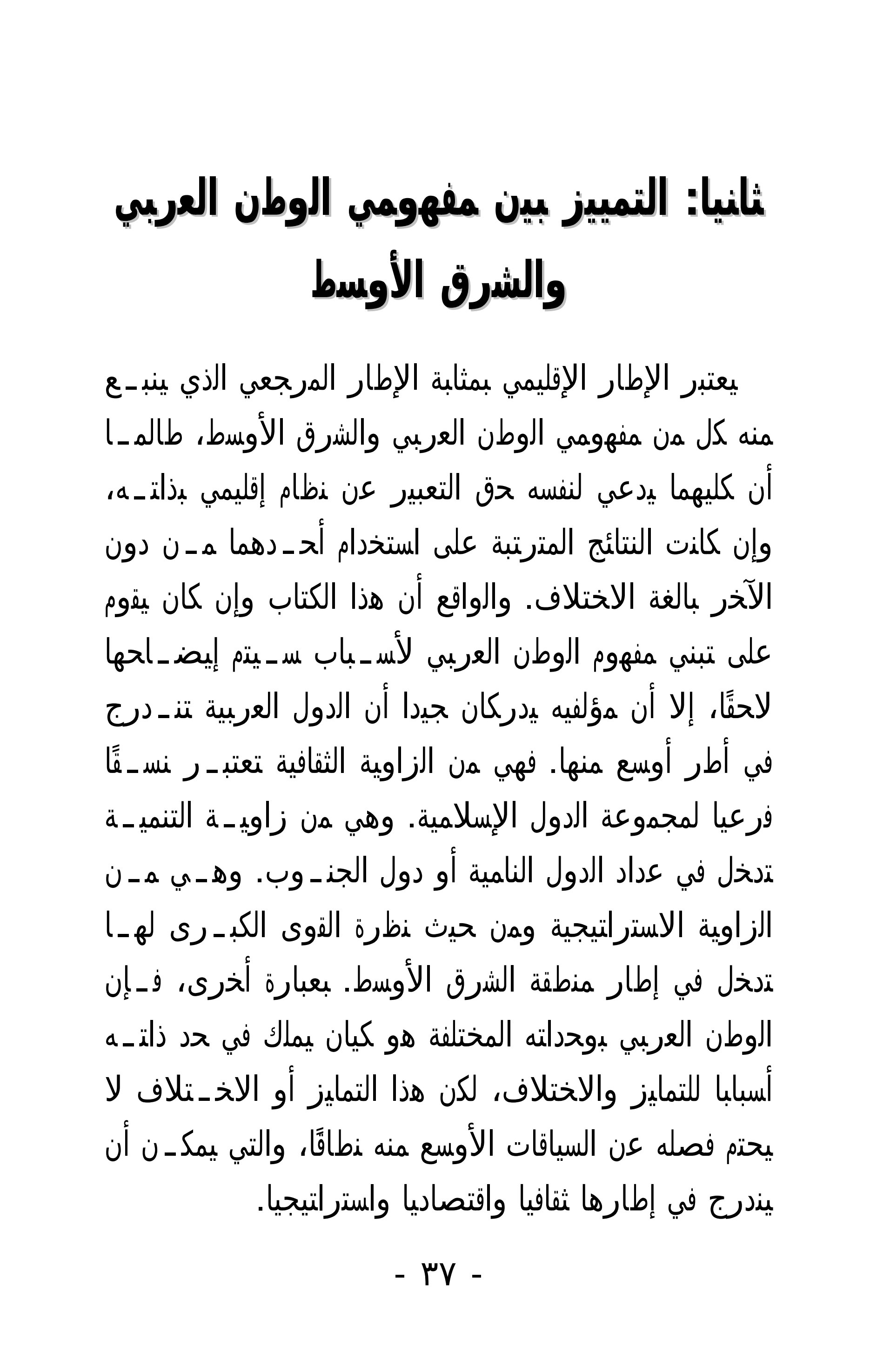
ب- إن الدول العربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة، والتي كان من بينها تكالب القوى الاستعمارية على اقتطاع بعض إيالات الإمبراطورية العثمانية، والتعامل مع حدودها تارة بالحذف وأخرى

بالإضافة، مع إخضاعها لصور مختلفة من الـتحكم والسيطرة. ولقد مثلت هزيمة الدولة العثمانية فـي الحرب العالمية الأولى ظرفًا مثاليا لتجسـيد تلـك الطموحات الاستعمارية وبلورتها.

ج- إن كون الأمة العربية لها تركيبتها الثقافية وتطورها التاريخي الخاص، جعل لها طابعا قوميا تحـرص عليه دولها من الناحية الرسمية، حتى وإن تخلـت عنه أحيانًا من الناحية الفعلية. وتلك النقطة سـنعود إلى تناولها بإسهاب عند التمييز بين مفهوم الـوطن العربي ومفهوم الشرق الأوسط.

وخلاصة ما سبق تقودنا إلى توصيف الـنظم السياسـية العربية بأنها تتمتع بطابع مزدوج، فهي من ناحية تنتمـي – في عمومها – إلى الدول النامية أو دول الجنوب وتشـاطرها بعضا من مشاكلها السياسية (كضعف المؤسسـات ونقـص المشاركة)، وهي من الناحية الأخرى ذات خصوصية معينة مصدرها علاقة "العروبة" التي تشملها والتي تجعـل منهـا مجموعة متمايزة في التفاعلات السياسية التي تتم بينها. فعلى سبيل المثال، وبسبب العروبة، ظهرت دعوات فكرية تـدعو

إلى الوحدة العربية، وقامت أحزاب وحركات سياسية تبنـت تلك الدعوات وأنشأت فروعا لها في الدول العربية المختلفـة (كحـزب البعـث وحركـة القـوميين العـرب). كمـا أن الأيديولوجيات والأفكار تنساب بين الدول العربية مـن دون عوائق أو حواجز، كما تتبادل هذه الدول التأثيرات السياسـية في ما بينها.



ثانيا: التمييز بين مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط

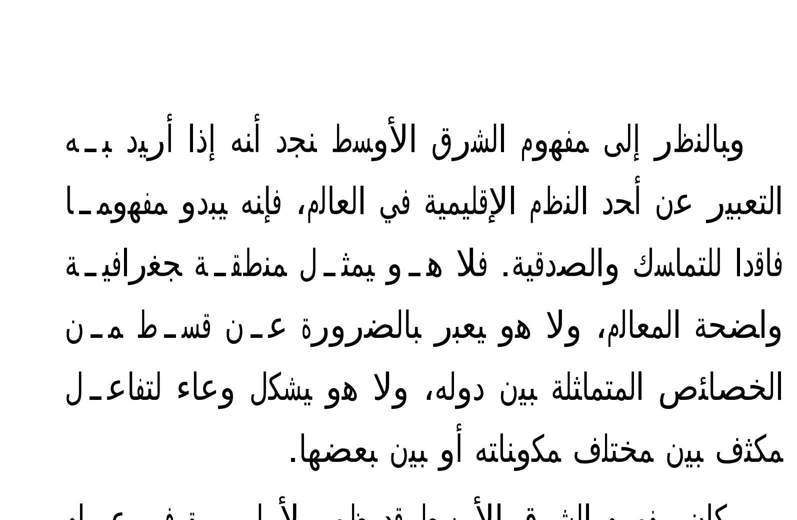
يعتبر الإطار الإقليمي بمثابة الإطار المرجعي الذي ينبع منه كل من مفهومي الوطن العربي والشرق الأوسط، طالما أن كليهما يدعي لنفسه حق التعبير عن نظام إقليمي بذاته، وإن كانت النتائج المترتبة على استخدام أحدهما من دون الآخر بالغة الاختلاف. والواقع أن هذا الكتاب وإن كان يقوم على تبني مفهوم الوطن العربي لأسباب سيتم إيضاحها لاحقًا، إلا أن مؤلفيه يدركان جيدا أن الدول العربية تندرج في أطر أوسع منها. فهي من الزاوية الثقافية تعتبر نسقًا فرعيا لمجموعة الدول الإسلامية. وهي من زاوية التنمية تدخل في عداد الدول النامية أو دول الجنوب. وهي من الزاوية الاستراتيجية ومن حيث نظرة القوى الكبرى لها تدخل في إطار منطقة الشرق الأوسط. بعبارة أخرى، فإن الوطن العربي بوحداته المختلفة هو كيان يملك في حد ذاته أسبابا للتمايز والاختلاف، لكن هذا التمايز أو الاختلاف لا يحتم فصله عن السياقات الأوسع منه نطاقًا، والتي يمكن أن يندرج في إطارها ثقافيا واقتصاديا واستراتيجيا.

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي أن له مقومات ثلاثة أساسية تتمتع بقبول عريض من دارسي العلاقات الدولية، وتلك هي:

- التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها.
- الاتساع – كحد أدنى – لعضوية ما لا يقل عن ثلاثة دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية – والاقتصادية.
- كثافة التفاعل وتنوع أنماطه في ما بين مختلف وحدات النظام [1].

---

(١) يلاحظ أن مفهوم الإقليمية الجديدة الذي تدوول بكثافة بعد انتهاء الحرب الباردة فرض مراجعة بعض تلك المقومات مثل التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها وتشابه الظروف المجتمعية لأطراف النظام الإقليمي، على أساس أن الثورة الاتصالية قللت من أهمية المسافات والحدود، كما أن انتصار الليبرالية هيأ حدا أدنى من القيم المتفق عليها. واعتبر المفهوم أن المقوم الرئيسي أو الأهم هو الخاص بالمصلحة الاقتصادية. وفي واقع الأمر، أن المصلحة الاقتصادية ليست عنصرا مطلقًا لكنها عنصر يتأثر بعناصر أخرى مثل العلاقات السياسية والظروف الاجتماعية والبيئة الثقافية.



وبالنظر إلى مفهوم الشرق الأوسط نجد أنه إذا أريد به التعبير عن أحد النظم الإقليمية في العالم، فإنه يبدو مفهوما فاقدا للتماسك والصدقية. فلا هو يمثل منطقة جغرافية واضحة المعالم، ولا هو يعبر بالضرورة عن قسط من الخصائص المتماثلة بين دوله، ولا هو يشكل وعاء لتفاعل مكثف بين مختلف مكوناته أو بين بعضها.

وكان مفهوم الشرق الأوسط قد ظهر لأول مرة في عام ١٩٠٣ على يد الفريد ماهان، ضابط البحرية الأمريكية، في مجال الإشارة إلى الهند. ثم استخدم تعبير "الأوسط" بعد ذلك ليغدو هو ثالث الصفات التي يلقب بها الشرق بعد صفتي "الأدنى" و"الأقصى"، حيث أشير بالشرق الأدنى إلى ولايات الدولة العثمانية، في حين أشير بالشرق الأقصى إلى الصين. وظل الشرق الأوسط وحده مفهوما تتنازعه الأهواء. فهو تارة يتسع ليضم كل العالم الإسلامي بين ظهرانيه، وتارة أخرى يضيق عن استيعاب الدول العربية كافة في الوقت الذي يضم فيه إسرائيل وقبرص وإثيوبيا.

وعلى الرغم من شيوع استخدام المفهوم غـداة الحـرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يحدث تقدم كبير على طريق إزالة ما يعتري استخدامه من غموض، بحيث يمكن القول إنه وإن اتسع حيز الاتفاق حول شمول التعريف دولاً مثـل مصـر والعراق وسوريا ولبنان والأردن، إلا أن اتفاقًا ممـاثلاً لـم يتحقق بخصوص دول أخرى مثـل دول المغـرب العربـي وقبرص وباكستان وأفغانستان وإثيوبيا، الأمر الذي يعود إلى تحديد المصطلح بشكل تحكمي مما أدى لانفصاله عن الواقع الجغرافي والتاريخي والثقافي للمنطقة التي أريد به توصيفها.

وخلافًا لذلك، يبدو مفهوم الوطن العربي هو الأقرب إلـى التعبير عن مقومات النظام الإقليمي. فهو يعبر عن تواصـل جغرافي تمثله المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، وهـو يهيئ الشيء الكثير من أسباب التشابه بين الأقطار العربيـة، وهو إلى ذلك يجمع الصفة القومية التي تزيد من خصوصية التفاعلات العربية التي تتم "في بيت واحد" [1]. وتفسر هـذه

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة =

الصفة كثرة المشروعات الاتحاديـة التـي قـدرتها إحـدى الدراسات بـ ٩٥ محاولـة اتحاديـة بـين عـامي ١٩١٣، ١٩٨٧، وذلك بواقع أربعة مشروعات اتحادية كـل ثلاثـة أعوام [(١)]. أكثر من ذلـك، فلعلـه لا يمكـن فهـم ظـاهرة المساعدات الاقتصادية التي تنساب من الدول العربية الغنيـة لتلك الفقيرة من دون الرجوع إلى هذه الصفة القومية، أخـذًا في الاعتبار أن النظام العربي هو الوحيد في إطـار الـدول النامية الذي يتميز بانسياب المعونات الاقتصادية بين أقطاره، والذي تمثل في تلك المعونات نسـبة هامـة مـن إجمـالي المساعدات الخارجية للدول العربية الفقيرة.

=

العربيـة، ١٩٧٩)، ص ٢٢ – ٣٨، و: Paul Noble, "The Arab System Opportunities, Constraints and pressures," in: Korany and Dessouki, eds., The Foreign Plicies of Arab States, p. ٢٠.

(١) محسن عوض، "مجلس التعاون العربـي فـي ضـوء الخبـرات الاتحادية السابقة،" ورقة قدمت إلى: ندوة مجلس التعاون العربـي، القاهرة، آذار/ مارس ١٩٨٩، ص ١.

وبصفة عامة، فإن التعامل مع مفهـوم النظـام العربـي والمفهوم الشرق أوسطي يفترض الحديث عن أبعـاد ثلاثـة أساسية للاختلاف بين المفهومين:

١ - البعد الثقافي:

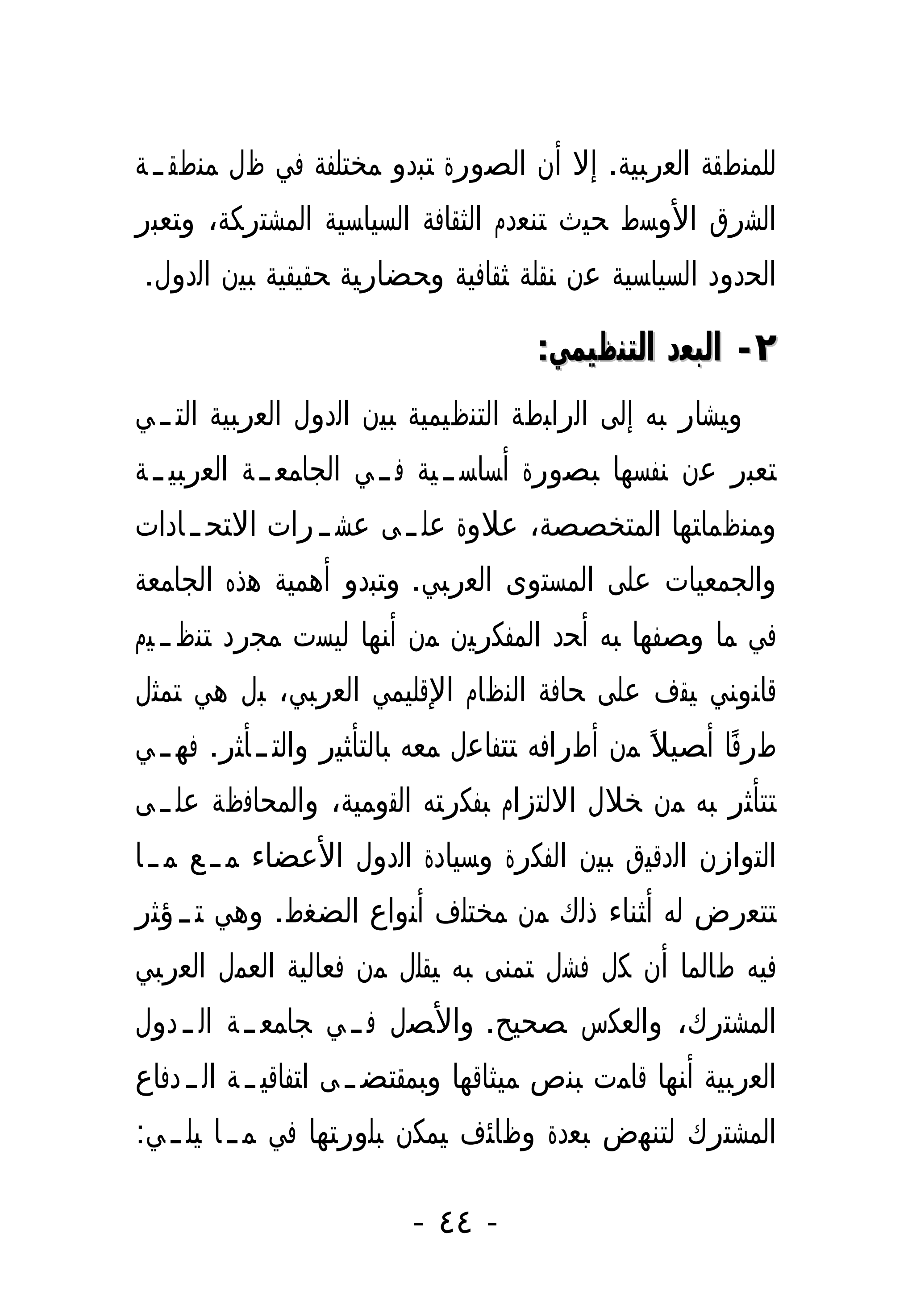
تقدم الثقافة بمعناها الواسع آصرة جامعة لأكثـر سـكان الوطن العربي حيث تعد اللغة العربية هي اللغـة الأساسـية للتخاطب والتفاهم. كما ينتمي نحو ٨٠ في المائة من سـكان الوطن العربي إلى الإسلام على مذهب أهل السنة [١]. هـذا فضلاً عن الاشتراك في الخبرات والسـوابق التاريخيـة. لا يعني ذلك بحال انتفاء صور التنوع ومظاهره، ذلك أنه خارج النسبة المشار إليها تقدم لنا المنطقة العربية نموذجا لواحـدة من أكثر مناطق العالم ثراء وتنوعا، سواء على محور اللغة أو الدين أو الطائفة أو العرق (على سبيل التجـاوز)، وتلـك حقيقة أفاضت المؤلفات الغربية في تصويرها كمـا أجـادت

---

(١) سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليـات فـي الوطن العربي**، ط ٢ (القاهرة: مركـز ابـن خلـدون للدراسـات الإنمائية، ١٩٩٤)، ص ٥٧.

أيضا توظيفها، لكن المقصود هو أنه مهما تكاثرت مظاهر الاختلاف والتنوع، فإن أوجه التجانس والتشابه بين الدول العربية تجب ما عداها.

فإذا ما وسعنا الدائرة لتضم دولاً من مثل تركيا وإيران وإسرائيل ليصير النظام العربي مرادفًا لمنطقة الشرق الأوسط، فإننا نجد شيئًا من مفردات الآصرة الثقافية مع بعض هذه الدول (مثل تركيا وإيران)، لكننا سنفتقد تلك المفردات كافة مع بعضها الآخر (مثل إسرائيل). وتأتي المفارقة على محور الاهتمامات والمشاكل السياسية لتزيد في تعقيد الموقف. فالمثقف العربي لا يشعر عندما يناقش التطورات الداخلية في دولة عربية أخرى أنه يناقش قضية تتعلق بدولة أجنبية، الأمر الذي يجعل مثل هذه التطورات تقع في منزلة متوسطة بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية. وعلى صعيد آخر، فإن هناك قضايا عربية شاملة تجذب اهتمام الرأي العام العربي، فالفكرة القومية تعد من مكونات الثقافة السياسية العربية، ومن ثم فإن الحدود السياسية لا تعبر عن نقلة حقيقية في اهتمامات الشعوب العربية وشواغلها، ولا سيما أن تلك الحدود هي من مخلفات الخبرة الاستعمارية



للمنطقة العربية. إلا أن الصورة تبدو مختلفة في ظل منطقة الشرق الأوسط حيث تنعدم الثقافة السياسية المشتركة، وتعبر الحدود السياسية عن نقلة ثقافية وحضارية حقيقية بين الدول.

٢- البعد التنظيمي:

ويشار به إلى الرابطة التنظيمية بين الدول العربية التي تعبر عن نفسها بصورة أساسية في الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، علاوة على عشرات الاتحادات والجمعيات على المستوى العربي. وتبدو أهمية هذه الجامعة في ما وصفها به أحد المفكرين من أنها ليست مجرد تنظيم قانوني يقف على حافة النظام الإقليمي العربي، بل هي تمثل طرفًا أصيلاً من أطرافه تتفاعل معه بالتأثير والتأثر. فهي تتأثر به من خلال الالتزام بفكرته القومية، والمحافظة على التوازن الدقيق بين الفكرة وسيادة الدول الأعضاء مع ما تتعرض له أثناء ذلك من مختلف أنواع الضغط. وهي تؤثر فيه طالما أن كل فشل تمنى به يقلل من فعالية العمل العربي المشترك، والعكس صحيح. والأصل في جامعة الدول العربية أنها قامت بنص ميثاقها وبمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك لتنهض بعدة وظائف يمكن بلورتها في ما يلي:

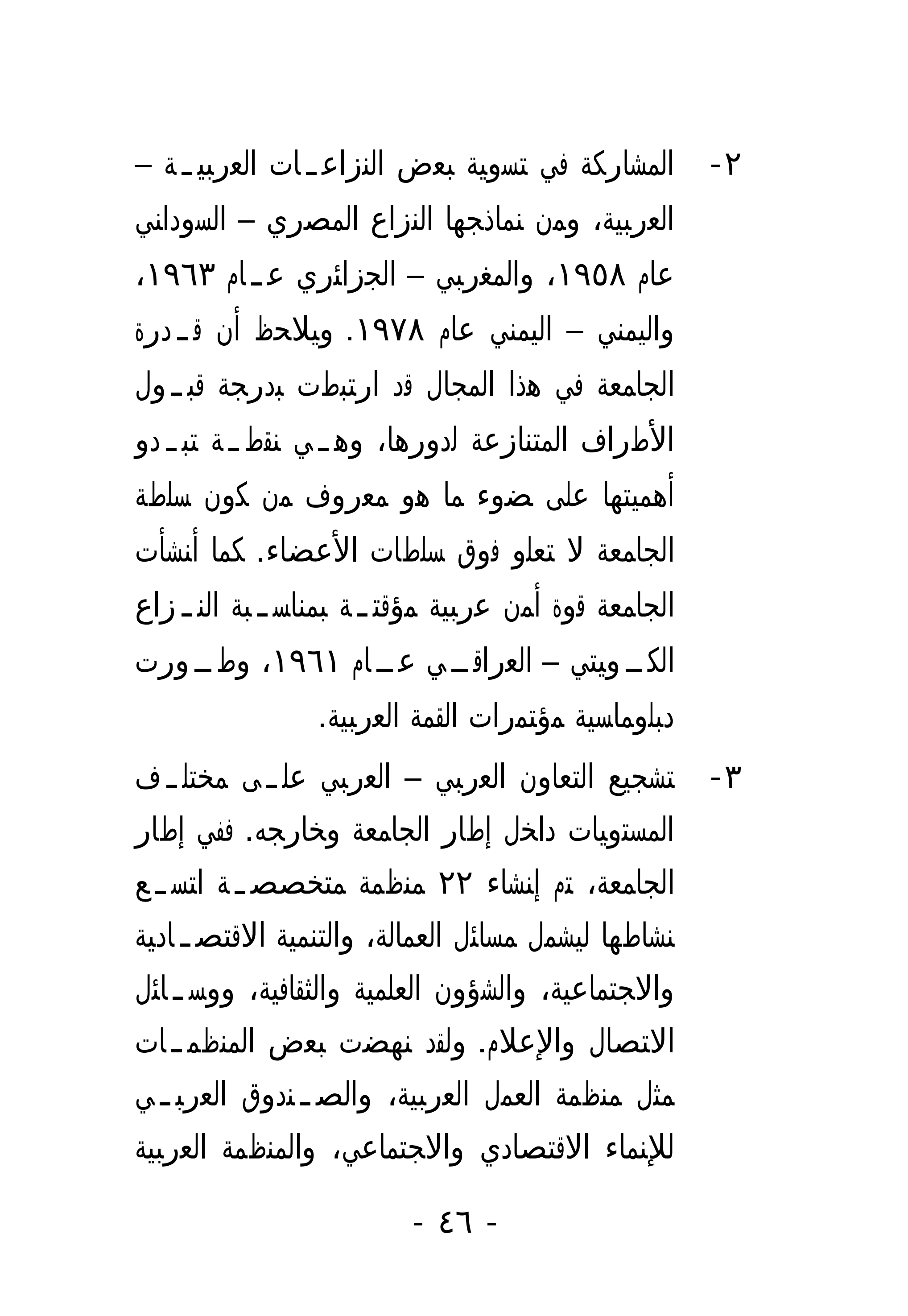
"تنسيق الدفاع عن الدول العربية التـي اسـتقلت، ورعايـة مصالح تلك التي لم تستقل بعد، ودعم التعاون بـين الـدول العربية في مختلف المجالات وحفظ الأمـن والسـلام فـي علاقاتها بعضها ببعض" [١].

وعلى امتداد تاريخها تمكنت الجامعة العربية من إحـراز نجاحات بأقدار متفاوتة، في مجالات أربعة أساسية هي:

١- الإسهام في حصول الدول العربية على اسـتقلالها، حيث برز بشكل خاص دور الجامعة في دعم جهود التحرير في دول مثل الجزائر، وسـلطنة عمـان، واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) على سبيل المثـال، وهو تطور كان له أكبر الأثر فـي زيـادة عـدد الأعضاء إلى ٢٢ عضوا، في الوقـت الـذي لـم يتجاوز فيه عدد الدول الموقعة على الميثاق المنشئ للجامعة ٧ دول.

---

(١) جميل مطر، "الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحـديات الثمانينيات،" **المستقبل العربي،** السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليـو ١٩٨٢)، ص ١٢٥ – ١٢٦.



٢- المشاركة في تسوية بعض النزاعات العربية – العربية، ومن نماذجها النزاع المصري – السوداني عام ١٩٥٨، والمغربي – الجزائري عام ١٩٦٣، واليمني – اليمني عام ١٩٧٨. ويلاحظ أن قدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها، وهي نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن عربية مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي – العراقي عام ١٩٦١، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

٣- تشجيع التعاون العربي – العربي على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه. ففي إطار الجامعة، تم إنشاء ٢٢ منظمة متخصصة اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون العلمية والثقافية، ووسائل الاتصال والإعلام. ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة [1]. وخارج إطار الجامعة، نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها. ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... إلخ.

٤- تمثل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، والصندوق العربي للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا في حقبة السبعينيات.

---

(١) علي الدين هلال، "**النظم السياسية العربية،**" (مذكرات لطلاب السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، للعام الدراسي ١٩٨٤ – ١٩٨٥)، ص ٢٠ – ٢٦.

وبالتطبيق على مفهوم الشرق الأوسط، لن نجـد تنظيمـا واحدا يضم كل الدول التي يفترض انتماؤها لهذا النظام، بـل سنجد عديدا من التنظيمات والتحالفات التي تتنازعها، مثـل حلف شمال الأطلنطي، ومنتدى البحر المتوسـط، ومنظمـة دول جنوب شرق آسيا، ومنظمتي بحـر قـزوين والبحـر الأسود. وسوف نلاحظ أن الدول الأعضاء في تلك التنظيمات والتحالفات تختلف أحيانًا في ما بينها، الأمر الذي قد يحدوها على إنهاء عضويتها فيها بصفة نهائية (انسحاب إيران بعـد الثورة الإسلامية من الحلف المركزي)، وهذا وضع لا مثيل له في إطار الجامعة العربية حيث إن الدول الأعضـاء قـد تقاطع اجتماعات الجامعة، وقد يتم تجميد عضـويتها فيهـا لفترة، لكنها لا تفقد عضويتها فيها ولا تنهيها بشكل دائم.

٣- البعد الأمني:

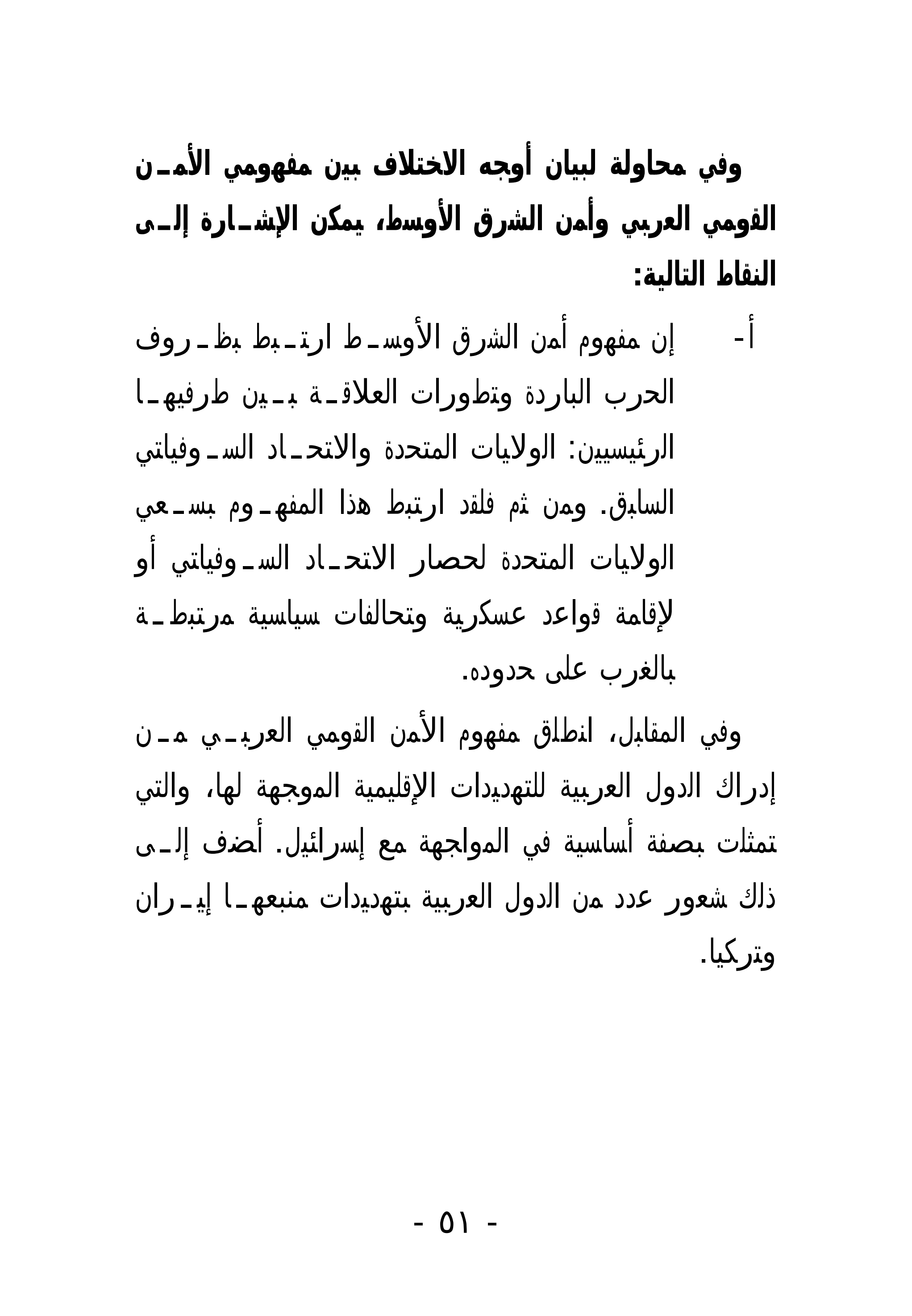
والمقصود بذلك هو خصوصية مفهـوم الأمـن القـومي العربي. والأمن القومي مفهوم شامل لا يقتصر تهديده علـى وجود خطر عسكري خارجي، كما لا تتوقف حمايته علـى مجرد زيادة القدرات العسكرية للدولة - كما كان شائعا فـي النظرة التقليدية للمفهوم - فالأمن القومي جوهره الاسـتقرار والنظام، وهذان متغيران يتوقفان على القوة العسكرية للدولة، مثلما يتوقفان على قدراتها الاقتصادية واسـتقرار نظاميهـا السياسي والاجتماعي ومدى ارتباط المـواطنين بالسياسـات والقرارات التي تتبناها النخبة الحاكمة [١].

---

(١) أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (بيروت؛ القاهرة: دار الشـروق، ١٩٩١)، ص ٥٠ – ٥٥ و١٩٢.

وفي ما يتصل بالأمن القومي العربي، فلقد عرّفه البعض بأنه "تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامـل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية" [(١)]. ولقـد عبـرت المواثيق الصادرة عن الجامعة العربية عـن هـذا المعنـى الشامل للمفهوم، وفي هذا الإطار تم توقيع معاهـدة الـدفاع المشترك في عام ١٩٥٠، والتزمت الدول الموقعـة عليهـا بالمبادرة بدفع العدوان الذي يقع على أي منها. كما انبثقـت من المعاهدة نفسها عدة مؤسسات وهيئات تنفيذية مثل مجلس الدفاع المشترك، والهيئة الاستشارية العسكرية التي تخضـع لإشراف لجنة عسكرية دائمة، هذا فضلاً عن القيادة العامـة الموحدة للجيوش العربية التي نشأت في ما بعـد بمقتضـى قرار من مؤتمر القمة العربي عام ١٩٦٤.

(١) محمد مصالحة، "مسألة الأمن العربـي بـين المفـاهيم، الواقـع، والنصوص،" **شؤون عربية،** العدد ٣٥ (كـانون الثـاني/ ينـاير ١٩٨٤)، ص ٢٧.



وفي محاولة لبيان أوجه الاختلاف بين مفهومي الأمن القومي العربي وأمن الشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أ- إن مفهوم أمن الشرق الأوسط ارتبط بظروف الحرب الباردة وتطورات العلاقة بين طرفيها الرئيسيين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. ومن ثم فلقد ارتبط هذا المفهوم بسعي الولايات المتحدة لحصار الاتحاد السوفياتي أو لإقامة قواعد عسكرية وتحالفات سياسية مرتبطة بالغرب على حدوده.

وفي المقابل، انطلق مفهوم الأمن القومي العربي من إدراك الدول العربية للتهديدات الإقليمية الموجهة لها، والتي تمثلت بصفة أساسية في المواجهة مع إسرائيل. أضف إلى ذلك شعور عدد من الدول العربية بتهديدات منبعها إيران وتركيا.

ب- إن مشروعات أمن الشرق الأوسط افترضت دائمـا تعاون دول عربية مع دول إقليمية غيـر عربيـة لتحقيق هذا الأمن. ومثال على ذلك حلـف بغـداد الذي ضم بين أعضائه المؤسسين كلاً من العـراق وإيران وتركيا وباكستان، عـلاوة علـى المملكـة المتحدة. وفي المقابل، ركز الأمن القومي العربـي على توثيق العلاقات في ما بين الدول العربية.

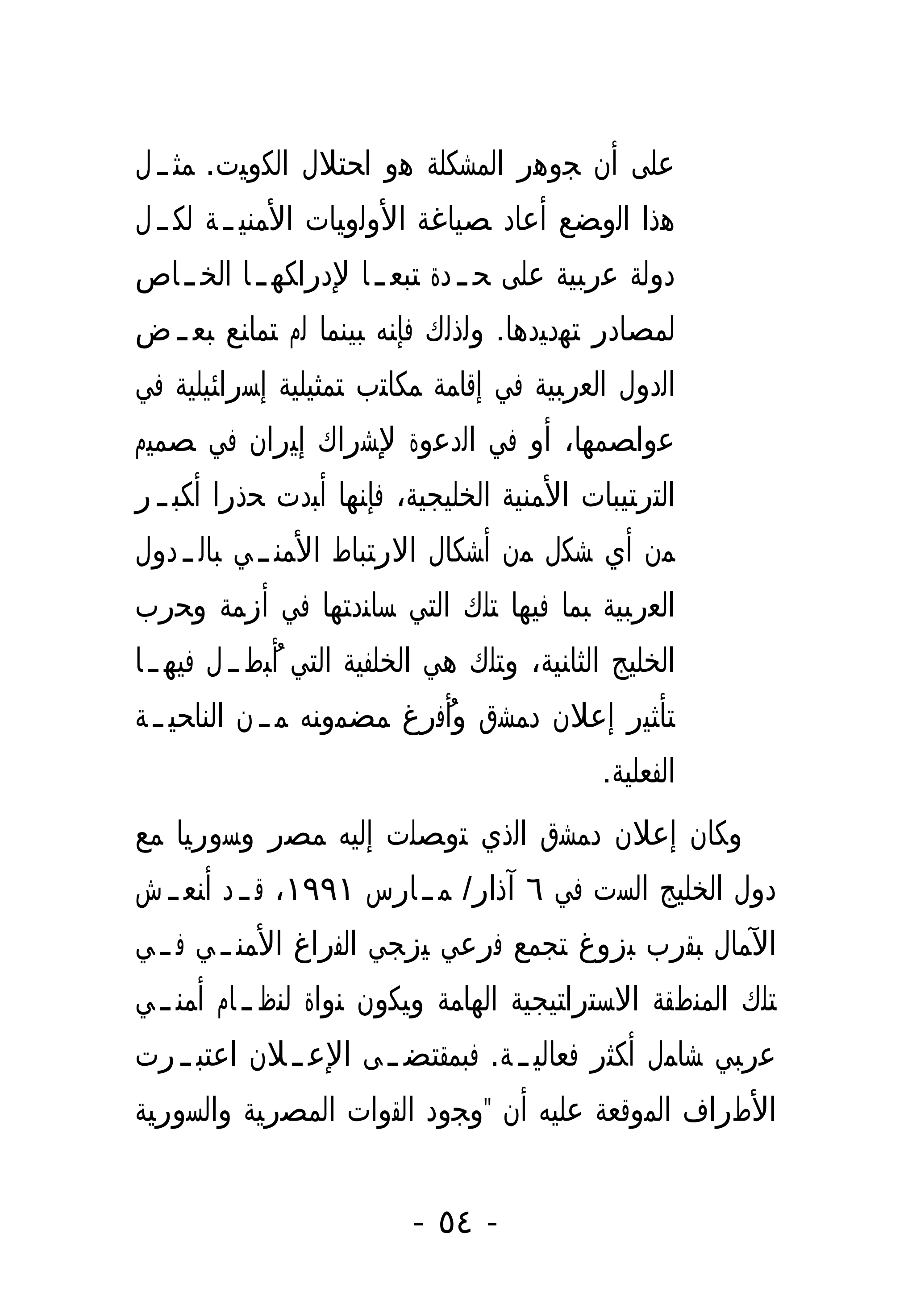
ج- إن مفهوم الشرق الأوسط، في كثير من طروحاته، تضمن مشاركة إسرائيل بشكل مباشـر أو بشـكل غير مباشر، وهو ما يتناقض مع جـوهر مفهـوم الأمن القومي العربي [١].

(١) علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القـادم**، تقديم أحمد بهاء الدين، سلسلة الحوارات العربية (عمـان: منتـدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٢ – ٢٣.

ومع اندلاع أزمة ثم حرب الخليج الثانية وقعت مجموعة من التطورات المهمة باشرت تأثيرها في اتجاهين مختلفين، أحدهما هو رفع الحواجز في ما بين الدول العربية، والآخر هو خفض تلك الحواجز في ما بين الدول العربية والدول الشرق أوسطية، على نحو أعاد طرح إشكالية العلاقة بين مفهومي النظام العربي والشرق الأوسط [(١)] وتتمثل أهم تلك التطورات في ما يلي:

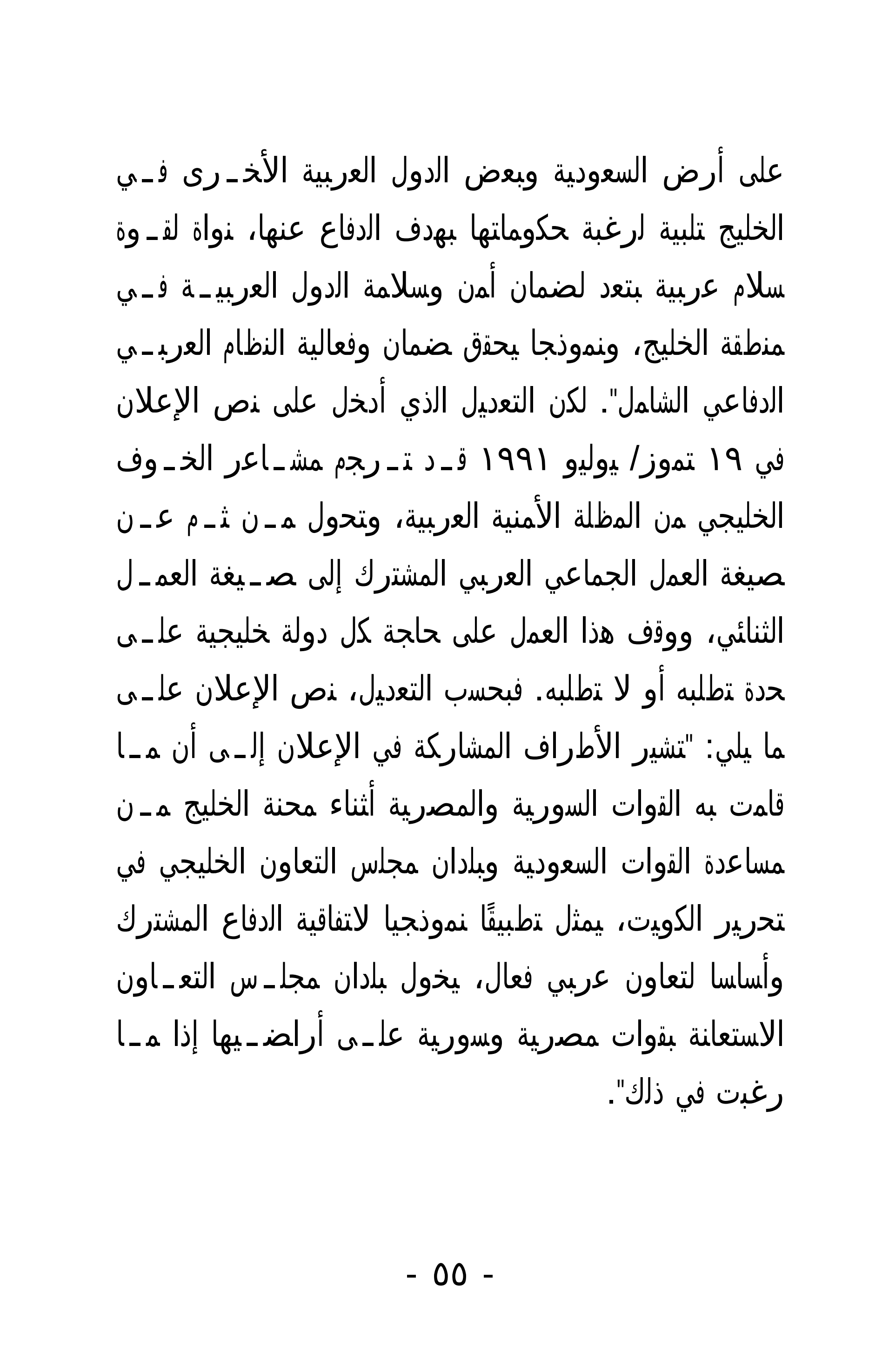
١- اهتزاز ركيزة الأمن القومي العربي القائمة على أساس أن إسرائيل تعد هي التهديد الرئيسي لأمن المنطقة العربية. فلقد وقع العدوان من طرف عربي ضد طرف عربي آخر، ووجدت بعض الدول العربية نفسها تقف في خندق واحد مع إسرائيل في مواجهة بعضها الآخر. ومن جانبها حاولت إسرائيل استغلال الموقف فالتزمت ضبط النفس إزاء القصف العراقي لها منعا لتشتيت القضية وتأكيدا

(١) جميل مطر، "مستقبل النظام الإقليمي العربي،" **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، ص ١٧ – ٢١.



على أن جوهر المشكلة هو احتلال الكويت. مثل هذا الوضع أعاد صياغة الأولويات الأمنية لكل دولة عربية على حدة تبعا لإدراكها الخاص لمصادر تهديدها. ولذلك فإنه بينما لم تمانع بعض الدول العربية في إقامة مكاتب تمثيلية إسرائيلية في عواصمها، أو في الدعوة لإشراك إيران في صميم الترتيبات الأمنية الخليجية، فإنها أبدت حذرا أكبر من أي شكل من أشكال الارتباط الأمني بالدول العربية بما فيها تلك التي ساندتها في أزمة وحرب الخليج الثانية، وتلك هي الخلفية التي أُبطل فيها تأثير إعلان دمشق وأُفرغ مضمونه من الناحية الفعلية.

وكان إعلان دمشق الذي توصلت إليه مصر وسوريا مع دول الخليج الست في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١، قد أنعش الآمال بقرب بزوغ تجمع فرعي يزجي الفراغ الأمني في تلك المنطقة الاستراتيجية الهامة ويكون نواة لنظام أمني عربي شامل أكثر فعالية. فبمقتضى الإعلان اعتبرت الأطراف الموقعة عليه أن "وجود القوات المصرية والسورية



على أرض السعودية وبعض الدول العربية الأخرى في الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عنها، نواة لقوة سلام عربية بتعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج، ونموذجا يحقق ضمان وفعالية النظام العربي الدفاعي الشامل". لكن التعديل الذي أدخل على نص الإعلان في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩١ قد ترجم مشاعر الخوف الخليجي من المظلة الأمنية العربية، وتحول من ثم عن صيغة العمل الجماعي العربي المشترك إلى صيغة العمل الثنائي، ووقف هذا العمل على حاجة كل دولة خليجية على حدة تطلبه أو لا تطلبه. فبحسب التعديل، نص الإعلان على ما يلي: "تشير الأطراف المشاركة في الإعلان إلى أن ما قامت به القوات السورية والمصرية أثناء محنة الخليج من مساعدة القوات السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، يمثل تطبيقًا نموذجيا لاتفاقية الدفاع المشترك وأساسا لتعاون عربي فعال، يخول بلدان مجلس التعاون الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا ما رغبت في ذلك".

وما لحق بالشق الأمني في وثيقة إعلان دمشق لحق كذلك بشقها الاقتصادي، ففي حين تعهدت الأطراف الموقعـة فـي الصيغة الأصلية باتباع سياسات اقتصـادية تحقـق التنميـة المتوازنة لإقامة تجمع اقتصادي عربي يواكـب التكـتلات المناظرة على الصعيد العالمي، أتت الصيغة المعدلة خلوا من شرط التوازن ومقصورة على تحقيق التنسيق بين الأطـراف المعنية [1].

٢- التطور الثاني ينبع من سابقه ويترتب عليه، حيـث أدى الغزو العراقي للكويت إلـى انتكـاس جهـود المصالحة العربية التي بدأت في نهاية الثمانينيـات وأسفرت عن قيام تجمعين فرعيين جديدين (مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي) وأعـادت مصر إلـى مختلـف هياكـل العمـل المشـترك

(١) محمد سعد أبو عامود، "إعلان دمشق وإشـكالية الفعاليـات فـي العلاقات العربية – العربية"، في: مصطفى كامل السيد، محـرر، **حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى (مـن دروس حـرب الخليج)** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٧٠١ – ٧٠٢.

ومؤسساته. ذلك أن الغزو قد مثل في جوهره نقضا لأهم المبادئ التي أكدتها مؤتمرات قمة عمان (١٩٨٧)، والجزائر (١٩٨٨)، والدار البيضاء (١٩٨٩)، وبغداد (١٩٩٠)، وهي مبادئ التضامن العربي، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى [1]. وترتب على ذلك بروز اتجاه يتحفظ على الوحدة العربية [2]، ويفضل الشكل الثنائي إطارا للتفاعلات العربية – العربية ويقيمه على أساس مصلحي قطري محض، بحيث يبدو وفق هذا

---

(١) علي الدين هلال، "المنطقة العربية بعد الأزمة: تصورات مستقبلية،" في: أحمد الرشيدي، محرر، **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ٤٦٢ وما بعدها.

(٢) انظر هذا التصريح لعبد ا بشارة، الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون الخليجي، في: محمد سيد أحمد، "جامعة عربية على مستوى التحدي،" **الأهرام**، ٤/ ٤/ ١٩٩١.

الاتجاه أن المقصود حذف بعض أنماط التفاعلات العربية البينية أو اختزالها، لأن أطرافها لا يشتركون في عنصر المصلحة بهذا المعنى الضيق[1].

ومع الاعتراف بأن الدول تقيم سياساتها الخارجية على أساس المصلحة، إلا أن مفهوم المصلحة يتغير من نخبة سياسية إلى أخرى، كما أن مفهوم المصلحة لا يقتصر بالتأكيد على تبادل المنافع المادية، إنما يتجاوز ذلك إلى المصالح ذات الطابع الرمزي التي تتضمن الجوانب المعنوية والأخلاقية [2]. وحتى بمعيار المصلحة المادية المحض فإن تحقيق هذه المصلحة يكون أفعل في حالة التنسيق والتكامل والوحدة حيث تتمكن دول النظام الإقليمي من تبادل مزاياها النسبية في قطاعات إنتاجية دون أخرى أو حتى في سلع دون أخرى. وهذا هو الأساس لإعادة التأكيد في النصف الثاني من التسعينيات على فكرة السوق العربية المشتركة.

---

(١) جميل مطر، "ما تغير بعد الحرب وما لم يتغير،" **الحياة**، ١٩٩٢/٦/١٩.

(٢) انظر تصريحات الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية الكويتي، في: **الحياة**، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣.

٣- التطور الثالث هو امتداد حالة الانقسام والانشطار من النخب إلى الجماهير نتيجة تعدد الشعارات والشعارات المضادة التي رفعت أثناء الأزمة ثم الحرب. ففي مواجهة شعارات الدفاع عن النفس، وتحرير الأرض، وحفظ الحدود، برزت شعارات العدالة التوزيعية، وتوحيد الأمة العربية، وحل القضية الفلسطينية، هذا فضلاً عن توظيف الإسلام لتبرير الشيء وضده في آن معا. وفي بعض الأحيان شهد هذا الانقسام تعبيرا جليا عنه عبر العديد من صور التعبئة الجماهيرية (المظاهرات الحاشدة، وحملات التبرع بالدم والمال، والتطوع للقتال) لصالح أحد الطرفين أو الآخر. ولكن في أحيان أخرى، جرى التعبير عن هذا الانقسام عبر ممارسة العنف السياسي في ما بين المواطنين العرب سواء أثناء الأزمة والحرب أو بعدهما. ومثل هذا التطور خروجا على مألوف التفاعل بين الجماهير العربية التي حفظت متانة روابطها وعزلتها عن الخلافات السياسية بين النخب

الحاكمة، وعد في تصور البعض بمثابـة "حـرب أهلية عربية" جرت على هامش الحرب بين العرق ودول التحالف [1].

٤- التطور الرابع والأخير هو إضعاف الثقة في جامعة الدول العربية كرمز للنظام الإقليمي العربي. ففـي تصور البعض أن الأزمة العراقية – الكويتية فـي ١٩٩٠، كما كانت في ١٩٦١، تقف شـاهدا علـى عدم قدرة الجامعة العربية على التعاطي بفعالية مع قضايا النظام المتفجرة وفي مقدمتها قضايا الحـدود السياسية. لكن يذهب هؤلاء إلى أنه إذا كانت قـوة الطوارئ العربية التي شكلتها الجامعة في الستينيات بمناسبة النزاع العراقي – الكويتي لم تصـل إلـى الكويت إلا بعد انقضاء الخطر الذي يتهددها بالفعل،

(١) نقلاً عن: محمد السيد سعيد في: نيفين مصطفى، "مدرك البطل" والسلوك السياسي للجماهير العربية إبان أزمة وحرب الخليج الثانية،" في: السيد، محرر، **حتى لا تنشب حرب عربية – عربية أخرى (من دروس حـرب الخليج)**، ص ٢٨، وسعد الدين إبراهيم، **الخروج من زقـاق التـاريخ: دروس الفتنة الكبرى في الخليج** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسـات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ١٥٣ – ١٥٥.

فإن أزمة الخليج الثانية وحربها، أتت محملة بمزيد من مبررات عدم الثقة في أداء الجامعة. فلقد انعقد مؤتمر القمة العربي في ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٠ أي بعد ستة أيام من اندلاع الأزمة، وصدر عنه بيان ختامي انقسمت بشأنه الدول العربية انقساما حادا، إذ أيدته اثنتا عشرة دولة (مصر، والسعودية، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعمان، وسوريا، والمغرب، ولبنان، وجيبوتي، والصومال، فضلاً عن الكويت بطبيعة الحال)، وعارضته دولتان (العراق وليبيا)، وتحفظت عليه ثلاث دول (السودان، وفلسطين، وموريتانيا)، وامتنعت مجموعة ثالثة عن التصويت (الجزائر، والأردن، واليمن)، وقاطعته رابعة (تونس)، ومرد ذلك أن البيان قد نص إضافة إلى إدانة العدوان العراقي والمطالبة بالعودة لحدود ما قبل الغزو، على تأييد الإجراءات التي تتخذها السعودية وسائر دول الخليج إعمالاً لحق الدفاع الشرعي عن النفس، في ما عد مبررا للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة[1].

---

(١) عطية حسين أفندي، "الجامعة العربية وأزمة الخليج،" **السياسة الدولية،**
=

والملاحظة محل الاعتبار في هذا الخصـوص هـي أن ارتفاع الحواجز بين الدول العربية قـد اقتـرن بظـاهرتين أساسيتين سهلتا عملية اختراق المنطقة من قبل بعض الـدول الشرق أوسطية. الظاهرة الأولى هي ضعف مناعـة الـدول العربية، سواء أكان المقصود بذلك هو المناعة الاقتصـادية - من خلال تسييل الأرصدة الخليجية في الخارج (بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليار دولار) لتغطية نفقات الحـرب ثـم الإعمـار والتعويضات[1] - أم كان المقصود هو المناعـة العسـكرية عبر تدمير جانب كبير من القـدرات العسـكرية العراقيـة المتطورة[2]، أما الظاهرة الثانية فهي حصول بعض الـدول الشرق أوسطية على مكاسب ضخمة نتيجة مواقفها المحايـدة أو الداعمة للتحالف الدولي. ومـن نمـاذج تلـك المكاسـب

=

السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ إبريل ١٩٩١)، ص ٣٥ – ٥٨.

(١) هنري عـزام، "ميزانيـات دول الخلـيج،" الجـزء ٢، **الحيـاة**، ١٩٩٢/٣/٢٦.

(٢) أحمد يوسف أحمد، "النظام العربي وأزمة الخليج،" في: الرشيدي، محرر، **الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج**، ص ٢٣٣.

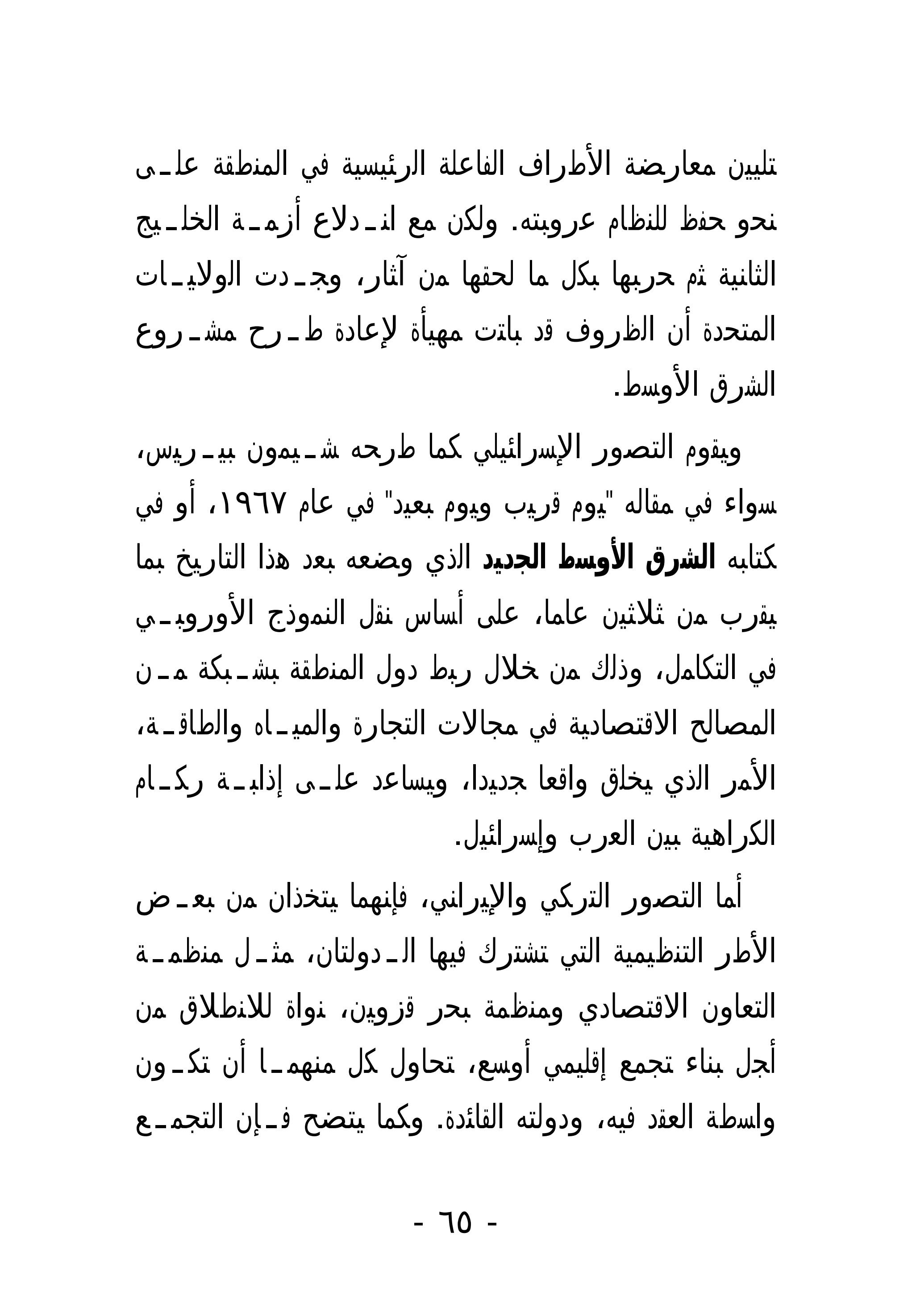
حصول إيران على اعتراف العراق باتفاقية الجزائر في ١٩٧٥ لترسيم الحدود بينهما، وارتفاع حصيلة صادراتها النفطية طيلة شهور الأزمة والحرب (بما يزيد على ٧ مليار دولار)، وإنهاء عزلتها الدولية واستئناف علاقتها بعديد من الدول العربية والأوروبية. كذلك فلقد حصلت إسرائيل على مزيد من شحنات الأسلحة (شملت بطاريات صواريخ باترويت، وطائرات مقاتلة إف ١٥، وطائرات نقل هليكوبتر س – إتش ٥٣). ورفعت الولايات المتحدة عن تركيا بعض القيود العسكرية الواردة على تسليحها منذ غزوها قبرص في ١٩٧٤، كما زادت قيمة المعونة العسكرية السنوية المقدمة إليها، هذا فضلاً عن تعويض الدولتين (تركيا وإسرائيل) عن خسائرهما الاقتصادية التي ألحقها بهما غزو الكويت [1].

---

(١) نازلي معوض أحمد، "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقاربة تحليلية،" **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ١ – ٢ (ربيع – صيف ١٩٩١)، ص ٣١ – ٤١، وعماد كمال جاد، "دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة،" **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ٧٦ – ٨٦.

ومن التفاعل بين اضطراب العلاقات العربية – العربيـة وضعف مناعة وحداتها من جانب، وتحسن الوضع النسـبي لبعض الدول الشرق أوسطية من جانب آخر، أعيـد طـرح مشروع (أو مشروعات) الشرق الأوسط في الفترة التي تلت حرب تحرير الكويت مع انعقاد مؤتمر مدريد عـام ١٩٩١، والعمل على إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة. وفي هـذا المجال، تعددت التصورات بشأن مستقبل الشرق الأوسط من أمريكية وإسرائيلية وتركية وإيرانية وأوروبية.

يقوم التصور الأمريكي لمشروع الشرق الأوسـط علـى أساس إدماج بعض الدول العربية في نظام واحـد مـع دول أخرى يجمعها بالولايات المتحدة شكل أو آخر مـن أشـكال التحالف الاستراتيجي (أساسا إسـرائيل وتركيـا). وجـدير بالذكر، أن الولايات المتحدة كانت قد تبنت التصور نفسه منذ أكثر من ثلاثين عاما، وعبرت عنه في صـيغ واقتراحـات شتى (مثل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في عام ١٩٥٠، ومشروع حلف بغداد في عام ١٩٥٥، والدعوة إلى التوافـق الاستراتيجي بين دول الشرق الأوسط في عام ١٩٨٠)، ولكن في كل تلك السوابق لم تنجح الإدارات الأمريكية المتعاقبة في



تليين معارضة الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة على نحو حفظ للنظام عروبته. ولكن مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ثم حربها بكل ما لحقها من آثار، وجدت الولايات المتحدة أن الظروف قد باتت مهيأة لإعادة طرح مشروع الشرق الأوسط.

ويقوم التصور الإسرائيلي كما طرحه شيمون بيريس، سواء في مقاله "يوم قريب ويوم بعيد" في عام ١٩٦٧، أو في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** الذي وضعه بعد هذا التاريخ بما يقرب من ثلاثين عاما، على أساس نقل النموذج الأوروبي في التكامل، وذلك من خلال ربط دول المنطقة بشبكة من المصالح الاقتصادية في مجالات التجارة والمياه والطاقة، الأمر الذي يخلق واقعا جديدا، ويساعد على إذابة ركام الكراهية بين العرب وإسرائيل.

أما التصور التركي والإيراني، فإنهما يتخذان من بعض الأطر التنظيمية التي تشترك فيها الدولتان، مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة بحر قزوين، نواة للانطلاق من أجل بناء تجمع إقليمي أوسع، تحاول كل منهما أن تكون واسطة العقد فيه، ودولته القائدة. وكما يتضح فإن التجمع

المقترح في طرحيه السابقين يمتد ليشمل بعض جمهوريـات وسط آسيا الإسلامية، الأمر الذي يكشف مبلغ اتساع محـيط "الشرق الأوسـط" وعـدم الاتفـاق حـول تحديـد نطاقـه الجغرافي[1].

---

(١) جميل مطر، "نحو نهاية النظام الإقليمي العربـي كمـا عرفنـاه،" **الحياة**، ٩/ ٨/ ١٩٩٠؛ ناصيف حتي، "التحـولات فـي النظـام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظـام الإقليمـي العربي،" **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)؛ شمعون بيريس: **يوم قريب ويوم بعيد في الفكـر الصهيوني المعاصر**، سلسلة كتب فلسطينية؛ ١١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ١٥٤، **والشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهليـة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٩٤؛ عبد المنعم سـعيد، "الشـرق أوسطية والمتوسطية: التغير في النظام الإقليمي،" ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسـية السـابعة "المشـاركة الأوروبيـة – المتوسطية" التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٦ – ٨ كانون الثاني/ ينـاير ١٩٩٧، ص ١٦ – ٢٠، ونبيل عبد الفتاح، "العرب والنظام الشرق =

وبالتوازي مع مشـروع الشـرق الأوسـط بصـياغاته المختلفة، تكرر الحديث عن مشروع البحر المتوسط الذي يعد بدوره من المشروعات الجديدة القديمة. ويقوم جـوهر هـذا المشروع على أساس أن البحر المتوسط يعد بمثابـة بحيـرة تجمع الدول المطلة عليه وتربطها – أواصـر جغرافيـة – ثقافية – مصلحية. وقد تلقى هذا المشروع دفعة قوية أثنـاء الجمهورية الفرنسية الخامسة وفي ظل رئاسة الرئيس شارل ديغول تحديدا، وذلك في إطار استراتيجيته الراميـة لإحيـاء دور فرنسا على الساحة الدولية. ومع اندلاع حرب أكتـوبر وما تلاها من أزمة النفط، تهيأت فرصـة لتطـوير فكـرة المشروع من خلال تدشين حوار عربي – أوروبـي حـول القضايا محل الاهتمام المشترك بين الطرفين.

=

أوسطي تحت التشكيل،" **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العـدد ١١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٦٤.

لكن مع تركيز الطرف الأوروبي على جوانب التعاون الاقتصادي، وإصرار الطرف العربي على تفعيل دور أوروبا في الصراع العربي – الإسرائيلي، مني الحوار بالفشل وتوقفت جولاته. وفي مرحلة لاحقة، طرحت صيغ أخرى للتواصل بين الدول المتوسطية، منها ما عرف باسم "صيغة ٥ + ٥"، وهي الصيغة التي أُسست لحوار بين ٥ دول أوروبية متوسطة شمالية (هي فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، ومالطة)، و ٥ دول مناظرة عربية جنوبية (هي تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وليبيا)، ثم تطورت لاحقًا إلى "منتدى البحر المتوسط". أما الصيغة الأخرى المهمة التي طرحت فكانت هي صيغة المشاركة الأوروبية – المتوسطية التي عقد في إطارها مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، والذي وسع التعاون بين الطرفين من المجال الاقتصادي إلى المجالات السياسية والأمنية والثقافية، بحيث تضمنت وثيقة المؤتمر إشارة إلى ضرورة الاهتمام بنشر الديمقراطية، والحوار الحضاري، ومحاربة حركات العنف والتطرف، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل [١].

---

(١) European Commission (External Relations), Euro Mediterranean Partnreship, Barcelona Declaration and =

وعلى سـبيل المقارنـة بـين المشـروعين الأوسـطي والمتوسطي، يمكن ذكر نقاط التشابه والاختلاف التالية:

- كلا المشروعين يعكس اضطرابا في تحديد أطرافه. ورغم أن هذه الخاصية يفترض ألا تلحق بالمشروع المتوسطي طالما أن وعاءه عموم الـدول المطلـة على البحر المتوسط، إلا أنه يلاحظ أنه بـدوره لا يخلو من عملية تضمين واستبعاد لأطرافه بشـكل تعسفي. فبين دول الاتحاد الأوروبي من يدرج فـي صيغة المشاركة رغم عدم تمتعه بإطلالة متوسطية، كما هو الحال مع بريطانيا وألمانيـا علـى سـبيل المثال، وفي المقابل فإن دولـة متوسـطية كليبيـا تحجب عن إدماجها في الصيغة نفسها.

=

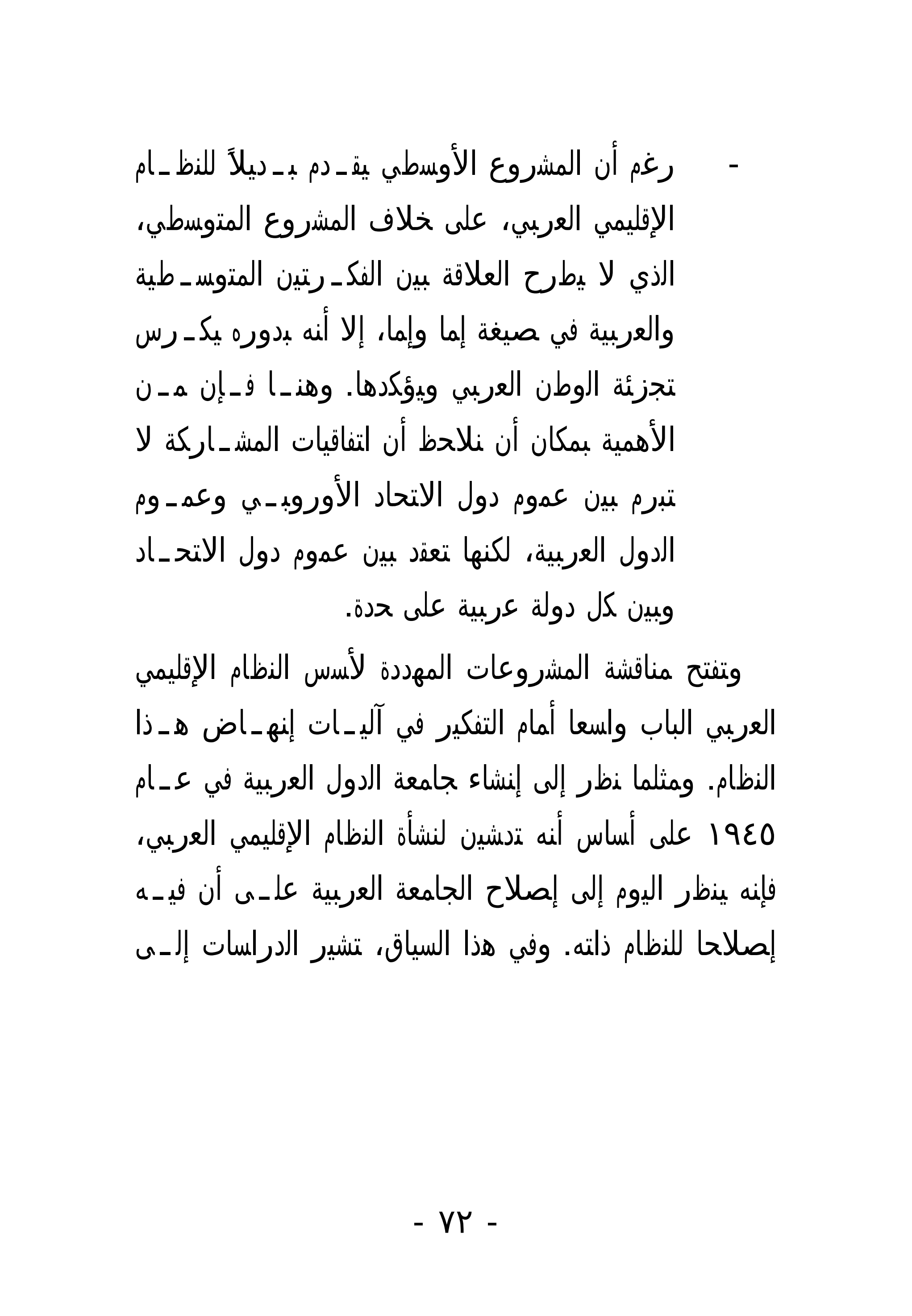
Work Programme, Barcelona, ٢٧ –٢٨/ ١١/١٩٩٥.

- إذا كان المشروع الأوسطي قد بدأ سياسيا بإكساب إسرائيل شرعية الوجود في منطقة تلفظ وجودها، ثم تحول إلى تدعيم كيانها اقتصاديا بعد أن أصبح هذا الوجود حقيقة واقعة، فإن المشروع المتوسطي بدأ اقتصاديا بالتركيز على تنمية دول حوض المتوسط، ثم تحول ليتخذ أبعادا ثقافية وسياسية وأمنية بعد ما تبين أن هذه الأبعاد كافة تترابط ويؤثر بعضها في بعضها الآخر.
- يعبر المشروعان الأوسطي والمتوسطي عن مظهر من مظاهر التنافس الأوروبي (والفرنسي بالذات) الأمريكي على منطقة الشرق الأوسط. ذلك أننا إذا اعتبرنا فرنسا هي القاطرة التي تقود فكرة المتوسطية، فإن الولايات المتحدة هي التي تنفخ الروح في المشروع الأوسطي.
- مني المشروعان الأوسطي والمتوسطي بدرجات مختلفة من التعثر. **الأول** بعد وصول تكتل الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل في عام ١٩٩٦ بسياساته المتصلبة التي جمدت عملية التسوية

وعطّلت مشروعات التعاون الاقتصادي. وقد تبـين ذلك بوضوح في مؤتمر الدوحة الذي، وإن كان قد عقد في موعده في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، إلا أن الدول العربية التي حضرته كانت ثماني دول فقط بينها قطر نفسها وهي الدول المضيفة، كما أن الدول الحاضرة مثلت بمستوى أقل من المسـتوى المطلوب، وحرصت خلال المؤتمر على تسـجيل اعتراضها على سياسات الحكومة الإسرائيلية، ثـم عجزت الهيئة المنظمة للمؤتمر عن عقـد مـؤتمر آخر في عام ١٩٩٨ [1]. **والثاني** بسبب الاخـتلاف على شروط المشاركة وعناصرها. فحتى الآن لـم تعقد اتفاقات للمشاركة إلا مـع تـونس والمغـرب والأردن، بينما لا زالت قضية الحاصلات الزراعية تمثل عقدة في المفاوضـات المصـرية مـع دول الاتحاد.

---

(١) "حال الأمة ١٩٩٧،" تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربـي المقدم إلى المؤتمر الثامن، **المستقبل العربي**، السـنة ٢١، العـدد ٢٣٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٨)، ص ٨٥ – ٨٦.



- رغم أن المشروع الأوسطي يقدم بديلاً للنظام الإقليمي العربي، على خلاف المشروع المتوسطي، الذي لا يطرح العلاقة بين الفكرتين المتوسطية والعربية في صيغة إما وإما، إلا أنه بدوره يكرس تجزئة الوطن العربي ويؤكدها. وهنا فإن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن اتفاقيات المشاركة لا تبرم بين عموم دول الاتحاد الأوروبي وعموم الدول العربية، لكنها تعقد بين عموم دول الاتحاد وبين كل دولة عربية على حدة.

وتفتح مناقشة المشروعات المهددة لأسس النظام الإقليمي العربي الباب واسعا أمام التفكير في آليات إنهاض هذا النظام. ومثلما نظر إلى إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ على أساس أنه تدشين لنشأة النظام الإقليمي العربي، فإنه ينظر اليوم إلى إصلاح الجامعة العربية على أن فيه إصلاحا للنظام ذاته. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى

أربعة مجالات رئيسية واجبة الإصلاح والتطوير لكونها تمس جوانب مختلفة من أداء الجامعة [(١)].

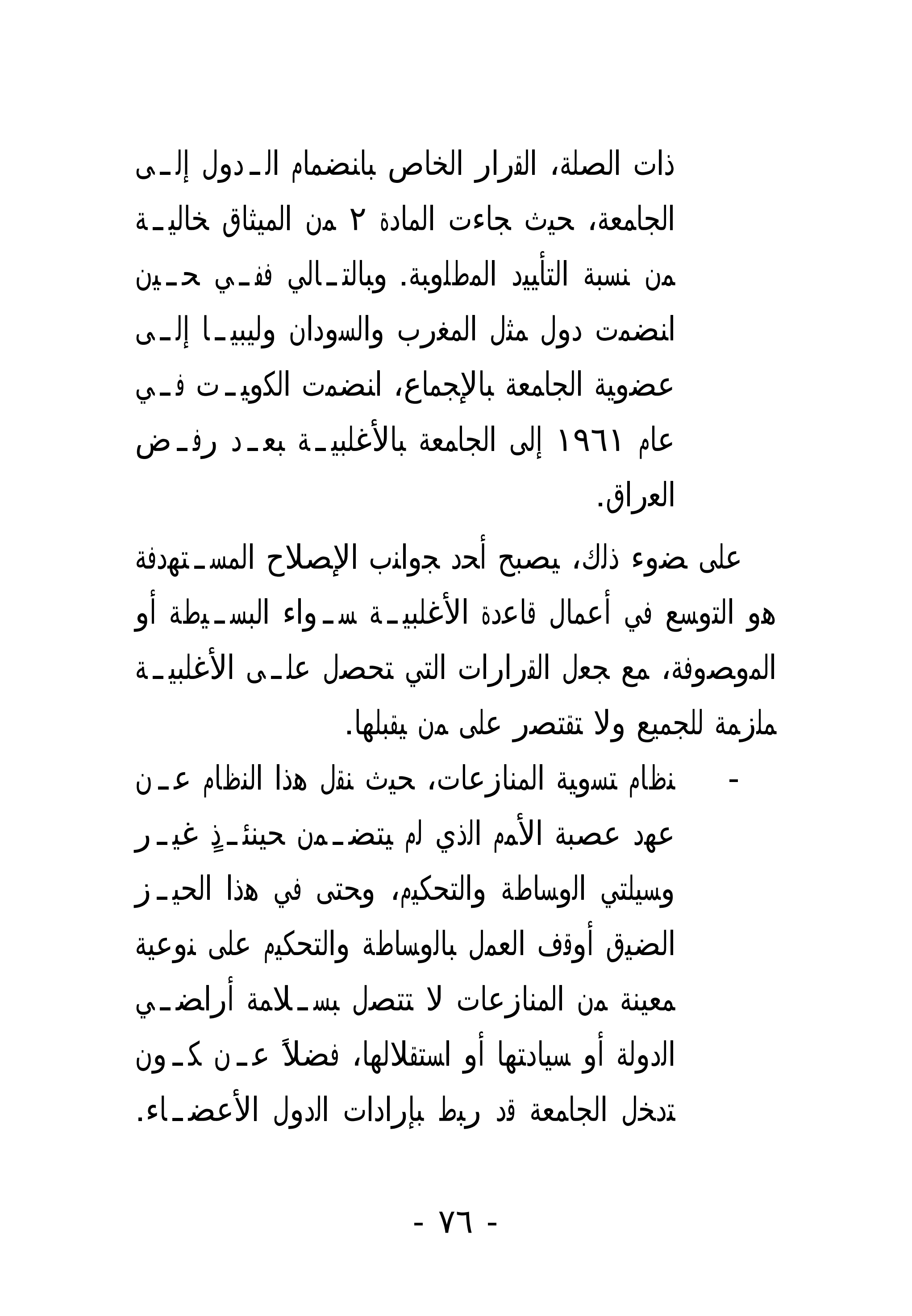
- نظام القرارات في الجامعة، وهو نظام يشوبه بعض الغموض بالنظر إلى وجود ثلاث فئات رئيسية من القرارات يخضع كل منها لأحكام مختلفـة. **الفئـة الأولى** هي القرارات التي تصدر بالإجماع والتـي حددها الميثاق في مادتيه ٦ و١٨، وهي الخاصـة بالتدابير التي يمكن اتخاذها ضد الدولة التي تخرج على أحكام الميثاق، كما في حالة ردع العـدوان أو فصل دولة من عضوية الجامعة. ويلاحظ في هـذا الخصوص أن الدولة المستهدفة بهـذه الفئـة مـن القرارات تستثنى من التصويت، كمـا أن عقوبـة الفصل لم تطبق في حق أي دولة عربيـة. ولقـد استعيض من هذه العقوبة بعقوبة تجميد العضـوية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد عبد الـونيس شـتا، **اتجاهـات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية فـي الفقـه العربـي**، كراسات بحثية (القاهرة: المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٣)، ص ١٨ – ٨٧.

التي طبقها مجلس الجامعة ضد اليمن الجنوبي فـي عام ١٩٧٨ بعد أن اتهم بالتدخل في اليمن الشمالي وتدبير بعض الأعمال التخريبية فيه، وطبقها أيضا على مصر بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد، ولقـد أثارت عقوبة التجميد جدلاً قانونيا واسعا، ففي حين دافع البعض بعدم قانونيتها لعدم نص الميثاق عليها، اعتبر البعض الآخر أن لها الصفة القانونية علـى أساس أن من المنطقي أن المجلـس الـذي خولـه الميثاق صلاحية توقيع العقوبة الأشد (أي الفصـل) يكون له حق توقيع العقوبـة الأخـف (أي تجميـد العضوية). **والفئة الثانية** هـي القـرارات التـي تصدر؛ سواء بالأغلبية العادية، التي أشـار إلـى القاعدة العامة لها الميثاق في المادة ٧، معتبـرا أن "ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن قبله"، وكذلك في المادة ١٦، التي تنص علـى قـرارات محددة، ومن نماذج تلـك القـرارات مـا يتصـل بالشؤون الإدارية للموظفين، ولقرار الميزانيـة، أو أغلبية الثلثين، المنصوص عليها فـي المـادة ١٢

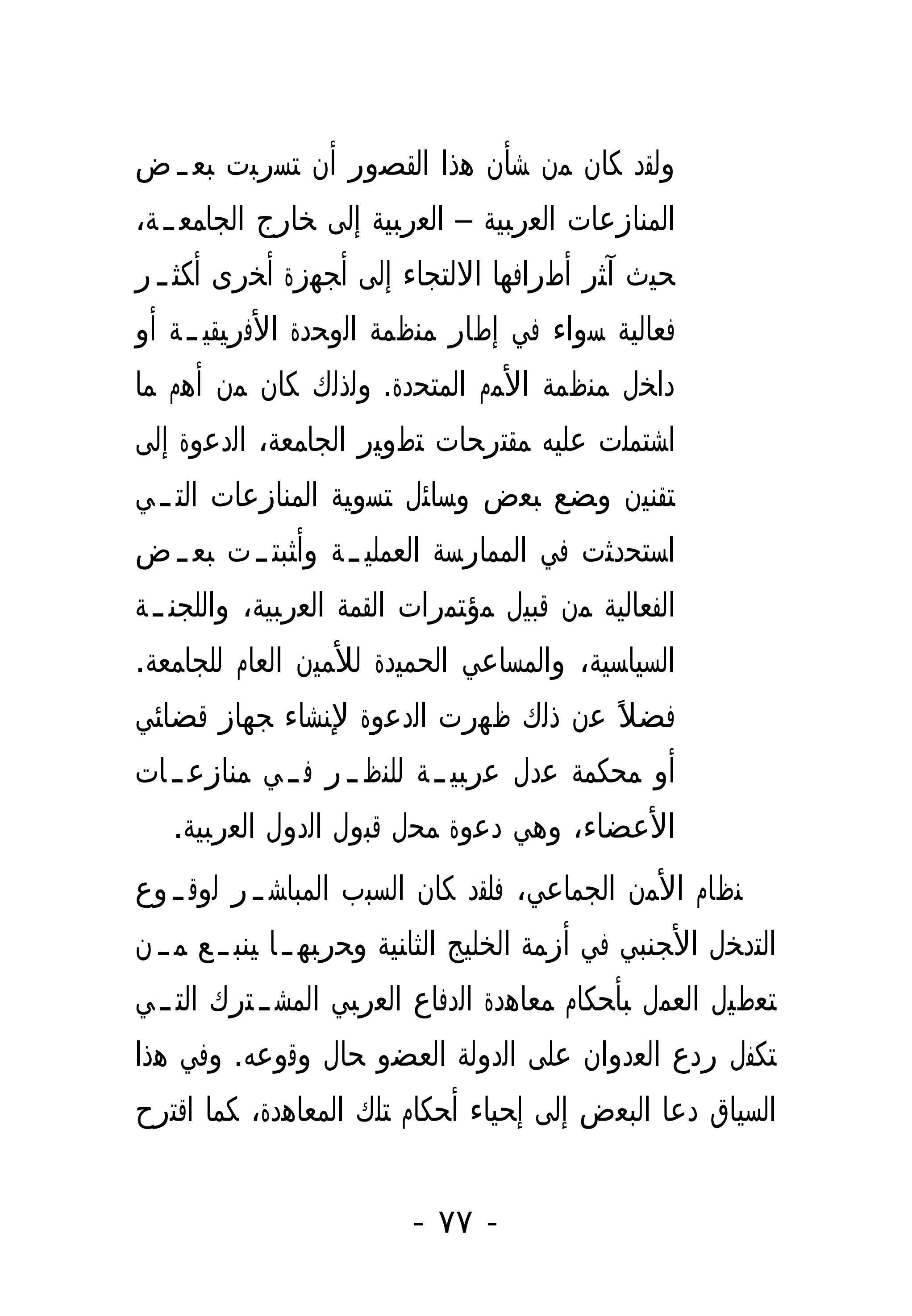
(حال تعيين الأمين العام)، والمادة ١٩ (حال تعديل الميثاق). ويلاحظ أن إدراج تعديل الميثاق ضـمن الموضوعات التي تستدعي الأغلبية يمثـل اتجاهـا قانونيا متطورا قياسا إلى الاتجاهات الحاكمة للعمل في المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة. لكن في الوقت نفسه فإن نص المادة ٧ علـى عـدم إلـزام القرار الصادر بالأغلبية إلا من قبله يأتي بصـورة جديدة من صور الأغلبية ويخالف القواعـد التـي استقر عليها العمل دوليا ووطنيا، وهي القواعد التي تحترم رأي الأغلبية وتلتزم بـه الجميـع إعمـالاً للديمقراطية. وعلى صعيد آخـر، أدت الممارسـة العملية إلى تجاوز الموضوعات المسـموح فيهـا بالأغلبية بنصّ الميثاق. فلقد صدرت قرارات قمـة بغداد عام ١٩٧٨ رغم تحفظ بعض الدول عليهـا، كما تغيبت عدة دول عن قمة عمان الاقتصادية في عام ١٩٨٠. **والفئة الثالثة** هي القرارات التي لـم يحدد الميثاق آلية الموافقة عليها، وبالتـالي تـردد إقرارها بين الإجماع والأغلبية. ومن أهم القرارات



ذات الصلة، القرار الخاص بانضمام الدول إلى الجامعة، حيث جاءت المادة ٢ من الميثاق خالية من نسبة التأييد المطلوبة. وبالتالي ففي حين انضمت دول مثل المغرب والسودان وليبيا إلى عضوية الجامعة بالإجماع، انضمت الكويت في عام ١٩٦١ إلى الجامعة بالأغلبية بعد رفض العراق.

على ضوء ذلك، يصبح أحد جوانب الإصلاح المستهدفة هو التوسع في أعمال قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو الموصوفة، مع جعل القرارات التي تحصل على الأغلبية ملزمة للجميع ولا تقتصر على من يقبلها.

- نظام تسوية المنازعات، حيث نقل هذا النظام عن عهد عصبة الأمم الذي لم يتضمن حينئذٍ غير وسيلتي الوساطة والتحكيم، وحتى في هذا الحيز الضيق أوقف العمل بالوساطة والتحكيم على نوعية معينة من المنازعات لا تتصل بسلامة أراضي الدولة أو سيادتها أو استقلالها، فضلاً عن كون تدخل الجامعة قد ربط بإرادات الدول الأعضاء.



ولقد كان من شأن هذا القصور أن تسربت بعض المنازعات العربية – العربية إلى خارج الجامعة، حيث آثر أطرافها الالتجاء إلى أجهزة أخرى أكثر فعالية سواء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية أو داخل منظمة الأمم المتحدة. ولذلك كان من أهم ما اشتملت عليه مقترحات تطوير الجامعة، الدعوة إلى تقنين وضع بعض وسائل تسوية المنازعات التي استحدثت في الممارسة العملية وأثبتت بعض الفعالية من قبيل مؤتمرات القمة العربية، واللجنة السياسية، والمساعي الحميدة للأمين العام للجامعة. فضلاً عن ذلك ظهرت الدعوة لإنشاء جهاز قضائي أو محكمة عدل عربية للنظر في منازعات الأعضاء، وهي دعوة محل قبول الدول العربية.

نظام الأمن الجماعي، فلقد كان السبب المباشر لوقوع التدخل الأجنبي في أزمة الخليج الثانية وحربها ينبع من تعطيل العمل بأحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تكفل ردع العدوان على الدولة العضو حال وقوعه. وفي هذا السياق دعا البعض إلى إحياء أحكام تلك المعاهدة، كما اقترح

إصلاح بعض جوانب الخلل في نظام الأمن الجماعي وأهمها عدم أحقية الجامعة في التدخل لمساعدة الدولة المعتدى عليها، إلا بناء على طلب الأخيرة، وعدم تحديد الإجراءات اللازمة لردع العدوان بل لزوم انعقاد الإجماع لبيان ما إذا كان عملٌ بذاته يعد عدوانًا. ورأى هؤلاء تقنين إجراءات الـردع مـع وجوب الأخذ بقاعدة التدرج، بحيث لا يلجـأ إلـى التـدابير العسكرية إلا كحل أخير، وهو ما يـربط بـه تشـكيل قـوة طوارئ عربية توضع تحت تصرف الجامعة.

العمل الاقتصادي العربي المشترك، الذي يعاني الضـعف نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لتحقيق التكامـل الإقليمـي لدى بلدان الوطن العربي، ومن هنـا كانـت الـدعوة إلـى ضرورة قيام جامعة الدول العربية بدور فعال من أجل تحقيق التنمية العربية التي رفعت شعارها قمة عمان عـام ١٩٨٠، وإحياء السوق العربية المشتركة، والسعي نحو إقامة منطقـة تجارة حرة بين الدول العربية، وهي الدعوة التي ظهرت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٦ والذي أوصى بأن يبدأ التنفيذ الفعلي لها في أول كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٩٨، وهي نقطة نعود لتفصيلها لاحقًا.

مجال حقوق الإنسان، ذلك أن كون الجامعة العربية هـي جامعة للحكومات وليس للشعوب العربية، وكونها قد ظهرت في فترة تاريخية معينة اتسمت بضـعف الاهتمـام بحقـوق الإنسان، فإن هذا جعل ميثاقها يأتي خلوا من أي إشارة إلـى هذا الموضوع. وعندما استحدثت الجامعـة فـي الممارسـة العملية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسـان بعـد ثلاثـة وعشرين عاما من نشأتها (أي في عام ١٩٦٨)، ثم أصدرت الإعلان الخاص بحقوق المواطن في الدول العربية بعد ذلك بثلاثة أعوام (أي في عام ١٩٧١)، فإنها قد نقلت عن مساعي الأمم المتحدة في هذا الشأن (وتحديدا عن **الانطلاق العـالمي لحقوق الإنسان**) بكل ما اعتوره من قصور، ولا سيما فـي مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام ١٩٨٣ تـم إعداد مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسـان فـي إطـار الجامعة، وتضمن مجموعة من الحقوق الأكثر تلاؤمـا مـع التطور الذي لحق بمنظومة حقوق الإنسان علـى المسـتوى العالمي. ومن ذلك النص على عدم جواز تقييد أي من حقوق الإنسان في أي دولة طرف في الميثاق استنادا إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف (مادة ٢/ أ)، وعدم جواز الحكم بعقوبة

الإعدام في الجرائم السياسية (مادة ٣٦)، وعدم جواز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافتها أو اتباع تعاليم دياناتهـا (مادة ٢٩). وقام مجلس الجامعة بإقرار المشروع في عـام ١٩٩٤. لكن غياب الآلية التنفيذية قـد خَلَـف فجـوة بـين نصوص الميثاق المتقدمة وأخرى غيرها وواقع الحـال فـي كثير من النظم العربية. لذلك اقترح البعض إحاطة انتهاكات حقوق الإنسان بعقوبات قانونية توقعها محكمة عربية لحقوق الإنسان وحرياته [1].

جهاز الأمانة العامة، وهو الجهاز الإداري الرئيسي فـي المنظمة لكنه يعاني من عدة مشـاكل تعرقـل أداءه لعملـه. فهناك عدم التزام من الدول بسداد حصصـها فـي ميزانيـة الجامعة، وهي ظاهرة تتفاقم حال وقوع خلاف بـين إحـدى الدول وباقي الأعضاء، وبطبيعة الحال فإنه كلما كانت حصة الدول الممتنعة عن السداد أكبر، كانت الآثار على المنظمـة أبلغ. كذلك هناك مشكلة التوازن بـين حصـة الدولـة فـي الميزانية وعدد الموظفين من جنسيتها مع ما قد يؤدي إليـه

---

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسـان [عـرض مقارن)**، إعداد كمال فهمي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤).

ذلك من إهدار معيار الكفاءة. هذا بخلاف مشـكلة ضـعف انتماء موظفي الجامعة لها. ومن هنا اقترح البعض اعتمـاد الكفاءة والخبرة أساسا لاختيار موظفي الأمانة العامة بقطـع النظر عن حصص دولهم المالية، وتوقيع العقوبة على الدولة الممتنعة عن السداد. وفي ما يتعلق بالأمين العام وبالنظر إلى محورية دوره في إطار الجامعة، اقتـرح الـبعض تعزيـز صلاحياته السياسية بحكم أنه هو الذي يبادر بمواجهة أزمات النظام (مبادرة محمود رياض بالذهاب إلى بيروت بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانيـة فـي ١٣/ ٤/ ١٩٧٥، والجـولات المكوكية لعبد الخالق حسونة بين ثلاث عواصم عربية هـي بغداد والكويت والرياض فضلاً عن القاهرة إبـان الأزمـة العراقية – الكويتية في ١٩٦١). كما اقترح أن يـتم التأكيـد على عمق الانتماء القومي العربي للأمين العام (وهو الانتماء الذي تجلى أوضح ما يكون بانضمام عبد الرحمن عزام إلـى صفوف الليبيين لمقاومة الاستعمار الإيطالي). بالإضافة إلى التأكيد على تعيين الأمين العام من خارج دولة المقر جريـا على المعمول به في المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحـدة والمؤتمر الإسلامي، على أساس تحقيق العدالة ورفع الحرج

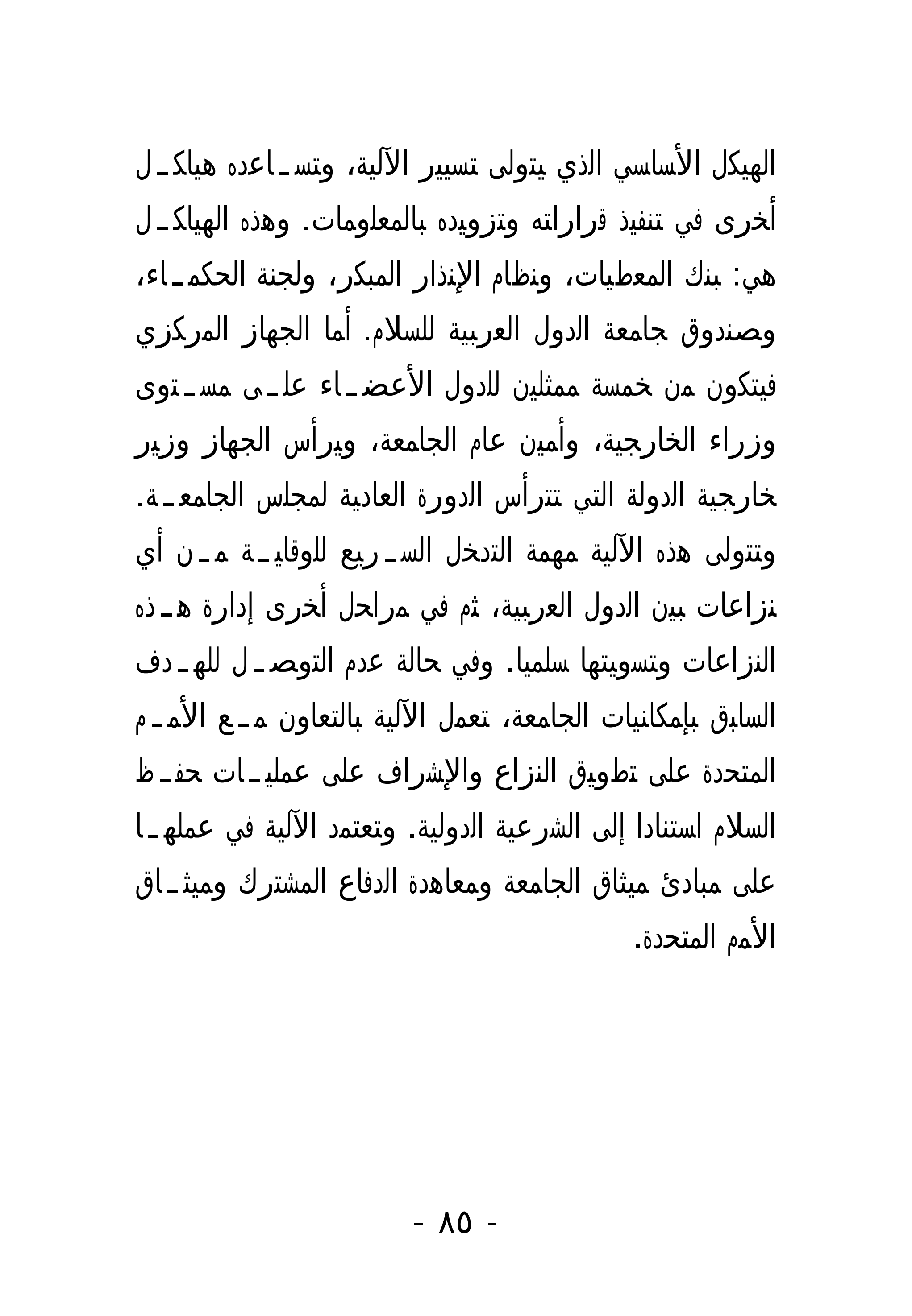
عن الأمين العام لو تناقض موقفه الشخصـي مـع موقـف الجامعة أو دولته. ويدلل هؤلاء على رأيهم بواقعتين مهمتين، أولاهما استقالة محمود رياض – رغم عمق انتمائه القـومي العربي – من الأمانة العامة على أثر أزمة مصر مع الـدول العربية عام ١٩٧٩، واستقالة الشاذلي القليبي في ١٩٩٠ بعد موقف دولته من قرارات قمة القاهرة في العام نفسه.

مجال العلاقة بين الجامعة ومنظماتها المتخصصة، وهـي علاقة تفتقر إلى التنسيق، فلا الميثاق يحددها، ولا نمط واحد ينتظمها، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب اختصاصـات هـذه المنظمات من جهة، وتفاوت علاقتها بالجامعـة مـن جهـة أخرى. ففي بعض الأحيان تقف الجامعة عند حـد الإقـرار بنشأة المنظمة المعينة (الصندوق العربـي للإنمـاء)، وفـي أحيان أخرى تتولى الجامعة الإشراف على أنشطتها (المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة). وفي هذا الإطـار، تمس الحاجة إلى ضبط تلك العلاقة، ورفع التداخل الـوظيفي عن طريق الأخذ بتقسيم العمل.

وفي معرض مناقشة جوانب التطوير المقترحـة، تجـدر الإشارة إلى ثلاثة مشروعات أساسية لا زالت معروضة على مجلس الجامعة العربية. المشروع الأول هو الخاص بالنظام الأساس لمحكمة العدل العربية، وهو مشروع عمره من عمر الميثاق نفسه الذي نصت المادة ١٩ منه على جواز تعديلـه (أي الميثاق) بموافقة ثلثي الأعضاء في حالات ثلاث، إحداها إنشاء محكمة عدل عربية. وأكدت على هذا المعنى قرارات مؤتمرات القمـة العربيـة فـي الأعـوام ١٩٦٤ و١٩٨٢ و١٩٩٠، وقرارت مجلس الجامعة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٥، وفي العام الأخير أصدر المجلس قرارا فـي ٢١/ ٩/ ١٩٩٥ بدفع مشروع النظام الأساس لمحكمة العـدل العربيـة إلـى اللجنة القانونية الدائمـة. واجتمعـت هـذه اللجنـة بـين ٥ و١٩٩٥/١١/٩ وأقرت مشروع النظام الأساسي. وبموجبـه تتألف المحكمة من ٧ قضاة مـن بـين المرشـحين الـذين ترشحهم الدول الأعضاء بواقع مرشح لكـل دولـة، ويـتم الانتخاب بالاقتراع السري ولمدة ست سنوات قابلة للتجديـد، علما بأن ولاية ثلاثة قضاة تنتهي بعد ثلاث سنوات ويجـري تحديدهم بعد قرعة يجريها الأمين العام. وتختص المحكمـة

بالفصل في المنازعات التي تتفق الأطراف علـى إحالتهـا عليها، والمنازعات التي تحال عليها بنص اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. والمنازعات التي تصرح الـدول بولايـة المحكمة الإلزامية عليها من دون حاجة لاتفاق خاص طالمـا تتعلق بتفسير الاتفاقيات الدولية، أو التحقيق في خرق التـزام دولي، أو تحديد نوع التعويض المترتب على هـذا الخـرق وحجمه، أو أي مسألة من مسائل القانون الـدولي. وتحكـم المحكمة وفق مبادئ ميثاق الجامعة وقواعد القانون الـدولي، كما تراعى مصادر أخرى كمبـادئ الشـريعة الإسـلامية، وقواعد العرف الدولي المستقرة، ومبادئ العدل والإنصـاف بشرط موافقة الأطراف... إلخ.

والمشروع الثاني هو الخاص بإنشاء آليـة للوقايـة مـن النزاعات وإدارتها وتسويتها. وقـد تقـدمت تـونس بهـذا المشروع في الدورة رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة التي انعقدت بين ٢٠ و٢١/ ٩/ ١٩٩٥، وعبرت بذلك عن مقترح تبنتـه دول اتحاد المغرب العربي. وقد صادق المجلس عليـه فـي ٢١/ ٩/ ١٩٩٥، وكلف لجنة متخصصة بوضـع صـياغته النهائية. وبموجب هذه الصياغة فإن الجهاز المركـزي هـو

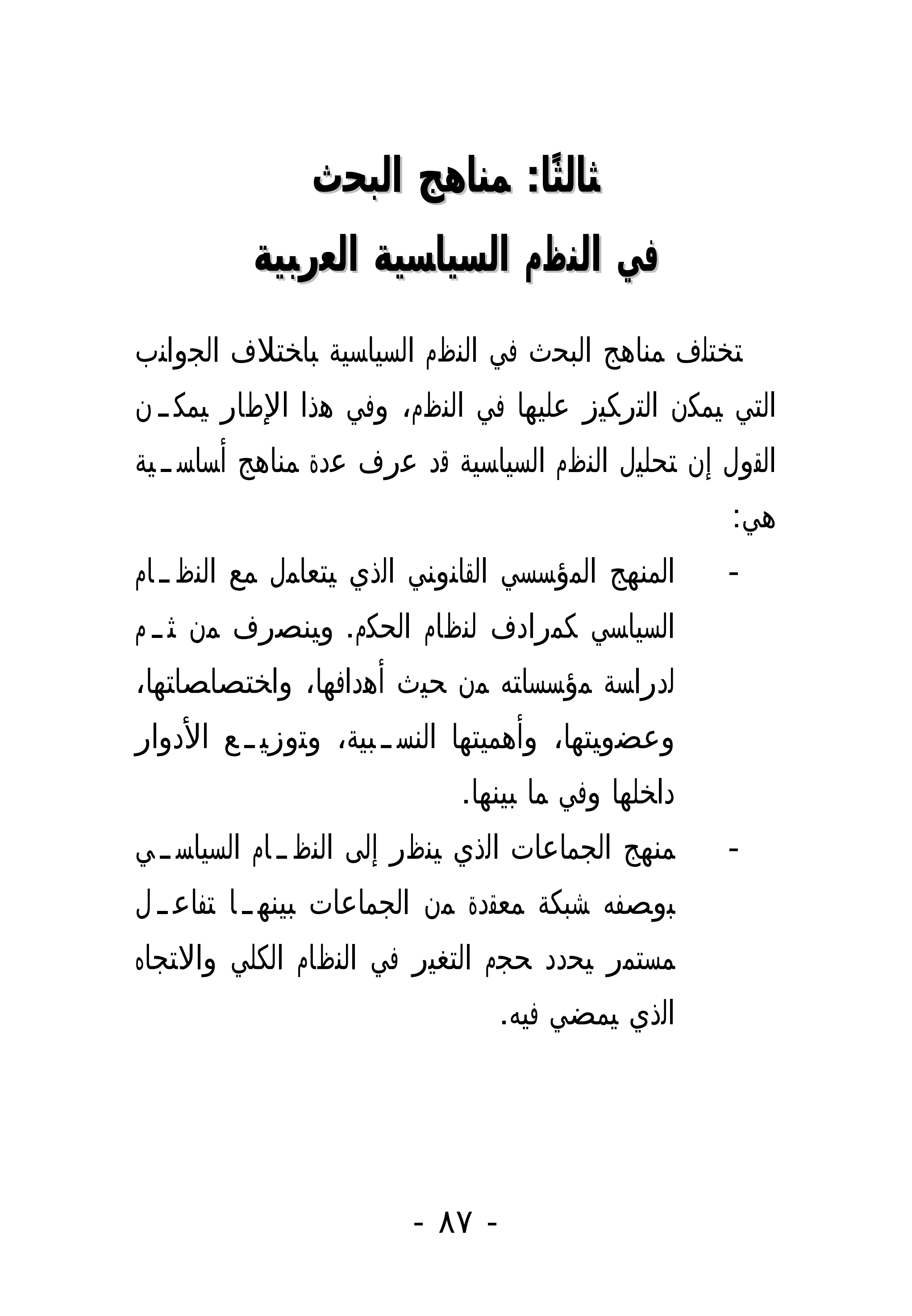


الهيكل الأساسي الذي يتولى تسيير الآلية، وتساعده هياكل أخرى في تنفيذ قراراته وتزويده بالمعلومات. وهذه الهياكل هي: بنك المعطيات، ونظام الإنذار المبكر، ولجنة الحكماء، وصندوق جامعة الدول العربية للسلام. أما الجهاز المركزي فيتكون من خمسة ممثلين للدول الأعضاء على مستوى وزراء الخارجية، وأمين عام الجامعة، ويرأس الجهاز وزير خارجية الدولة التي تترأس الدورة العادية لمجلس الجامعة. وتتولى هذه الآلية مهمة التدخل السريع للوقاية من أي نزاعات بين الدول العربية، ثم في مراحل أخرى إدارة هذه النزاعات وتسويتها سلميا. وفي حالة عدم التوصل للهدف السابق بإمكانيات الجامعة، تعمل الآلية بالتعاون مع الأمم المتحدة على تطويق النزاع والإشراف على عمليات حفظ السلام استنادا إلى الشرعية الدولية. وتعتمد الآلية في عملها على مبادئ ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة.

والمشروع الثالث هو الخاص بميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي. وقد تقدم به الرئيس حسني مبارك في الجلسة الاحتفالية بمرور ٥٠ عاما على تأسيس الجامعة. وقرر المجلس في ٢٢/ ٣/ ١٩٩٥ تشكيل لجنة تحضيرية لصياغة مشروع ميثاق الشرف، وقد أعدته بالفعل في ١٩٩٦/١/٢٣. ومن المبادئ والأحكام العامة التي تضمنها مشروع الميثاق: تأكيد الانتماء القومي العربي، وحماية الأمن العربي الشامل، والالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الجامعة وتعزيز العمل العربي المشترك، وتعميق علاقات التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي، واحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي ووحدة أراضي كل دولة ونظام حكمها وسيادتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام القوة أو التهديد بها... إلخ [(١)].

---

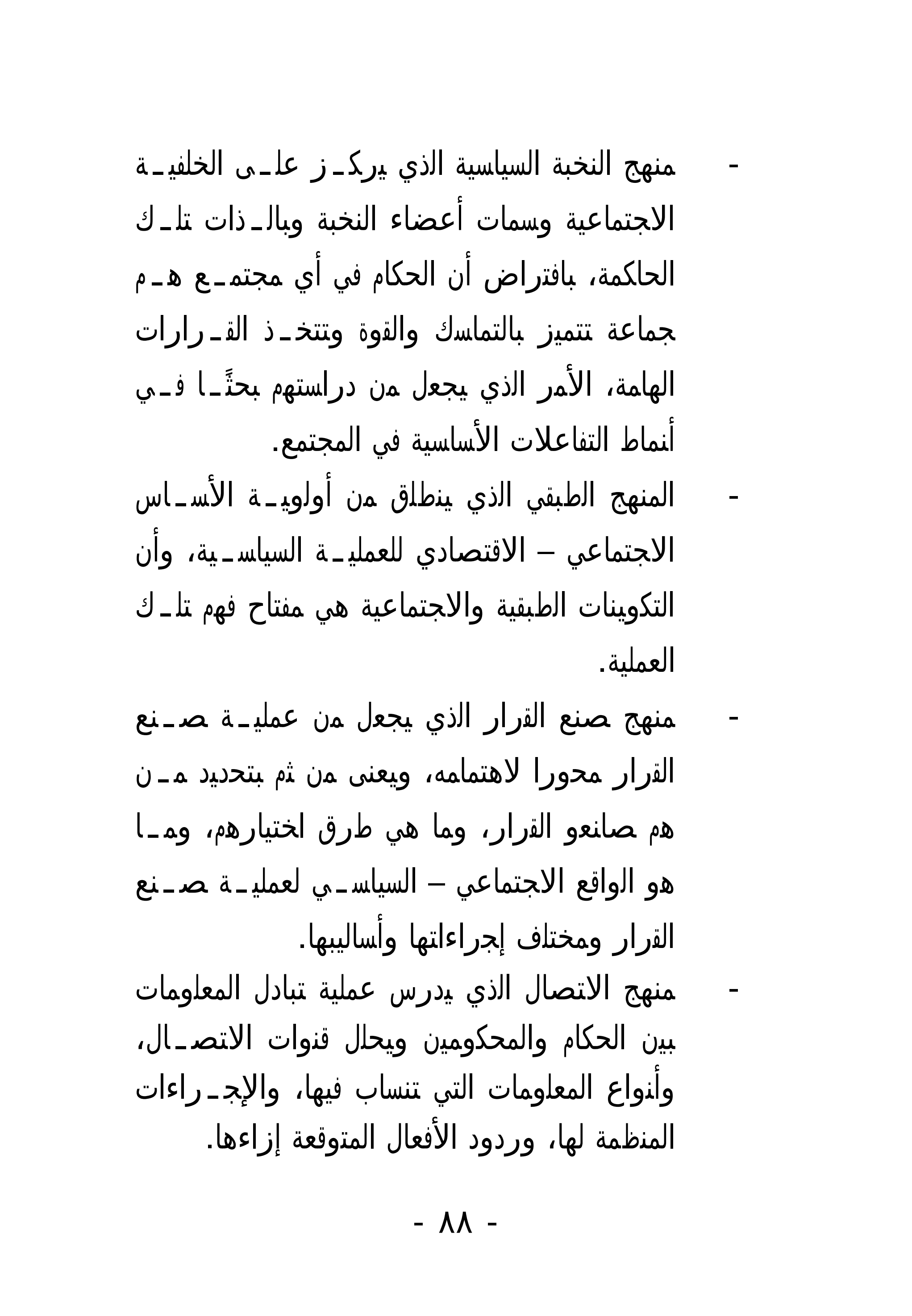
(١) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مشروع النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية؛ مشروع إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها، ومشروع ميثاق الشرف للأمن والتعاون الأوروبي.



ثالثًا: مناهج البحث
في النظم السياسية العربية

تختلف مناهج البحث في النظم السياسية باختلاف الجوانب التي يمكن التركيز عليها في النظم، وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحليل النظم السياسية قد عرف عدة مناهج أساسية هي:

- المنهج المؤسسي القانوني الذي يتعامل مع النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم. وينصرف من ثم لدراسة مؤسساته من حيث أهدافها، واختصاصاتها، وعضويتها، وأهميتها النسبية، وتوزيع الأدوار داخلها وفي ما بينها.
- منهج الجماعات الذي ينظر إلى النظام السياسي بوصفه شبكة معقدة من الجماعات بينها تفاعل مستمر يحدد حجم التغير في النظام الكلي والاتجاه الذي يمضي فيه.



- منهج النخبة السياسية الذي يركز على الخلفية الاجتماعية وسمات أعضاء النخبة وبالذات تلك الحاكمة، بافتراض أن الحكام في أي مجتمع هم جماعة تتميز بالتماسك والقوة وتتخذ القرارات الهامة، الأمر الذي يجعل من دراستهم بحثًا في أنماط التفاعلات الأساسية في المجتمع.
- المنهج الطبقي الذي ينطلق من أولوية الأساس الاجتماعي – الاقتصادي للعملية السياسية، وأن التكوينات الطبقية والاجتماعية هي مفتاح فهم تلك العملية.
- منهج صنع القرار الذي يجعل من عملية صنع القرار محورا لاهتمامه، ويعنى من ثم بتحديد من هم صانعو القرار، وما هي طرق اختيارهم، وما هو الواقع الاجتماعي – السياسي لعملية صنع القرار ومختلف إجراءاتها وأساليبها.
- منهج الاتصال الذي يدرس عملية تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين ويحلل قنوات الاتصال، وأنواع المعلومات التي تنساب فيها، والإجراءات المنظمة لها، وردود الأفعال المتوقعة إزاءها.

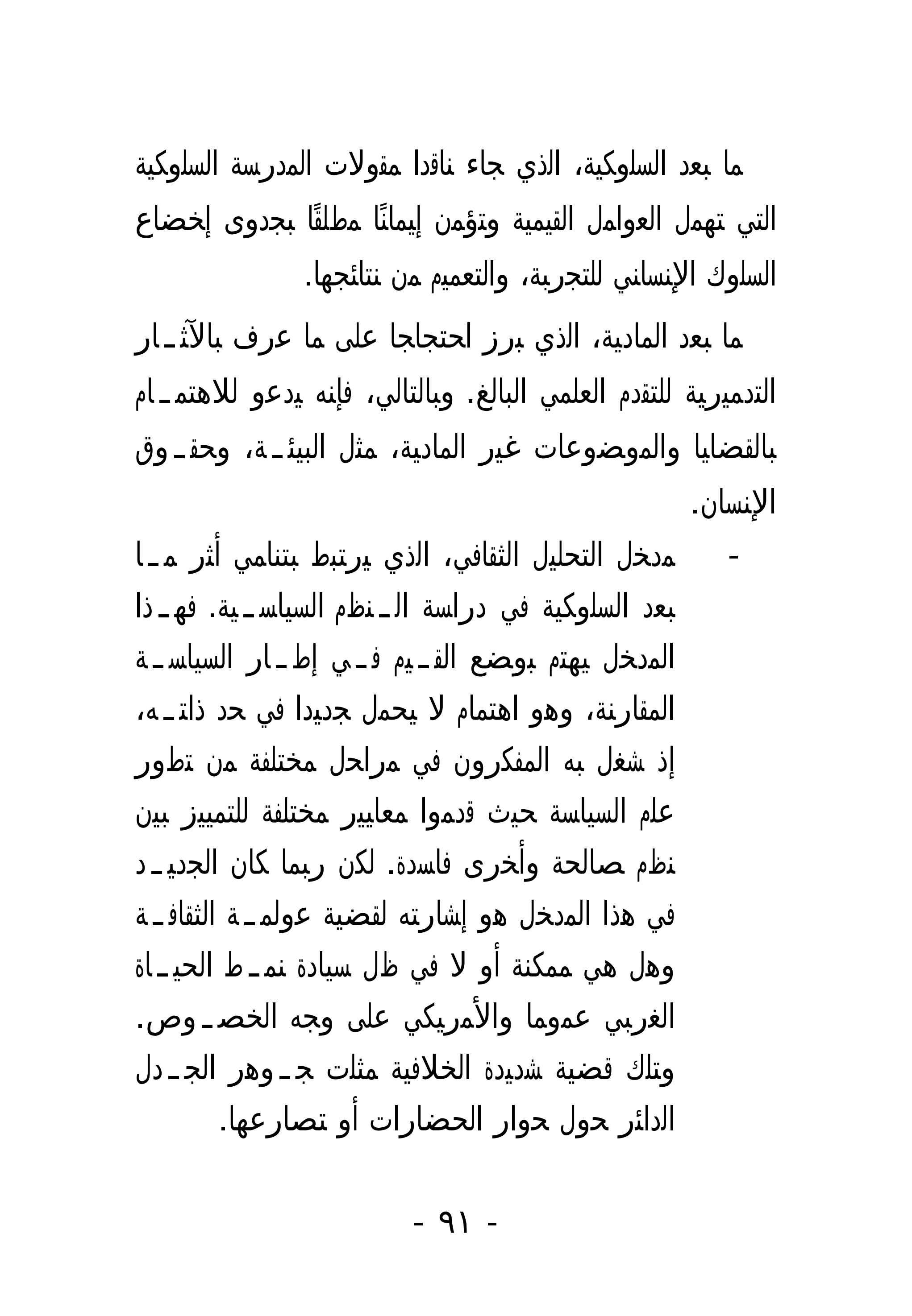
والحقيقة أن هذه المناهج – ما عدا المنهج الطبقي – تنبع من الإطار الأوسع لتحليل النظم والتحليل البنائي – الوظيفي. ويقصد بتحليل النظم ذاك الإطار الذي يتخذ من النظام ككل وحدة للتحليل، ويعنى من ثم بقضايا من مثل بيئة النظام، وقدرته على الاستمرار، وطريقة توزيعه للمنافع بين المحكومين، وأهدافه وكيفية تحديدها وتنفيذها. أما التحليل البنائي – الوظيفي فيدرس المؤسسات التي يتصل بعضها بأداء وظائف المدخلات (من تنشئة سياسية، إلى تجميع المصالح والتعبير عنها، إلى الاتصال السياسي)، بينما ينصرف بعضها الآخر إلى أداء وظائف المخرجات (بمعنى صنع القرارات وتنفيذها، والتقاضي بخصوصها).

وبالإضافة إلى هذه المناهج التي تواتر العمل بها في التحليل السياسي المعاصر، ثمة مداخل أخرى تعبر عن بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية:

- المدخل الأول هو المدخل المابعدي، الذي يتميز بعدة خصائص تتلخص في التمرد على كل ما سبقه من قيم ومسلمات، ومعاداة منجزات الحضارة العلمية، ورفض فكر الحداثة. ومن تطبيقات هذا المدخل ما يلي:

ما بعد الحداثة، الذي يعد هو المدخل الأشهر فـي إطـار الحركة المابعدية التي ظهرت كرد فعل على مدرسة الحداثـة، كمدرسة بدأت مع عصر التنوير، وميزها التفاؤل بخصـوص قدرة الجنس البشري على اكتشاف مختلف قـوانين الطبيعـة وبالتالي التحكم في مسار العالم. والمنطق الذي يستند إليه مـا بعد الحداثيين في رفضهم فكر الحداثة، هو أن الجنس البشري لا يتخذ هذا المنحى الخطي الصـاعد فـي تطـوره. ثـم إن المنجزات العلمية لم تحمل السعادة للإنسان بل تسـببت فـي إشقائه بدليل اندلاع حربين عالميتين مدمرتين، وبالتالي فـإنهم يرفضونها. لكن في الوقت الذي يتضح فيه ما يرفضه ما بعـد الحداثيين، فإن من غير الواضح ما يطالبون به، وبخاصة أنهم يعتنقون مبدأ النسبية المطلقة ويشككون حتى في البديهيات.

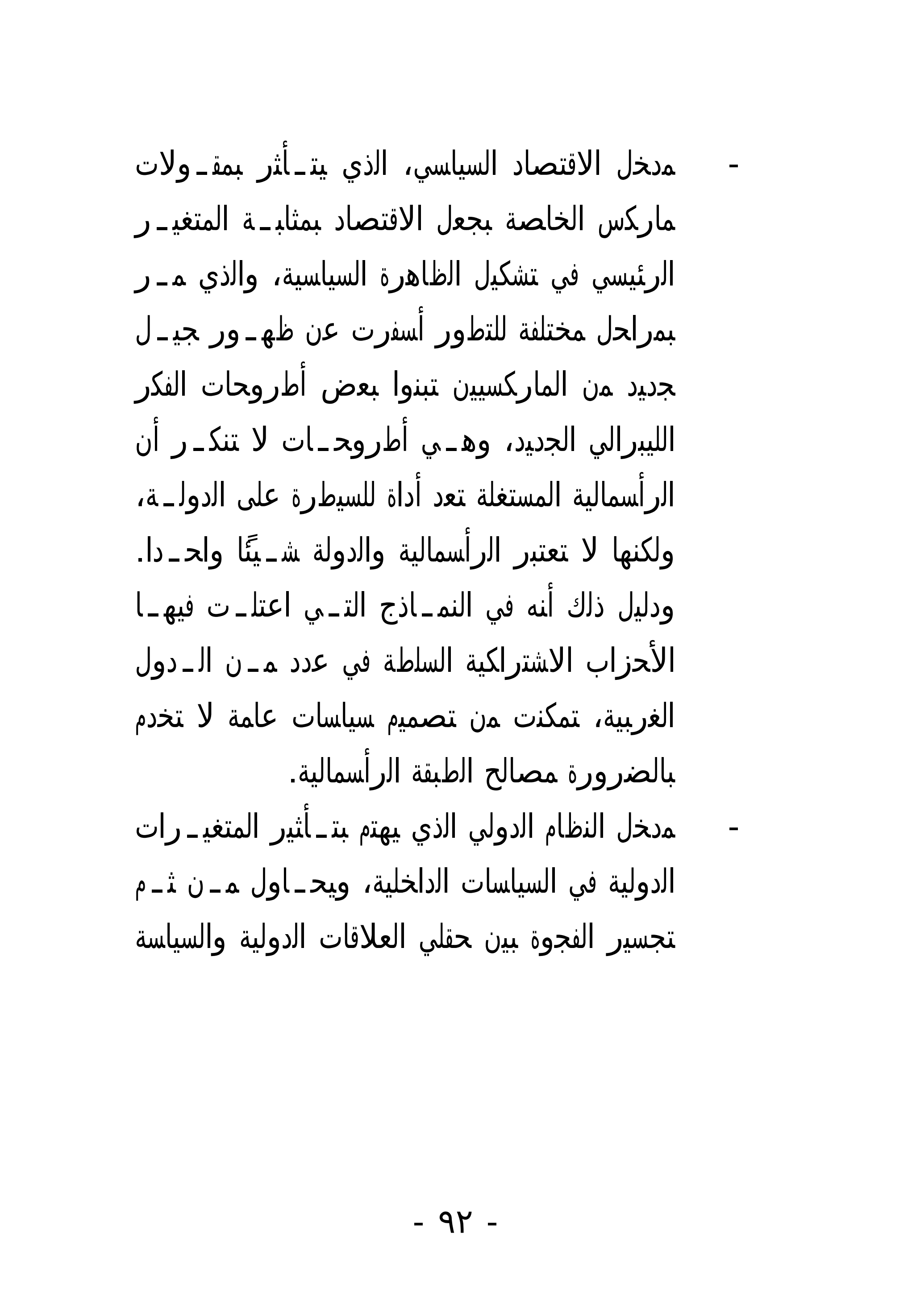
ما بعد البنيوية، الذي يمثل بـدوره ردا علـى المدرسـة البنيوية التي تعاملت مع المجتمع باعتبـاره مجموعـة مـن الكليات المنتظمة، انطلاقًا من مبدأ أولوية الكل على الجـزء. ففي مقابل هذا المبدأ يتبنى مدخل ما بعـد البنيويـة رؤيـة تفكيكية تعلي قيمة الجزء على الكل. وأكثر ما يستخدم فيـه هذا المدخل، تحليل الخطاب اللفظي من خلال تفكيك مفرداته.



ما بعد السلوكية، الذي جاء ناقدا مقولات المدرسة السلوكية التي تهمل العوامل القيمية وتؤمن إيمانًا مطلقًا بجدوى إخضاع السلوك الإنساني للتجربة، والتعميم من نتائجها.

ما بعد المادية، الذي برز احتجاجا على ما عرف بالآثار التدميرية للتقدم العلمي البالغ. وبالتالي، فإنه يدعو للاهتمام بالقضايا والموضوعات غير المادية، مثل البيئة، وحقوق الإنسان.

- مدخل التحليل الثقافي، الذي يرتبط بتنامي أثر ما بعد السلوكية في دراسة النظم السياسية. فهذا المدخل يهتم بوضع القيم في إطار السياسة المقارنة، وهو اهتمام لا يحمل جديدا في حد ذاته، إذ شغل به المفكرون في مراحل مختلفة من تطور علم السياسة حيث قدموا معايير مختلفة للتمييز بين نظم صالحة وأخرى فاسدة. لكن ربما كان الجديد في هذا المدخل هو إشارته لقضية عولمة الثقافة وهل هي ممكنة أو لا في ظل سيادة نمط الحياة الغربي عموما والأمريكي على وجه الخصوص. وتلك قضية شديدة الخلافية مثلت جوهر الجدل الدائر حول حوار الحضارات أو تصارعها.



- مدخل الاقتصاد السياسي، الذي يتـأثر بمقـولات ماركس الخاصة بجعل الاقتصاد بمثابـة المتغيـر الرئيسي في تشكيل الظاهرة السياسية، والذي مـر بمراحل مختلفة للتطور أسفرت عن ظهـور جيـل جديد من الماركسيين تبنوا بعض أطروحات الفكر الليبرالي الجديد، وهـي أطروحـات لا تنكـر أن الرأسمالية المستغلة تعد أداة للسيطرة على الدولـة، ولكنها لا تعتبر الرأسمالية والدولة شـيئًا واحـدا. ودليل ذلك أنه في النمـاذج التـي اعتلـت فيهـا الأحزاب الاشتراكية السلطة في عدد مـن الـدول الغربية، تمكنت من تصميم سياسات عامة لا تخدم بالضرورة مصالح الطبقة الرأسمالية.
- مدخل النظام الدولي الذي يهتم بتـأثير المتغيـرات الدولية في السياسات الداخلية، ويحـاول مـن ثـم تجسير الفجوة بين حقلي العلاقات الدولية والسياسة

المقارنة بعد أن انقضت الفترة التي كان يتم التعامل فيها بين هذين المجالين باعتبارهما منفصلين [1].

وفي ما يتعلق بهذه الدراسة، فإنها تعتمد إطارا في تحليل النظم السياسية يستفيد من المناهج والاقترابـات والمـداخل السابقة وإن لم يتطابق مع أي منها. ومبعث ذلك هو ما يتميز به التحليل في السياق العربي من خصوصية، وهما النقطتان اللتان تتعرض لهما هذه الجزئية من الكتاب على التوالي:

---

(١) بخصوص عرض نقدي لهذه المناهج، انظـر: كمـال المنـوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشـر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٦١ – ١٢٤. وفـي عـرض المـداخل الحديثة في دراسة النظم السياسية، انظر: علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر، ١٨٠٣ – ١٩٩٧** (القـاهرة: جامعـة القاهرة، كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية، ١٩٩٧)، ص ١١ – ١٣، ونيفـين عبد المنعم مسعد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسـية،" ورقة قدمت إلى: اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة، جامعـة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧، ص ٨ – ٩.

١- إطار التحليل:

يمكن تحليل النظم السياسية العربية وفق إطـار نظـري ثلاثي الأبعاد أو المكونات:

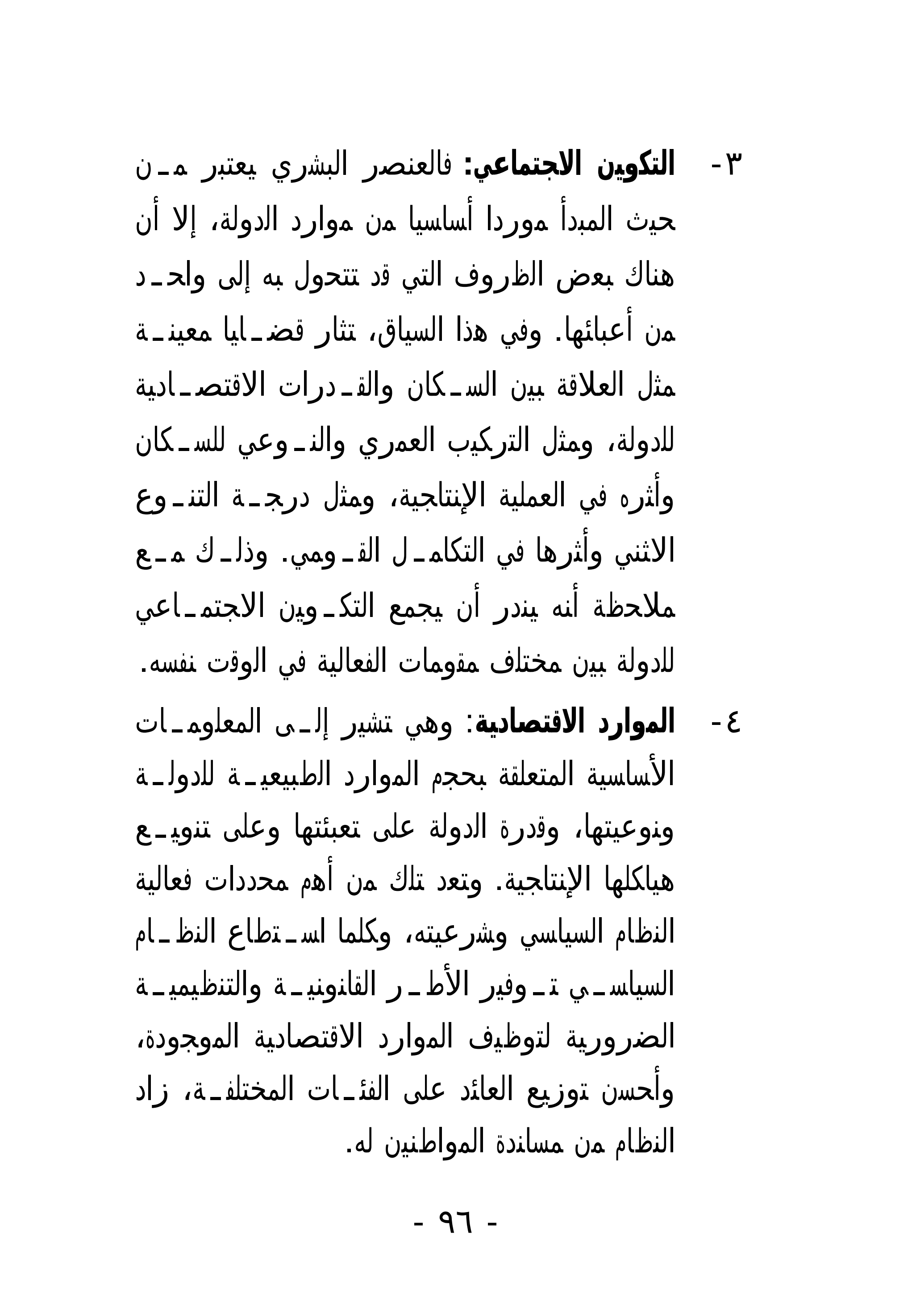
أ- السياق المجتمعي أو بيئة النظام:

فالنظام السياسي، كما أشير إليه من قبل، لا يعـيش فـي فراغ، إنما في بيئة اجتماعية محددة تقدم له أحيانًـا فرصـا وموارد جديدة يضعها فـي خدمـة سياسـاته ومشـروعاته الكبرى، وتصادر منه أحيانًا أخرى بعضا من حرية الحركة بما تفرضه عليه من قيود وضوابط. ويتضمن مفهوم السياق المجتمعي عناصر هي:

١- **الموقع الجغرافي:** من حيث الأهمية الاسـتراتيجية لهذا الموقع وما قد يرتبط بها من مشكلات الحـدود، ومساحة الدولة، ووضعها بين جيرانها، ودرجة تنوع تضاريسها. ويلاحظ أن كل عنصر من هذه العناصر يمكن أن يكون له تأثيره في الاسـتقرار السياسـي. فكلما تمتعت الدولة بموقع متميز أو كانت لها حدود مصطنعة لا تتناسب مـع واقعهـا الاجتمـاعي –

الاقتصادي زاد احتمال تحولها إلى بؤرة مـن بـؤر الصراع الإقليمي أو الدولي. وكلما ترامت أطـراف الدولة وتعذر اختراق تضاريسها (كمـا فـي حالـة وجود صحارى أو غابات أو أحراش) ضعفت قدرة السلطة المركزية على التغلغل إلى مختلـف أنحـاء البلاد وفرض سيادتها عليها. وكلما أحيطت الدولـة بكيانات أكبر منها في الحجم والإمكانيات، تعرضت لمزيد من التدخل في شؤونها الداخلية.

٢- **الخبرة الاستعمارية**: وتؤثر هذه الخبرة في طبيعـة التطور السياسي للدولة من زاويتين، **الأولى**، هـي أن تاريخ ظهور الدولة ككيـان سياسـي وتمتعهـا بوجود سلطة مركزية قوية وراسخة يؤثر في درجة تماسكها في ما بعد. **والثانية**، هي أن مدة الاحتلال وطبيعة سياسات المحتل (حكـم مباشـر أو غيـر مباشر) وطريقة الحصول على الاستقلال (مقاومـة أو مساومة أو حرب تحرير) تعـد جميعهـا مـن العوامل التي تساهم في تشكيل أيديولوجية النظـام السياسي والقوى السياسية الفاعلة فيه بعـد انتهـاء العلاقة الاستعمارية.



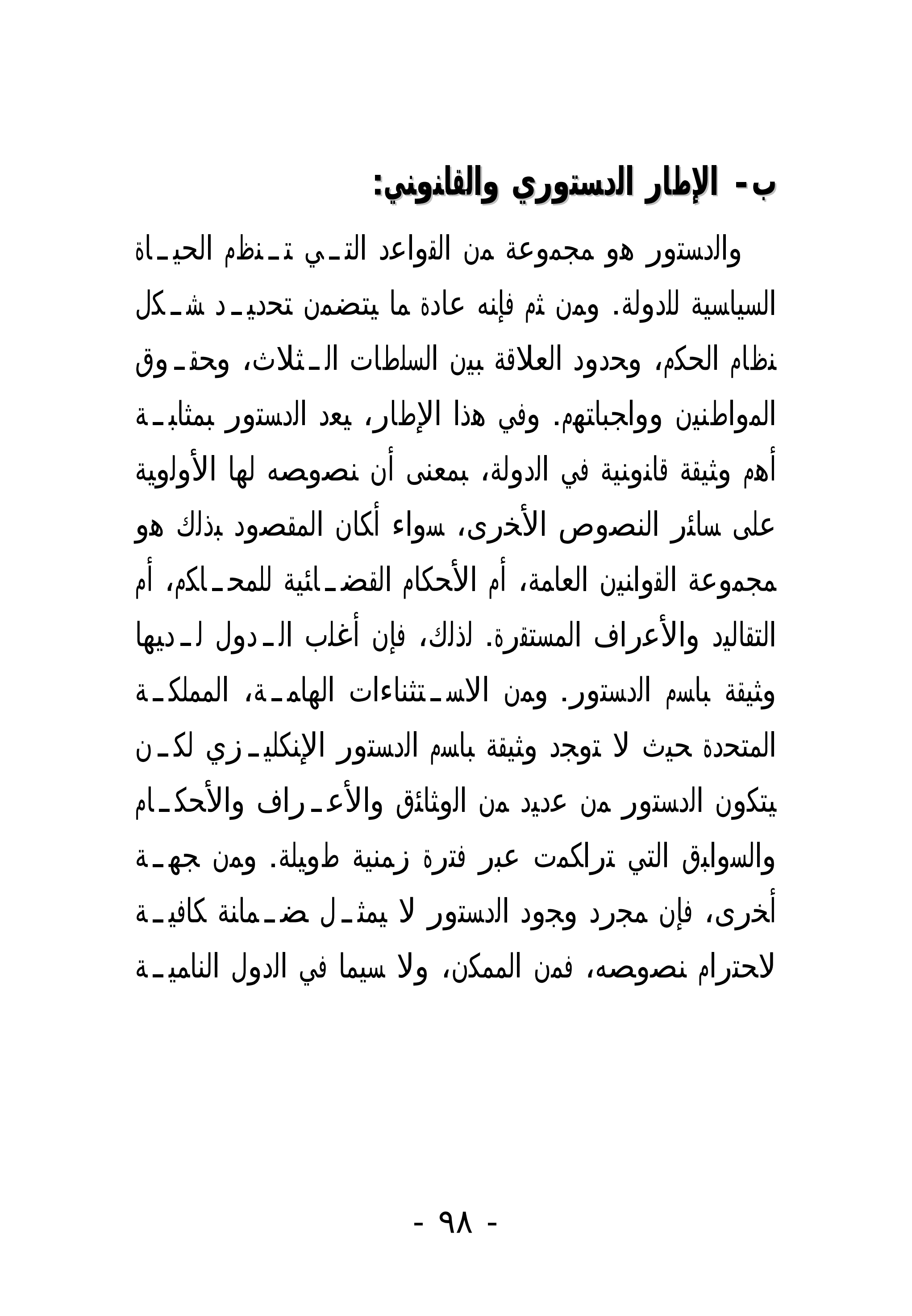
٣- **التكوين الاجتماعي:** فالعنصر البشري يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة، إلا أن هناك بعض الظروف التي قد تتحول به إلى واحد من أعبائها. وفي هذا السياق، تثار قضايا معينة مثل العلاقة بين السكان والقدرات الاقتصادية للدولة، ومثل التركيب العمري والنوعي للسكان وأثره في العملية الإنتاجية، ومثل درجة التنوع الاثني وأثرها في التكامل القومي. وذلك مع ملاحظة أنه يندر أن يجمع التكوين الاجتماعي للدولة بين مختلف مقومات الفعالية في الوقت نفسه.

٤- **الموارد الاقتصادية**: وهي تشير إلى المعلومات الأساسية المتعلقة بحجم الموارد الطبيعية للدولة ونوعيتها، وقدرة الدولة على تعبئتها وعلى تنويع هياكلها الإنتاجية. وتعد تلك من أهم محددات فعالية النظام السياسي وشرعيته، وكلما استطاع النظام السياسي توفير الأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لتوظيف الموارد الاقتصادية الموجودة، وأحسن توزيع العائد على الفئات المختلفة، زاد النظام من مساندة المواطنين له.

٥- **الثقافة السياسـية**: ويقصد بهـا مجموعـة القـيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السـلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم. فالثقافة السياسية تـؤثر فـي علاقـة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبـات التي يتعين على المواطن القيام بها. كما أن الثقافـة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهويـة الفـرد والجماعة [١].

---

(١) في تعريف الثقافة السياسية، انظـر: كمـال المنـوفي، **الثقافـة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية فـي قرية مصرية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ١٤ – ١٧.



ب- الإطار الدستوري والقانوني:

والدستور هو مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة السياسية للدولة. ومن ثم فإنه عادة ما يتضمن تحديد شكل نظام الحكم، وحدود العلاقة بين السلطات الثلاث، وحقوق المواطنين وواجباتهم. وفي هذا الإطار، يعد الدستور بمثابة أهم وثيقة قانونية في الدولة، بمعنى أن نصوصه لها الأولوية على سائر النصوص الأخرى، سواء أكان المقصود بذلك هو مجموعة القوانين العامة، أم الأحكام القضائية للمحاكم، أم التقاليد والأعراف المستقرة. لذلك، فإن أغلب الدول لديها وثيقة باسم الدستور. ومن الاستثناءات الهامة، المملكة المتحدة حيث لا توجد وثيقة باسم الدستور الإنكليزي لكن يتكون الدستور من عديد من الوثائق والأعراف والأحكام والسوابق التي تراكمت عبر فترة زمنية طويلة. ومن جهة أخرى، فإن مجرد وجود الدستور لا يمثل ضمانة كافية لاحترام نصوصه، فمن الممكن، ولا سيما في الدول النامية

أو دول الجنوب، أن يتم انتهاك تلك النصـوص أو تعطيلهـا بفعل مجموعة من القوانين الاستثنائية [1].

ج- العملية السياسية:

وهي ذلك التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حـدود المعطيات المجتمعية والدستورية بما ينتهي إلى اتخاذ القرار السياسي. ومن هنا، فإن هذا القرار وإن صدر آخر المطاف عن القيادة السياسية إلا أنه يكون في واقع الأمـر محصـلة لتأثير كل من:

١- الأيديولوجية الحاكمة في تفاعلهـا مـع التيـارات الفكرية الأخرى والثقافة السياسية السائدة.

٢- الأحزاب السياسـية بوصـفها قنـوات للمشـاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبـدائل أمـام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني كـأطر لتفعيل المشاركة الشعبية وأداء دور مكمل (وأحيانًا

(١) غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٨ – ٧٠.

بديل) لدور الدولة في مجال الرعايـة الاجتماعيـة وتوفير الخدمات العامة [1].

٣- النخب السياسية التي تقـدم المعلومـات وتطـرح البدائل على صانعي القرار بما يساعدهم على تقويم الموقف واتخاذ القرار.

٤- الإطار الإقليمـي والـدولي، ففـي سـياق ثـورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم والتـي تؤدي إلى مزيد من الترابط، فإن العوامل الخارجية يزداد دورها تدريجيا في فهم المسائل الداخلية.

ويلاحظ أن هناك علاقة وثيقة بين كل هذه العناصـر أو بين بعضها. فالأيديولوجية يتم التعبير عنها من خلال حـزب سياسي، وكل حزب له نخبته السياسية. ومن خلال التفاعـل بين تلك العناصر من جهة والإطارين المجتمعي والدستوري وكذا الإطار الإقليمي الدولي من جهة أخرى، تتخلق العمليـة

---

(١) يلاحظ أن هناك بعض النظم التي لا تعرف الأحـزاب السياسـية، إنما قد توجد بها تيارات سياسية مختلفة لا تتبلور بالضرورة فـي شكل تنظيمات حزبية.

السياسية بهدف تحقيق مهام ثلاث أساسـية: **أولهـا** تـوفير الحمايـة للمـواطنين وتـأمينهم ضـد الأخطـار الداخليـة والخارجية، **وثانيها** تخصـيص المـوارد والقـيم الماديـة والمعنوية، **وثالثها** التغيير الاجتماعي استجابة لمـا يفـرزه المجتمع من قوى ومطالب جديدة [(١)]، وإن تفاوت تحقيق هذه المهام من نظام إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى.

٢- خصائص التحليل في السياق العربي:

يتوخى هذا الكتاب تطبيق عناصر الإطار السـابق فـي تحليله للنظم السياسية العربية. ولكن في الوقت نفسه فإنـه لا يهمل ثلاثًا من الخصائص الأساسية تعد هي الأكثر تعبيـرا عن خصوصية تلك النظم وتمايزها، وتلك هي:

---

(١) علي الدين هلال، محرر، **النظام السياسي المصري: التغيير والاستمرار** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ص د – و.

أ- تداخل العوامل الداخلية والخارجية:

في تطور علم السياسة انتشر - لفترة من الوقت - التمييز بين ظواهر السياسة الداخلية وظواهر السياسة الخارجية، على أساس أن لكل منهما مجالاً منفصلاً عن الآخر. ولكن سرعان ما انهار الحاجز الفاصل بين النطاقين بتأثير زيادة التفاعل والاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات الدولية. وبدأ دارسو السياسة الخارجية يتحدثون عن أثر المحددات الداخلية في تشكيل حركة الدولة في المجال الخارجي، والعكس صحيح، وهو ما وصفه جيمس روزيناو بسياسة الوصل (Linkage Politics). فنجد مثلاً أن استراتيجية التنمية التي تتبعها الدولة تؤثر إلى حد بعيد في سلوكها الخارجي، فهي قد تؤدي إلى ظهور بعض الفئات أو الطبقات الجديدة صاحبة المصلحة في الارتباط بالخارج، أو هي بسبب تركيزها على الصناعة قد تؤدي إلى تردي أحوال الزراعة ومن ثم إلى تزايد الاعتماد على الخارج في استيراد السلع والمنتجات الغذائية. كذلك، فإن تأثير المتغيرات الداخلية في السلوك الخارجي يتم أحيانًا في صورة مركبة، بمعنى أن متغيرا مثل ضخامة المشكلة السكانية أو سوء توزيع الدخل

القومي ربما لا يؤثر مباشرة في السلوك الخارجي للدولـة، لكنه قد يؤثر ابتداء في الاستقرار السياسي بإثـارة مشـاعر القلق والاغتراب والعدوانية لدى بعض الجماعات، ونتيجـة ذلك يتأثر السلوك الخارجي للدولة التي قد تسعى لفتح بعض الجبهات الخارجية وافتعال بعض المعارك الوهمية لصـرف المواطنين عن ضعف أداء النظام وامتصاص شحنة السـخط في نفوسهم وتوجيهها وجهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، توصل دارسو السياسة الخارجية إلـى أن التطورات العالمية تنعكس على الأوضاع الداخلية للدول. فعلى سبيل المثال، قد يبدو مـن المتعـذر فهـم التحـولات السياسية الديمقراطية في بعض الدول النامية أو دول الجنوب بمعزل عن تطور التفاعلات في قمة النظام الدولي، وزيـادة مساحة الليبرالية، وتنامي حركة حقوق الإنسان على المستوى العالمي. كما قد يبدو من الصعب التعامل مع نمـط توزيـع عوائد التنمية الاقتصادية وتحديد أولوياته من دون الربط بينه وبين سياسات المعونة، أو توصيات صندوق النقد الدولي، أو

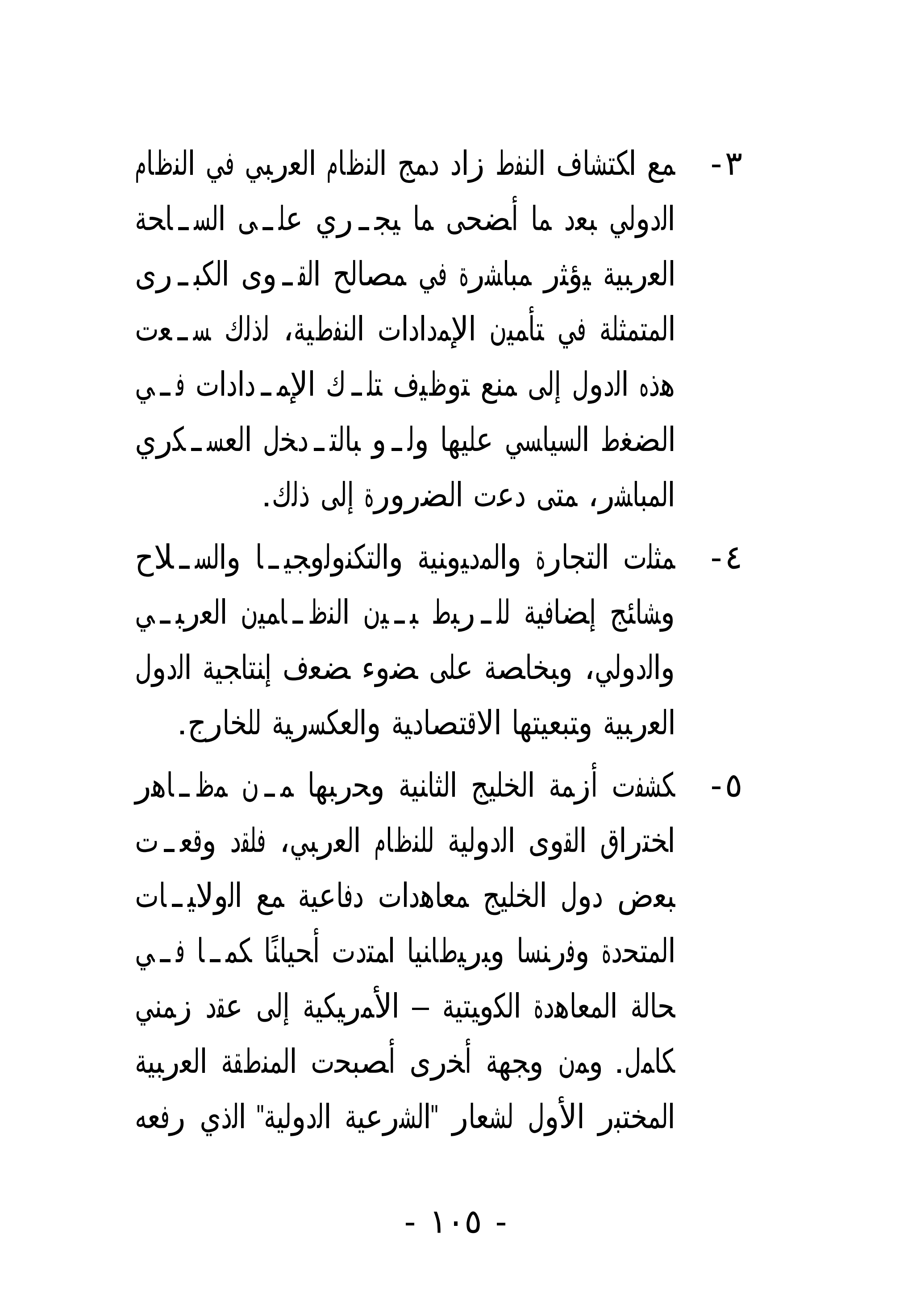
دور الشركات دولية النشاط [1]. وإذا كان ذلك يصـح علـى المستوى الكوني، فإنه يصدق بدرجة أكبر علـى المسـتوى العربي حيث تختزل المسافة الفاصلة بين ما هو داخلي ومـا هو خارجي بفعل مجموعة من العوامل:

١- الخبرة التاريخية التي جعلت للنظام العربي وضـعه المتمايز في الاستراتيجية العالمية، وحقائق الجغرافيا السياسية التي حافظت على استمرارية الظاهرة.

٢- الصراع العربي – الإسرائيلي الذي جاء ليضـيف للظاهرة أبعادا جديدة، فلقد اتضـح البعـد الـدولي للقضية من اللحظة الأولى بصدور وعد بلفور عن بريطانيا، وفي ما بعد برز دور الاتحاد السـوفياتي (السابق) ثم الولايات المتحدة والغرب في مختلـف مراحل تطور الصـراع، هـذا فضـلاً عـن دور الجاليات اليهودية في مختلف أنحاء العالم للتأثير في صانعي القرار كل منهم في دولته.

---

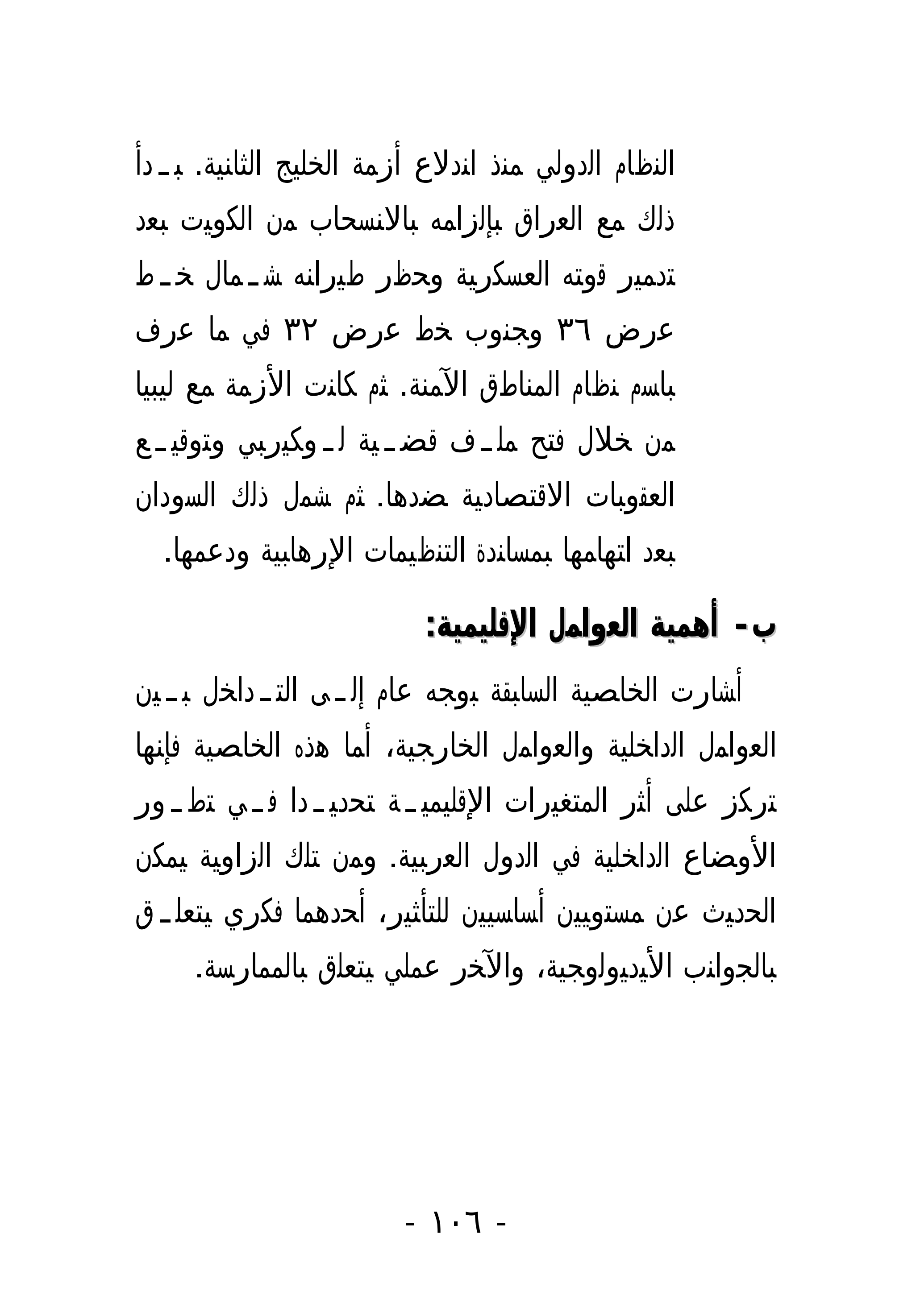
(١) علي الدين هلال، محرر، **العرب والعـالم**، مشـروع استشـراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٨)، ص ٣٥ – ٣٦.



٣- مع اكتشاف النفط زاد دمج النظام العربي في النظام الدولي بعد ما أضحى ما يجري على الساحة العربية يؤثر مباشرة في مصالح القوى الكبرى المتمثلة في تأمين الإمدادات النفطية، لذلك سعت هذه الدول إلى منع توظيف تلك الإمدادات في الضغط السياسي عليها ولو بالتدخل العسكري المباشر، متى دعت الضرورة إلى ذلك.

٤- مثلت التجارة والمديونية والتكنولوجيا والسلاح وشائج إضافية للربط بين النظامين العربي والدولي، وبخاصة على ضوء ضعف إنتاجية الدول العربية وتبعيتها الاقتصادية والعكسرية للخارج.

٥- كشفت أزمة الخليج الثانية وحربها من مظاهر اختراق القوى الدولية للنظام العربي، فلقد وقعت بعض دول الخليج معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا امتدت أحيانًا كما في حالة المعاهدة الكويتية – الأمريكية إلى عقد زمني كامل. ومن وجهة أخرى أصبحت المنطقة العربية المختبر الأول لشعار "الشرعية الدولية" الذي رفعه



النظام الدولي منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية. بدأ ذلك مع العراق بإلزامه بالانسحاب من الكويت بعد تدمير قوته العسكرية وحظر طيرانه شمال خط عرض ٣٦ وجنوب خط عرض ٣٢ في ما عرف باسم نظام المناطق الآمنة. ثم كانت الأزمة مع ليبيا من خلال فتح ملف قضية لوكيربي وتوقيع العقوبات الاقتصادية ضدها. ثم شمل ذلك السودان بعد اتهامها بمساندة التنظيمات الإرهابية ودعمها.

ب- أهمية العوامل الإقليمية:

أشارت الخاصية السابقة بوجه عام إلى التداخل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، أما هذه الخاصية فإنها تركز على أثر المتغيرات الإقليمية تحديدا في تطور الأوضاع الداخلية في الدول العربية. ومن تلك الزاوية يمكن الحديث عن مستويين أساسيين للتأثير، أحدهما فكري يتعلق بالجوانب الأيديولوجية، والآخر عملي يتعلق بالممارسة.

(١) على المستوى الفكري:

تنتشر الأفكار والتيارات السياسية وتنقل في يسر وسهولة من دولة النشأة إلى سائر الأقطار العربية الأخرى. فلقد ظلت كتابات رواد الفكر العربي الحديث تشكل ذخيرة وزادا لا ينفد لمختلف التيارات السياسية بغض النظـر عـن الانتمـاءات القطرية، وساهمت وحدة اللغة في تيسـير عمليـة التفاعـل والتأثير والتأثر بين وحدات النظام العربي. تلـك الظـاهرة وصفها أحد المفكرين بـ "النفاذية السياسية" في إشارة إلـى قدرة الأفكار والتنظيمات على اختراق الحواجز الحدودية بين الدول العربية [١].

---

(١) جميل مطر، "**النفاذية والنظام العربي**" ورقة قدمت إلى: المـؤتمر الأول للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٧، نقلاً عن: هلال، محرر، **العرب والعالم**، ص ٣٦.

لقد تأسس حزبان شيوعيان في كل من مصر وفلسطين في عام ١٩١٩ صارا طليعة للحركة الشيوعية في المنطقة العربية بأسرها، فلقد أنشئ الحزب الشيوعي اللبناني في ١٩٢٤ ثم الحزب الشيوعي السوري في مطلع الثلاثينيات، وسرعان ما احتل هذا الأخير موقعه على الساحة الفكرية والسياسية العربية وقدم العون لبعض الجماعات المناظرة مثل الجماعة الشيوعية العراقية.

كما انتشرت أفكار "جماعة الإخوان المسلمين" التي تأسست بمدينة الإسماعيلية في مصر عام ١٩٢٨، واتخذت الحركة لنفسها فروعا في العديد من البلدان العربية كالسودان وسوريا والعراق والأردن ودول المغرب العربي، كما تداولت الصحيفة الرسمية للحركة وكتبها ومنشوراتها متضمنة تعاليم الإمام حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين، حتى أن هذا الأخير صرح قبل وفاته بأنه يعبر عن طموحات ٧٠ مليون عربي و ٣٠٠ مليون مسلم [1].

(١) انظر عرضا عاما لأفكار هذه الجماعة في: مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٨٢ – ٨٩.

كذلك مثلت الأفكار الاشتراكية في عهد الـرئيس جمـال عبد الناصر (الذي تأثر هو نفسه بالفكر البعثي) زادا لعديـد من مفكري الدول العربية، وأتى الاتحاد الاشتراكي في كـل من العراق وليبيا والسودان صورة من الاتحاد الاشتراكي في مصر. فلقد تبنت جميعـا شـعارات الحريـة والاشـتراكية والوحدة على أساس أن المجتمع الاشتراكي (الذي يعاد توزيع ثرواته على أساس من الكفاية والعدل) الحر (الذي يـتخلص من كل صور التبعية ويطلق الطاقات الإبداعيـة لمواطنيـه) خليق بأن يكون نموذجا يقتدى ونواة لوحدة عربية شاملة [(١)].

---

(١) أحمد سرحان، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية** (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٣٧٨ – ٣٩٨.

وشكلات أفكار كبار المفكرين القـوميين أمثـال سـاطع الحصري وميشيل عفلق وقسطنطين زريق إطـارا مرجعيـا لعديد من الحركات والتيـارات والتنظيمـات التـي كانـت وما زالت تلح على مطلب الوحدة وتنكر الحدود المصـطنعة بين الدول العربية. كانت القومية في فكر ساطع الحصـري تقوم على أساس وحدة اللغة والتـاريخ والأرض والأهـداف المشتركة [١]. وتتقدم الوحدة في فكر ميشيل عفلق على مـا عداها من أهداف كالحرية والاشتراكية انطلاقًا من إيمانه بأنه لا حرية بدون اشتراكية ولا اشتراكية في ظل التجزئة. مثل تلك المبادئ التي تضمنها دستور حـزب البعـث ولوائحـه الداخلية سرعان ما انتقلت من سوريا إلى العديد من الـدول العربية الأخرى حيث ظهر حزب البعث في الأردن، وفـي العراق، وفي لبنان [٢].

(١) خدوري، المصدر نفسه، ص ٢٠٨ – ٢١٣.

(٢) خالد زيادة، "العروبة بين سياسة وثقافة" **الحياة**، ١٩٩٣/٣/٢٢.

(٢) على مستوى الممارسة:

تتعدد جوانب تأثير السياق الإقليمي على تطور الأوضاع في الدول العربية، وتتخذ صورا وأشكالاً شـتى مـن مثـل النزاعـات العربيـة – العربيـة، والصـراع العربـي – الإسرائيلي، والتدفقات المالية والبشرية عبر الحدود.

في ما يتعلق بالنزاعات العربية – العربيـة، فإنـه تنشـأ لأسباب مختلفة أهمها الأسباب الجغرافية، فهناك العديد مـن الخلافات على الحدود كما بين قطر والسعودية، والسـعودية واليمن، وقطر والبحرين، ومصـر والسـودان، والجزائـر والمغرب. وفي غمار ذلك ترفع ادعاءات الحقوق التاريخيـة وتفضي أحيانًا إلى سلوك توسعي في أراضي الدول المجاورة على نحو ما تجسد في الغزو العراقي للكويت. كمـا تلعـب العوامل الأيديولوجية دورا أساسيا فـي تفجيـر النزاعـات العربية – العربية، فلقد تفجر النزاع الجزائري – المغربـي على سبيل المثال في عام ١٩٦٣ أي بعد عـام واحـد مـن استقلال الجزائر ورفعها لشعار الاشتراكية وتزعمهـا لهـذا الاتجاه في محيطها الإقليمي المباشر، بينما كان النظام الملكي المغربي المحافظ يواجه معارضة القوى اليسـارية. كـذلك

أسهمت المتغيرات الاقتصادية في تحريك أسباب النزاعـات العربية، مثل النزاع السوري – العراقي حول مياه الفـرات وحول خط أنابيب البترول، أو العراقي – الكـويتي حـول جزيرتي وربة وبوبيان، أو المصري – السوداني على ميـاه النيل ثم على منطقة حلايب عـام ١٩٩٢. وهنـاك أيضـا العوامل الديمغرافية التي قد تؤثر سلبا في العلاقات العربية – العربية، وبخاصة في حالة وجود امتدادات للجماعة الاثنيـة نفسها بين أكثر من دولة، كما هو شـأن الأقليـة الكرديـة بامتداداتها في كل من العراق وسوريا. وأخيرا فإن الخلافات الشخصية تسهم أحيانًا في إثارة النزاعات العربية – العربية، وإلى هذا العامل يرجع البعض امتداد الخصومة بين بعـض الأنظمة العربية رغم انتمائها إلـى المعسـكر الأيـديولوجي نفسه(١).

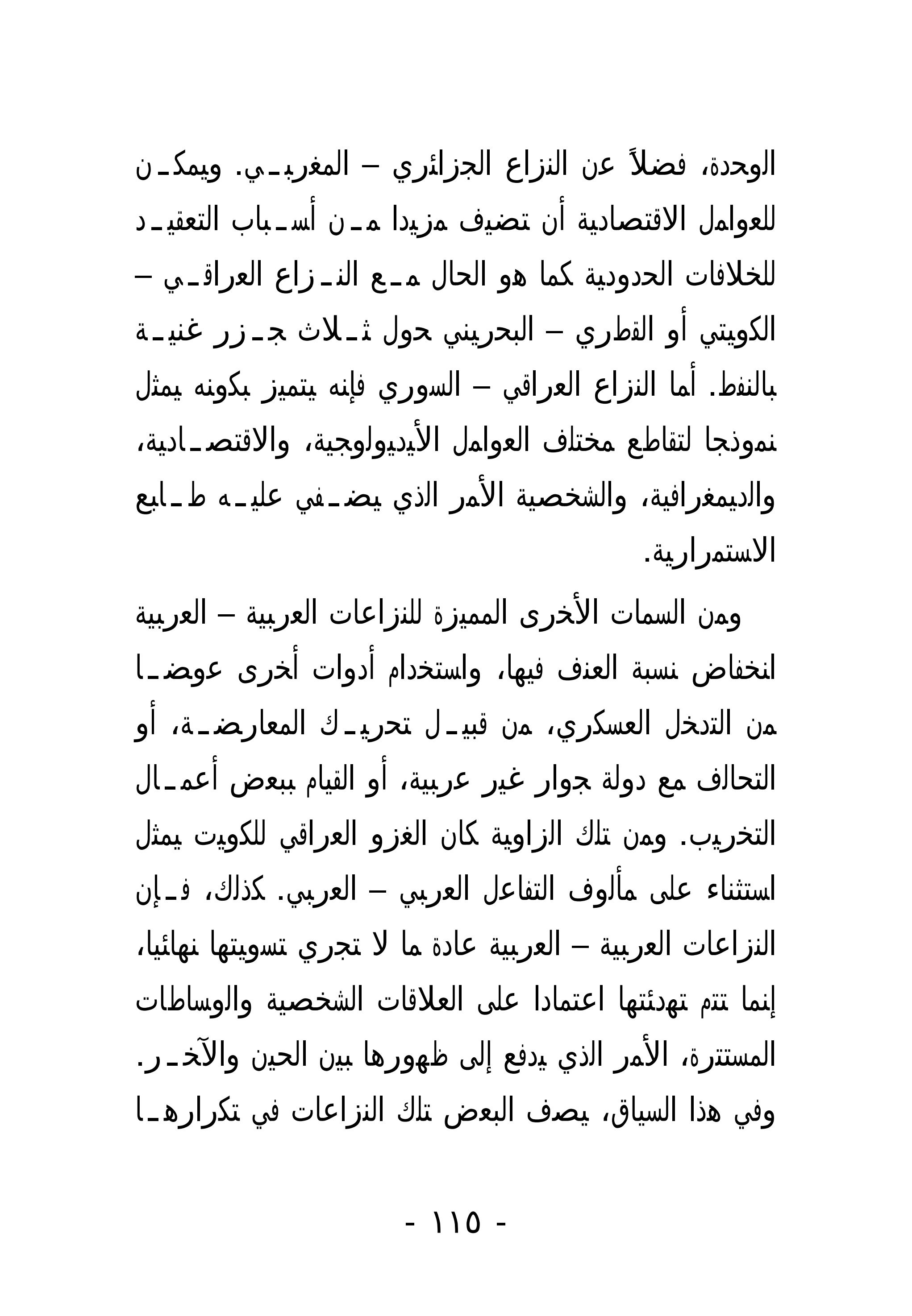
(١) أحمد يوسف أحمد، **الصـراعات العربيـة – العربيـة، ١٩٤٥ – ١٩٨٥: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٣ – ١٦٤ و١٨٥، وهـلال، محـرر، **العرب والعالم**، ص ١٢٠ – ١٢٣.

ومن واقع تحليل النزاعات العربيـة – العربيـة، يمكـن التوصل إلى بعض السمات الأساسية المميزة لها، منها أنـه كلما كانت أسباب النزاع مركبة، وهي بالفعل كذلك في أحيان كثيرة، استعصى النزاع على الحل. فمن الممكن أن تجتمـع العوامل الجغرافية مع العوامل الأيديولوجية لتدفع إلى إثـارة نزاع كذلك الذي ثار بعد استقلال السودان. فقد انتهز النظـام الحاكم، الذي لم يكن يحتفظ بعلاقـات طيبـة مـع النظـام المصري، فرصة انشغال مصر بـإجراء الاسـتفتاء علـى الوحدة مع سوريا في ١٩٥٨ وقرر إجراء انتخابات نيابية في مثلث حلايب [١]. وقد خالف هذا السلوك اتفاقية ١٩ كـانون الثاني/ يناير ١٨٩٩ بشأن الحدود بين البلدين حيـث أدخـل المنطقة الواقعة شمال مدينة واي حلفا وكذلك المنطقة التـي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعة على البحر الأحمـر ضـمن الدوائر الانتخابية السودانية. لذلك، طالبت المذكرة المصرية الحكومة السودانية في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ بحـق

(١) صلاح العقاد، "الإطار التاريخي لمشـكلات الحـدود العربيـة،" **السياسة الدولية،** السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثـاني/ ينـاير ١٩٩٣)، ص ١٧٤.

مصر في هذه المناطق التي يقوم السودان بإدارتها بشمال خط عرض ٢٢° شمالاً، مع استعداد مصر لتسليم السودان المناطق التي تديرها جنوب هذا الخط. ولكن بدلاً من الرد على المذكرة المصرية، بادرت الحكومة السودانية إلى تصعيد الأزمة حيث طالبت بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة ما وصفته بـ "الوضع الخطر" القائم على الحدود مع مصر. إلا أن مندوب مصر في المجلس أعلن أنه حفاظًا على الروابط بين الشعبين المصري والسوداني قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية مشكلة الحدود، مما أدى إلى تأجيل مجلس الأمن النظر في القضية. وظلت الأوضاع على ما هي عليه لحين تجدد النزاع في عام ١٩٩٢، وقيام الحكومة المصرية على أثر ذلك بإنهاء الإدارة السودانية للمنطقة وممارسة حقوق السيادة المصرية إعمالاً لاتفاقية عام ١٨٩٩، التي تحدد الحدود الدولية بين البلدين عند خط عرض ٢٢° شمالاً [١]. ويسري ذلك أيضا على الخلاف الحدودي – الأيديولوجي المركب بين شطري اليمن قبل

(١) أحمد الرشيدي، "الحدود المصرية – السودانية،" **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٢٠٧ – ٢١٣.



الوحدة، فضلاً عن النزاع الجزائري – المغربي. ويمكن للعوامل الاقتصادية أن تضيف مزيدا من أسباب التعقيد للخلافات الحدودية كما هو الحال مع النزاع العراقي – الكويتي أو القطري – البحريني حول ثلاث جزر غنية بالنفط. أما النزاع العراقي – السوري فإنه يتميز بكونه يمثل نموذجا لتقاطع مختلف العوامل الأيديولوجية، والاقتصادية، والديمغرافية، والشخصية الأمر الذي يضفي عليه طابع الاستمرارية.

ومن السمات الأخرى المميزة للنزاعات العربية – العربية انخفاض نسبة العنف فيها، واستخدام أدوات أخرى عوضا من التدخل العسكري، من قبيل تحريك المعارضة، أو التحالف مع دولة جوار غير عربية، أو القيام ببعض أعمال التخريب. ومن تلك الزاوية كان الغزو العراقي للكويت يمثل استثناء على مألوف التفاعل العربي – العربي. كذلك، فإن النزاعات العربية – العربية عادة ما لا تجري تسويتها نهائيا، إنما تتم تهدئتها اعتمادا على العلاقات الشخصية والوساطات المستترة، الأمر الذي يدفع إلى ظهورها بين الحين والآخر. وفي هذا السياق، يصف البعض تلك النزاعات في تكرارها

وتواليها، وقلة عدد ضحاياها، وطابعها الداخلي بأنها تمثل نوعا من الطقوس في السياسة العربية [1].

فإذا ما انتقلنا إلى قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، لمسنا تأثيرها في تشكيل التحالفات السياسية بين الدول العربية، وعلى صياغة برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتحديد مجالات إنفاق الدخل القومي في كل دولة على حدة. ويمكن القول: إن تلك القضية كانت هي القضية المركزية وراء نشأة النظام العربي وتطوره، وتعتبر حجر الزاوية فيه، وربما القاعدة الرئيسية لتكوينه البنائي خلال حقبة معينة على الأقل. بعبارة أخرى، لقد كان الصراع العربي – الإسرائيلي قرينًا للنظام العربي الذي ارتبط به مساره صعودا وهبوطًا، وتمحور جدول أعماله لفترات طويلة من حوله، إذ يندر أن نجد وثيقة أساسية من وثائق النظام، تخلو من تأكيد الالتزام بإقامة الدولة الفلسطينية. أكثر

---

(١) جميل مطر: "نزاعات العرب: نوع من الطقوس،" **الحياة**، ١٠/٧/١٩٩١، و"النظام الإقليمي العربي أولى بالتشبث والرعاية"، **الأهرام**، ٢٤/ ٤/ ١٩٩١.

من ذلك، فإنه يمكن لنا أن نؤرخ للنظـام العربـي ونقسـم مراحل تطوره تبعا لدرجة الإجماع أو الانقسام حـول سـبل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي [1].

وأخيرا، فإن من مظاهر التداخل بين ما هو إقليمي ومـا هو داخلي في النظام العربي انسياب المساعدات الاقتصـادية والعمالة في ما بين الدول العربية. فمع تبلور دور النفط فـي النظام العربي تزايد الاعتماد المتبادل بـين وحداتـه نتيجـة انتقال العمالة العربية من ناحية وتدفق التحويلات المالية من ناحية أخرى. وساعد على ذلك كون مناطق انفجار الثـروة النفطية تختلف عن مناطق التركز السكاني، الأمر الذي جعل مصر أكبر مصدر للعمالة بوصفها أكبر الدول العربية مـن حيث الكثافة السكانية، كما جعل السـعودية أكبـر مسـتورد للعمالة العربية وبخاصة أنها أكبر الدول العربية من حيـث احتياطاتها النفطية. وفي هذا الإطار تشير دراسة أجريت في

---

(١) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٨٤.

عام ١٩٩٢ إلى أن عدد المصريين العاملين بالخارج وصـل إلى ٢,٢٥٠,٠٠٠ عامل معظمهم يعمل في الـدول النفطيـة وخصوصا السعودية وليبيا والكويت [١]. وعلى الرغم من أن حركة العمالة والتحويلات عرضت للتذبذب من فتـرة إلـى أخرى بحكم تقلب العلاقات السياسية العربية، إلا أنها حفظت تدفقها واستمراريتها لكونها تنبع من احتياجـات موضـوعية لكل من دول الإرسال والاستقبال [٢].

---

(١) أماني مسعود، **هجرة المصريين إلى الدول العربية**، كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٥٢ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٤.

(٢) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربـي: دراسـة فـي العلاقـات السياسية العربية**، ص ٥٢.

ج- سمة التحول أو الصيرورة:

تعيش النظم السياسية العربية فـي سـياق مـن التغيـر الاجتماعي – الاقتصادي السريع، وهي بعد ما زالـت فـي طور البحث عن تحقيق الاستقرار السياسي. مثل هذا الوضع عادة ما يقترن بعملية التعبئة الاجتماعية من جهة، وعمليـة التمايز الاجتماعي من جهة أخرى، الأمر الذي يحمل تهديدا لبعض الأطر التقليدية ويستحدث أطرا أخرى جديـدة، كمـا يؤدي إلى إعادة النظر في العلاقـات والتوازنـات القائمـة وينتهي إلى بعض صور الصراع الاجتماعي.

من نماذج هذا التغير وتلك الصيرورة مـا تعايشـه دول الخليج منذ الفورة النفطية غداة حرب تشرين الأول/ أكتـوبر ١٩٧٣ من تحولات اجتماعية جمة. فلقد شهدت تلك الـدول نموا مطردا في "ظاهرة الحضرية" بكل ما ترتبه من تغير في أسس العلاقـات الاجتماعيـة (ارتخـاء الـروابط القبليـة والعشائرية)، وفي نوعية النشـاط الاقتصـادي (الاهتمـام بالتصنيع على حساب حرفتي الرعي والصيد)، وفي تراتبية القيم السياسية (الأخذ ببعض أشكال المشاركة السياسية). مثل هذا الوضع عبر عنه أحد البـاحثين ووصـفه بأنـه يمثـل

"المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة" [1]. وما يصدق على المجتمعات الخليجية يسري على المجتمعات العربية الأخرى التي تنخرط في عملية التحول، فلقد تراجعت فيهـا جاذبيـة الأطروحات الاشتراكية وتنامت دعاوى الليبرالية الاقتصادية، وتزايد اتجاهها نحو الديمقراطية، وبرزت فيهـا الحركـات الإسلامية ومثلت في أحايين كثيرة تحـديا حقيقيـا للنخـب الحاكمة.

بيد أن الملاحظة الأساسية في هذا الخصـوص، هـي أن سمة التحول أو الصيرورة ترتبط بتحول أعم وأشمل يجتازه النظام الدولي الراهن. ففي الاقتصاد ظهرت مجموعـة مـن الدول الصناعية السبع لتكون بمثابـة مجلـس إدارة العـالم الاقتصادي، وتزايد دور أسواق المال في تـدوير الثـروات عبر الحدود الدولية، وظهرت البطاقات الائتمانية لتكون أداة التعامل بالبيع والشراء، ونشأت التكتلات الاقتصادية الضخمة

---

(١) محمد جواد رضا، "الخليج العربي: المخاض الطويل مـن القبيلـة إلى الدولة،" **المستقبل العربي،** السنة ١٤، العـدد ١٥٤ (كـانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ٤١ – ٤٤.

في أوروبا والأمريكتين، وجميعها تطورات نالت من سـيادة الدولة على عملتها الوطنية وربطت هذه الأخيرة بظروف لا تملك التأثير فيها بالضرورة [1]. وفي هذا السياق يمكن فهـم مقولة أحد المسؤولين البريطانيين أن "الانخفاض فـي سـعر الجنيه الإسترليني يرجع إلى السياسة المرفوضة التي يتبعهـا مدير البنك المركزي الألماني". كذلك وقعت تطورات مهمـة في مجال العلم والمعرفة، فلقد انسابت المعلومات من منابعها إلى مناطق لا عهد لها بها من قبل بفضل التطور المذهل في وسائل الاتصال، وأعيد تأكيد مفهوم الصناعة الشاملة عبـر الانتشار الواسع للمنتج متعـدد الجنسـيات. وفـي مجـال التكنولوجيا اختزلت الفترة الفاصلة بين التوصل إلى الابتكار أو الاختراع ودخوله حيز التنفيذ العملي، فإذا كانت الإنسانية قد استغرقت أربعة قرون ونصف القرن لبلوغ معدل سـرعة يصل إلى ٢٠٠ ميل في الساعة (بسبب التحول من اسـتخدام الإبل إلى استخدام العجلة الحربية)، فإنها لم تنتظـر سـوى

---

(١) علي الدين هلال، "التحولات العالمية وأثرها على المفـاهيم السياسـية،" (محاضرات ألقيت في ندوة قسم العلوم السياسية فـي كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢).

عقدين اثنين من الزمان لتضاعف سرعة الانتقـال خمسـة أضعاف (عبر اختراع الصواريخ العابرة للقارات) [١]. وفي السياسة اتخذت الجماعة الدولية لنفسها حق التدخل في شؤون الدول في حالة خرقها لحقوق الإنسان، أو إضرارها بالبيئـة أو حيازتها أسلحة الدمار الشامل. وهنا يلاحظ أن قـرارات المنظمات الدولية، ولا سيما جهاز مجلس الأمن التابع للأمـم المتحدة، اكتسبت أهمية متزايدة مقارنـة بمصـادر القـانون الدولي الأخرى كالمعاهدات والعرف والمبادئ العامة للقانون لدى الدول المتقدمة، وذلك تحت شعار جديـد هـو إعمـال الشرعية الدولية [٢]. وتلك التطورات كافة تمثل بعض أوجه عملية العولمة التي سلفت الإشارة إليها.

---

(١) السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، ص ١٦ – ١٩.

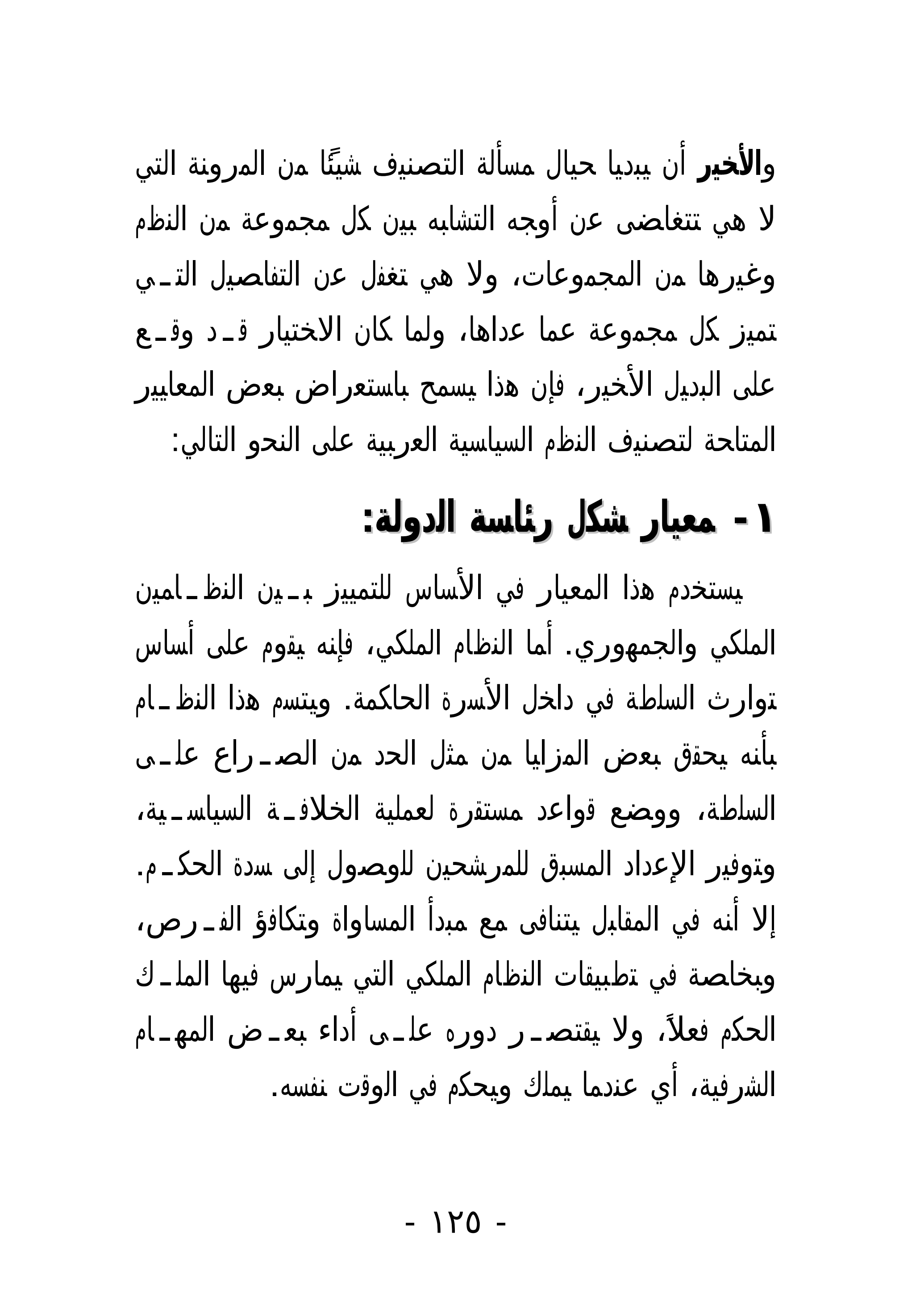
(٢) عز الدين فودة، "تقديم" في: محمد شـوقي عبـد العـال، الدولـة الفلسطينية: دراسة سياسية قانونية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ص ٣٤.

صفوة القول، إنه من الممكن التعامـل مـع الخصـائص الثلاث المميزة للتحليل في السياق العربي باعتبارها تتمتـع بدرجة عالية من التكامل في ما بينها. فالتداخل بين ما هـو داخلي وما هو خارجي يشكل إطارا للتفاعل بين المـؤثرات الداخلية وتلك الإقليمية في المنطقة العربيـة. وفـي الوقـت نفسه، فإن هذا التداخل بمستوييه هـو جـزء مـن خاصـية الصيرورة والتمايز الناجمة عن التطورات المتلاحقـة فـي مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والمعرفة السياسـية كافـة، والتي تزيد من عملية دمج الوحدات الدولية أكثر فأكثر.

رابعا: معايير تصنيف النظم السياسية العربية

من الناحية الفعلية، توجد صعوبة حقيقية في تصنيف النظم السياسية العربية. إذ يمكن أن تتعدد محاولات التصنيف بقـدر تعدد المعايير وتنوعها، فليس هناك معيار جامع مـانع يمكـن تصنيف النظم العربية على أساسه. فلو تصورنا مثلاً معيـارا كمعيار شكل رئاسة الدولة، وميزنا في داخله بين نظم ملكيـة ونظم جمهورية لوجدنا في إطار النظام الملكي تطبيقات عديدة ومتنوعة، من مشيخة إلى سلطنة إلى إمـارة إلـى مملكـة، ولوجدنا في ما بين هذه التطبيقات اختلافات تتصـل بكيفيـة وصول الأسرة الحاكمة إلى سدة الحكم، وطبيعة تفاعلها مـع المواطنين ومع القوى السياسية الأخرى في الدولة.

ومن هنا، فقد وجد المؤلفان نفسيهما بين خيارات ثلاثـة: **الأول** أن يتعاملا مع كل نموذج بذاته انطلاقًا من خصوصيته وتمايزه، الأمر الذي يجعل من المستحيل علميـا التصـنيف والمقارنة. **والثاني** أن يبالغا في وضـع معـايير فضفاضـة لتصنيف تلك النماذج بما يؤدي لإهدار خصوصياتها الذاتية.



والأخير أن يبديا حيال مسألة التصنيف شيئًا من المرونة التي لا هي تتغاضى عن أوجه التشابه بين كل مجموعة من النظم وغيرها من المجموعات، ولا هي تغفل عن التفاصيل التي تميز كل مجموعة عما عداها، ولما كان الاختيار قد وقع على البديل الأخير، فإن هذا يسمح باستعراض بعض المعايير المتاحة لتصنيف النظم السياسية العربية على النحو التالي:

١- معيار شكل رئاسة الدولة:

يستخدم هذا المعيار في الأساس للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري. أما النظام الملكي، فإنه يقوم على أساس توارث السلطة في داخل الأسرة الحاكمة. ويتسم هذا النظام بأنه يحقق بعض المزايا من مثل الحد من الصراع على السلطة، ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم. إلا أنه في المقابل يتنافى مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وبخاصة في تطبيقات النظام الملكي التي يمارس فيها الملك الحكم فعلاً، ولا يقتصر دوره على أداء بعض المهام الشرفية، أي عندما يملك ويحكم في الوقت نفسه.

أما النظام الجمهوري، فإنه يعتمد على الانتخاب كمعيـار لتولي السلطة، وهذا يعني أن تكون السلطة متداولة بين أبناء مختلف الفئات ما توافرت بينهم الشـروط اللازمـة لتـولي المنصب، وأن يكون بالتالي مبدأ التغيير واردا إذا زالت هذه الشروط أو تأثرت. وفي حدود هذا التصور، يمكـن أن تـتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة، أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشر، أو عـن طريـق الجمع بين الأسلوبين معا، بحيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد الأشخاص ثم يجعل من التصويت على رئاسـته موضـوعا لاستفتاء عام.

وبالتطبيق على النظم العربية، نجد أن هنـاك ثمـاني دول لا زالت تعبر عن خصائص النظـام الملكـي، وتلـك هـي السعودية والكويت وقطـر والبحـرين وعمـان والإمـارات والأردن والمغرب. ويلاحظ أن هذا العدد يعتبر كبيرا نسـبيا وبخاصة مع انحسار النظم الملكية على مسـتوى العـالم بـل وعلى مستوى المنطقة العربية ذاتها، حيث شهدت الفترة بـين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ سقوط خمسة نظم ملكية في كل من مصر، وتونس، والعراق، واليمن، وليبيا. ويفسر أحد المصادر

ارتفاع نسبة النظم الملكية في المنطقة العربية بأن تلك النظم قد استفادت في واقع الأمر من مجموعة من العوامـل المؤاتيـة، أهمها أنها (وباستثناء كل من المغرب والأردن) تعتمـد فـي اقتصادها على النفط وتتمتع من ثم بفوائض مالية تـؤمّن بهـا دعم مواطنيها، ومنها انحسار المد القومي الذي شهدته المنطقة في عقدي الخمسينيات والستينيات، ومنها تعلمها من تجـارب النظم الملكية السابقة وسـعيها لتطعـيم المصـادر التقليديـة لشرعيتها بمصادر أخرى مثل العقلانية القانونية [1].

وتشترك النظم الملكية العربية في عدة خصائص، أبرزها أن الوراثة فيها تسير في خط الأبوة وليس الأمومة، أي أن صـلة النسب تتحدد عن طريق الأب، كما أن تلك الوراثة تنحصر في خط الذكور وليس الإناث. والملاحظ أن من يقع عليه الاختيار لتولي الملك لا بد أن يحظى بمبايعة الأسرة المالكة له بـالولاء أولاً، كما تشترك الملكيات العربية جميعها في غلبـة الطـابع العشائري القبلي عليها، وأنها وثيقة الصلة بـالغرب ولا سـيما بالولايات المتحدة، كما أنها، (خلا المغرب) تتميـز بالتجـاور الجغرافي وتقع في الجناح الشرقي للمنطقة العربية.

---

(١) سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكـم العربيـة،" **المسـتقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ١٠٦ – ١٠٧.

بيد أن من الملاحظ أن الملكيات العربية تختلف في بعض الخصائص الأخرى، من بينها اختلاف خط الوراثة من نظام لآخر. فهو في السعودية من الأخ للأخ فـي أبنـاء الملـك عبد العزيز آل سعود، وهو في المغرب وقطـر والبحـرين وسلطنة عمان من الأب إلى الابن، وهو في الكويت دائـري تناوبي، وهو في الأردن يجمع بين وراثة الابن لأبيه (الملك عبد ا فالملك طلال فالملك حسين) والأخ لأخيـه (الأميـر الحسن ولي عهد الأردن شقيق الملك حسين حتى عام ١٩٩٩ عندما انتقلت ولاية العهد إلى الأمير عبد ا بن الحسين الذي أصبح ملكًا بعد وفاة أبيه، وأصبح شقيقه الأمير حمزة وليـا للعهد). كما أن حجم الأسرة الحاكمـة يختلـف مـن حالـة لأخرى، وذلك بدءا من أقصى درجات التعقد والتشعب كمـا في السعودية وانتهاء بأكثر درجات الوضوح والتحديد كمـا في الأردن والمغرب [١].

---

(١) صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة فـي الـبلاد العربيـة، ١٩٥٠ – ١٩٥٨**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٤١ (القاهرة: جامعـة القاهرة، كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، مركـز البحـوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).

وفي ما يتصل بالنظم الجمهورية التي تنتظم فيهـا بقيـة الدول العربية، فلقد اشتركت بدورها في خاصية هامة وهـي تبنيها لأيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على اسـتقلالها، فلقد أعلت هذه النظم قيمتي المساواة والعدل الاجتماعي على قيمة الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي. بيد أن الملاحظة محل الاعتبار هي أن الدول العربية التي استندت إلى تنظـيم سياسي واحد قد تفاوتت في مراحل التحول إليه، فقد شـهدت بعض الدول العربية مرحلة من الحكم الليبرالي أعقبها تدخل عسكري ثم التحول إلى نظام الحزب الواحد بعد الاسـتقلال مباشرة مثل الجزائر واليمن الجنوبي (قبل الوحدة). ويستثنى من الحكم السابق لبنان الذي أقـام نظامـه السياسـي منـذ الاستقلال على أساس التعددية السياسية. كما اشتركت تلـك النظم في سياساتها الخارجية في نقطـة معـاداة الأحـلاف، ومناهضة الاستعمار، والإلحاح على مطلب الوحدة العربيـة وحل القضية الفلسطينية.

ولكن على صعيد آخر، اختلفت النظم الجمهورية في مـا بينها من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها. بمعنى أن هنـاك مجموعة من الدول اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية. وقد تركزت الانقلابات أساسـا في الفترة التالية مباشرة للاستقلال، وذلك بعـد أن فرضـت حالة الفوضى والاضطرابات التي شهدتها الـبلاد ضـرورة الاستعانة بالجيش لمنع تدهور الأوضاع. فنجد مثلاً أن سوريا شهدت في عام ١٩٤٩ وحده ثلاثة انقلابات عسكرية قادهـا كل من حسني الزعيم، وسامي الحناوي، وأديب الشيشـكلي على التوالي. كما شهدت الفترة التي تلتهـا سـتة انقلابـات عسكرية... [(١)]. وبهذا يمكن القول: إن سوريا كانـت أكثـر البلدان العربية من حيث عدم الاستقرار السياسي. وشـهدت ليبيا محاولتين انقلابيتين بعد ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر. ففي ١٩٦٩ وبعد أقل من ثلاثة شهور من إعلان العقيد معمر القذافي مبادئ الثورة الثلاثة: الحرية، والاشتراكية، والوحدة،

---

(١) عطا محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة** (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٨٨)، ص ٢٢٢ – ٢٢٥.

وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأولى. وفي عـام ١٩٧٠ وقعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الثانية لإعادة الملكية إلـى ليبيا... [1].

وفي مقابل ذلك كانت هناك مجموعة أخرى من الدول لم تعرف نمطًا واحدا أو ثابتًا لتداول السلطة، إنما عرفت خلال تطورها السياسي عدة أنماط مختلفة. ويندرج تحت هذه الفئة النموذجان المصري والجزائري. فلقد شهدت مصـر خـلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٩ نمطـين أساسـيين لتداول السلطة، هما التدخل العسكري الـذي أطـاح النظـام الملكي، والاستفتاء الذي جاء بالرئيس أنور السـادات ومـن بعده الرئيس حسني مبارك إلى السلطة. كما تقـدم الجزائـر نموذجا خاصا لانتقال السلطة في النظم العربية. ففي حـين تعاقب على رئاستها ثلاثة رؤساء منذ الاستقلال فـي ١٩٦٢ وحتى ١٩٩١، شهدت على مدى ثماني سنوات فقط تعاقـب أربعة أشخاص على رئاسة الدولة. فبعـد اسـتقالة أو إقالـة

---

(١) سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ص ٣٩٥ – ٣٩٨.

الشاذلي بن جديد في كانون الثـاني/ ينـاير ١٩٩٢، تكـون المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف، ثم بعد اغتيال بوضياف في تموز/ يوليو من العام نفسه تولى علـي كـافي السلطة، لكن مع عدم قدرته على إيجاد مخرج مـن الأزمـة الجزائرية أجريت انتخابات رئاسية تنافسية للمرة الأولى في الجزائر أسفرت عن فوز الأمين زروال برئاسة الدولة، ثـم مع عجزه هو الآخر عن وقف أعمال العنف المتصاعدة دعا لانتخابات رئاسية مبكرة أسفرت في عام ١٩٩٩ عـن فـوز عبد العزيز بوتفليقة [(١)].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: زرنوقة، أنماط انتقال السـلطة فـي الـبلاد العربية، ١٩٥٠ – ١٩٥٨؛ يحيى الجمل، "أنظمة الحكـم فـي الـوطن العربي،" ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحـوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة، ط ٢ (بيروت: المركـز، ١٩٨٧)، ص ٣٦٠ – ٣٦٢، وجـلال عبـد ا معوض، "التطور السياسي واتجاهاته ومشكلاته في الدول العربيـة فـي التسعينيات،" (ورقة غير منشورة، ١٩٩)، ص ٦٤ – ٦٥.

ومن الممكن توجيه انتقاد أساسي لتصنيف النظم العربيـة من منظور شكل رئاسة الدولة. وذلك أن كون الوراثة هـي النمط المعتاد لتداول السلطة في الـنظم الملكيـة لـم يمنـع استخدام القوة لتغيير شخص الحاكم وذلك نتيجة خلافـات أو صراعات داخل الأسـرة الحاكمـة. وبالمثـل فـإن كـون الانتخابات المباشر أو غير المباشر يعد هو الأساس لتـداول السلطة في النظم الجمهورية، فإن ذلك لم يحل دون وصـول كثير من الحكام العرب إلى مناصبهم عن طريق الانقلابـات العسكرية. وعلى صعيد آخر، ليس ثمة ما يضمن أن يكـون النظام الجمهوري أكثر احتراما للحريات وحقوق الإنسان من النظام الملكي، بل إنه في الوقت الذي قد تشهد فيـه بعـض الملكيات قيام هيئات برلمانية، فإن بعـض الجمهوريـات لا تتردد في كثير من الأحيان في خرق الشرعية الدستورية [(١)].

(١) حسنين توفيق إبراهيم، "**مشكلة الشرعية السياسـية فـي الـدول الناميـة،**" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ١٠١ – ١٠٢.

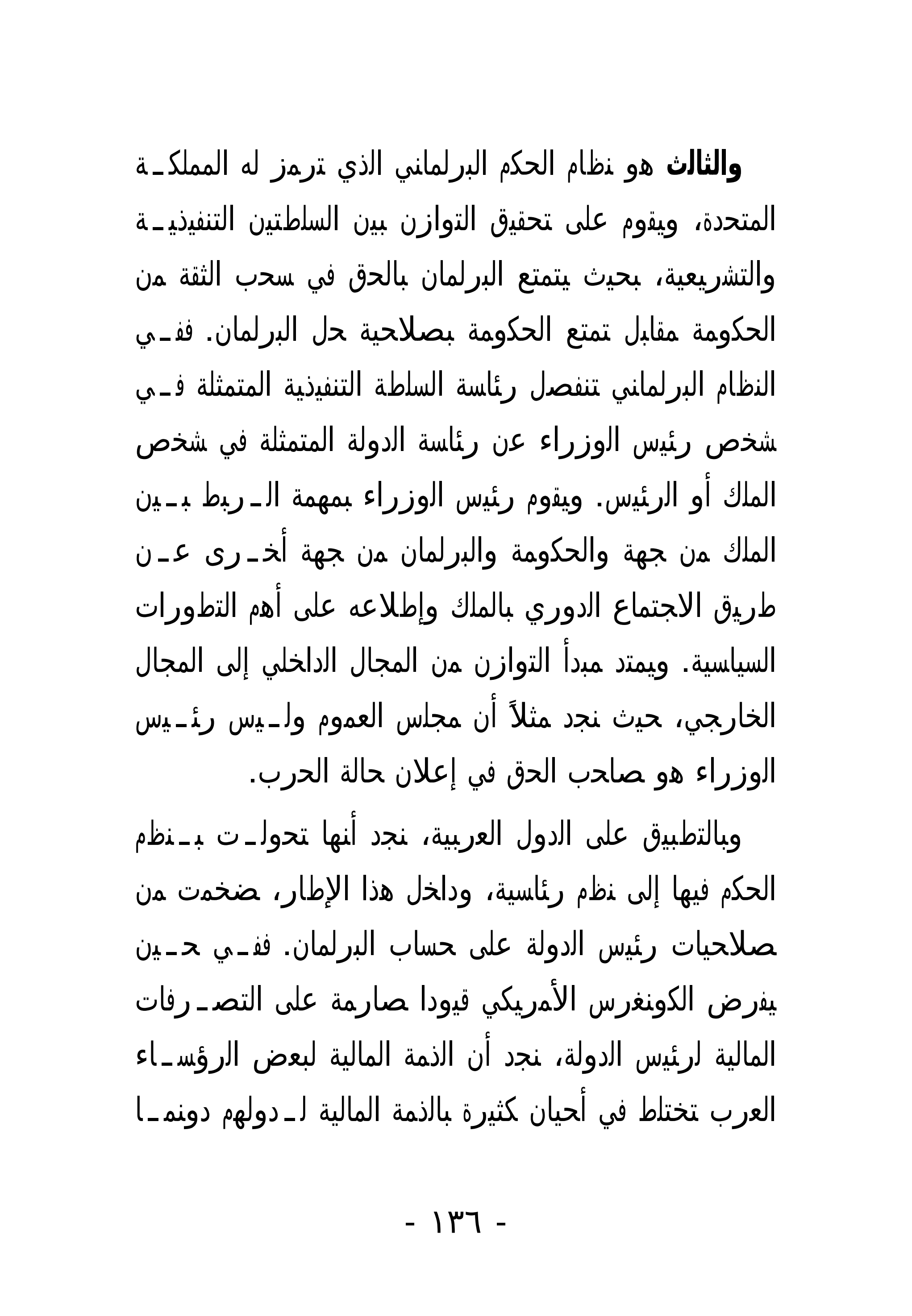
وقصارى القول - في شأن التفرقة بين النظامين الملكـي والجمهوري في الواقع العربي - أن الفارق المفترض بينهما أصبح هو سند إسناد السلطة السياسية، على أساس أن النظام الجمهوري (وخلافًا للنظام الملكي) يعتمد على الانتخابـات. لكن حتى في ما يخص هذا الفارق، فقد تضاءلت أهميته على ضوء تحول الممارسة العربية في الـنظام الجمهوريـة مـن الانتخابات إلى التعيين (من خلال اختيار الرئيس النائب الذي يخلفه)، الأمر الذي جعل البعض يتحدث عـن "جمهوريـات ملكية"، في تعبير عن غياب أطر مؤسسية مسـتقرة لتـداول السلطة السياسية.

٢- معيار نظام الحكم (العلاقة بين السلطات):

يستخدم هذا المعيار عادة للتميز بين ثلاثة أشـكال للـنظم السياسية، **الأول** هو نظام الحكم الرئاسي الـذي تعبـر عنـه الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم على أساس محوريـة دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، ولا سيما فـي المجـال الخارجي حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة، مع نـوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الـرئيس وسـلطة البرلمان، أي أن هناك رئيسا قويا وبرلمانًا قويا يحتاج كلاهما

إلى الآخر لأداء عمله. فنجد مثلاً أنه في حين يحتاج الـ رئيس لأخذ موافقة البرلمان عند تعيين وزرائه (سكرتيرته)، فإنه من اللحظة التي يتم فيها تعيينهم لا يعود للبرلمان سلطان علـيهم. وكذلك فإنه في الوقت الذي لا يستطيع فيه البرلمان سحب الثقة من الرئيس، فإن الرئيس بدوره لا يتمتع بسلطة حل البرلمان.

والثاني هو نظام حكم الجمعية الوطنية كما جسدته فرنسـا في ظل جمهوريتها الرابعة، التي امتدت من نهايـة الحـرب العالمية الثانية وحتى وصول ديغول للسلطة عام ١٩٥٨. وقد أقر هذا النظام أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، حيث تحولت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان (الجمعية الوطنية) إلى جهة تتولى جمع المعلومات ومسـاءلة الـوزراء وكبار المسؤولين بخصوصها. ولقد كانت هناك مجموعة مـن العوامل الداخلية التي أدت إلى اتباع فرنسا هذا النظام، أهمهـا ضعف الوزارات وقصـر عمرهـا، وانشـغالها بالخلافـات الحزبية. لكن مع بداية عهد الجمهورية الخامسـة فـي عـام ١٩٥٨، أعاد ديغول التأكيد على أهمية دور السلطة التنفيذيـة في العملية السياسية، واعتبر أنها هي المسؤولة عـن تحقيـق عظمة فرنسا، وقد كان ذلك في ما بعد بمثابة النـواة لنظـام سياسي يجمع بين الصفتين الرئاسية والبرلمانية.



والثالث هو نظام الحكم البرلماني الذي ترمز له المملكة المتحدة، ويقوم على تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سحب الثقة من الحكومة مقابل تمتع الحكومة بصلاحية حل البرلمان. ففي النظام البرلماني تنفصل رئاسة السلطة التنفيذية المتمثلة في شخص رئيس الوزراء عن رئاسة الدولة المتمثلة في شخص الملك أو الرئيس. ويقوم رئيس الوزراء بمهمة الربط بين الملك من جهة والحكومة والبرلمان من جهة أخرى عن طريق الاجتماع الدوري بالملك وإطلاعه على أهم التطورات السياسية. ويمتد مبدأ التوازن من المجال الداخلي إلى المجال الخارجي، حيث نجد مثلاً أن مجلس العموم وليس رئيس الوزراء هو صاحب الحق في إعلان حالة الحرب.

وبالتطبيق على الدول العربية، نجد أنها تحولت بنظام الحكم فيها إلى نظم رئاسية، وداخل هذا الإطار، ضخمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان. ففي حين يفرض الكونغرس الأمريكي قيودا صارمة على التصرفات المالية لرئيس الدولة، نجد أن الذمة المالية لبعض الرؤساء العرب تختلط في أحيان كثيرة بالذمة المالية لدولهم دونما

رقابة فعلية من المجالس النيابية. ولعل ممـا يسـاعد علـى شكلية الرقابة البرلمانية – متى وجـدت – أن كثيـرا مـن البرلمانات العربية لا يعكس الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية، وبخاصة أن عددا من أعضائها يتولـون مناصـبهم نتيجـة التعيين وليس الانتخاب ونتيجة للشوائب والتجـاوزات التـي ترتبط بالانتخابات.

بقول آخر، إن التمييز بين نظام رئاسية وأخرى برلمانية لا يصلح لتصنيف النظم العربية، فنجد مثلاً أن النظام السياسي لدولة الكويت عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩ كان من الممكن تصنيفه نظريا كنظام برلماني. ولكن من الناحية الفعلية فإن البرلمان (الجمعية الوطنية) كان يتشكل مـن ٦٥ عضـوا يعـين ١٥ عضوا منهم بواسطة السلطة التنفيذية، أي أن حـوالي ربـع الأعضاء أو ٢٣ بالمائة منهم علـى وجـه التحديـد غيـر منتخبين. أكثر من ذلك تعرض التجربة البرلمانية الكويتيـة للإجهاض أكثر من مرة، كما حدث عـامي ١٩٧٦، ١٩٨٦ تارة لأسباب داخلية وأخرى لأسباب إقليمية، وهذا يعني نقل

اختصاصات البرلمانات إلى رأس السلطة التنفيذية [1]. وعلى هذا فإنه لا يمكن وصف أي نظام عربي بأنه نظام برلماني، وذلك إما لغياب السمات اللازمة مثل حالات غياب الدستور وعدم وجود انتخابات أو أحزاب، وإما بسبب اتساع الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة وعدم مسؤوليته النظرية أو الفعلية أمام البرلمان. ولا يكاد يستثنى من الحكم السابق سوى لبنان لأسباب تتعلق بخصوص السياق المجتمعي والنظام السياسي اللبنانيين. وعلى هذا فإن النظم العربية، بغض النظر عن شكل رئاسة الدولة وعما هو مكتوب نظريا في الدستور، تعد نظما رئاسية تتركز فيها جل السلطات الفعلية في يد رئيس الدولة.

(١) سلوى شعراوي جمعة، "التجربة البرلمانية في الكويت،" في: نيفين عبد المنعم مسعد، محرر، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).

٣- معيار النخب السياسية:

يقوم منهج النخبة على افتراضين رئيسيين: **أولهما** عدم التوازن في توزيع النفوذ والتأثير في عملية صنع القرار، وأن هناك مجموعة قليلة من الأفراد (تشكل النخبة السياسية) تمارس دورا رئيسيا في هذا الخصوص. **وثانيهما** العلاقات التي تنشأ بين أولئك الذين يشكلون النخبة والجماعة السياسية في مجملها تأخذ أشكالاً مختلفة، وتتنوع من نظام سياسي لآخر، وأنه يمكن للباحث أن يقوم بدراسة هذه الأشكال والمقارنة في ما بينها.

وبصفة عامة، يمكن الحديث عن ثلاثة اتجاهات رئيسية في دراسة النخبة: **اتجاه أول** وصفي، يسعى لتحديد النخبة السياسية والتمييز بينها وبين غيرها من النخب، وتحديد المعايير التي ينبغي استخدامها في هذا التمييز مثل المنصب أو التعليم أو الدخل. **واتجاه ثان** يركز على النخبة السياسية في حد ذاتها، وعملية التجنيد لها، والأسس الاجتماعية لعناصرها، ومعاييرها السلوكية ومصادر تضامنها الداخلي. **واتجاه ثالث** يركز على علاقة النخبة الحاكمة بعملية صنع القرار من ناحية، وعلاقتها بالنخب الأخرى من ناحية ثانية،

وعلاقتها بالجماعة السياسية من ناحية ثالثة. ومن القضايا الأساسية في دراسة النخبة، التمييز بين النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة. فقادة المعارضة السياسية هم جزء من النخبة السياسية، ومن ثم فإن دراسة النخبة قد تنصرف إلى النخب الحاكمة كما قد تنصرف إلى النخب البديلة.

وفي السياق العربي، تتعدد المعايير التي يمكن تصنيف النخب السياسية الحاكمة وفقًا لها. فتبعا لمعيار توجهها التنموي العام، يتم التمييز بين النخب التقليدية التكيفية، وتلك الإصلاحية الحديثية، وتلك الثورية التعبوية، وتبعا لمعيار الأيديولوجية السياسية أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة، يتم التمييز على سبيل المثال بين نخب سياسية قومية، وأخرى ليبرالية، وثالثة إسلامية، ورابعة ماركسية. وتبعا لمعيار مصدر التجنيد، يمكن التمييز بين نخب مدنية، وأخرى عسكرية، وثالثة تشمل مزيجا بينهما. وتبعا لمصدر الأصول الاجتماعية والطبقية للنخبة يصح التمييز بين كبار الملاك الزراعيين والبرجوازية الرأسمالية من ناحية، والنخب المنبثقة من الطبقة الوسطى من ناحية ثانية، وتلك التي تستند إلى أسس عمالية أو فلاحية من ناحية ثالثة.

ومن الملاحظ أن المعايير السابقة لتصنيف النخب العربية الحاكمة تتميز بقدر كبير من التداخل في ما بينها، فضلاً عن أنها لا تعكس في بعض الأحيان اختلافات حقيقية بين النخب العربية كما يحدث عند الاعتماد على معيـار الأيديولوجيـة مثلاً، فمن الشائع أن تغير النخبة نفسها مـن أيـديولوجيتها المعلنة كلما دعت الظروف أو أن تحتفظ بها كواجهة لنظامها مع خروجها عليها من الناحية الفعلية [1].

٤- معيار الأيديولوجية الرسمية:

أثرت طريقة حصول الدول العربية على استقلالها إلى حد بعيد في صياغة أيديولوجياتها المعلنة. فهناك مجموعة مـن الدول خاضت كفاحا مريـرا مـن أجـل الحصـول علـى الاستقلال، أو تغير شكل نظامها من خلال تدخل عسـكري، وتلك قد تبنت عادة أيديولوجية ثورية أساسها مركزيـة دور الدولة في الداخل، ومناهضة الاسـتعمار، ودعـم حركـات

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: هدى ميتكيس، "النخبة السياسـية فـي تونس، ١٩٥٦ – ١٩٧٠،" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

التحرر في الخارج. وقدمت ليبيا والجزائر والعراق وسوريا ومصر نماذج لهذه الدول. وعلى الجانـب الآخـر، هنـاك مجموعة من الدول حصلت على اسـتقلالها عـن طريـق التفاوض، ولم يتغير شكل نظامها بطريقة قسرية عنيفة، وتلك قد تبنت عادة أيديولوجية محافظة أساسها تثبيـت الأوضـاع القائمة، وتنشيط دور القطاع الخاص، ومقاومة المد الثوري. وقدمت دول الخليج والمغرب والأردن نماذج لتلك الدول.

ولقد ظل هذا التمييز ساريا حتى نهاية السبعينيات، ومثلت حرب اليمن ساحة من ساحات المواجهة بين التيارين الثوري والمحافظ، ولكن في ما بعد تفاعلت مجموعة مـن العوامـل لتضييق الفجوة بينهما. فلقـد مثلـت هزيمـة ١٩٦٧ بدايـة لانكسار الراديكالية العربية وتفاعلها الإيجـابي مـع التيـار المحافظ، كما اتضح في مؤتمر القمة العربيـة بـالخرطوم، وتأكد ذلك بوفاة عبد الناصر، وتولي الرئيس السادات السلطة في مصر.

ومع حرب أكتوبر، وارتفاع أسعار النفط، استفادت بعض الدول الراديكالية النفطية مثل العراق والجزائـر، وحققـت مكاسب مادية خلقت ما يمكن وصفه بـ "تشـابك المصـالح المتعارضة" بينها وبين الدول النفطية المحافظة. فلقـد وجـد الطرفان نفسيهما شديدي التقارب في مـا يتعلـق بسياسـات النفط، لكنهما ظلا على اختلافهمـا فـي مجـال السياسـية الخارجية وتوجهها حيال بعض القضـايا الجوهريـة مثـل العلاقة مع القوى الكبرى [1].

وأتت حربا الخليج الأولى والثانية لتزيدا مـن صـعوبة التمييز بين النظم العربية وفق معيـار الأيديولوجيـة. ففـي الحرب العراقية – الإيرانية وقفت مصر مع بلدان الخليج إلى جانب العراق. ومع اندلاع أزمة ثم حرب الخليج الثانية أعيد رسم التحالفات السياسية على نحو مختلف، فلقد ساندت مصر وسوريا والمغرب دول الخليج، وانضـمت الأردن والـيمن ومنظمة التحرير إلى جانب العراق.

---

(١) مطر وهلال، النظام الإقليمي العربـي: دراسـة فـي العلاقـات السياسية العربية، ص ١١٤.

وعلاوة على كون هذا التقارب بين التيارين الثوري والمحافظ قد جاء ثمرة لجملة التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية الستينيات وحتى اليوم، فإنه ارتبط بالتطورات العالمية التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وتحول دول أوروبا الشرقية إلى الأخذ بنظام التعددية السياسية واقتصاد السوق.

٥- معيار الدور السياسي للجيش:

تعرف النظم كافة شكلاً أو آخر من أشكال تدخل الجيش في السياسة، وذلك أن فكرة الجيش المحايد أو غير المسيس هي مجرد مفهوم دستوري أكثر منها "حقيقة سياسية واقعة". فعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لا تحل مباشرة محل الرؤساء في عدد من الدول، إلا أن لها مصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها، وقد يصل تأثيرها السياسي إلى حد حث الدولة على التورط في نزاع خارجي لتشغيل الآلة العسكرية وتحقيق مكاسب من وراء ذلك [1]. ومؤدى هذا أن الظاهرة

(١) مجدي حماد: **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٩٦ – ٢٩٩، و"المؤسسة =

– وإن كانت عامة – إلا أن أبعادها ومداها وآلياتها تختلـف من نظام إلى آخر. ففي بعض النظم يتخذ التدخل شكلاً سافرا من خلال الاستيلاء على السلطة بواسطة انقـلاب عسـكري (انقلاب باكستان فـي ١٩٩٩ ورغـم انحسـار الانقلابـات العسكرية في مختلف النظم). وفي البعض الآخر يقدم الجيش أهم عناصر النخبة من خلال عملية التجنيد السياسي (انتمـاء رؤساء الدولة والوزارة وتحالف المعارضة مع الليكود فـي إسرائيل عام ١٩٩٩ إلى المؤسسة العسكرية). كذلك قد يـتم التدخل من خلال قمع كل محاولة لتهديد النظـام أو تغييـر اتجاهه السياسي (الدور الذي مارسه ولا يزال الجـيش فـي تركيا). هذا بخلاف التأثير في السياسة الخارجية (النمـوذج الأمريكي) وتنفيذ بعـض الطموحـات الخارجيـة للنظـام

=

العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية في أفريقيا: دراسة للـدور السياسي للعسكريين في غانا،" (رسالة ماجستير، جامعة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦)، ص ٧ – ١٣.

(تدخلات روسيا في الشيشان وفي الجمهوريات الســوفياتية السابقة) [1].

وفي ما يتعلق بالجيش في النظم العربية، يميز البعض من حيث ظروف نشأة الجيش وتركيبته الاجتماعية بين نمــاذج أربعة أساسية هي، النموذج القومي الذي يسعى إلى تكــوين دولة قومية موحدة (الجيش المصري بعد ١٩٥٢)، والنموذج التحريري الذي ينشأ أثناء الكفاح من أجل الاستقلال (جــيش التحرير الجزائري)، والنموذج الفئوي الذي تســيطر عليــه اثنيات وأقليات معينة، والنموذج القبلي الذي تهــيمن عليــه التكوينات العشائرية والقبلية. ورغم ذلك ينْتَقَد هذا التصــنيف لكونه غير جامع، على أساس أن الجيش قــد يتطــور مــن نموذج إلى آخر (كما في تطــور الجــيش الجزائــري مــن النموذج التحريري إلى النموذج القومي على سبيل المثال)[2].

---

(١) جميل مطر، "العولمة والدولة... العسكر عائدون،" **الحياة**، الحلقــة (٢)، ٢/ ١١/ ١٩٩. ويلاحظ أن الحديث عن عودة العسكر ترتبط بالانعكاسات السلبية للعولمة على سيادة الدولة وحاجتها إلى تأكيــد قوتها عن طريق "تنشيط" الجيش.

(٢) فؤاد إسحق الخوري، **العسكر والحكم في البلاد العربية** (بيــروت: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ١٠ و٥٢.

كذلك يمكن تصنيف النظم العربية مـن زاويـة السـيادة المدنية ومدى إعمالها على الجيش إلى ثلاثة أنماط أساسـية: نظم الحكم المدني وتمثلها دول الخليج، ونظم الحكم العسكري وتمثلها بعض النظم العربيـة، ونظـم التحـالف المـدني – العسكري ويمثلها السودان من خلال تحالف البشير/ الترابي. لكن التصنيف السابق يظل نظريا أكثر مما هو عملي، وذلك بالنظر إلى اعتبارين أساسيين: **الأول** أن للجيش دورا سياسيا في كل النظم العربية حتى تلك الموصـوفة بالمدنيـة. فلقـد أقامت هذه النظم تنظيمات شبه عسكرية من العناصر الموالية لها، وعهدت إليها بمهمة سياسـية هـي تـأمين وجودهـا واستمرارها. وفي هذا السياق كونـت السـعودية الحـرس الوطني وزودته بوحدات مسـلحة بالمدفعيـة والصـواريخ والدبابات، وحرصت على تركزه في العاصـمة وكبريـات المدن، ورغم ذلك تورطت بعض عناصر من الحرس فـي أحداث الحرم المكي في ١٩٧٩. كما شـكل الأردن جـيش البادية للهدف نفسه أي تأمين النظام واعتمد عليه في أحداث أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٩. **والثـاني** أن ظـاهرة الانقلابـات العسكرية التي تمثل الشكل الأبرز لتدخل الجيش في السياسة،

شهدت تراجعا كبيرا... [1]. وكان هذا التراجع في الانقلابات العسكرية مبعثه مجموعة معقدة من العوامل التي ترتبط بالجيش نفسه (نكسة ١٩٦٧ وأثرها في ضعف مصداقية الجيوش حتى في مجال تخصصها الأصيل، وتزايد حجم الجيوش بما يتعذر معه الاتصال بين وحداتها)، وأخرى ترتبط بآليات النظام في التعامل مع الجيش (استخدام وسائل الترهيب والترغيب، والتغيير المستمر لمواقع القيادات العسكرية وإحالتها على المعاش المبكر بما يمنعها من تكوين الولاءات والانتماءات، فضلاً عن تكوين الجيوش الموازية).

---

(١) معوض، "التطور السياسي واتجاهاته ومشكلاته في الدول العربية في التسعينيات،" ص ١١٠.

٦- معيار النظام الحزبي:

يشير هذا المعيار إلى درجة المنافسة السياسية في الـدول ومدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار فيها. ولقـد كـان عالم السياسة الفرنسي موريس ديفرجيه واحدا من أبرز مـن ميزوا - من منظور العدد والمنافسة الحزبية - بـين نظـام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب. وذلك من دون أن يشير إلـى نظام الحزب الواحد، على أساس أن مفهوم النظام يتضمن في جوهره حدا أدنى من التفاعلات والعلاقات المتبادلة لا يعبـر عنه أو يعكسه وجود حزب واحد.

تعد المملكة المتحدة نموذجا تقليديا لنظام الحزبين. ويتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين (العمال والمحافظين) فضلاً عن عدد آخر من الأحزاب الأقل أهمية. ولفترة من الوقـت ساد اعتقاد مؤداه أن هذا النظام يرتبط بتحقيق قدر أكبر مـن الاستقرار السياسي، على أسـاس أنـه يقلـل مـن وقـوع المساومات والمناورات الحزبية التي تعرفهـا نظـم التعـدد الحزبي، وأنه في حدود ما يضمن من تداول السـلطة بـين الحزبين الكبيرين يشجع على وضوح الرؤية والبعـد عـن التطرف.

وتعد إيطاليا نموذجا لنظام التعدد الحزبي. ويتميـز هـذا النظام عادة بتشكيل حكومات ائتلافية تتكون من عدة أحزاب بسبب عدم إمكانية حصول حـزب واحـد علـى الأغلبيـة البرلمانية. وقد تعرض هذا النظام لمجموعة من الانتقـادات، أهمها أنه يؤدي إلى تشـويه الديمقراطيـة؛ لكـون تشـكيل الحكومة الائتلافية لا يعكس دائما إرادة الناخبين، حيث يأتي نتيجة مجموعة من المساومات بين الأحزاب إبان المعركـة الانتخابية. ومن ناحية أخرى، فـإن تلـك المسـاومات قـد تستغرق وقتًا طويلاً حتى يتم التوصل لاتفاق يرضـي كـل الأطراف، وهذا يعني إشاعة حالـة مـن عـدم الاسـتقرار السياسي.

ولقد لحق التصنيف السابق تطور كبير سواء في الشـكل أو في المضمون. فمن ناحية تجربـة الاتحـاد السـوفياتي (السابق) ضرورة الاهتمام بنموذج الحزب الواحد ودراسـة العوامل التي تؤدي إلى ظهوره، وبخاصة أن مجموعة مـن الدول النامية قد اتجهت بعد استقلالها للنقل عن هذا النموذج. ومن ناحية أخرى، ظهر اتجاه في التحليل السياسي يـرفض الربط بين الثنائية الحزبية والاعتـدال والاسـتقرار أو بـين

التعددية الحزبية والتطرف وعدم الاستقرار، ومن منطلق أن ممارسات الأحزاب وليس عددها هي المحك الأساسـي فـي هذا الشأن. وعلى ضوء ذلك قام غابرييل ألموند بالتمييز بين نوعين من التعددية: النوع **الأول** أطلق عليه التعددية النشطة ويتميز بالاعتدال والاستقرار وتجسده الـدول الإسـكندنافية. والنوع **الثاني** أطلق عليه التعددية السلبية ويتميـز بالتشـتت والانقسام الأيديولوجي ويجسده النموذج الإيطالي [١].

وبالتطبيق على المنطقة العربية، يمكن التمييز بين منظور التعددية الحزبية بين خمسة نظم أساسية: هنـاك **أولاً** الـنظم اللاحزبية التي ترفض أساسا فكرة العمل الحزبي وسندها أن الأحزاب تشق وحدة الأمة، وأنه ليس هناك مـن التمـايزات الفكرية أو الاجتماعية – الاقتصادية ما يبرر تكوين الهياكـل الحزبية. وعادة ما يتم تدعيم تلك الحجة ببعض الأدلة الدينية والسوابق التاريخية لإثبات أن الأحزاب قد اقتـرن وجودهـا

(١) محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد، محررا، **موسـوعة العلوم السياسية**، ٢ مج (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجـارة، ١٩٩٤)، ص ٥٢٥ – ٥٣٠.

بتفرق جماعة المؤمنين، وأنه من الناحية الدينيـة لا يوجـد هناك سوى حزبين رئيسيين، هما حزب ا وحزب الشيطان. وفي بعض الأحيان، تستحدث تلـك الـنظم بعـض أنمـاط المشاركة السياسية غير الحزبية، كما في صـيغة المجـالس القبلية والعشائرية وهيئات الشورى أو صـيغة المـؤتمرات واللجان الشعبية مثلاً. وتقدم بعض دول الخليج نماذج لهـذه النوعية من النظم.

وهناك **ثانيا** نظم الواحدية الحزبية التي لا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد، وتقيم تلك النظم حجتها على أساس أن الحزب الواحد يجسد وحدة إرادة الأمة في مرحلـة ما بعد الاستقلال من أجل النهوض بأعباء التنمية. فضلاً عن أن التعددية الحزبية واختلاف الآراء والاتجاهات يعدان مـن أسباب التدخل الاستعمارية الذي عانت منه طويلاً تلك الدول. ومن نماذج نظم الواحدية الحزبية في المنطقة العربية مصر حتى عام ١٩٧٦ من خلال الاتحـاد الاشـتراكي العربـي، وتونس حتى عام ١٩٨١ من خـلال الحـزب الدسـتوري

الاشتراكي، والجزائري حتى عام ١٩٨٩ من خـلال جبهـة التحرير الوطني [1].

وهناك **ثالثًا** نظام الحزب القائـد، وهـي نظـم طورتهـا الممارسة السياسية للدول العربية وإن لم يكـن لهـا أسـاس نظري في الفكر السياسي الغربي، الأمر الذي يؤكد ما سبقت الإشارة إليه بخصوص خصوصيات النظم، وأهمية فهم كـل نظام في سياقه. تعتمد نظم الحزب القائد على وجود جبهـة وطنية تتألف من عدة أحزاب يقودهـا حـزب طليعـي، ولا يسمح لها بالاختلاف معه في التوجه الأيديولوجي. وفي ظل هذا الوضع، يغيب التوازن السياسي بين الحزب القائد مـن جهة والأحزاب التي تدور في فلكه من جهة أخرى، الأمـر الذي يؤدي إلى شكلية تلك الجبهات ويحولها في الواقع إلـى شكل من أشكال الحزب الواحد.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة الحزب الواحد، انظـر: حوريـة توفيق مجاهد، **الحزب الواحد في أفريقيا** (القاهرة: مكتبة الأنجلـو المصرية، ١٩٨٨).

وهناك **رابعا** نظام التعددية المقيدة، وهي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد، حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم. وفي العادة، تحاط ممارسات الأحزاب السياسية بكثير من القيود القانونية والإجرائية التي تسلبها فعاليتها. فنجد مثلاً أن تكوين حزب جديد في مصر يخضع لموافقة لجنة الأحزاب السياسية التي تشترط ألا يكون لهذا الحزب سند ديني أو طائفي أو طبقي أو جغرافي، كما تطالبه بالتميز عن الأحزاب القائمة في برنامجه وأساليبه وسياساته. مما أدى في الممارسة إلى أن هذه اللجنة لم تمنح تصريحا واحدا لأي حزب سياسي منذ إنشائها عام ١٩٧٧، وأن سائر الأحزاب نشأت بواسطة حكم قضائي بعد رفضها بواسطة لجنة الأحزاب. كما أن الحصول على شرعية العمل السياسي يتوقف في تونس على شرط عدم التعبير عن جماعة دينية أو طائفية أو عرقية أو جهوية، وهذا شرط يلاحظ تكراره في كثير من دول التعددية المقيدة [(١)]. وهو يبرر عادة بمبررات مختلفة، ففي مصر حيث

(١) كانت مصر في مقدمة الدول التي وصفت هذا الشرط في قانون =

توجد جماعة قبطية يسود الاعتقاد أن في قيام الأحزاب الدينية ما يتهدد الوحدة الوطنية. أما في تونس حيث الأكثرية الساحقة من المسلمين يكون التفسير هو أنه في دولة إسلامية لا يحـق لأحد احتكار الحديث باسم الإسلام. ومن بين القيود الأخـرى الواردة على إقامة الأحزاب في تـونس، اشـتراط أن يكـون المؤسسون من غير المحكوم عليهم بالسجن، أو إن كـان قـد أفرج عنهم أن يكونوا قد استردوا حقوقهم المدنية والسياسـية.

=

الأحزاب السياسية رقم ٤٠ الصادر عام ١٩٧٧ بالنص على "عدم قيام الحزب على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافـي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيـدة". وعندما عدّل القانون السابق وصدر القانون رقم ٣٦ عـام ١٩٧٩ أصبح مضمون المادة كالتالي "عدم قيام الحـزب فـي مبادئـه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه علـى أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسـنة ١٩٧٨ بشـأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة".

ولما كان أكثر المنتمين للمعارضة السياسـية قـد تعرضـوا للاعتقال مرة واحدة على الأقل ولم يستردوا حقوقهم بعد، فإن هذا يعني من الناحية الفعلية منع هؤلاء مـن المشـاركة فـي تشكيل أحزاب سياسية جديدة.

وهناك أخيرا نظام التعددية المطلقـة، ويعـد لبنـان هـو النموذج الوحيد لهذه النوعية من النظم، حيث لا ترد فيه أيـة قيود على تشكيل الأحزاب السياسية رغم كون معظمها أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلـى الصـيغة الحزبيـة التعددية المطلقة التي لا تمنع أي اتجاه سياسي مـن التعبيـر عن نفسه في شكل حزبي.

وبطبيعة الحال لا يسلم شـكل النظـام الحزبـي كمعيـار لتصنيف النظم العربية بدوره من النقـد. فـالنظم العربيـة لا تعترف من الناحية الفعليـة بالتنظيمـات الحزبيـة كطـرف وكشريك فعلي في العملية السياسية. ومن ثم فإنها قد تحظرها ابتداء أخذًا بالأحوط، أو أنها قد تسمح بها ككيانات تنظيمية، لا تعبر عن قوى اجتماعية يعتد بهـا، ولا تتبنـى أيديدلوجيـة متماسكة أو برنامجا حقيقيا يراد به التغيير، فإذا مـا حاولـت المعارضة أن تخرج عن حدود دورها المتمثل فـي إضـفاء مسحة ديمقراطية على النظام تعقبتها السلطة ونكلت برموزها.

٧- معيار مصدر الشرعية [١]:

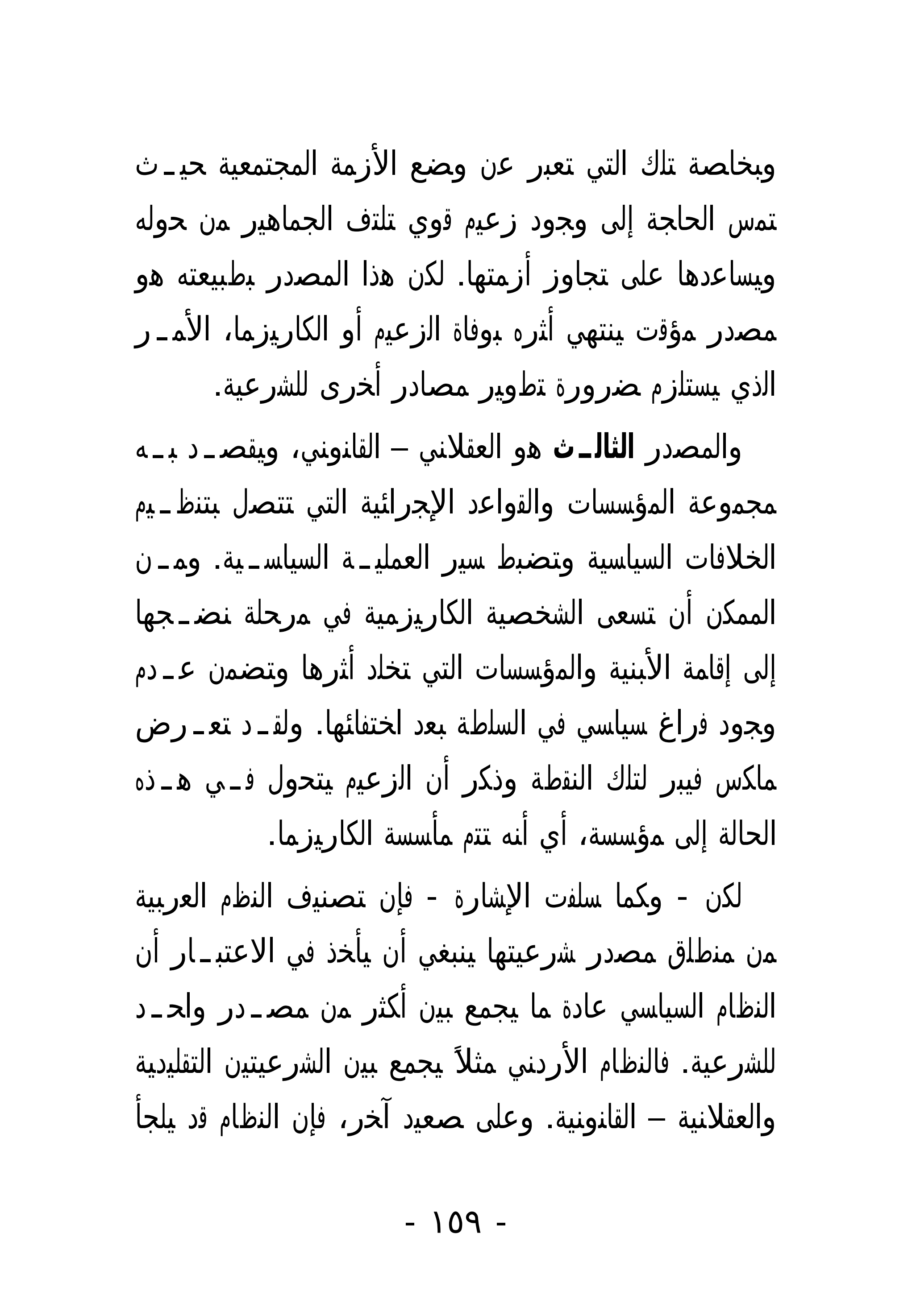
تعد الشرعية السياسية محصلة التفاعل بين كل العناصر والمتغيرات السابقة. فالشرعية هي القبول الطوعي للسلطة ثقةً في أنها في ما تخطط له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسدها. وللشرعية السياسية مصادرها المتنوعة التي أخذت عنها النظم العربية وزاوجت بينها وتنقلت عبرها. وبصفة عامة فإنه يمكن لنا الحديث عن مصادر ثلاثة لشرعية النظم العربية، مع ملاحظة أنه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية: المصدر **الأول** هو التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف والعشائر التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها إيمانًا بتجذر دور الدين والتقاليد في الوعي العربي. وفي هذا الإطار تلجأ بعض النظم العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف،

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، وإبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،" ص ٩٣ – ١١٨. ويلاحظ أن المصدر الأخير يجعل من تضخيم الإنجازات مصدرا مستقلاً للشرعية السياسية.

كما تقدم نفسها باعتبارها حارسة للقيم الإسلامية في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتصطفي بعض علماء الدين الذين يبررون تصرفات الحكام بدعاوى دينية، هذا بالإضافة إلى تطوير بعض آليات العمل السياسي وحل النزاعات التي تستند إلى قواعد العرف والتقاليد. وتستقي الملكيات الثماني في المنطقة العربية شرعيتها من هذا المصدر، فضلاً عن بعض النظم الجمهورية كالنظام السوداني أثناء حكم نميري وفي ظل حكم البشير، بل إن النظام العراقي نفسه بأيديولوجيته العلمانية قد استخدم هذا المصدر في بعض الأحيان، وبدا ذلك أوضح ما يكون إبان أزمة الخليج الثانية وحربها.

والمصدر **الثاني** هو الشخصي (أي الشخصية التاريخية أو الكاريزما) ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية. وتلك الظاهرة لا تنطبق فقط على بعض الدول المحافظة كالمغرب والأردن، لكنها تمتد لتشمل الدول الثورية مثل مصر في عهد عبد الناصر مثلاً. والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معينة من مراحل التطور السياسي للدولة،



وبخاصة تلك التي تعبر عن وضع الأزمة المجتمعية حيث تمس الحاجة إلى وجود زعيم قوي تلتف الجماهير من حوله ويساعدها على تجاوز أزمتها. لكن هذا المصدر بطبيعته هو مصدر مؤقت ينتهي أثره بوفاة الزعيم أو الكاريزما، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مصادر أخرى للشرعية.

والمصدر **الثالث** هو العقلاني – القانوني، ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافات السياسية وتضبط سير العملية السياسية. ومن الممكن أن تسعى الشخصية الكاريزمية في مرحلة نضجها إلى إقامة الأبنية والمؤسسات التي تخلد أثرها وتضمن عدم وجود فراغ سياسي في السلطة بعد اختفائها. ولقد تعرض ماكس فيبر لتلك النقطة وذكر أن الزعيم يتحول في هذه الحالة إلى مؤسسة، أي أنه تتم مأسسة الكاريزما.

لكن - وكما سلفت الإشارة - فإن تصنيف النظم العربية من منطلق مصدر شرعيتها ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أن النظام السياسي عادة ما يجمع بين أكثر من مصدر واحد للشرعية. فالنظام الأردني مثلاً يجمع بين الشرعيتين التقليدية والعقلانية – القانونية. وعلى صعيد آخر، فإن النظام قد يلجأ

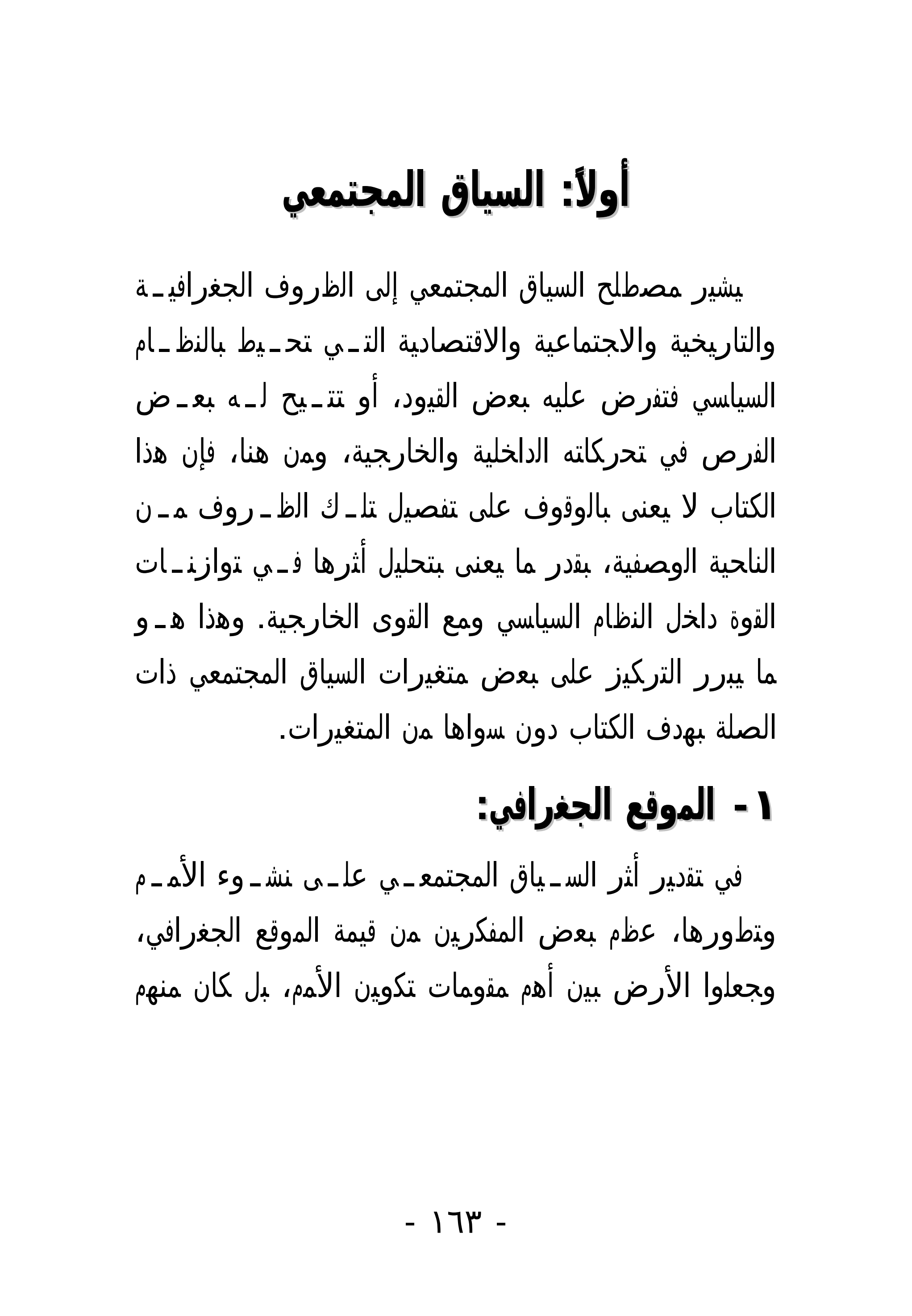
إلى تعزيز شرعيته عن طريق تضخيم الإنجازات، سواء كنا إزاء شرعية تقليدية (عمارة المسجد الحرام، ونطاق الخدمات العامة في السعودية على سبيل المثال)، أو شرعية كاريزمية (تأميم قناة السويس وبناء السد العالي ومجانية التعليم في مصر أثناء حكم عبد الناصر)، أو شرعية قانونية (إعادة تشكيل مؤسسات الدولة في ظل الرئيس الجزائري الحالي عبد العزيز بوتفليقة).

ختاما يمكن القول إن كل معيار من معايير تصنيف النظم السياسية العربية يخاطب أحد متغيرات النظام السياسي، أو يركز الضوء على أحد الجوانب الرئيسية فيه مثل: شكل رئاسة الدولة، أو العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، أو شكل النظام الحزبي، أو مصدر الشرعية. ومن نافلة القول إنه يوجد ارتباط وثيق في ما بين تلك المتغيرات، لكن اختيار أحدها، أو بعضها بتعبير أدق، يرتبط ويتحدد أساسا بالهدف من الدراسة.

الفصل الثاني

بيئة النظم السياسية العربية

النظام السياسي لا يعيش في فراغ بل يتحرك في إطـار بيئات مختلفة (داخلية وإقليمية ودولية) يتبادل معهـا التـأثير والتأثر. وفي هذا الفصل نركز على أهـم مقومـات البيئـة الداخلية للنظام السياسية التي تنقسم أقسـاما ثلاثـة أساسـية، **أحـدها** هو المعطيات المجتمعية التي رغـم كونهـا تتمتـع - مقارنة بسواها - بقدر أكبر من الاستمرار والاستقرار، إلا أن هذا لا يعني أنها جامدة بل هي قابلة للتغير والتطور تبعا لظروف النظام السياسي. **وثانيهـا** هو القواعـد الدسـتورية والقانونية التي تمثل إطارا ضابطًا للحركة السياسية. **وثالثها** هو العملية السياسية نفسها التي تتم من خلال التفاعـل بـين أبنية ومؤسسات من جهة، ونخب وقيادات من جهة أخـرى، وأيديولوجيات وتيارات فكرية مختلفة من جهة أخيرة.



أولاً: السياق المجتمعي

يشير مصطلح السياق المجتمعي إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي فتفرض عليه بعض القيود، أو تتيح له بعض الفرص في تحركاته الداخلية والخارجية، ومن هنا، فإن هذا الكتاب لا يعنى بالوقوف على تفصيل تلك الظروف من الناحية الوصفية، بقدر ما يعنى بتحليل أثرها في توازنات القوة داخل النظام السياسي ومع القوى الخارجية. وهذا هو ما يبرر التركيز على بعض متغيرات السياق المجتمعي ذات الصلة بهدف الكتاب دون سواها من المتغيرات.

١- الموقع الجغرافي:

في تقدير أثر السياق المجتمعي على نشوء الأمم وتطورها، عظم بعض المفكرين من قيمة الموقع الجغرافي، وجعلوا الأرض بين أهم مقومات تكوين الأمم، بل كان منهم

من جعلها الأهم قاطبة [1]. وفي تاريخ الوطن العربي لعبت طبيعته الجغرافية دورا حاكما في صياغة التفاعلات في ما بين وحداته من جهة، وفي علاقته بكل من القوى العظمى ودول الجوار الجغرافي من جهة ثانية. وفي هذا الإطار تبدو أهمية الملاحظات التالية:

- إن جغرافية الوطن العربي - بقدر ما أغرت العديد من القوى الاستعمارية بالمبادرة بالسيطرة على أراضيه - شكلت مانعا طبيعيا حال دون انفراد أي منها بالسيطرة على مساحته المترامية، فمن جهة، نجد أن الوطن العربي يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة، حيث إنه يحتل مداخل قارتي آسيا وأفريقيا ويسيطر على طرق الاتصال العالمية بكل منهما، كما أنه يتحكم في بعض المنافذ البحرية الهامة مثل مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق.

---

(١) في شرح هذا الاتجاه ونقده، انظر: ساطع الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٦ – ٧٢.

ومن جهة ثانية، فإن الوطن العربي يتميز بترامي أطرافه، حيث تقدر مساحته بحوالي ١٣,٦ مليون كلـم^{٢} تقـع ثلاثـة أرباعها تقريبا في أفريقيا وتحتسب عبر قياس المسافة بـين أبعد نقطتين عرضيتين، وهما الرأس الأبيض في موريتانيـا ورأس الحد في سلطنة عمان [(١)].

ويظهر تفاوت واضح بين الـدول العربيـة مـن حيـث المساحة، ففي حين تبلغ مساحة السودان - بصفته أكبر بلـد عربي - حوالي ١٨,٣٩ بالمائة من المساحة الكلية، لا تشغل البحرين بصفتها أصغر بلد عربي سوى ٠,٥ بالمائة تقريبـا من تلك المساحة. أما بقية الدول العربية فتتوزع في ما بـين هاتين النسبتين، فتأتي الجزائر في المركز الثاني من حيـث المساحة، ثم المملكة العربية السعودية بحيث تشكل البلـدان الثلاثة مجتمعة حوالي ٥١,٦٤ بالمائة من المساحة الإجمالية.

---

(١) **دراسات في المنطقة العربية**، مجموعة من المؤلفين، ط ٢ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ص ٨، وناجي علـوش، **الـوطن العربـي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣ (بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٥، ١٢٩ – ١٣٢.

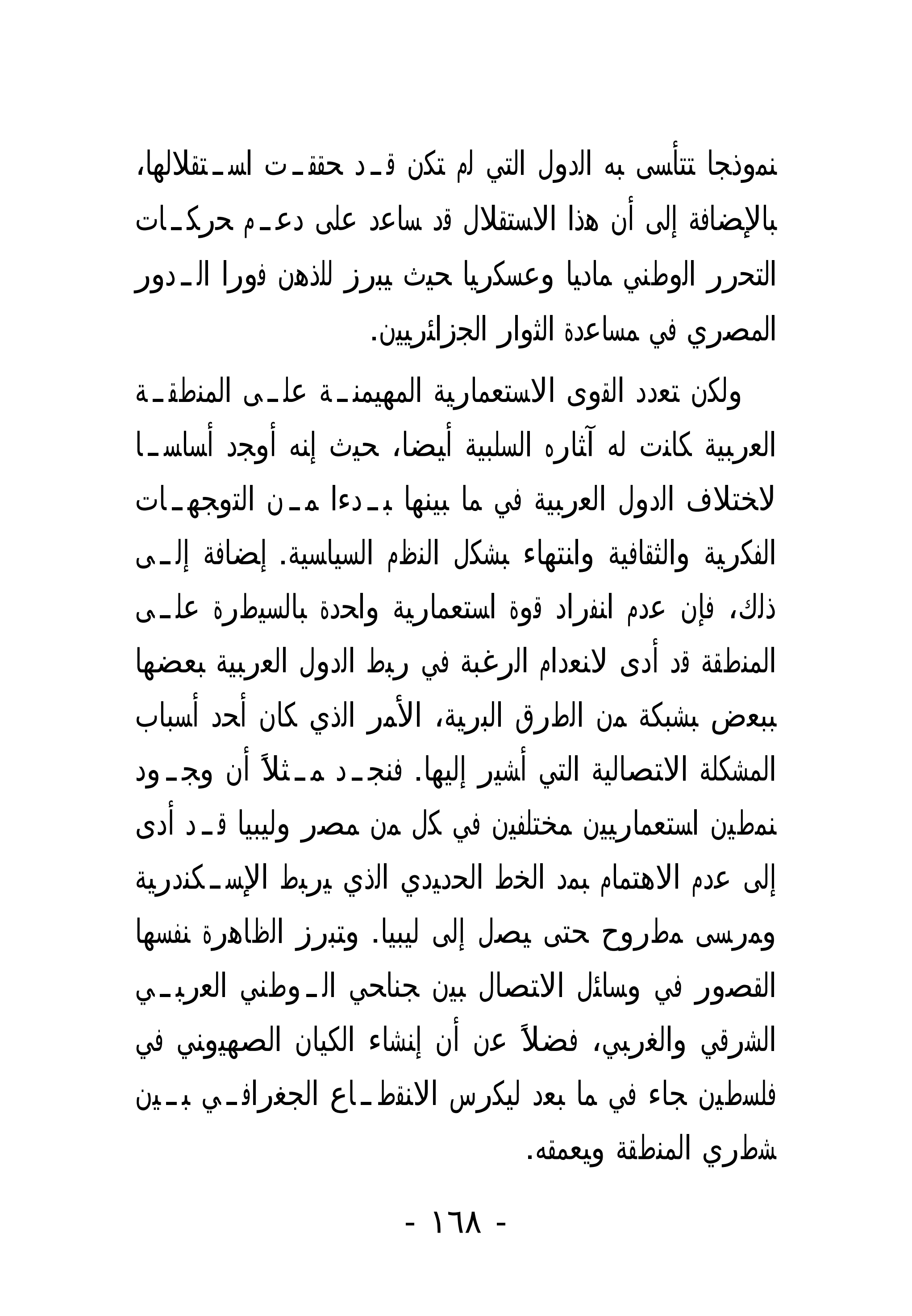
وقد أدت هذه المساحة الشاسعة المترامية الأطراف إلـى صعوبة الاتصال بين الدول العربية، فعلى سبيل المثال تبعـد القاهرة عن موسكو حوالي ١٨٠٠ ميل، فـي حـين تقـدر المسافة بين القاهرة والدار البيضاء بحوالي ٢٨٤٥ ميلاً، كما أن بيروت أقرب إلى وارسو (حوالي ١٤٦٠ ميلاً) منها إلى مسقط (١٨٧٢ ميلاً). وفي الوقت نفسه هناك محدودية فـي طرق الاتصال الممهدة بين الدول العربية، إذ قـدر إجمـالي طول شبكات الطرق البرية الرئيسية في الوطن العربي فـي عام ١٩٩٠ بحوالي ٤٠٠,٠٠٠ كيلو متر لم يعبـد منهـا إلا ١٨٠,٠٠٠ كيلومتر فقط أي ما يعادل حوالي ٤٥ بالمائة من طولها الإجمالي. بيد أن التطور الهائل في وسائل الاتصال قد ساعد على تخفيف حدة تلك الصعوبة عن طريـق شـبكات الطيران الجوي، ووسائل الإعـلام الجماهيريـة المكتوبـة والمسموعة والمرئية، وحركات الهجـرة وانتقـال العمالـة والطلبة والسائحين، وما ارتبط بها من تكثيـف الاتصـالات البريدية والتفاعلات البشرية والتحولات المالية، بحيث أمكن

القضاء على العزلة النسبية التي عاشتها بعض الدول العربية الواقعة على أطراف الوطن العربي [1].

في ظل هذه المساحة الشاسعة، ولم يتمكن أي من الغزاة من الانفراد بالسيطرة على الوطن العربي، إنما كانـت غـزواتهم تصيب عادة بعض الأجزاء دون سـواها. فنجـد أن الـوطن العربي قد عرف بالأساس نمطين من الأنماط الاستعمارية، هما النمط البريطاني والنمط الفرنسي، هذا بالإضافة إلـى بعـض الدول المستعمرة الأقل أهمية مثل إسبانيا وإيطاليا. ومثل هـذا الوضع قد أوجد مخرجا للدول العربية من مأزقها الاستعماري، بمعنى أنه لا يمكن أن نفهم تطور حركة النضال الوطني فـي الجناح الغربي من الوطن العربي ولا سيما في الجزائر ضـد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي بمعزل عن التطـورات التـي شهدتها بلدان المشرق العربي والتي أدت لاستقلالها عن النفوذ البريطاني في وقت سابق. ذلك أن استقلال دول المشرق قد قدم

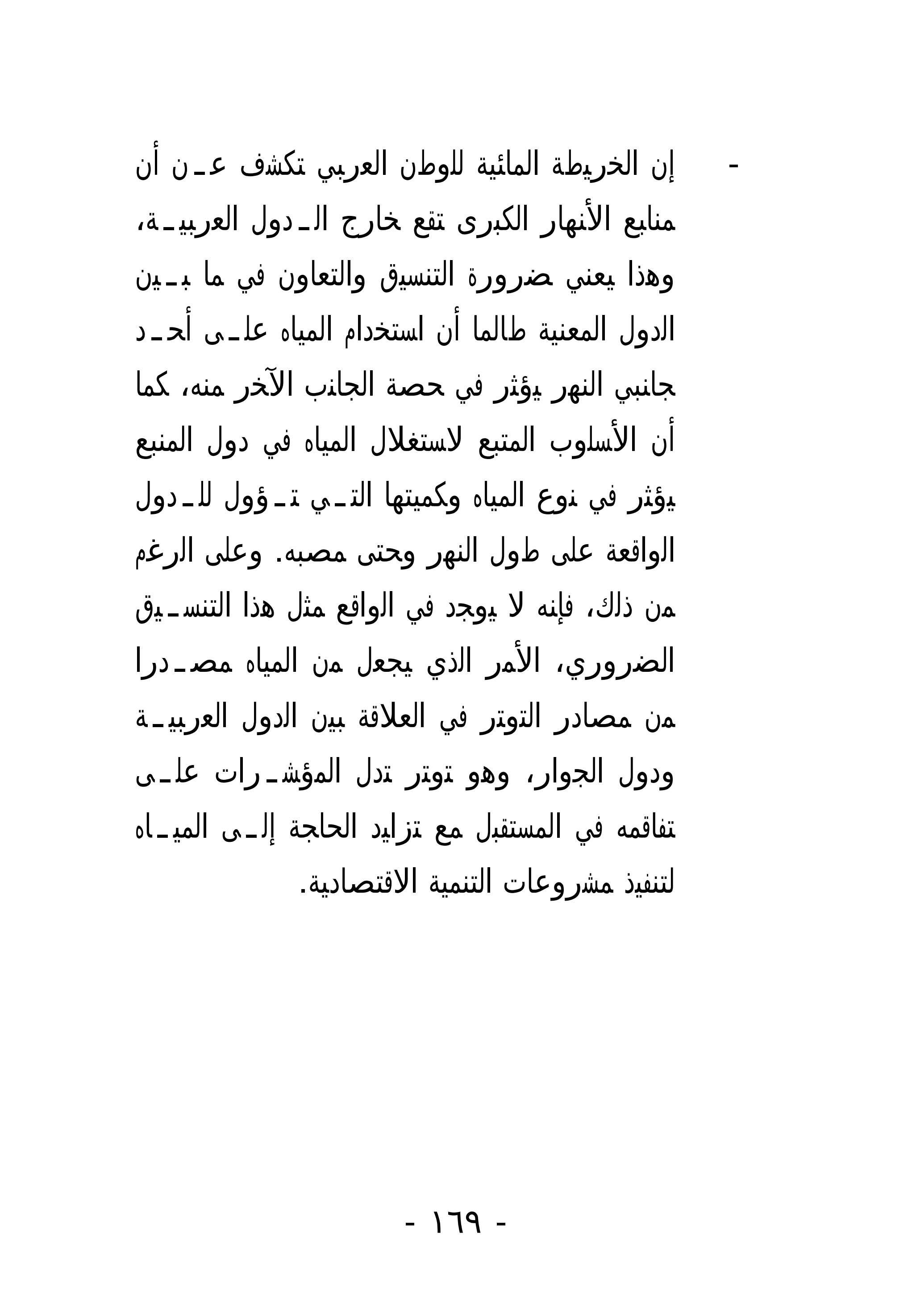
---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٤١ – ٥٣.



نموذجا تتأسى به الدول التي لم تكن قد حققت استقلالها، بالإضافة إلى أن هذا الاستقلال قد ساعد على دعم حركات التحرر الوطني ماديا وعسكريا حيث يبرز للذهن فورا الدور المصري في مساعدة الثوار الجزائريين.

ولكن تعدد القوى الاستعمارية المهيمنة على المنطقة العربية كانت له آثاره السلبية أيضا، حيث إنه أوجد أساسا لاختلاف الدول العربية في ما بينها بدءا من التوجهات الفكرية والثقافية وانتهاء بشكل النظم السياسية. إضافة إلى ذلك، فإن عدم انفراد قوة استعمارية واحدة بالسيطرة على المنطقة قد أدى لانعدام الرغبة في ربط الدول العربية بعضها ببعض بشبكة من الطرق البرية، الأمر الذي كان أحد أسباب المشكلة الاتصالية التي أشير إليها. فنجد مثلاً أن وجود نمطين استعماريين مختلفين في كل من مصر وليبيا قد أدى إلى عدم الاهتمام بمد الخط الحديدي الذي يربط الإسكندرية ومرسى مطروح حتى يصل إلى ليبيا. وتبرز الظاهرة نفسها القصور في وسائل الاتصال بين جناحي الوطني العربي الشرقي والغربي، فضلاً عن أن إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين جاء في ما بعد ليكرس الانقطاع الجغرافي بين شطري المنطقة ويعمقه.



- إن الخريطة المائية للوطن العربي تكشف عن أن منابع الأنهار الكبرى تقع خارج الدول العربية، وهذا يعني ضرورة التنسيق والتعاون في ما بين الدول المعنية طالما أن استخدام المياه على أحد جانبي النهر يؤثر في حصة الجانب الآخر منه، كما أن الأسلوب المتبع لاستغلال المياه في دول المنبع يؤثر في نوع المياه وكميتها التي تؤول للدول الواقعة على طول النهر وحتى مصبه. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد في الواقع مثل هذا التنسيق الضروري، الأمر الذي يجعل من المياه مصدرا من مصادر التوتر في العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار، وهو توتر تدل المؤشرات على تفاقمه في المستقبل مع تزايد الحاجة إلى المياه لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية.

فيما يتعلق بحوض النيل هناك عشر دول تشترك فيه هي مصر والسودان وإثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندي ورواندا وإريتريا. ويوجد نظام قانوني يحكم توزيع مياه النيل بين مصر والسودان يعود تاريخه إلى عام ١٨٩١ عندما وقعت بريطانيا اتفاقية مع إيطاليا تعهدت الأخيرة بمقتضاها بعدم بناء منشآت أو سدود على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير في تدفق مياه النيل إلى الأراضي المصرية. وفي ما بعد توالي توقيع الاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه النهر في كل من مصر والسودان، أبرزها اتفاقيات ١٩٠٢، ١٩٢٩، ١٩٥٩. وبمقتضى الاتفاقية الأخيرة تحدد نصيب مصر بـ ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنويا مقابل ١٨,٥ مليار م^{٣} سنويا للسودان. كما شرعت الدولتان المعنيتان في تنفيذ بعض مشروعات الري أهمها مشروع قناة جونجلي عام ١٩٧٤ الذي كان يقضي بحفر قناة شرقي منطقة المستنقعات بجنوب السودان لتجميع مياه النيل حتى تصب في النيل الأبيض عند ملكال.

لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام، هـي أن ذلـك النظـام القانوني والتنسيق المشترك لا يشملان إلا دولتين فقـط مـن أصل عشر دول في حوض النيل. وهذا يعني أن أي تنظـيم قانوني متكامل لا بد أن يأخذ في اعتباره الأطراف المعنيـة الأخرى، وهو ما يتطلب وقتًا وجهدا كبيرين بـالنظر إلـى اختلاف هذه الدول على أكثر من محور. فلو نظرنا إلى هذه الأطراف لوجدناها تختلف، ابتداء، على محور اللغة والثقافة، فبعضها يتحدث العربية (مصر والسودان)، والآخر يتحـدث الأمهرية (إثيوبيا)، والثالث يتحدث السواحيلية (كينيا وتنزانيا وأوغندا)، والرابع يتحـدث الفرنسـية (زائيـر وبورنـدي ورواندا). هذا بالإضافة إلى الخلافات السياسية التي كانـت بمثابة المحرك الأساسي للنزاعات بين هذه الدول. فنجد مثلاً أن أجهزة الإعلام تعلن من آن لآخر عن عزم إثيوبيا إقامـة مشروعات ري كبرى على نهـر النيـل الأزرق وعطبـرة والسوباط وحور الغامش يمكن في حال تنفيذها أن تؤثر فـي حصة مصر من مياه النهر. بقول آخر، لقد استخدمت إثيوبيا المياه كورقة للضغط السياسي على مصر وبخاصة في ظـل حكم الرئيس منغستو مع ما كان يتمتع به من علاقات متميزة

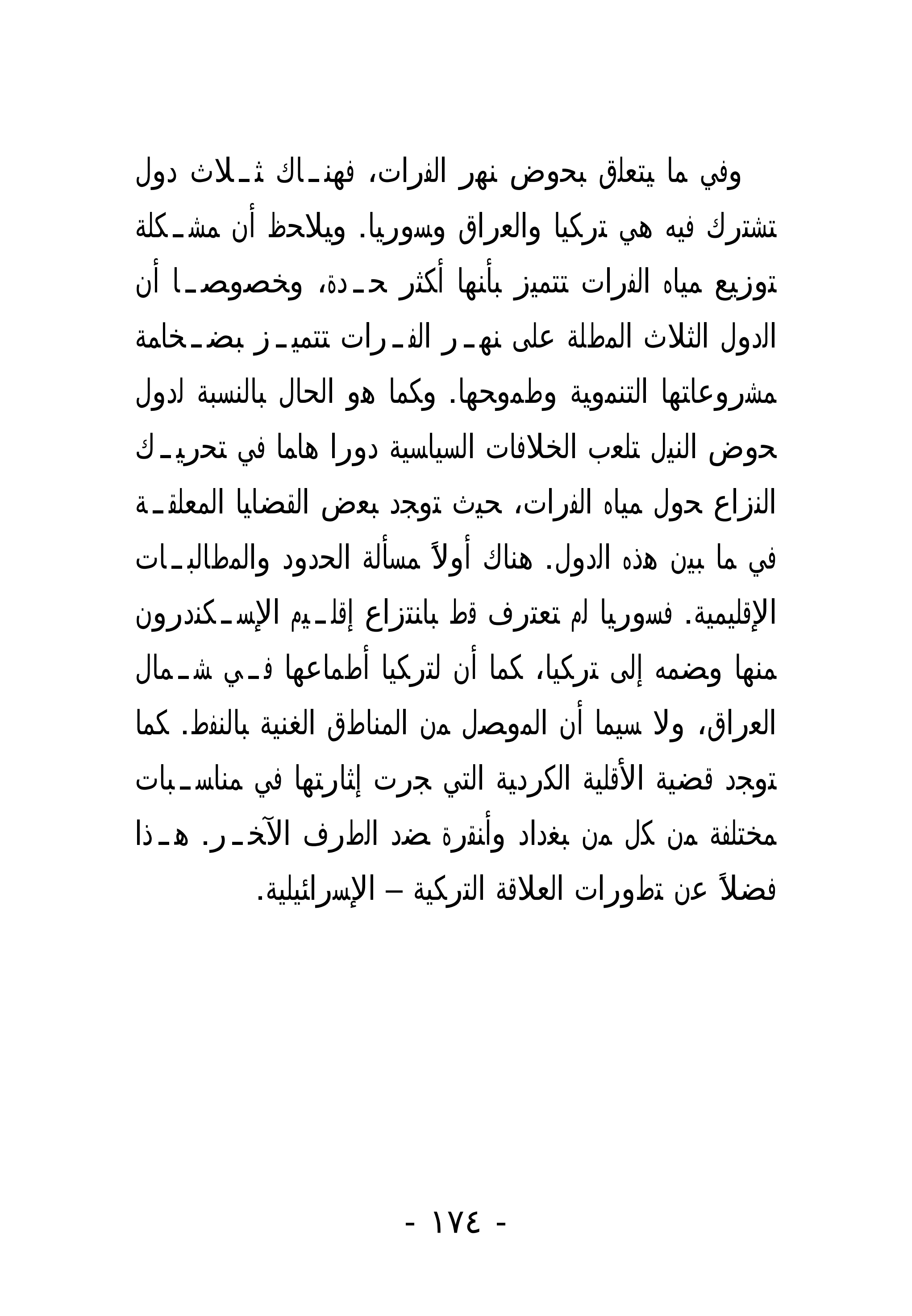
مع إسرائيل، ولذلك ظلت إثيوبيا خـارج إطـار أي كيـان مشترك لتنظيم استغلال مياه النيل. فنجد مثلاً أنها لم تنضـم إلى مجموعة الأندوغو رغم أنها من حيث الكثافة السـكانية لدول حوض النيل تأتي في المرتبة التالية لمصـر مباشـرة (٥٠ مليون نسمة) [١].

وعلى صعيد آخر، فإنه حتى بالنسبة لمشروعات الـري الثنائية بين مصر والسودان فإنهـا تواجـه مجموعـة مـن الصعوبات الفنية والسياسية. فنذكر مثلاً توقف العمـل فـي المرحلة الأولى من قناة جونجلي منذ اندلاع الحرب الأهليـة في جنوب السودان، رغم أن هذا المشروع من المشروعات الطموحة التي من شأنها توفير ٤,٨ مليـون م^{3} مـن الميـاه للسودان و١,٩ مليار م^{3} لمصر.

---

(١) تتكون منظمة الأندوغو من مصر والسـودان وأوغنـدا وزائيـر وبوروندي ورواندا كأعضاء كاملين، ومن تنزانيا كمراقب، بينما لم تنضم كل من إثيوبيا وكينيا للمنظمة.

بعبارة أخرى، إن التنسيق لاستخدام مياه النيل في أساسه تنسيق ثنائي ولا يشمل الأطراف الأخرى في حوض النيـل. كما أنه حتى داخل تلك الحدود الضيقة فإن التعاون بين مصر والسودان ليس بالتعاون الأمثل بالنظر إلى مجموعـة مـن الصعوبات الفنية والسياسية. ومن هنا، تبدو أهميـة إيجـاد صيغة شاملة للتعاون بين دول حـوض النيـل، وهـذا مـا يستدعي ابتداء تغيير النظرة الضيقة إلـى الميـاه كمتغيـر منفصل عن باقي متغيـرات عمليـة التنميـة الاقتصـادية ومستلزماتها. بمعنى أن جذب دول حوض النيل إلى مثل تلك الصيغة الشاملة ينبغي أن يكون جزءا من التعاون المشـترك على مسـتويات وصـعد أخـرى، كالنقـل والمواصـلات والكهرباء، ومن المهم أن تقتنع كل الدول المعنية بـأن حـل مشكلة النهر لا يمكن أن يتم على أسس ثنائية بسبب طبيعـة تكوين النهر نفسه وتعدد الدول المطلة عليه.



وفي ما يتعلق بحوض نهر الفرات، فهنـاك ثـلاث دول تشترك فيه هي تركيا والعراق وسوريا. ويلاحظ أن مشـكلة توزيع مياه الفرات تتميز بأنها أكثر حـدة، وخصوصـا أن الدول الثلاث المطلة على نهـر الفـرات تتميـز بضـخامة مشروعاتها التنموية وطموحها. وكما هو الحال بالنسبة لدول حوض النيل تلعب الخلافات السياسية دورا هاما في تحريـك النزاع حول مياه الفرات، حيث توجد بعض القضايا المعلقـة في ما بين هذه الدول. هناك أولاً مسألة الحدود والمطالبـات الإقليمية. فسوريا لم تعترف قط بانتزاع إقلـيم الإسـكندرون منها وضمه إلى تركيا، كما أن لتركيا أطماعها فـي شـمال العراق، ولا سيما أن الموصل من المناطق الغنية بالنفط. كما توجد قضية الأقلية الكردية التي جرت إثارتها في مناسـبات مختلفة من كل من بغداد وأنقرة ضد الطرف الآخـر. هـذا فضلاً عن تطورات العلاقة التركية – الإسرائيلية.

وقد خضع تنظيم استخدام مياه دجلة والفـرات كنهـرين دوليين لعدة اتفاقيات تعود للعشرينيات. فلقـد أبرمـت هـذه الاتفاقيات بين فرنسا وبريطانيا كمنتدبتين على كل من سوريا والعراق وتركيا. ومن ذلك معاهدة باريس فـي ١٢/ ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا والتي تنص على تشكيل لجنة مشـتركة من تركيا وسوريا والعراق لبحث مشاكل المياه في النهرين، ومعاهدة لوزان في ٧/ ١٩٢٣ التي تشير إلى التزام تركيـا وسوريا بإبرام معاهدة للمحافظة على مصالحهما المائية لـو تأثرت بحدودهما السياسية الجديدة أو بعرف ساد قبل الحرب العالمية الأولى، واتفاقية حلب فـي ٥/ ١٩٣٠ بـين تركيـا وفرنسا وبريطانيا وتعترف لكل من سوريا وتركيا بحقـوق انتفاع متساوية في مياه دجلة. كذلك أبرمت بعـد اسـتقلال سوريا والعراق عدة بروتوكولات بينهما وبين تركيا أرسـت مجموعة من المبادئ هي: تشاور تركيا مع العراق قبل ملء أي خزان تنشئه الأولى، والتعاون مع العراق لتوزيـع ميـاه النهرين، وتشكيل لجنة فنية للبحث في المسائل المائيـة ذات الصلة.

ولقد ألقت قضية المياه بظلال كثيفة على العلاقة بين الدول

الثلاث منذ عام ١٩٨٩، وعندما أعلنت تركيا عن منع تـدفق مياه الفرات إلى العراق وسوريا لمدة شـهر بمناسـبة القيـام بالأعمال النهائية لسد أتاتورك على الجانب التركي من النهر. ويهدف سد أتاتورك ومشروع جنوب شرق الأناضول (وقوامه ١٣ سدا منها ٧ في حوض نهر الفرات و٦ في حوض نهـر دجلة) إلى تزويد المناطق الحدودية التركية بما يلزمهـا مـن كهرباء ومياه ري، الأمر الذي يرشحها لتصبح مركزا لزراعة الحبوب والفواكه والخضراوات في منطقة الشـرق الأوسـط. ولكن في الوقت نفسه فإن هذا المشروع يضر بسوريا ضررا بالغًا حيث إنه يقطع مجرى النهر عند ثلثيه ويتحول بـه إلـى جدول مالح، هذا بينما تحتاج سوريا إلى مزيـد مـن الميـاه للزراعة لسد حاجتها المتزايدة من المواد الغذائية والاستعاضة عن وارداتها من الخارج. وما يسري على سوريا يسري على العراق، حيث إن توقف انسياب المياه أو تذبذبـه مـن شـأنه إنقاص الطاقة الكهربائية للمشروعات العراقية المقامـة علـى النهر بنسبة ٤٠ بالمائة تقريبا، فضلاً عن التأثير فـي إنتـاج شمال غربي البلاد من الأرز والقمح في وقـت يواجـه فيـه العراق ضغوطًا متزايدة بسبب تداعيات الغزو العراقي للكويت والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

وعلى صعيد آخر، كانت تركيا قد تقدمت في عام ١٩٨٧ بمشروع أنابيب السلام الذي يقوم على فكرة إنشـاء خطـي أنابيب لسحب المياه من نهري جيحان وسيحان داخل تركيـا ونقلها إلى عدة دول عربية هي سوريا والسعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان. وقد وجهت تركيا الـدعوة لعقـد مؤتمر لبحث كل ما يتصل بمشكلة المياه في الشرق الأوسط، ومنها هذا المشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١. ولكن الفكرة لم تلق قبولاً من دول المنطقة نتيجة التشكك في أهداف السياسة التركية. وفي عام ١٩٩٧، عاودت تركيا طرح فكرة سبق لها طرحها، تتصل بتسـعير الميـاه بوصـفها سـلعة وبافتراض حقها في التصرف فيها، وإن جاء طرحها لهـذه الفكرة – على سبيل جس النبض – ليقتصـر علـى نهـري سيحان وجيحان السابقة الإشارة إليهما، فضـلاً عـن نهـر مانغوت. كما أنها رفضت التوقيع على الاتفاقية التي أقرتهـا الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام نفسه، والمعروفة باسم "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية"، على أساس رفضها التعريف الذي تضـمنته الاتفاقية للمجرى المائي الدولي، والذي يقيدها في ما يتعلـق

بنهري دجلة والفرات. ومما يزيد الموقف تعقيدا فـي هـذا الحوض أن العلاقات السورية – العراقية نفسها تحتاج إلـى تنظيمها في ما يتصل بموضوع المياه، بل إن التوتر في تلك العلاقات كاد يقود البلدين إلى مواجهة عسـكرية فـي عـام ١٩٧٤ عندما قامت سوريا بإنشاء سد الثـورة علـى نهـر الفرات مما أدى لخفض نصيب العراق من المياه بنسـبة ٢٥ بالمائة. وقد حشد العراق بالفعل قواته علـى الحـدود مـع سوريا، لكن الوساطة السعودية ساعدت على احتواء الأزمـة بعد موافقة سوريا على دفع كميات إضافية مـن ميـاه سـد الثورة إلى العراق. وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٠ قـام البلـدان بتوقيع أول اتفاق بينهما لتوزيع مياه نهـر الفـرات بحيـث تحصل سوريا على نسبة ٤٢ بالمائة ويحصل العراق علـى ٥٨ بالمائة منها(١). كما شكل البلدان لجنة مشـتركة معنيـة

---

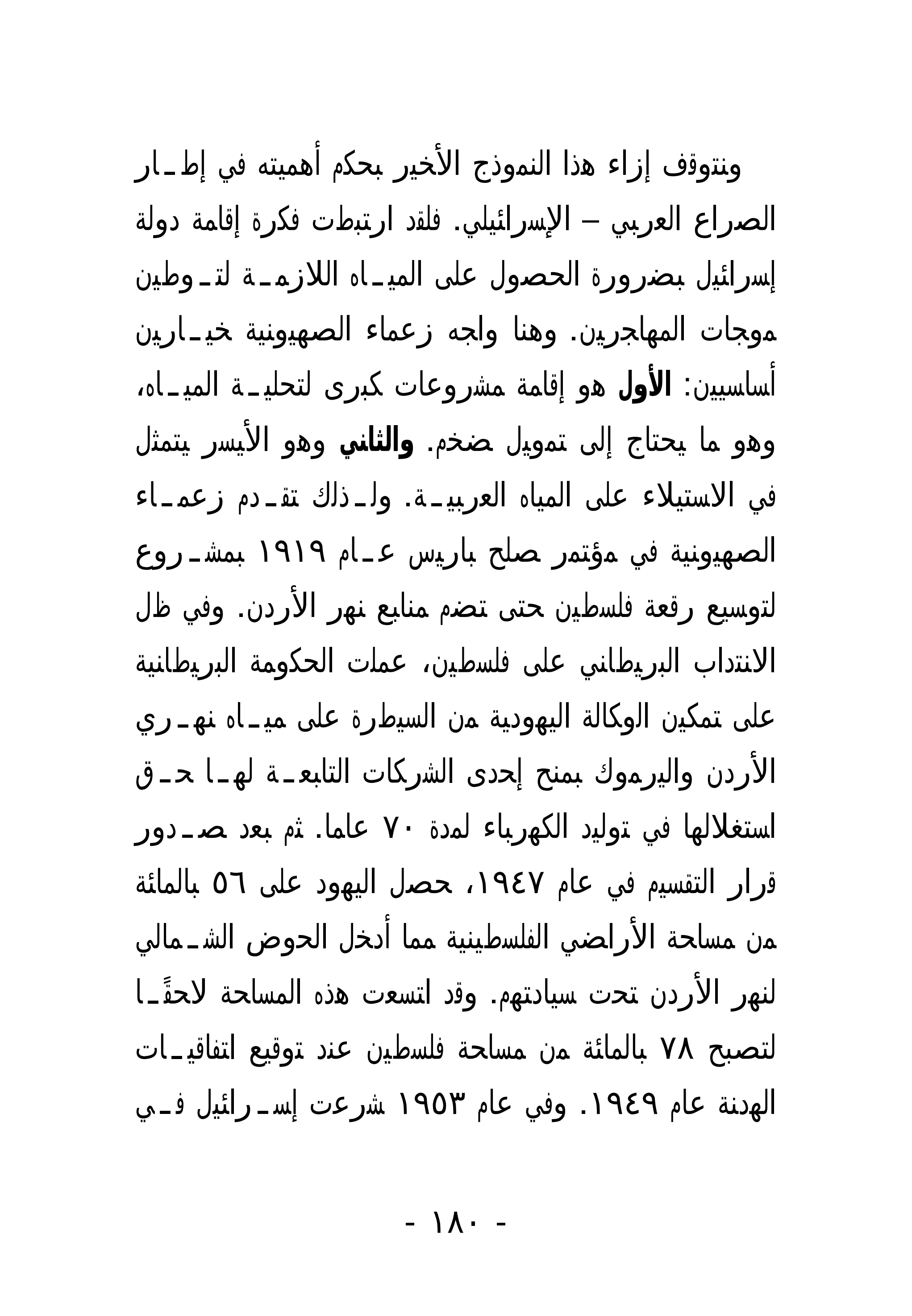
(١) انظر ملف: "قضية المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا،" تقديم أحمد يوسف القرعي، **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٤ (نيسان/ أبريل ١٩٩١)، ص ١١٤ – ١٧٩؛ عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافـي**، مشروع استشراف مستقبل الـوطن العربـي. محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربيـة، =

بموضوع المياه، توقفت بسبب ملابسات حرب الخليج الثانية وانعكاساتها، ثم عاودت اجتماعاتها في ١٩٩٧.

ومن دلالات الخريطة المائية أيضا أن الأنهار الداخلية في الوطن العربي تجتاز في جريانها حدود أكثر من بلد عربـي واحد. وهذا يعني أنه ما لم يتم التعاون والتنسيق بين الـدول المشتركة في النهر فإن هذا يؤدي إلى مشكلات مماثلة لتلـك القائمة مع دول الجوار. ومن نماذج تلك الأنهار نهر العاصي الذي ينبع من جبال لبنان ويمر بالأراضي السورية، ونهـر المجردة الذي يبدأ من الجزائر وينتهي فـي تـونس، ونهـر الأردن الذي يخترق حدود لبنان وسوريا والأردن وفلسطين.

=

١٩٨٧)؛ حسن بكر، "حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل،" **السياسة الدولية**، السـنة ٢٩، العـدد ١١١ (كـانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٨١ – ٨٣، وهيثم الكيلانـي، "قضـية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا وإسرائيل،" فـي: **الميـاه وتحديات القرن الحادي والعشرين** (أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩)، ص٥٢٢ و٥٢٥.



ونتوقف إزاء هذا النموذج الأخير بحكم أهميته في إطـار الصراع العربي – الإسرائيلي. فلقد ارتبطت فكرة إقامة دولة إسرائيل بضرورة الحصول على الميـاه اللازمـة لتـوطين موجات المهاجرين. وهنا واجه زعماء الصهيونية خيـارين أساسيين: **الأول** هو إقامة مشروعات كبرى لتحليـة الميـاه، وهو ما يحتاج إلى تمويل ضخم. **والثاني** وهو الأيسر يتمثل في الاستيلاء على المياه العربيـة. ولـذلك تقـدم زعمـاء الصهيونية في مؤتمر صلح باريس عـام ١٩١٩ بمشـروع لتوسيع رقعة فلسطين حتى تضم منابع نهر الأردن. وفي ظل الانتداب البريطاني على فلسطين، عملت الحكومة البريطانية على تمكين الوكالة اليهودية من السيطرة على ميـاه نهـري الأردن واليرموك بمنح إحدى الشركات التابعـة لهـا حـق استغلالها في توليد الكهرباء لمدة ٧٠ عاما. ثم بعد صـدور قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، حصل اليهود على ٥٦ بالمائة من مساحة الأراضي الفلسطينية مما أدخل الحوض الشـمالي لنهر الأردن تحت سيادتهم. وقد اتسعت هذه المساحة لاحقًـا لتصبح ٧٨ بالمائة من مساحة فلسطين عند توقيع اتفاقيـات الهدنة عام ١٩٤٩. وفي عام ١٩٥٣ شرعت إسـرائيل فـي

حفر قناة لسحب ميـاه نهـر الأردن واسـتخدامها فـي ري مستوطنات صحراء النقب، وهو إجراء احتجت عليه سوريا عبر شكوى إلى مجلس الأمن علـى أسـاس أن المشـروع سيؤدي إلى تجفيف ١٢,٠٠٠ هكتار من الأراضي العربيـة، مما دفع المجلس لإصدار قرار بوقف العمل في المشـروع. إلا أن إسرائيل استأنفت العمل مجددا على تحويل نهر الأردن بعد العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦، وهو ما شـكل خلفيـة انعقاد أول مؤتمر قمة عربي في ١٧/ ١/ ١٩٦٤. وقد قـرر المؤتمر إقامة سد عربي داخل الحدود الأردنية لحجب المياه عن رافدين من الروافد التـي تغـذي نهـر الأردن (همـا الحاصباني في لبنان وبانياس في سوريا). وقد ردت إسرائيل بتكرار قصف مواقع العمل فـي السـد والإسـراع بإتمـام مشروعها حتى اكتمل في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٤.

وعلى صعيد آخر، كان الاستيلاء على مصادر المياه في كل من هضبة الجولان والضفة الغربية من أهم الأسباب التي أدت إلى عدوان ١٩٦٧، إذ يشار إلى أن احتلال إسرائيل كلاً من الهضبة والضفة أسفر عن زيادة ملحوظة في مواردهـا المائية إلى الحد الذي يذكر معه أن هذا الاحـتلال يزودهـا بنحو ٦٧ بالمائة من استهلاكها المائي الحالي. هذا إلى تدبير

إسرائيل وضع يدها على الموارد المائية اللبنانية. يذكر في هذا الخصوص أن إسرائيل بادرت فور اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ للسيطرة على نهر الليطاني، ورغم تقلص مساحة وجودها واقتصارها على الجنوب، إلا أن الجنوب يصله ١٢٥ مليون متر مكعب سنويا من إجمالي ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا هي قوام الموارد المائية لنهر الليطاني.

وفي ما يتعلق بالتطورات المحتملة لهذه القضية على ضوء مسار عملية التسوية السلمية، يلاحظ أنه كانت قد تشكلت لجنة خاصة بالمياه في إطار مجموعة اللجان المتعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، إلا أن هذه اللجنة لم تحقق تقدما يذكر وبخاصة مع مقاطعة كل من سوريا ولبنان أعمالها. أما في ما يتعلق بالوضع في الضفة الغربية، وغزّة، فيشار إلى أن اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ قد أخرج من نطاق أريحا الخاضعة للسلطة الفلسطينية ثلاثة ينابيع من إجمالي أربعة، بينما تعاني غزة في الأساس تأزم مشكلتها المائية [1].

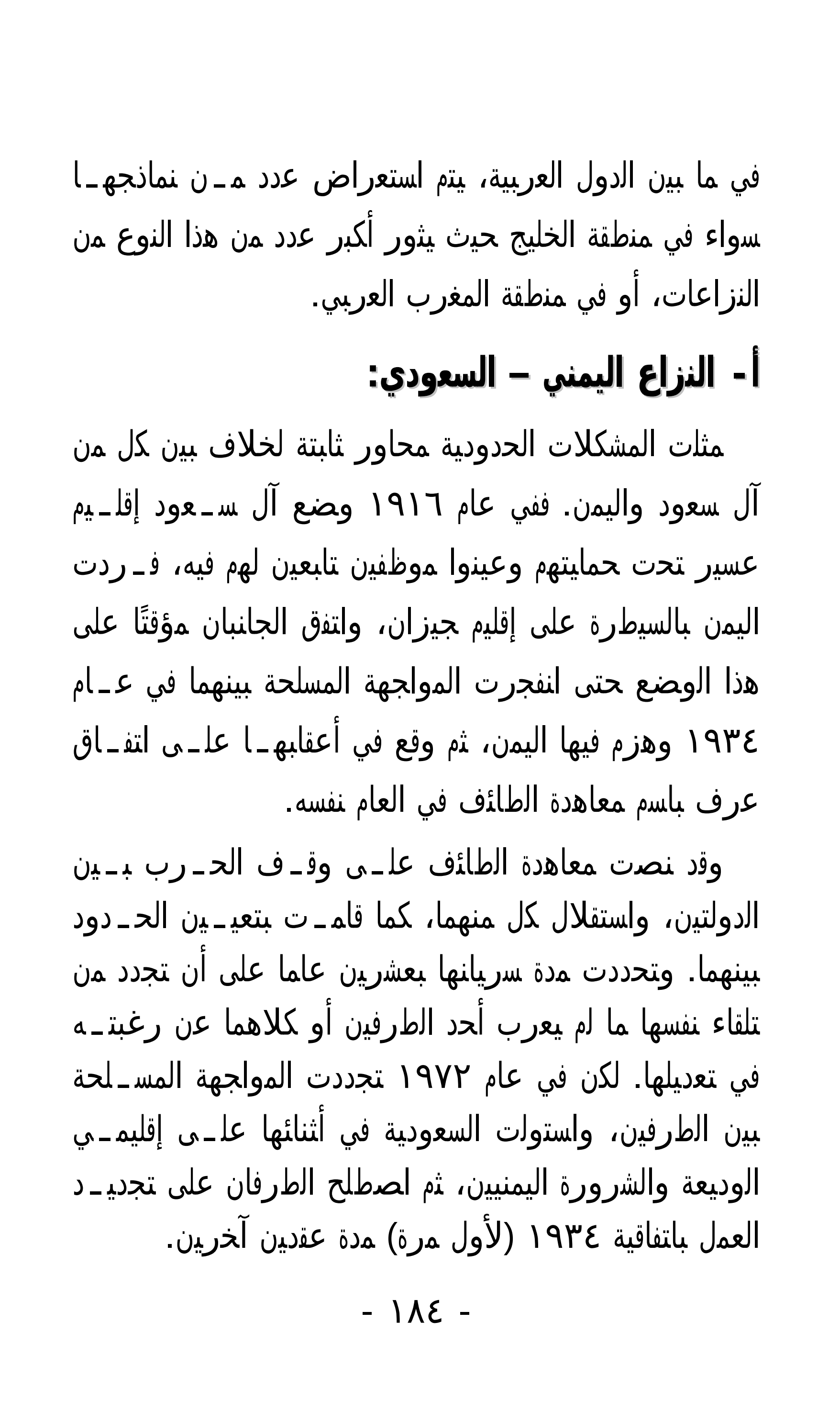
---

(١) ملف: "قضية المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا،" ص ٦٦ – ٧٠؛ علوش، **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، ص ٦٠ – ٦٢، =

إن حدود الوطن العربي تتسم فـي مجملهـا بالوضـوح، فالوطن العربي يحده المحيط الأطلسي غربا، والبحر المتوسط وجبال طوروس شمالاً، وجال زاغروس والخلـيج العربـي وبحر العرب شرقًا، والبحيرات الأفريقية والصحراء الكبـرى جنوبا. لكن هذا الوضوح في الحدود مع العـالم الخـارجي لا يقابله وضوح مماثل في الحدود بين الدول العربية. فالحـدود العربية تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية، أهمها أنهـا حديثة العهد حيث إنه قد بدأ ترسيمها منذ نهايـة الأربعينيـات وامتد ذلك حتى السبعينيات، كما أن كثيرا من تلك الحدود لـم يتحدد بمقتضى اتفاقيات بين الدول المعنية، الأمر الذي يفـتح الباب للمطالبات وادعاءات الحقوق التاريخية، وأخيرا فإن تلك الحدود تتعرض للتشكيك في صدقيتها على اعتبار أنها تمثـل فواصل مصطنعة بين كيانات تنتمي لأمة واحدة. وفـي هـذا السياق شهدت المنطقة العربية عديدا من النزاعات الحدوديـة

=

وعوني فرسخ، "موقع المياه في الصراع العربي – الإسـرائيلي،" فـي: **المياه وتحديات القرن الحادي والعشرين**، ص ٤٢٧ – ٤٦١.

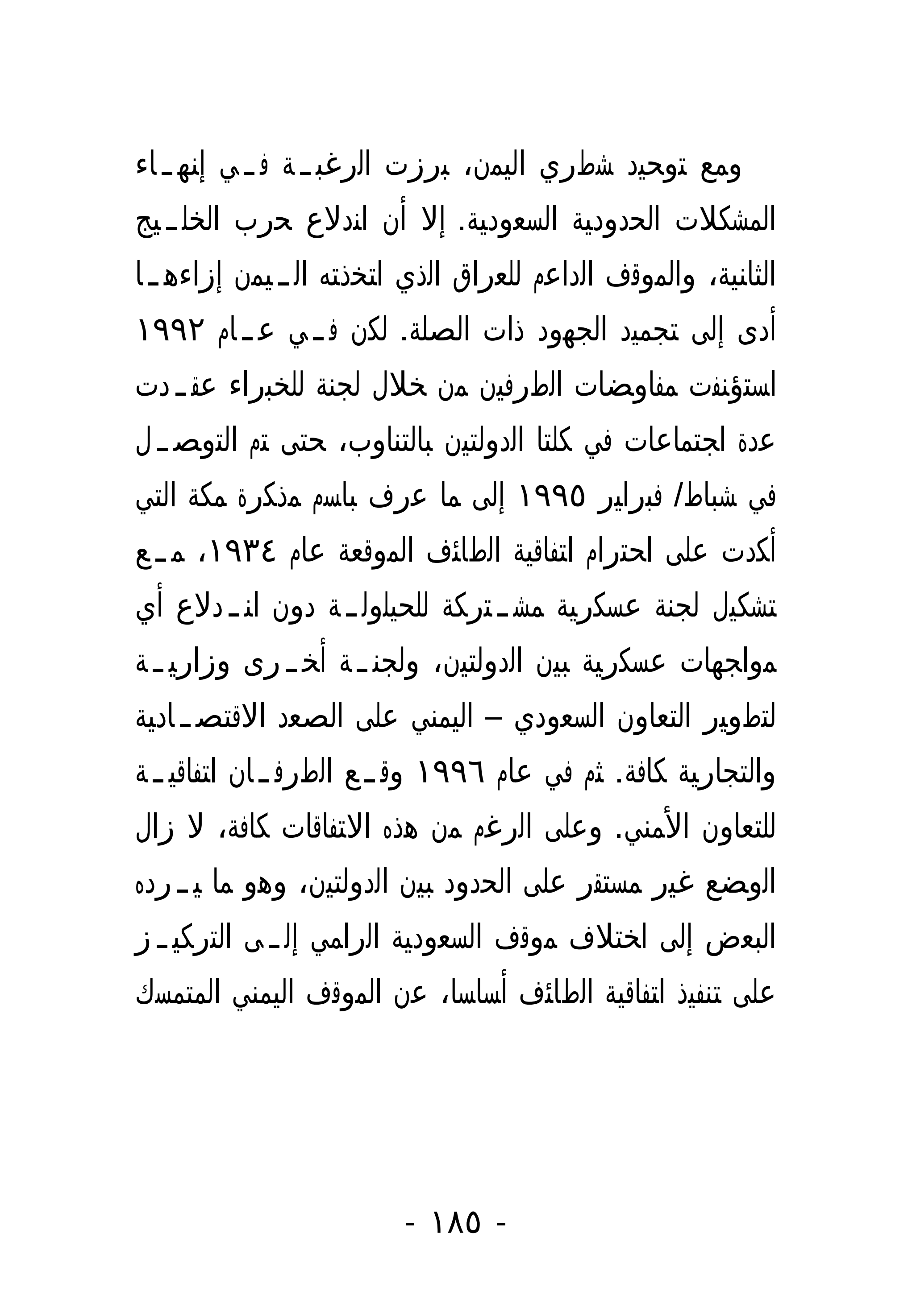


في ما بين الدول العربية، يتم استعراض عدد من نماذجها سواء في منطقة الخليج حيث يثور أكبر عدد من هذا النوع من النزاعات، أو في منطقة المغرب العربي.

أ- النزاع اليمني – السعودي:

مثلت المشكلات الحدودية محاور ثابتة لخلاف بين كل من آل سعود واليمن. ففي عام ١٩١٦ وضع آل سعود إقليم عسير تحت حمايتهم وعينوا موظفين تابعين لهم فيه، فردت اليمن بالسيطرة على إقليم جيزان، واتفق الجانبان مؤقتًا على هذا الوضع حتى انفجرت المواجهة المسلحة بينهما في عام ١٩٣٤ وهزم فيها اليمن، ثم وقع في أعقابها على اتفاق عرف باسم معاهدة الطائف في العام نفسه.

وقد نصت معاهدة الطائف على وقف الحرب بين الدولتين، واستقلال كل منهما، كما قامت بتعيين الحدود بينهما. وتحددت مدة سريانها بعشرين عاما على أن تجدد من تلقاء نفسها ما لم يعرب أحد الطرفين أو كلاهما عن رغبته في تعديلها. لكن في عام ١٩٧٢ تجددت المواجهة المسلحة بين الطرفين، واستولت السعودية في أثنائها على إقليمي الوديعة والشرورة اليمنيين، ثم اصطلح الطرفان على تجديد العمل باتفاقية ١٩٣٤ (لأول مرة) مدة عقدين آخرين.



ومع توحيد شطري اليمن، برزت الرغبة في إنهاء المشكلات الحدودية السعودية. إلا أن اندلاع حرب الخليج الثانية، والموقف الداعم للعراق الذي اتخذته اليمن إزاءها أدى إلى تجميد الجهود ذات الصلة. لكن في عام ١٩٩٢ استؤنفت مفاوضات الطرفين من خلال لجنة للخبراء عقدت عدة اجتماعات في كلتا الدولتين بالتناوب، حتى تم التوصل في شباط/ فبراير ١٩٩٥ إلى ما عرف باسم مذكرة مكة التي أكدت على احترام اتفاقية الطائف الموقعة عام ١٩٣٤، مع تشكيل لجنة عسكرية مشتركة للحيلولة دون اندلاع أي مواجهات عسكرية بين الدولتين، ولجنة أخرى وزارية لتطوير التعاون السعودي – اليمني على الصعد الاقتصادية والتجارية كافة. ثم في عام ١٩٩٦ وقع الطرفان اتفاقية للتعاون الأمني. وعلى الرغم من هذه الاتفاقات كافة، لا زال الوضع غير مستقر على الحدود بين الدولتين، وهو ما يرده البعض إلى اختلاف موقف السعودية الرامي إلى التركيز على تنفيذ اتفاقية الطائف أساسا، عن الموقف اليمني المتمسك

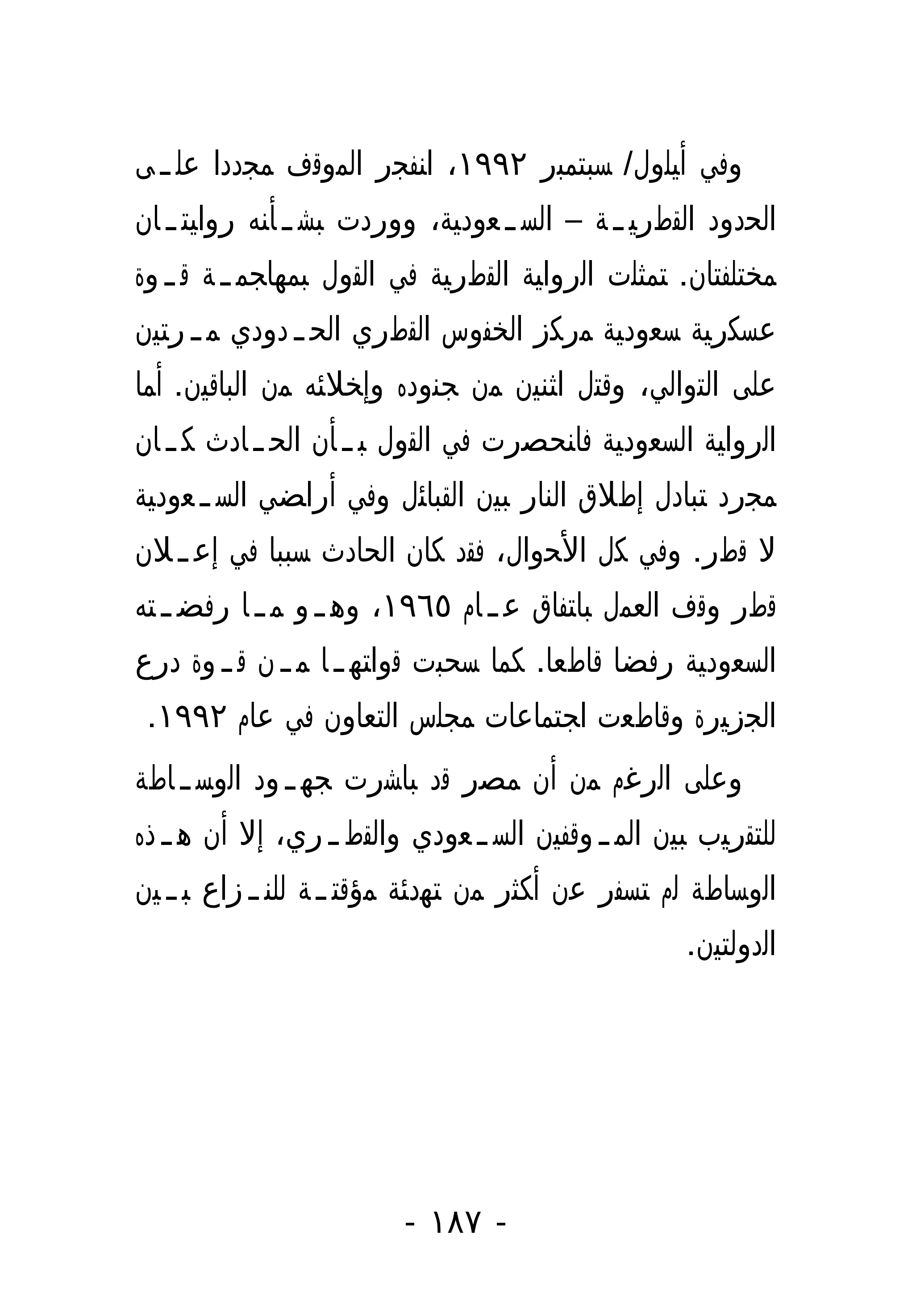
بالتطبيق المتوازي لسائر الاتفاقيات، الأمر الـذي قـد يعـد مقدمة لدمج اليمن في هياكل مجلس التعاون الخليجي [(١)].

ب- النزاع السعودي – القطري:

تعود جذور هذا النزاع إلى المطالبات الإقليمية لآل سـعود بقطر في مطلع هذا القرن، واعتبارهم لها بمثابة جزء لا يتجزأ من إقليم الإحساء بعد ضمه للسلطة السعودية في عام ١٩١٣. إلا أن آل سعود بتأثير الضغط البريطاني اعترفوا بحدود قطر بعد ذلك بعامين. وفي الواقع، فإن هذا الاعتراف لم يضع حـدا للمطالبات السعودية، وبخاصة بعد تفجر النفط في قطر. وظلت المشكلة مثار النزاع بين الدولتين تدور حول مدى أحقية قطـر في منح حقوق التنقيب عن النفط فيها للشركات الأجنبية، وهـو النزاع الذي التزمت فيه بريطانيا الموقف القطري وأيدته طيلة وجودها في منطقة الخليج. وفي عام ١٩٦٥، وقعت الـدولتان اتفاقًا يقضي باتخاذ الإجراءات لترسيم حدودهما. ثم عادت قطر لتتنازل للسعودية عن شريط من حدودها.

---

(١) حسن أبو طالب، "حالة الحدود اليمنية مـع عمـان والسـعودية،" **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثـاني/ ينـاير ١٩٩٣)، ص ٢١٧ – ٢٢١.



وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، انفجر الموقف مجددا على الحدود القطرية – السعودية، ووردت بشأنه روايتان مختلفتان. تمثلت الرواية القطرية في القول بمهاجمة قوة عسكرية سعودية مركز الخفوس القطري الحدودي مرتين على التوالي، وقتل اثنين من جنوده وإخلائه من الباقين. أما الرواية السعودية فانحصرت في القول بأن الحادث كان مجرد تبادل إطلاق النار بين القبائل وفي أراضي السعودية لا قطر. وفي كل الأحوال، فقد كان الحادث سببا في إعلان قطر وقف العمل باتفاق عام ١٩٦٥، وهو ما رفضته السعودية رفضا قاطعا. كما سحبت قواتها من قوة درع الجزيرة وقاطعت اجتماعات مجلس التعاون في عام ١٩٩٢.

وعلى الرغم من أن مصر قد باشرت جهود الوساطة للتقريب بين الموقفين السعودي والقطري، إلا أن هذه الوساطة لم تسفر عن أكثر من تهدئة مؤقتة للنزاع بين الدولتين.

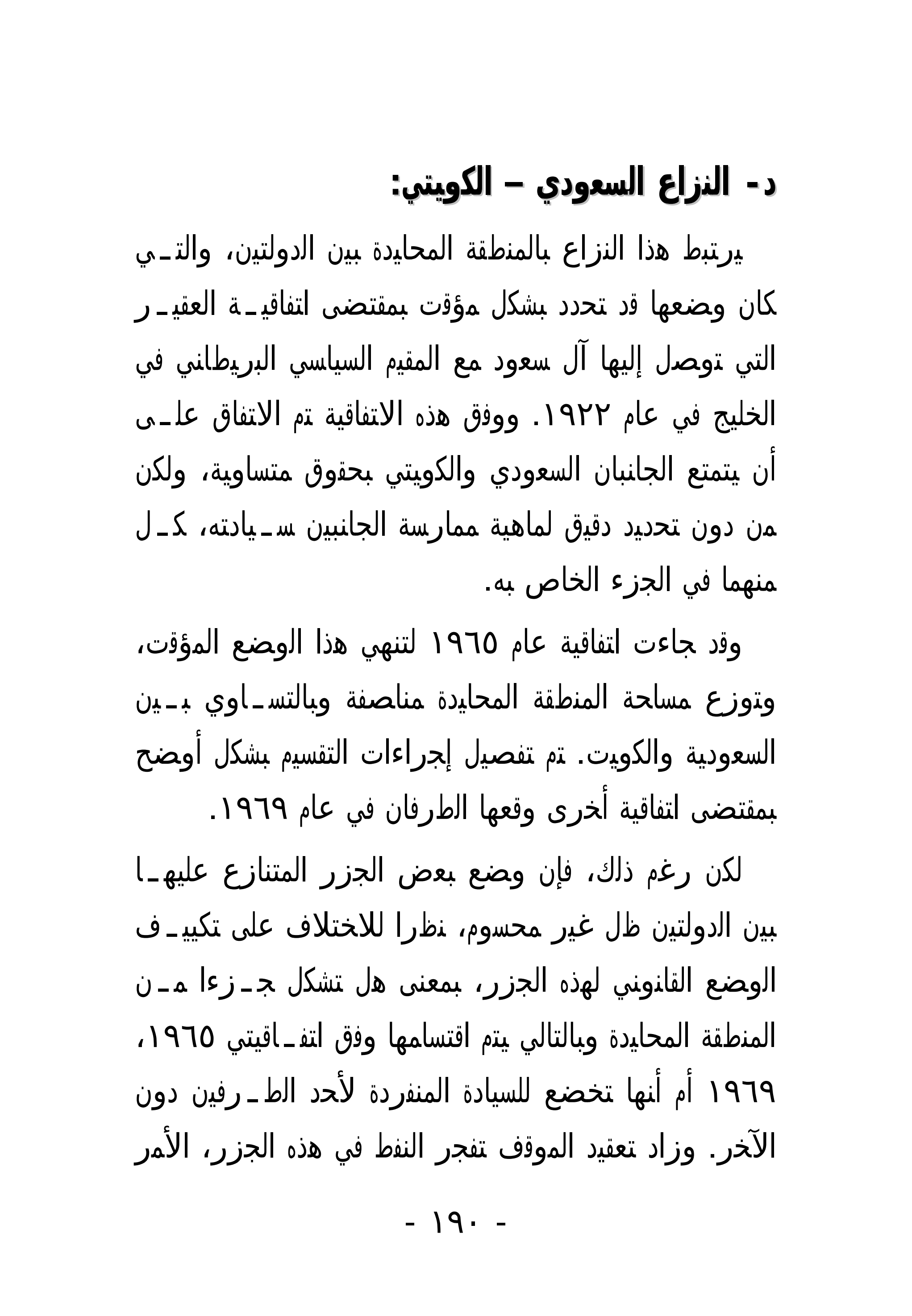
ج- النزاع القطري – البحريني:

تتنازع الدولتان على مجموعة من الجزر الغنيـة بـالنفط والغاز والمياه العذبة، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي المهم، هي جزر: "**حوار**" و"**سواد الجنوبية**" و"**فشت العظم**" و"**فشت الديبل**". وقد بدأ الخلاف بين الدولتين عـام ١٩٣٥ عنـدما منحت قطر حق التنقيب عن النفط في أراضيها لشركة نفـط قطر مما دفع البحرين للاحتجاج على شمول التنقيب بـاطن جزيرة حوار. وقد تدخلت بريطانيا في هذا النـزاع لصـالح البحرين. ثم في عام ١٩٦٥ منحت البحرين حق التنقيب عن النفط في جزيرة **حوار** لشركة كونتننتال الأمريكية ممـا أدى إلى احتجاج قطر لدى بريطانيا التي ضغطت هذه المرة حتى توقف الشركة أعمال التنقيب لصالح البحرين.

وتكرر الخلاف بين الدولتين في الثمانينيات بعد اكتشـاف قطر حقل غاز الشمال باحتياطاته الضـخمة، وقيامهـا (أي قطر) بمنح حق استثمار الحقل لشركتين بريطانية وفرنسـية علاوة على شركتها الوطنية. وقد ردت البحـرين بـإجراء مناورات بحرية قرب فشت الديبل التابعة لقطر مما أدى إلى توتير علاقات الدولتين. وإزاء ذلك أصدر مجلـس التعـاون

الخليجي في عام ١٩٨٢ بيانًا يدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم. إلا أن البحرين سعت لاحقًا لتغيير وضع الجزر بمحاولة ردم فشت العظم في ١٩٨٤ لتكوين مجمع سكني وفشت الديبل في ١٩٨٦ لتكوين مدينة صناعية ووضع حقل الشمال تحت سيادتها. ومن جانبها قصفت قطر المنشآت المقامة فوق الجزيرة واعتقلت منفذي تلك المنشآت من مهندسين وعمال هولنديين. وفي ١٩٩١ رفضت البحرين طلب قطر عرض القضية على محكمة العدل الدولية، فما كان من حاكم قطر إلا أن أعلن في العام التالي عن مد عرض المياه الإقليمية لدولته إلى مسافة اثني عشر ميلاً بحريا مما يدخل في إطارها عددا من الجزر المتنازع عليها[1].

(١) سالم مشكور، **نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣)، ص ١١٨ – ١٢٤.



د- النزاع السعودي – الكويتي:

يرتبط هذا النزاع بالمنطقة المحايدة بين الدولتين، والتي كان وضعها قد تحدد بشكل مؤقت بمقتضى اتفاقية العقير التي توصل إليها آل سعود مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج في عام ١٩٢٢. ووفق هذه الاتفاقية تم الاتفاق على أن يتمتع الجانبان السعودي والكويتي بحقوق متساوية، ولكن من دون تحديد دقيق لماهية ممارسة الجانبين سيادته، كل منهما في الجزء الخاص به.

وقد جاءت اتفاقية عام ١٩٦٥ لتنهي هذا الوضع المؤقت، وتوزع مساحة المنطقة المحايدة مناصفة وبالتساوي بين السعودية والكويت. تم تفصيل إجراءات التقسيم بشكل أوضح بمقتضى اتفاقية أخرى وقعها الطرفان في عام ١٩٦٩.

لكن رغم ذلك، فإن وضع بعض الجزر المتنازع عليها بين الدولتين ظل غير محسوم، نظرا للاختلاف على تكييف الوضع القانوني لهذه الجزر، بمعنى هل تشكل جزءا من المنطقة المحايدة وبالتالي يتم اقتسامها وفق اتفاقيتي ١٩٦٥، ١٩٦٩ أم أنها تخضع للسيادة المنفردة لأحد الطرفين دون الآخر. وزاد تعقيد الموقف تفجر النفط في هذه الجزر، الأمر

الذي يفسر احتدام التنافس عليها. ففي عـام ١٩٤٩ منحـت الكويت إحدى الشركات الأمريكية حق التنقيب عن النفط في جزيرتي قارور وأم المرادم، وهو ما رفضته السعودية بتاتًا.

كما رفضت اقتراحا تقدمت به الكويت فـي عـام ١٩٦١ لتقاسم عوائد النفط في الجزيرتين، مقابل الاعتراف بسـيادة الكويت عليهما. ثم قطعت السعودية خطوة أبعد بإعلانها عن مد سيادتها على الجزيرتين من طرف واحد، وذلك في عـام ١٩٧٧.

وإذا كانت الكويت لم تعترف بصحة هذا الإجراء، إلا أنها لم تثر مشكلة حادة مـع السـعودية بخصوصـه، فالكويـت ما زالت تشعر بعدم الأمان رغم التسوية "القانونية" لخلافاتها الحدودية مع العراق. كما أن خلافها مع إيران حول جزيـرة فيلكا لا زال خلافًا قائما. وفي الحالتين فإنها تحتاج إلى دعـم السعودية، كما أنها تقدر للسعودية وقوفها إلى جانبهـا أثنـاء حرب الخليج الثانية [1].

---

(١) في تفاصيل نزاعات السعودية – قطر، قطر – البحـرين، السـعودية – الكويت... انظر: عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخلـيج بعـد الحـرب الباردة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٣٧ – ١٧٤.

هـ- النزاع اليمني – العماني:

كان هذا النزاع الحدودي أحد أهم أسباب تـورط الـيمن الجنوبي في دعم ثورة "ظفار" المسـلحة ماديـا وعسـكريا، فضلاً عن قيام بعض المناوشات العسكرية بـين الطـرفين. وظلت مشكلة الحدود معلقة بـين الـدولتين حتـى دخلـت المفاوضات العمانية – اليمنية المستمرة منذ مطلع الثمانينيات مرحلة جديدة بعد الوحدة اليمنية، ثم تم التوصل إلى اتفاقيـة لترسيم الحدود بين البلدين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ إضافة إلى ملحقين، **أحدهما** ينظم حقوق الرعـي ويتضـمن السماح للرعاة والقبائل بالتنقل داخل حدود الـدولتين وفقًـا لمواسم هطول الأمطار. والثاني ينظم سلطات الحدود، ومنافذ العبور، وإجراءات الجمارك والتأشيرات وغيرها. والواقع أن هذه الاتفاقية تقدم نموذجا يستحق الدراسة والاحتـذاء لحـل النزاعات الحدودية العربية [١].

(١) أبو طالب، "حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية،" ص ٢١٨ – ٢٢٠.

و- النزاع العراقي – الكويتي:

ظلت الكويت موضع تنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر حتى اتفق الطرفان على منحهـا استقلالاً ذاتيا عام ١٩١٣ في إطار الإمبراطورية العثمانيـة، وكانت تلك هي بداية ظهور الكويت ككيان سياسـي، إلا أن عدم وضوح الحدود بين الكويت وإقليم البصرة العراقي بات مصدرا آخر لنزاع بين العراق والكويت. فلقد دأب العـراق على المطالبة بضم الكويت لأسباب مختلفـة، كـان أهمهـا الحصول على إطلالة أوسع على الخليج من خلال ميناء على السواحل الكويتية. ثم مع الشروع في بناء مينـاء أم قصـر، تحولت العراق للمطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان.

وبحلول عام ١٩٦١ أنهت بريطانيا حمايتها على الكويـت، فعاد العراق للمطالبة بعموم الأراضي الكويتية وشرع في بعض الإجراءات ذات الصلة، واعتبرت الكويت ذلك تمهيدا لاجتياحها ولجأت لطلب العون من بريطانيا. ومع تقاطر القوات البريطانية على الكويت، سارعت الدول العربية بالتحرك لاحتواء الموقف، وتم تشكيل قوات الطوارئ العربية كي تحـل محـل القـوات البريطانية مما أدى إلى انسحاب هذه الأخيرة.

وفي عام ١٩٦٣ اعترف العراق باستقلال الكويت وتم تشكيل لجنتين لترسيم الحدود بين الدولتين. إلا أن الخلاف بينهما ثار مرة أخرى في عام ١٩٧٣ باحتلال القوات العراقية مركز الصامتة الحدودي، وتقدمها في الأراضي الكويتية ثم انسحابها على أثر تحرك البلدان العربية.

وفي عام ١٩٩٠ تفجر الموقف مجددا بعد اتهام العراق الكويت بانتهاز فرصة حرب الخليج الأولى واستغلال بعض آباره النفطية، وتعمد زيادة إنتاجها النفطي مما يخفض سعر النفط. وتلك كانت الخلفية التي وقع فيها اجتياح العراق للكويت. وبعد تحرير الكويت، تم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة قامت بترسيم الحدود بين الدولتين في نيسان/ أبريل ١٩٩٢، ووافق مجلس الأمن على تقريرها في ٢٧ آب/ أغسطس من العام نفسه. وقد تضمن هذا التقرير حصول الكويت على ما يعادل ١٢٠ كيلو مترا مربعا داخل الأراضي العراقية، فضلاً عن خمسة آبار نفطية في حقل الرميلة. وعلى الرغم من أن المجلس الوطني العراقي (البرلمان) ومجلس قيادة الثورة الذي يترأسه الرئيس العراقي قد صادقا على الاعتراف باستقلال الكويت في إطار الحدود الجديدة، إلا أن

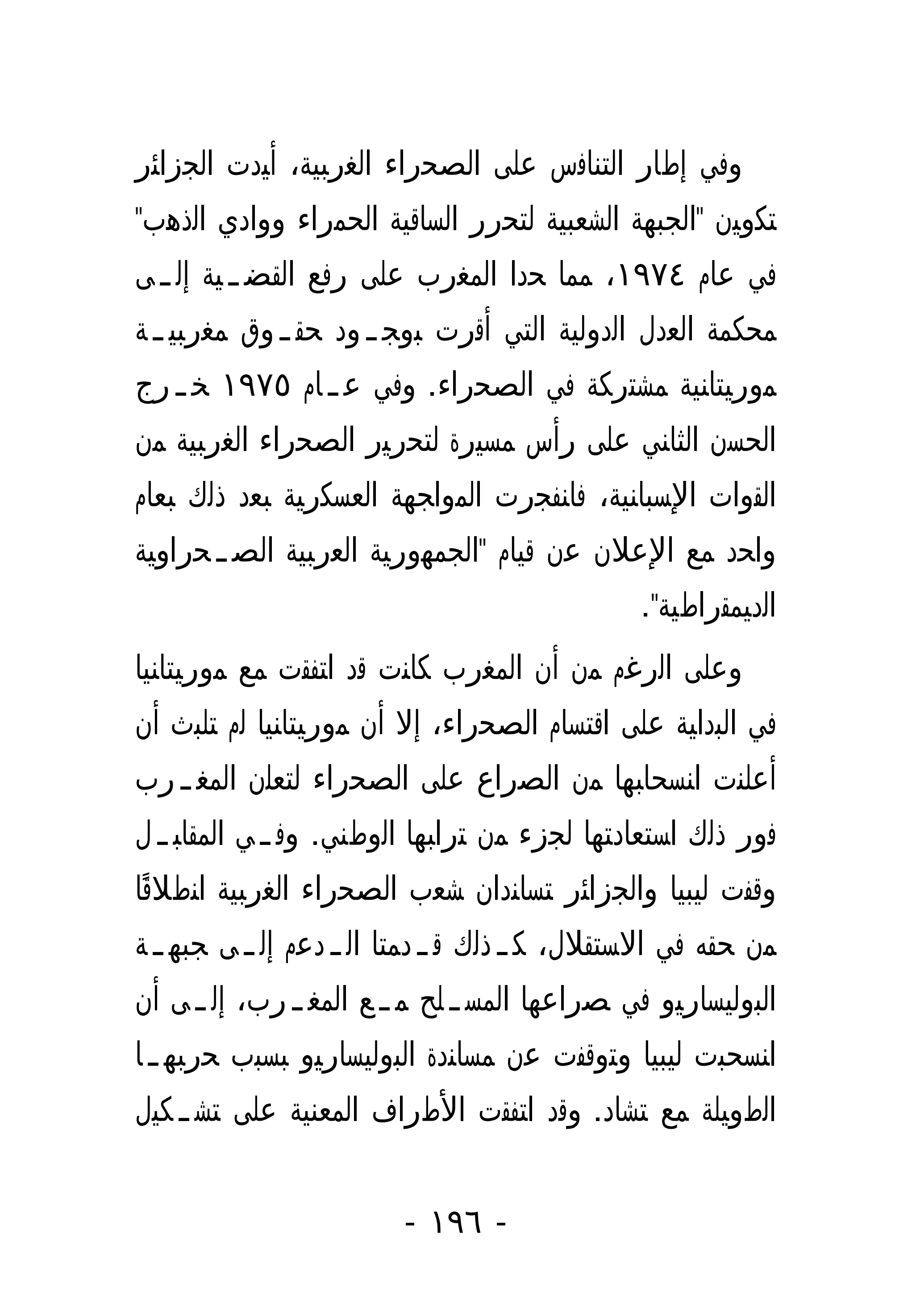
من الواضح أن هذا الوضع مرتبط بتسويات ما بعـد حـرب الخليج، وبالتالي فإنه لا يحظى بالشرعية من وجهة نظر العديد من القوى السياسية العراقية. وفي هذا السياق، جـاء وصـف رئيس المجلس الوطني العراقي آنذاك سعدي مهـدي لقـرار الترسيم بأنه يعد "إجحافًا فاضحا في حق العراق وشعبه" [1].

ز- النزاع على الصحراء الغربية:

كان النزاع حول الصحراء الغربية قـد ارتـبط بـإعلان إسبانيا عن اكتشاف الفوسفات في باطنها عام ١٩٦٣، الأمر الذي أدى إلى تمسك إسبانيا بالسيطرة عليهـا، وذلـك بعـد التمهيد لفصلها عن المغرب وإعلانها جمهورية مستقلة. ومن هنا، جاءت دعوتها الأمم المتحدة كي تـنظم اسـتفتاء فـي الصحراء الغربية لتقرير مصير شعبها. وتقاطع ذلك وتماس مع مصالح كل من موريتانيا والجزائر اللتين بدأتا تطالبـان بحقهما في تلك المنطقة.

---

(١) خالد السرجاني، "ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج،" **السياسـة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثـاني/ ينـاير ١٩٩٣)، ص ٢٣١ – ٢٣٨؛ مشكور، **نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشـرعية**، ص ٩٧ – ١٠٦، ومرهون، المصدر نفسه، ص ١٤٧.



وفي إطار التنافس على الصحراء الغربية، أيدت الجزائر تكوين "الجبهة الشعبية لتحرر الساقية الحمراء ووادي الذهب" في عام ١٩٧٤، مما حدا المغرب على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية التي أقرت بوجود حقوق مغربية موريتانية مشتركة في الصحراء. وفي عام ١٩٧٥ خرج الحسن الثاني على رأس مسيرة لتحرير الصحراء الغربية من القوات الإسبانية، فانفجرت المواجهة العسكرية بعد ذلك بعام واحد مع الإعلان عن قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية".

وعلى الرغم من أن المغرب كانت قد اتفقت مع موريتانيا في البداية على اقتسام الصحراء، إلا أن موريتانيا لم تلبث أن أعلنت انسحابها من الصراع على الصحراء لتعلن المغرب فور ذلك استعادتها لجزء من ترابها الوطني. وفي المقابل وقفت ليبيا والجزائر تساندان شعب الصحراء الغربية انطلاقًا من حقه في الاستقلال، كذلك قدمتا الدعم إلى جبهة البوليساريو في صراعها المسلح مع المغرب، إلى أن انسحبت ليبيا وتوقفت عن مساندة البوليساريو بسبب حربها الطويلة مع تشاد. وقد اتفقت الأطراف المعنية على تشكيل

لجنة من الأمم المتحدة لاستفتاء شعب الصحراء حول رأيـه في الاستقلال أو في استمراره كجزء من الكيان المغربـي. ورغم ذلك فإن هناك خلافًا حول من هم أصحاب الحق فـي الإدلاء بآرائهم، حيث توافق المغرب على إجراء الاسـتفتاء بمقتضى مشروع الأمم المتحدة بإنشاء لجان لتحديد الهوية في الإقليم، بينما ترفض البوليساريو قيام الاستفتاء بناء على هذا المشروع. ومن هنا فإنه وإن كانت الدول الخمس (تـونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا) تتمتع بعضوية كيان اتحادي واحد (اتحـاد المغـرب العربـي)، إلا أن مشـكلة الصحراء الغربية تمثل محورا أساسيا من محاور الخلاف في ما بينها.

في كل نموذج من نماذج الخلافات الحدودية السابقة، يعد التفاوت في الموارد الاقتصادية والبشرية من أهم محـددات الخلاف بين الدول العربية. فمن المفارقة أن قطرين عربيين متجاورين يمثل أحدهما ١٦ بالمائة من إجمالي مساحة الوطن العربي (السعودية) في حين لا يتجاوز الآخر ٠,١٣ بالمائـة من تلك المساحة (الكويت). وما يصدق على المساحة يصدق على المياه، فهناك دول يجري فيها نهران (سوريا)، في حين

أن هناك دولاً أخرى تنفق عن سعة على مشروعات تحلية المياه (دول الخليج). والشيء نفسه بالنسبة للنفط حيث يلاحظ أن الدول الكثيفة السكان تكون في العادة غير نفطية (مصر والسودان)، والعكس صحيح (دول الخليج). فلقد تركز النزاع العراقي – الكويتي على المنطقة المحاذية التي تضم حقل نفط الوفرة وكذلك على جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تسمحان بمنفذ بحري على الخليج العربي. وتركز النزاع الجزائري – المغربي – الموريتاني الصحراوي حول تحديد تندوف وفوسفات الصحراء الغربية [1].

ولكن لكون الصراعات العربية – العربية تتميز بتداخل مشكلاتها وتشابكها، فإن من المألوف أن يمتد النزاع من المستوى الاقتصادي إلى المستوى الأيديولوجي على نحو تتعذر معه تسويته. وتجسد أزمة الخليج الثانية هذا التشابك بين مختلف أبعاد الصراعات العربية – العربية، فقد وقع الغزو لأسباب اقتصادية وسياسية تتصل بالعلاقات الثنائية

---

(١) عبد ا المحلاوي، "الصراعات العربية وأثرها على الاستقرار السياسي،" (بحث غير منشور، ١٩٩١)، ص ٢ – ٤ و٧ – ٨.

بين البلدين، لكن مع تطور الأزمة أخذ العراق يفجر قضية تلو الأخرى، مثل تبعية النظم الخليجية للخارج، وقضية فلسطين، وقضية الوحدة العربية [1].

وبالإضافة إلى هذه النزاعات الحدودية العربية – العربية، ثمة نزاعات أخرى بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، منها النزاع الإماراتي – الإيراني حول ثلاث جزر إماراتية بعد انسحاب بريطانيا من الخليج وكان سوي في مطلع السبعينيات على نحو تأثر بتوازنات القوة السائدة آنذاك. وحتى في تلك الحدود، لم تحافظ إيران على ما اتفق عليه بخصوص أبي موسى إحدى الجزر الثلاث، والتي كان الاتفاق مع حاكم الشارقة بخصوصها يقتضي بتقاسم السيادة عليها ويضفي على الوجود الإيراني فيها صفة "الاحتلال".

---

(١) أحمد يوسف أحمد، "مساهمة الدكتور بطرس غالي في الدراسات العربية،" **عالم الكتاب**، العدد ٢٣٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ٥٢. ولمزيد من التفاصيل حول السمات العامة للصراعات العربية، انظر: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٠٧ – ٢١٠.

ومنذ عام ١٩٩٢ قامت إيران باتخاذ سلسلة من الإجـراءات التي تعزز انفرادها بالسيادة على الجزيرة مما أدى إلى تأزم العلاقات الإيرانية – الإمارتية. ومنها النـزاع العراقـي – الإيراني بشقيه البري والبحري، والذي حكمته سلسـلة مـن الاتفاقيات المتتالية كان آخرها اتفاقية الجزائر عـام ١٩٧٥ التي ألغاها العراق من طرف واحد عـام ١٩٨٠ ثـم أعـاد الاعتراف بها بعد عشر سنوات. هذا بالإضافة إلى النـزاع التركي – السوري حول إقلـيم الإسـكندرون، والتركـي – العراقي على إقليم الموصل.

٢- الخبرة الاستعمارية:

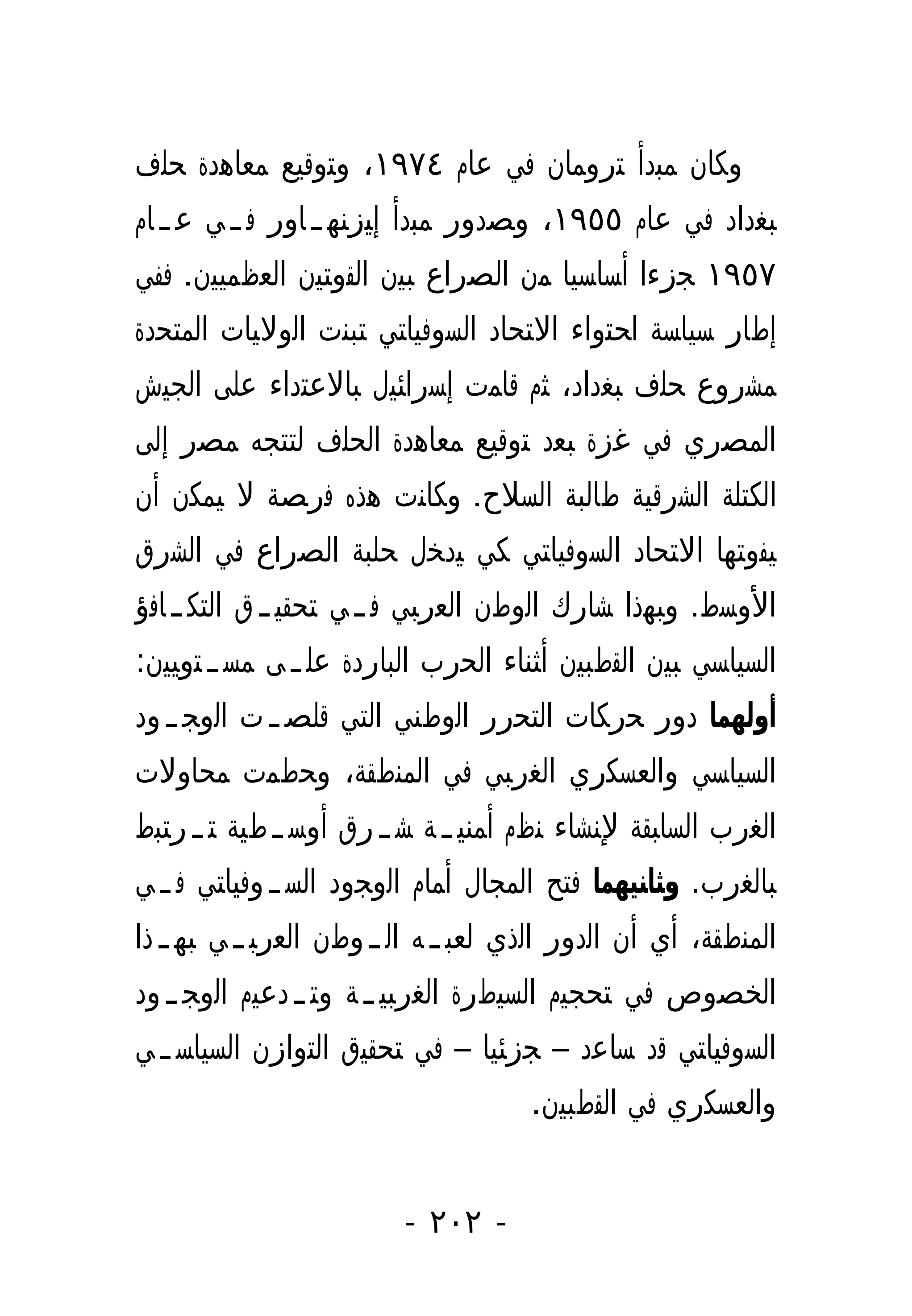
تتميز الدول العربية بتنوع خبراتها الاستعمارية (المباشرة وغير المباشرة). فمن الملاحظ أن الصراع بين قوى النظـام الدولي وبعضها مع بعض كان يجد دائما مختبرا أساسيا لـه على أرض المنطقة العربية، بحيث يمكن القول إن نتيجة هذا الصراع كانت إما تدشن تطور النظام الدولي وإما تكرس هذا التطور من مرحلة إلى أخرى. فلو استرشدنا علـى سـبيل المثال بالتاريخ الحديث للمنطقة العربية منذ مطلـع القـرن العشرين، فسوف نجد أنه حتى منتصف هـذا القـرن كـان

توزيع النفوذ الاستعماري فـي المنطقـة يعكـس بوضـوح توازنات القوى على المستوى الدولي. فحتى هـذا التـاريخ، كان النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب ركيزته كـل مـن فرنسا وبريطانيا مع أدوار أقل في الأهمية لدول مثل ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا.

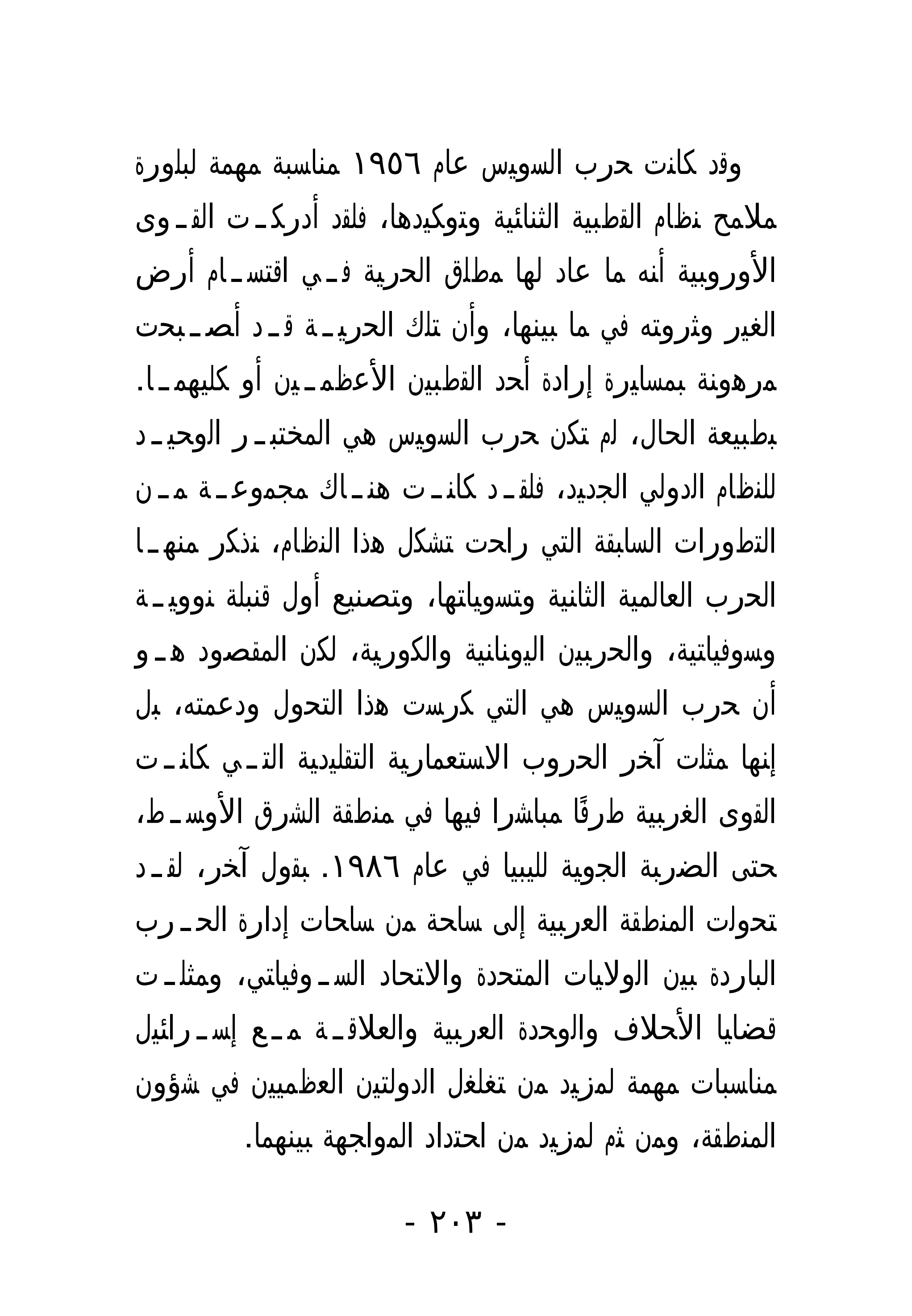
وجاء تزامن نشأة النظامين العربي والدولي في أربعينيات هذا القرن ليطرح آثاره على التنظيم الإقليمـي للمنطقـة، إذ يرى البعض أن هذا التزامن كان سببا في اضطرابات إقليمية مستمرة حتى الآن. فقد نشأ النظام ونشأت معه مؤسساته في وقت انفعال بالقومية وحركات التحـرر الـوطني والغـزوة الصهيونية، وفي ظل آمال وطموحات عربية بالغة المثاليـة، الأمر الذي كان عنصرا كابتًا ومعوقًـا للتطـور الطبيعـي والتاريخي الذي كان يمكن أن يحدث في المنطقة [1].

---

(١) جميل مطر، "النظام الدولي والنظام العربي: توءم يولـد وتـوءم يحتضر،" في: نازلي معوض أحمد، محرر، **الوطن العربـي فـي عالم متغير (أزمة الخليج الثانية)** (القاهرة: جامعة القاهرة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسـية، ١٩٩١)، ص ٢٣٥.



وكان مبدأ ترومان في عام ١٩٧٤، وتوقيع معاهدة حلف بغداد في عام ١٩٥٥، وصدور مبدأ إيزنهاور في عام ١٩٥٧ جزءا أساسيا من الصراع بين القوتين العظميين. ففي إطار سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي تبنت الولايات المتحدة مشروع حلف بغداد، ثم قامت إسرائيل بالاعتداء على الجيش المصري في غزة بعد توقيع معاهدة الحلف لتتجه مصر إلى الكتلة الشرقية طالبة السلاح. وكانت هذه فرصة لا يمكن أن يفوتها الاتحاد السوفياتي كي يدخل حلبة الصراع في الشرق الأوسط. وبهذا شارك الوطن العربي في تحقيق التكافؤ السياسي بين القطبين أثناء الحرب الباردة على مستويين: **أولهما** دور حركات التحرر الوطني التي قلصت الوجود السياسي والعسكري الغربي في المنطقة، وحطمت محاولات الغرب السابقة لإنشاء نظام أمنية شرق أوسطية ترتبط بالغرب. **وثانيهما** فتح المجال أمام الوجود السوفياتي في المنطقة، أي أن الدور الذي لعبه الوطن العربي بهذا الخصوص في تحجيم السيطرة الغربية وتدعيم الوجود السوفياتي قد ساعد – جزئيا – في تحقيق التوازن السياسي والعسكري في القطبين.



وقد كانت حرب السويس عام ١٩٥٦ مناسبة مهمة لبلورة ملامح نظام القطبية الثنائية وتوكيدها، فلقد أدركت القوى الأوروبية أنه ما عاد لها مطلق الحرية في اقتسام أرض الغير وثروته في ما بينها، وأن تلك الحرية قد أصبحت مرهونة بمسايرة إرادة أحد القطبين الأعظمين أو كليهما. بطبيعة الحال، لم تكن حرب السويس هي المختبر الوحيد للنظام الدولي الجديد، فلقد كانت هناك مجموعة من التطورات السابقة التي راحت تشكل هذا النظام، نذكر منها الحرب العالمية الثانية وتسوياتها، وتصنيع أول قنبلة نووية وسوفياتية، والحربين اليونانية والكورية، لكن المقصود هو أن حرب السويس هي التي كرست هذا التحول ودعمته، بل إنها مثلت آخر الحروب الاستعمارية التقليدية التي كانت القوى الغربية طرفًا مباشرا فيها في منطقة الشرق الأوسط، حتى الضربة الجوية لليبيا في عام ١٩٨٦. بقول آخر، لقد تحولت المنطقة العربية إلى ساحة من ساحات إدارة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ومثلت قضايا الأحلاف والوحدة العربية والعلاقة مع إسرائيل مناسبات مهمة لمزيد من تغلغل الدولتين العظميين في شؤون المنطقة، ومن ثم لمزيد من احتداد المواجهة بينهما.

ولكن جاءت أزمة الصواريخ الكوبية ومن بعدها حـرب ١٩٧٣ لتبطئ اندفاع النظام الدولي ثنائي القطبيـة صـوب حرب نووية لا تبقي ولا تذر ولا يكون فيهـا منتصـر ولا مهزوم، وهنا بدأت صفحة جديدة فـي علاقـة المعسـكرين أساسها التقارب والوفاق [١]. ثم مع انفراد الولايات المتحـدة الأمريكية بإدارة الصراع العربي – الإسرائيلي مـن خـلال عقد اتفاقيات الفصل بين القوات ومبادرة السادات بالصلح مع إسرائيل تحت رعاية الولايـات المتحـدة، تراجـع النفـوذ السوفياتي في المنطقة وبصفة خاصة بعد غزو أفغانستان في عام ١٩٧٩ [٢].

---

(١) حامد ربيع، "**الوطن العربي والقوى الكبرى،**" (محاضرات غيـر منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦ – ١٩٧٧).

(٢) سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي،** ص ١٩٦.

وها نحن نشهد منذ حرب الخليج الثانية تبلور "وضع دولي جديد" يصعب إطلاق صفة النظام عليه نظرا للسيولة البالغة التي تميز تفاعلات وحداته. وكانت بوادر مثل هذا التطور قد أخذت تلوح من خلال مجموعة من الإرهاصات، أبرزها الانهيار السوفياتي وتفككه إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة، وصعود قوة بعض الدول الغربية مثل ألمانيا الموحدة واليابان. ومن هنا، فإذا كان اختفاء الاتحاد السوفياتي قد ساعد على تدعيم القوة النسبية للولايات المتحدة، فإن تعدد مراكز القوة الغربية قد شكك في قدرتها على الانفراد الكامل بالقيادة الكونية. وعكست حرب الخليج الثانية تلك الأزمة بوضوح، ففي الوقت الذي أدارت فيه الولايات المتحدة المعارك الحربية بصفة أساسية، فإنها اعتمدت على الدول الأوروبية والخليجية كمصدر للتمويل [1].

(١) علي الدين هلال، "القوى الكبرى ودلالات الحرب (١)،" **الحياة**، ١١/ ١/ ١٩٩١، وأمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ٣٠ – ٤٢.

وبصفة عامة، فإن الحديث عن دور صـراعات القـوى الكبرى في المنطقة العربية وأثره في ترسيخ تطورات النظام الدولي ليس إلا أحد أبعاد التشابك بـين العوامـل الإقليميـة والعوامل الدولية، وهي نقطة سبقت الإشارة إليهـا. وعلـى صعيد آخر، فإن الخبرة الاستعمارية للدول العربية [1] تفـتح المجال لمناقشة النقاط التالية:

أ- إن الدول العربية قد شهدت ثلاثة أنماط استعمارية مختلفة: الـنمط **الأول** هـو الاسـتعمار السياسـي التقليدي الذي يهدف إلى السيطرة على القـرارات السياسية الرئيسية ولا سيما في مجـالات الأمـن والسياسة الخارجية والـدفاع، تحقيقـًا لمصـالحه الاقتصادية والسياسية. وخلا هذه المجالات الثلاثـة

---

(١) تستمد هذه الخبرة أهم مصادرها من المرحلة الممتدة منـذ مطلـع القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الأولـى، باعتبارهـا شهدت تبلور أصول معظم الصراعات الحاليـة، حيـث تجسـدت خلالها البدايات الحقيقية لظاهرتين حـاكمتين للمنطقـة ونظمهـا السياسية حتى الآن، وهما المشروع الصـهيوني (وعـد بلفـور) والمشروع التجزيئي (سايكس بيكو).

فإن المستعمر لم يكن يتدخل في أي مـن شـؤون البلاد الداخلية إلا بالقدر الذي تمليه مصالحه كمـا يراها. وقد وجد هذا النوع تطبيقًا له في الاستعمار الإنكليزي في منطقة الخليج.

أما النوع **الثاني** فهو الاستعمار التذويبي الاستيعابي الذي يتخطى هدفه تحقيق المصلحة الاقتصادية إلى نشـر ثقافتـه وذلك عن طريق محو الثقافة الوطنية للبلد المسـتعمر، وقـد مثل الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا واضحا له.

والنوع **الثالث** والأخيـر هـو الاسـتعمار الاسـتيطاني الإحلالي الذي يقوم على أساس اقتلاع السكان الأصليين عن طريق عمليات القمع والتهجير المستمرة، وفي الوقت نفسـه تشجيع الهجرة وتوسيع نطاق حركة الاستيطان لتغيير المعالم الديموغرافية للبلد المستعمر. وينتمي الاستعمار الاسـتيطاني الصهيوني في فلسطين إلى هذا النوع.

ب- إن تنوع الخبرة الاستعمارية للدول العربية قد أدى لتأثيرات مختلفة في كياناتهـا السياسـية وأبنيتهـا الاجتماعية – الاقتصادية.

١- فمن ناحية أولى تثار العلاقة بين الاستعمار والحدود السياسية للدول العربية. وهنا تُميز إحدى الدراسات بين أمرين مختلفين: الأمر **الأول** هو أن معظم تلك الحدود كان بالفعل من صنع الاستعمار. والأمر **الثاني** هو أنه لم تكن كل الحدود المصطنعة بين الدول العربية وليدة عملية "طرح" أو "خصم" أو "تجزئة" كيانات عربية كبرى وإقامة دويلات صغيرة على أنقاضها. فمثل هذا الطرح سرى في حق دولة مثل سوريا الكبرى التي اقتطع جزء من شمالها (إقليم الإسكندرون) وضم إلى تركيا، واقتطع جزء من جنوبها ودخل في تكوين الأردن. وانطبق على دولة مثل الصومال التي اقتطع غربها (إقليم الأوغادين) وضم إلى إثيوبيا، وانفصل شمالها مكونًا دولة جيبوتي عام ١٩٧٧، وقسم جنوبها إلى قسمين أصبح أحدهما دولة الصومال في عام ١٩٦٠ بينما آل الآخر إلى كينيا.

لكن هذا الوضع لم يعبر عن نشأة الكيان الليبي الذي تكون من اجتماع ثلاث ولايات عثمانية هي برقة وفزان وطرابلس بين ١٩١١، ١٩١٨، ولا عـن ظهـور الدولـة السـودانية بحدودها الحالية، ومن خلال إضافة كل من دارفور وكردفان لشمال شرق السودان (كسلا) وجنوبه (الإقلـيم الاسـتوائي وأعالي النيل وبحر الغـزال). ومـؤدى هـذا أن صـياغة المستعمر للحدود بين الدول العربية كانت تتم تـارة بحـذف بعض الأجزاء وتارة بإضافة البعض الآخر.

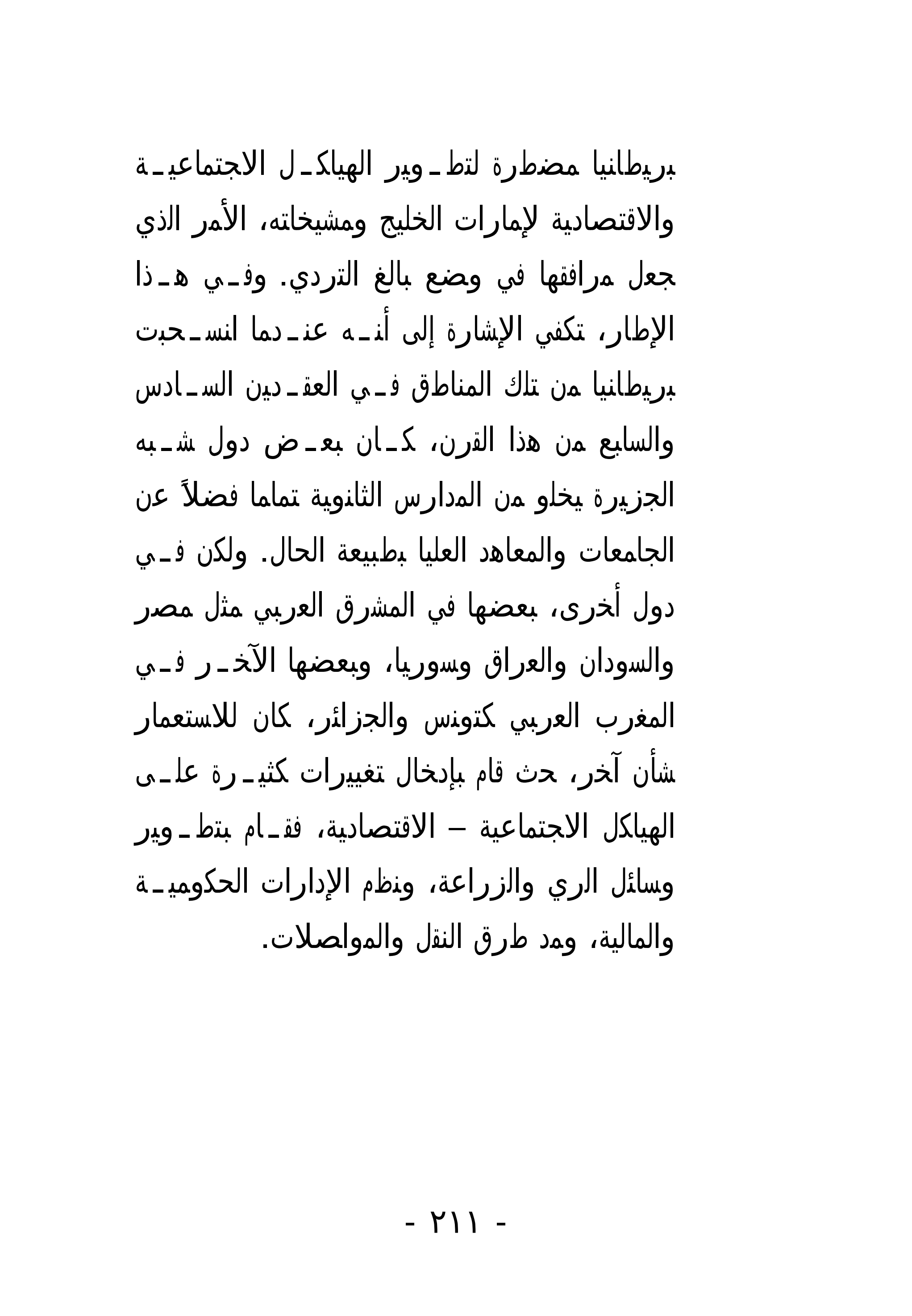
والملاحظة المهمة هي أنه في تلك النماذج كافـة، كـان المحك الأساسي هو تحقيق أقصى فائـدة ترجـى للسـلطة الاستعمارية. فحيثما وجدت تلك السلطة أن في إضافة أجزاء إلى الدولة الخاضعة لها ما يزيد إمكاناتها ومواردها لم تتردد في أن تفعل ذلك، والعكس عندما كانت تجد في بعض الأقاليم مصدرا من مصادر التوتر وعدم الاستقرار بسـبب فـوران المشاعر القومية فيها، أو بسبب احتدام التنافس مـع الـدول

الاستعمارية الأخرى عليها، أو في إطار تسويات وصـفقات مع بعض القوى الإقليمية الفاعلة [1].

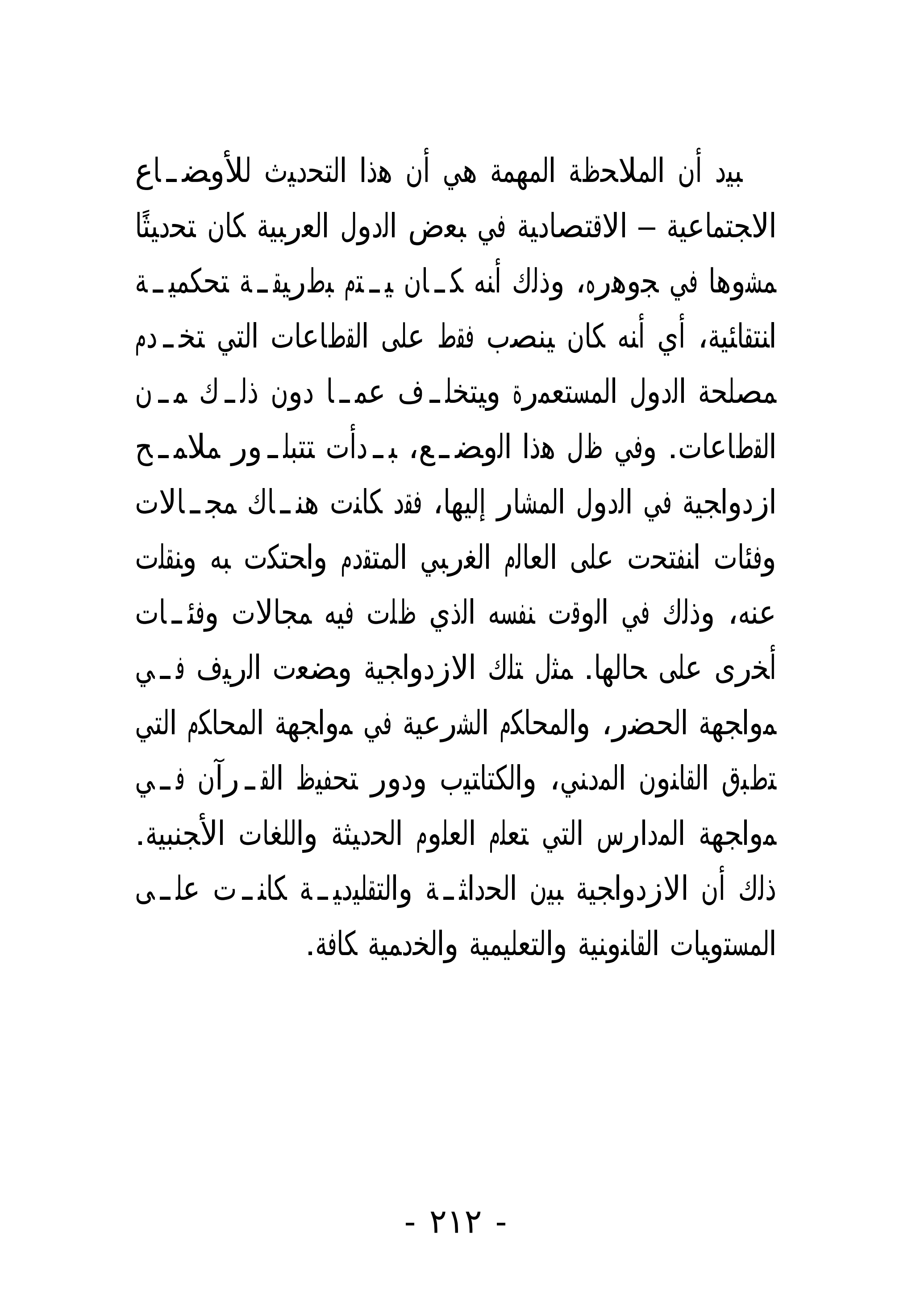
٢- ومن ناحية ثانية تثار العلاقة بين الاستعمار وتطور الهياكل الاجتماعية – الاقتصادية للدول العربيـة. وهنا يمكن القول إن هذا التطور قد توقف إلى حـد بعيد على الغرض الأساسي من الاسـتعمار. ففـي دول شبه الجزيرة العربية كان الهـدف الأساسـي للاستعمار البريطاني هو اسـتخدام تلـك الـدول كمحطات بريد وتموين على طريق مواصلاته مـع الهند، وفي بعض الأحيان كان يتم استخدام سواحل تلك الدول كمنافذ لتجارة الترانزيت، بحيث لم تكن

---

(١) سعد الدين إبراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربـي،** مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧٢ – ١٧٥. انظر أيضـا: سـعد الدين إبراهيم، "**دروس الفتنة العربية الكبـرى (٦)**، تبديـد وهـم حدود مصطنعة لا احترام لها،" **الوفد،** ١٩٩١/٣/٢٣، وسعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **صور المستقبل العربي،** ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢١ – ١٢٢.



بريطانيا مضطرة لتطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لإمارات الخليج ومشيخاته، الأمر الذي جعل مرافقها في وضع بالغ التردي. وفي هذا الإطار، تكفي الإشارة إلى أنه عندما انسحبت بريطانيا من تلك المناطق في العقدين السادس والسابع من هذا القرن، كان بعض دول شبه الجزيرة يخلو من المدارس الثانوية تماما فضلاً عن الجامعات والمعاهد العليا بطبيعة الحال. ولكن في دول أخرى، بعضها في المشرق العربي مثل مصر والسودان والعراق وسوريا، وبعضها الآخر في المغرب العربي كتونس والجزائر، كان للاستعمار شأن آخر، حث قام بإدخال تغييرات كثيرة على الهياكل الاجتماعية – الاقتصادية، فقام بتطوير وسائل الري والزراعة، ونظم الإدارات الحكومية والمالية، ومد طرق النقل والمواصلات.



بيد أن الملاحظة المهمة هي أن هذا التحديث للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية في بعض الدول العربية كان تحديثًا مشوها في جوهره، وذلك أنه كان يتم بطريقة تحكمية انتقائية، أي أنه كان ينصب فقط على القطاعات التي تخدم مصلحة الدول المستعمرة ويتخلف عما دون ذلك من القطاعات. وفي ظل هذا الوضع، بدأت تتبلور ملامح ازدواجية في الدول المشار إليها، فقد كانت هناك مجالات وفئات انفتحت على العالم الغربي المتقدم واحتكت به ونقلت عنه، وذلك في الوقت نفسه الذي ظلت فيه مجالات وفئات أخرى على حالها. مثل تلك الازدواجية وضعت الريف في مواجهة الحضر، والمحاكم الشرعية في مواجهة المحاكم التي تطبق القانون المدني، والكتاتيب ودور تحفيظ القرآن في مواجهة المدارس التي تعلم العلوم الحديثة واللغات الأجنبية. ذلك أن الازدواجية بين الحداثة والتقليدية كانت على المستويات القانونية والتعليمية والخدمية كافة.

يرتبط بما سبق الحديث عن التشوه الذي أصاب التكوينات الطبقية في الدول العربية، فلقد اقترن التركيز على توفير المادة الخام بالحرص على دمج الزراعة العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا يعني أن تحديد نوع المنتج وسعره وطريقة تسويقه كان يتم بشكل يكفل تعظيم فائض القيمة الذي تحصل عليه الإدارة الاستعمارية. ولقد أدى هذا الوضع إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم وانتقالهم إلى المدن ليكونوا فئات البروليتاريا الرثة والمهمشين اقتصاديا التي هددت استقرار المدن وطوقتها بأحزمة من البؤس والفقر. وفي الوقت نفسه، فإن وجود بعض الجماعات المستفيدة من الاستعمار على حساب البعض الآخر قد عمق التفاوتات الطبقية في مرحلة ما قبل الاستقلال، وخلق مشكلة أضحى من الضروري أن تلتفت إليها النخب الوطنية فور تسلمها السلطة [1].

(١) إبراهيم، محرر، المصدر نفسه، ص ١٥٦ – ١٥٨؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، =

وعلى صعيد آخر، اقترنت الخبرة الاستعمارية بتشوه موازٍ لحق بالتكوينات الاثنية للمجتمعات العربية، وارتبط بإثارة الطائفية. عرفت هذه المسألة تاريخيا باسم المسألة الشرقية بمعنى التدخلات الأوروبية في شؤون الدول الخاضعة للحكم العثماني – ومنها الدول العربية – بدعوى حماية الأقليات والطوائف المسيحية. لكن وإن كان ظاهر الحال يفيد أن هذا التدخل قد تم لأغراض دينية محضة، إلا أن واقعه يكشف عن الارتباط العميق لهذا التدخل بالمصالح الاستعمارية، وبالتنافس على تركة الرجل المريض، وخصوصا أن المسالة الشرقية أثيرت في القرن التاسع عشر، أي عندما كانت قبضة الإمبراطورية العثمانية على ولايتها قد أخذت تضعف وقواها تخور.

=

١٩٨٧)، ص ١١٩، ومحمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٠، ١٩٤.

ومما يؤيد ارتباط التدخلات الأوروبية بأسـباب سياسـية وليست دينية، أن الدول الأوروبيـة مضـت تـراهن علـى الأقليات والطوائف التي ترى أنها أكثر قدرة علـى تحقيـق مصالحها، ولم تكن تمانع في تغيير رهانهـا متـى اختلـف تقويمها للموقف. فمع أن بريطانيا راهنت بداية على الطائفة الإنجليزية في جبل لبنان ودعمت الإرساليات التبشيرية التي تنتمي إلى هذه الطائفة، إلا أنها تعاونت في مرحلة تالية مـع الطائفة المارونية وشجعتها على القيام بثورة ضـد إبـراهيم باشا وبشير الشهابي الثاني المتحالف معه، على الرغم من أن الموارنة تاريخيا هم الحلفاء التقليديون لفرنسا في جبل لبنان. حتى إذا ما تشكك هؤلاء في نيات بريطانيا حيالهم، مضـت هذه الأخيرة (بريطانيا) في مساندة الطائفة الدرزيـة. وفـي النهاية، اتخذت صورة النفوذ الأجنبي في لبنان الشكل التالي: حماية فرنسا للموارنـة والكاثوليـك، وبريطانيـا للـدروز، وروسيا للأرثوذكس.

ولأن الهدف سياسي في المقام الأول، فإن الدول الأوروبية لم تتورع عن التورط في الحرب عندما كان يقع ما يهدد التوازن الدقيق بين الأقليات التي تتولى حمايتها. ولذلك فعندما أوعزت فرنسا للعثمانيين بتسليم مفاتيح كنيسة بيت لحم إلى الكاثوليك، كان ذلك بمثابة إعلان الحرب ضد روسيا حامية الأرثوذكس في المشرق العربي. وبالفعل اندلعت حرب القرم من ١٨٥٣ إلى ١٨٥٦ بين روسيا من جانب، وكل من فرنسا وبريطانيا والعثمانيين من جانب آخر، وهي الحرب التي هزمت فيها روسيا.

وبقدر ما تسبب التدخل الاستعماري في إثارة النزاعات وأحيانًا الحروب بين الدول المتنافسة على حماية مصالحها، أدى ذلك إلى تحريك نزاعات أخرى، أو تكريسها، سواء بين الجماعات الاثنية وبعضها البعض أو بين التيارات السياسية المختلفة في إطار الجماعة الاثنية نفسها. ففي شبه الجزيرة العربية، كان دعم إيطاليا للزيديين مقابل دعم بريطانيا للشافعيين في عام ١٩١٩، سببا في استمرار الخلاف بين أنصار المذهبين في اليمن. وخلال فترة الانتداب (البريطاني على فلسطين، والفرنسي على لبنان إعمالاً لاتفاقيات سايكس

– بيكو)، وقفت بريطانيا مع الكتلة الدستورية (اللبنانية) التي تزعمها حينه بشارة الخوري مقابل وقوف فرنسا مع الكتلـة الوطنية، كما أيدت بريطانيا جناحا من الطائفة الدرزية فـي مواجهة جناح آخر دعمته فرنسـا بعـد الحـرب العالميـة الأولى[1].

---

(١) عدنان السيد حسين، "البيئة الإقليمية والدولية الضـاغطة،" فـي: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، **النزاعـات الأهليـة العربيـة: العوامل الداخلية والخارجية**، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٨٦ – ٩٦؛ فاضـل رسول، "حول دور المؤثر الخارجي في تطور المسـألة القوميـة والطائفية،" **منبر الحوار**، العدد ١١ (خريـف ١٩٨٨)، وعـوني فرسخ، "الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي، وتحديات الحاضر، واحتمالات المستقبل،" **المستقبل العربـي**، السـنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ٤٩ – ٥١.

لكن بطبيعة الحال، فإن القابلية للتعاون مـع المسـتعمر تختلف من جماعة اثنية إلى أخرى. فلقد أحبط أقباط مصـر على سبيل المثال محاولات نابليون استمالتهم أثنـاء الحملـة الفرنسية، مما دفع نابليون لمحاولة ضربهم بالرهـان علـى الأغلبية المسلمة، حيث اتخذ لنفسه زي علماء الأزهر وأخـذ يتقرب من شيوخ هذه المؤسسة الدينية العريقة. حتى إذا مـا فشل مسعاه انقلب على المصريين كافة، مسلميهم ومسيحييهم. وتواصل هذا الموقف الوطني لأقباط مصر في ظل الاحتلال البريطاني، حيث شارك المسلمون والمسيحيون فـي ثـورة ١٩١٩ وسقط منهم من سقط برصاصات الاحتلال، وتبـادل الطرفان الخطابة في دور العبادة (الشـيوخ فـي الكنـائس والرهبان في المساجد) لإذكاء الحميـة الثوريـة. وحفظـت الذاكرة المصرية الجماعية أقوالاً مأثورة لزعمـائهم أمثـال المقولة الشهيرة لمكرم عبيد "أنا مسلم وطنًا، قبطـي دينًـا"، ومقولة القمص "سرجيوس": إذا كان الاستقلال متوقفًا علـى الاتحاد، وكان الأقباط في مصر حائلاً دون ذلك، فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقبـاط أجمعين "لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة" [١]. وعلـى

---

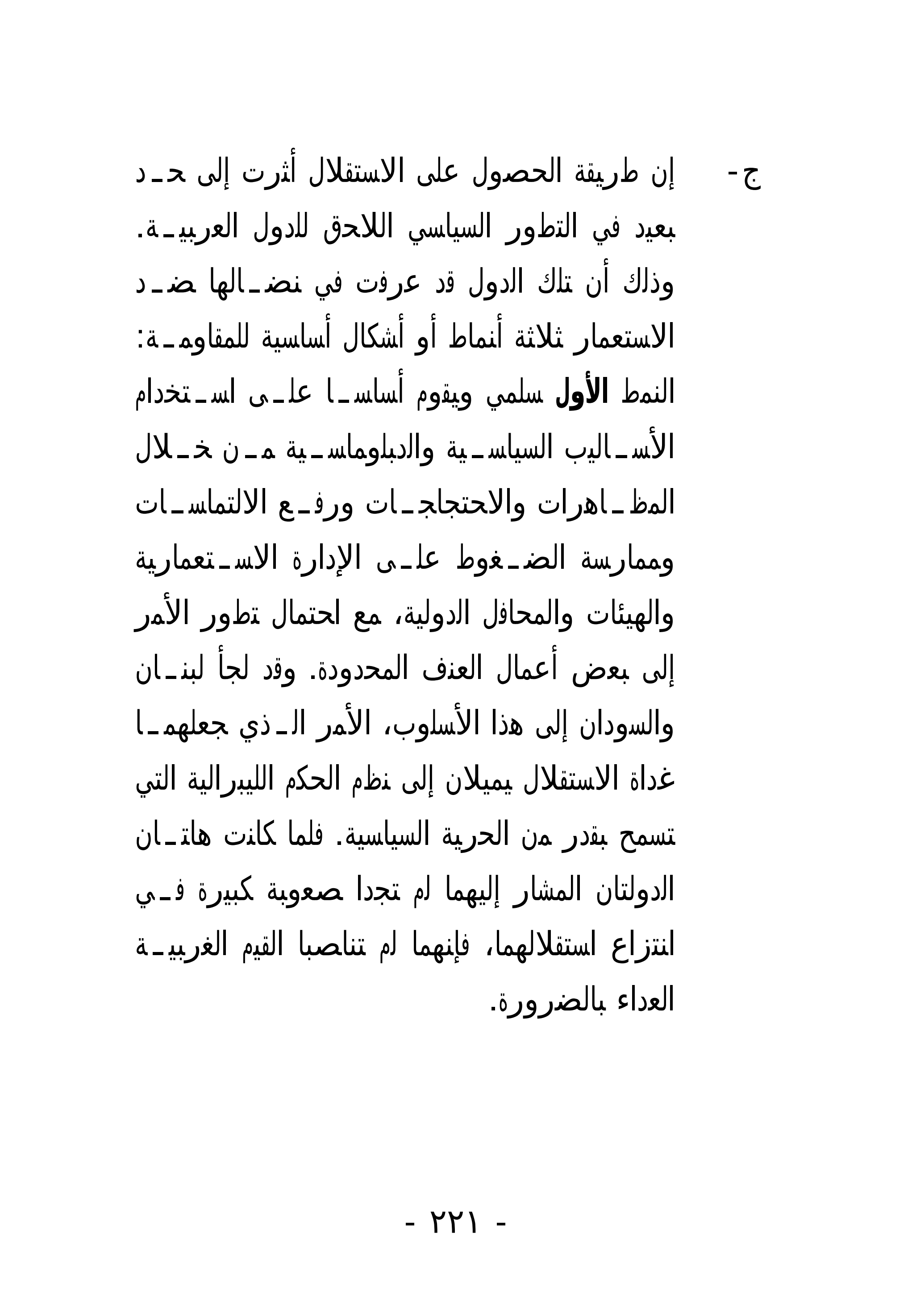
(١) مصطفى الفقي، الأقباط في السياسة المصرية: مكرم عبيـد ودوره فـي =

الرغم من أن الأقباط كانت لهم مطالباتهم بعد الاستقلال التي تتعلق بالمساواة في ممارسة حقوقهم الدينية والسياسـية، إلا أنهم حرصوا على تأكيد أمـرين أساسـيين: **الأول** أن هـذه المطالبات يتم التعبير عنها في إطار الجماعة الوطنية ولـيس خارجها. **والثاني** وهو مترتب على ما سبقه أنهم لا يسمحون بتوظيف تلك المطالبات للهجوم على مصر، سواء من قـوى سياسية في الداخل أو من أقباط المهجر. وتجلى ذلك كأوضح ما يكون في الإدانة القبطية القاطعة للمشـروع الـذي أقـره الكونغرس الأمريكي في ١٩٩٨، والذي يؤسس مكتبا خاصا ملحقًا بمكتب الرئيس الأمريكي مباشرة، لمتابعة تطور وضع الأقليات في ٢٥ دولة تتهم بإساءة معاملة أقلياتهـا (وتـدخل مصر في عدادها)، ومن خلال تقارير دورية قد يترتب عليها إنزال عقوبات اقتصادية بواحدة أو أكثر من تلك الدول.

=

الحركة الوطنية (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٥)؛ علـي الـدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهـد البرلمـاني، ١٩٢٣ – ١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧)، وسعد الدين إبـراهيم، الملـل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربـي، ط ٢ (القـاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤).

ومن جانب آخر، فإن بربر المغرب العربي كانـت لهـم مواقفهم الوطنية المماثلة ردا علـى محـاولات الفرنسـيين اختراق صفوفهم، وبث الفرقة بينهم وبين العرب. فلقد نشطت في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي جمعية "آبـاء البـيض" لإعادة تنصير البربر بعد اعتناقهم الإسلام عن طريق إبعادهم عن المؤثرات العربية والإسلامية. وفي المغرب جاء صدور الظهير (القانون) البربري في عـام ١٩٣٠ ليسـمح لأبنـاء الأقلية البربرية بحرية الاختيار بين أعرافهم القبلية والقانون الوضعي الفرنسي، بحجة أنهم أكثر استعدادا للتطـور مـن أقرانهم المسلمين. لكن في الجزائر كما في المغرب لم تتمكن سلطة الاحتلال من اختراق الأقلية البربرية واستعدائها علـى العرب، أكثر من ذلك أفرزت تلك الأقلية في الجزائر بعـض أبرز رجال الحركة الوطنية أمثال حسين آيت أحمـد الـذي لعب دورا رئيسيا في حرب التحرير ثم في الحياة السياسـية بعد الاستقلال، كما يعد البربر في المغرب العصب الرئيسي لمرفق الدفاع حيث يشكلون قوام الجيش المغربي.



ج- إن طريقة الحصول على الاستقلال أثرت إلى حد بعيد في التطور السياسي اللاحق للدول العربية. وذلك أن تلك الدول قد عرفت في نضالها ضد الاستعمار ثلاثة أنماط أو أشكال أساسية للمقاومة: النمط **الأول** سلمي ويقوم أساسا على استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية من خلال المظاهرات والاحتجاجات ورفع الالتماسات وممارسة الضغوط على الإدارة الاستعمارية والهيئات والمحافل الدولية، مع احتمال تطور الأمر إلى بعض أعمال العنف المحدودة. وقد لجأ لبنان والسودان إلى هذا الأسلوب، الأمر الذي جعلهما غداة الاستقلال يميلان إلى نظم الحكم الليبرالية التي تسمح بقدر من الحرية السياسية. فلما كانت هاتان الدولتان المشار إليهما لم تجدا صعوبة كبيرة في انتزاع استقلالهما، فإنهما لم تناصبا القيم الغربية العداء بالضرورة.

النمط **الثاني** هو المقاومة المسلحة وشن حرب استنزاف شعبية واسعة النطاق ترغم المحتل على التفاوض من أجل الاستقلال. ولقد جسدت الجزائر واليمن الديمقراطية الشعبية (قبل الوحدة) هذا اللون من المقاومة، ما جعلهما تحرصان غداة استقلالهما على تطبيق النموذج الاشتراكي القائم على أساس الحزب الواحد.

النمط **الثالث** والأخير هو الجمع بين المفاوضة والمقاومة المسلحة. ولقد عرفت مصر مرحلة ما قبل الاستقلال هذه النوعية من المقاومة، فلقد اضطلعت الأحزاب السياسية المصرية منذ مطلع هذا القرن بعبء التعبير عن طموح الشعب المصري وتطلعه إلى الاستقلال، مستخدمة سائر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، سواء منفردة أو عبر تشكيلها لتحالفات بعضها مع بعض. بيد أن مصر لم تحقق استقلالها الكامل إلا بعد تدخل الجيش لإجبار الإنكليز على الجلاء، ويفسر لنا ذلك كون مصر قد اجتازت مرحلة من التعددية الحزبية في ظل دستور ١٩٢٣، ثم تحولت بعد ثورة ١٩٥٢ إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد.

وبالتوازي مع هذا التنوع في مواقـف النخـب السياسـية العربية غداة الاستقلال، جاءت مواقف النخب المثقفة أيضـا، فلقد عبرت هذه الأخيرة عن أحد اتجاهـات ثلاثـة رئيسـية: الاتجاه **الأول** هو الاتجاه الليبرالي الغربي، وأتباعه هـم مـن المفكرين المتأثرين بالحضارة الغربيـة وإنجازاتهـا العلميـة وقيمها الثقافية، ذلك أنهم تعاملوا من تلـك الحضـارة ككـل متكامل ولم يفرقوا بين المـادي والمعنـوي، فـالقيم الثقافيـة والفكرية في تصورهم تمثل قاعدة أساسـية للتقـدم العلمـي الصناعي. ومن هنا، ذهب هؤلاء المفكرون إلى التأكيد علـى أهمية نقل المنظومة الكاملة للأفكار الليبرالية عـن الغـرب، وأكدوا دور العلم وحرية البحث والاجتهاد، ودعوا إلى وقـف دور الدين على تنظيم العلاقة بين الإنسان وخالقه. ومن أعلام هذا الاتجاه فرح أنطون الذي دعا إلى قيام دولة علمانية يتمتع مواطنوها بالمساواة الكاملة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، كما شدد على أهمية العلم والتكنولوجيا والنهضة الثقافية والنظم التعليمية الحديثة، كذلك كان فارس نمـر (١٨٥٤ – ١٩٥١) ويعقوب صروف (١٨٥٢ – ١٩٢٧) مؤسسا جريدة **المقتطف** من أكثر من دافعوا عن الفكر الليبرالي والحضارة الغربية من خلال نشر أعمال كبار المفكرين والأدباء والعلماء الأوروبيين أمثال داروين وسبنسر وكونت وغيرهم.

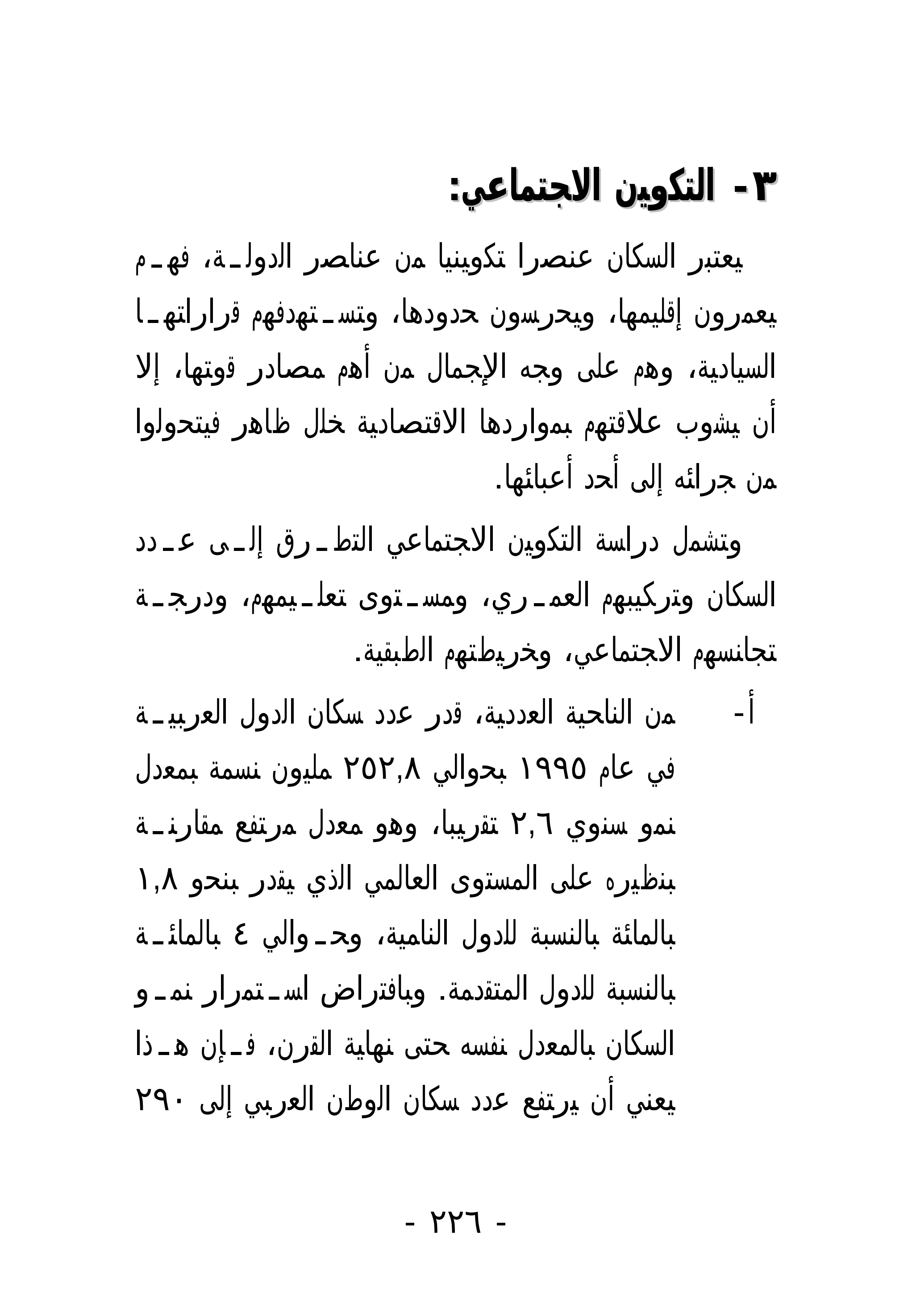
الاتجاه **الثاني** هو الاتجاه الديني – الإسلامي، ويختلف أنصاره عن أنصار الاتجاه الأول في أمرين اثنين: **أحدهما** أنهم لا يعتبرون الدين عنصرا هاما لحياة الإنسان الشخصية فحسب، لكنه في تصورهم يمثل قوة اجتماعية تعبئ الأمة وتوحدها وتنهضها، **والآخر** أنهم يرفضون الحضارة الغربية على مستوى القيم والإنجازات المادية سواء بسواء. وفي المقابل فإنهم مرتبطون عاطفيا بالحضارة العربية – الإسلامية في فترة ازدهارها، وإن كانوا لا يقدمون رؤية واضحة لكيفية إحيائها. ومن أعلام هذا الاتجاه الشيخ عبد العزيز جاويش ومصطفى صادق الرافعي.

الاتجاه **الثالث** والأخير هو الاتجاه التوفيقي، ويحاول أنصاره المواءمة بين القواعد الروحية والأخلاقية التي يستند إليها المجتمع في حركته الاجتماعية والتي تنبع من الحضارة العربية – الإسلامية، والاستفادة من إنجازات الحضارة الغربية على صعيد العلم والتكنولوجيا. ويعبر ممثلو هذا الاتجاه أمثال محمد حسين هيكل وطه حسين عن تأثر بأفكار الإمام محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥) الذي انشغل بدوره بكيفية الموازنة بين القيم والأصول الإسلامية ومقتضيات

الحياة المعاصرة. وقد تلخص منهج الإمام محمد عبـده فـي التزام صحيح الدين والعقل معا، لذلك فلقد أكـد علـى قـيم الحرية والإبداع الفكري والتأمل. كما حاول التوفيق بين فكرة المصلحة في الإسلام وفكرة المنفعة التي أتى بهـا فلاسـفة أوروبيون أمثال بنثام وميل وغيرهما، أو بين مفهوم الشورى والإجماع في الإسلام ومفهـوم الديمقراطيـة فـي طرحـه الغربي[١].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال، **التجديد فـي الفكـر السياسي المصري الحديث: أصول الفكرة الاشـتراكية، ١٨٨٢ – ١٩٢٢** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربيـة والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥).



٣- التكوين الاجتماعي:

يعتبر السكان عنصرا تكوينيا من عناصر الدولة، فهم يعمرون إقليمها، ويحرسون حدودها، وتستهدفهم قراراتها السيادية، وهم على وجه الإجمال من أهم مصادر قوتها، إلا أن يشوب علاقتهم بمواردها الاقتصادية خلل ظاهر فيتحولوا من جرائه إلى أحد أعبائها.

وتشمل دراسة التكوين الاجتماعي التطرق إلى عدد السكان وتركيبهم العمري، ومستوى تعليمهم، ودرجة تجانسهم الاجتماعي، وخريطتهم الطبقية.

أ- من الناحية العددية، قدر عدد سكان الدول العربية في عام ١٩٩٥ بحوالي ٢٥٢,٨ مليون نسمة بمعدل نمو سنوي ٢,٦ تقريبا، وهو معدل مرتفع مقارنة بنظيره على المستوى العالمي الذي يقدر بنحو ١,٨ بالمائة بالنسبة للدول النامية، وحوالي ٤ بالمائة بالنسبة للدول المتقدمة. وبافتراض استمرار نمو السكان بالمعدل نفسه حتى نهاية القرن، فإن هذا يعني أن يرتفع عدد سكان الوطن العربي إلى ٢٩٠

مليون نسمة في عـام ٢٠٠٠. ويلاحـظ أن هـذه الزيادة هي حاصل الفارق بين معدل المواليد (٤٠ في الألف) ومعدل الوفيات (١٠ في الألـف). وإذا كان الارتفاع في معدلات المواليد يعزى إلى تحسن معدلات الخصوبة، وانتشار القيم والتقاليد التي تحبذ زيادة النسل وترفض تنظيمـه، وانتشـار الأميـة، وشيوع نشاط الزراعة والرعـي، فـإن انخفـاض معدلات الوفيات يرجع بالأساس إلى ارتفاع مستوى الرعاية الصـحية، وانتشـار حمـلات التطعـيم المجانية[١].

(١) جامعة الدول العربيـة، الأمانـة العامـة [وآخـرون]: التقريـر الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، والتقرير الاقتصادي العربـي الموحد، ١٩٩٦، ص د و١٧.

وكما أشير في غير هذا المكان، فإن هناك انفصالاً بين مناطق التركز السكاني ومناطق تجمع الثروة في الوطن العربي على نحو يؤثر بوضوح في متوسطات دخول الأفراد في المجموعتين: فإذا ما قارنّا على سبيل المثال بين الأوضاع في كل من مصر والإمارات في عام ١٩٩٥، لوجدنا أن عدد سكان مصر آنذاك بلغ ما يربو على ٥٨ مليون نسمة وبلغ نصيب الفرد منهم من الناتج القومي الإجمالي ٧٧٠ دولارا سنويا، وذلك في الوقت الذي كان فيه عدد سكان الإمارات حوالي ٢ مليون نسمة، وكان نصيب الفرد منهم من الناتج القومي الإجمالي ١٧٤٠٠ دولارا سنويا[١]. وفي هذا الإطار كان طبيعيا أن تشهد دول العجز الاقتصادي هجرة واسعة من أراضيها، وهي هجرة اتخذت لها وجهتين أساسيتين:

---

(١) انظر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧: الدولة في عالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٣٢ و٢٣٨.

ج- الهجرة إلى خارج المنطقة العربية وبخاصة إلى الولايات المتحدة وكندا في ما اصطلح على وصفه بـ "نزيف العقول". ويلاحظ أن المتخصصين في مجالات الطب والعلوم والرياضيات يمثلون أهم العناصر المهاجرة، فلقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن حوالي ٦٠ بالمائة من مهاجري العرب إلى الولايات المتحدة هم من العلماء وأن ١٣ بالمائة منهم من المهندسين [1]. وتكمن وراء هذه الظاهرة مجموعة متشابكة من الأسباب، منها تدني مستوى المعيشة كعامل مؤثر في فرص النبوغ الفردي، ومحدودية الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، فضلاً عن السياسات التنموية المحبطة لبعض الحكومات العربية كاعتمادها على خبراء أجانب في عمليات البحث والتطوير أو أخذها بنظم تعليمية لا يتحقق في ظلها التوازن بين نوعية الخريجين

---

(١) نادر فرجاني، "من المسؤول عن هجرة العقول المصرية إلى الخارج،" **الوفد،** ١٧/ ٨/ ١٩٨٩.

وطبيعة الاحتياجات الوطنية[1]. كما أن للظاهرة - بخلاف تلك الأسباب الاجتماعيـة/ الاقتصـادية - أسبابا أخرى سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي، وممارسة الرقابة الصارمة على الإبـداع العلمـي وتداول المعلومات [2].

وفي معرض المقابلة بين القوى العربية الطاردة للعلمـاء العرب من جهة، والقوى الإسرائيلية الجاذبة للعلماء من يهود الشتات (وخصوصا من الاتحاد السوفياتي السابق) من جهـة أخرى، توقفت إحدى الدراسات المنشورة فـي عـام ١٩٩٨ أمام معالم الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين العرب وإسرائيل، حيث قامت بالمقارنة بين:

- ميزانية البحث العلمي هنا وهنـاك (٠,٢ بالمائـة للعرب مقابل ٢ بالمائة لإسرائيل).

---

(١) كرم الحلو، "هجرة الكفاءات العلمية من العالم العربي: اسـتنزاف للموارد وتكريس للتبعية،" الحياة، ٣/ ٥/ ١٩٩٣.

(٢) جورج القصيفي، "مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ – ١٩٩١: الوقـائع والسياسـات،" **المسـتقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٤٨.

- عدد وصلات الإنترنت هنا وهناك (٤٩ وصلة للعرب مقابل ٤٩ وصلة لإسرائيل).
- النشر العلمي لأولئك وهؤلاء (١/٦ نصيب العرب من سكان العالم مقابل ١٠ أضعاف نصيب إسرائيل من سكان العالم في ١٩٩٥).
- براءات الاختراع المسجلة عندهم وعندنا (٢٤ براءة للعرب مقابل ٥٧٧ براءة لإسرائيل في ١٩٩٧).

وإذا كانت هذه النسب في حد ذاتها بالغة الدلالة، فإن مراعاة أننا نتحدث عن ٢٢ دولة عربية مقابلة دولة واحدة، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تفاوت ضخم في حجم الموارد البشرية والمادية، فإن الصورة على الجانب العربي تبدو بالغة القتامة [1].

(١) فهمي هويدي، "بلاغ لمن يهمه الأمر،" **الأهرام**، ١٩٩٨/٧/٢٨.

د- الهجرة إلى مناطق أخرى داخل الـوطن العربـي، وهي ظاهرة لها باليقين إيجابياتها، فهي مظهر من مظاهر التكامل العربي بوصفها عاملاً من عوامـل دعم التنمية في الدول محدودة السكان، ومصـدرا للتحويلات المالية في الـدول المحـدودة المـوارد الاقتصادية. وإلى ذلك فإن الظاهرة تسـاعد علـى تقليل التشوهات الاجتماعية الناجمـة عـن تكـاثر العمالة الوافدة غير العربية في الدول الخليجية [1].

إلا أنه على الجانب الآخر تنجم عن عملية الهجرة داخـل بلدان الوطن العربي عدة سلبيات سواء علـى مسـتوى دول الاستقبال. فعلى مستوى دول الإرسال، يعد الحرمـان مـن العمالة الوطنية أحد السـلبيات الأساسـية. كمـا أن هنـاك التشوهات التي تتركها عملية الهجرة على التركيب النـوعي والعمري للسكان حيث إن المهاجرين عادة ما يكونون مـن الذكور في سن العمل. كذلك فإن الهجرة وخصوصا أنها غير

---

(١) جاسم خالد السعدون، "المستقبل الاقتصادي للخليج العربـي،" **المسـتقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٢٢ – ٢٥.

مخططة، تؤدي إلى زيادة الإقبال على مهن بذاتها (كالبنـاء مثلاً)، مما يؤدي إلى ارتفاع أجـور ممارسـيها فـي دول الإرسال. ثم إن الهجرة إلى الدول العربية تؤدي إلى تضـخم الفوارق بين الطبقات بسبب سرعة التراكم المالي للعائد مـن دول النفط، هذا إلى جانب الاستنزاف المسـتمر لتحـويلات المهاجرين بتأثير أنماط الاستهلاك الترفي التي يتشـبع بهـا هؤلاء أثناء هجرتهم ثم ينقلونها معهم بعد عـودتهم، وعلـى مستوى دول الاستقبال، فإن الاعتماد على العمالـة الوافـدة يضعف القدرة على تنمية المهارات الوطنية، كما أن اختلاف مصادر العمالة الوافدة (وبخاصة إذا ما أدخلنا في الاعتبـار العمالة غير العربية) يساعد على تعقد الهيكـل الاجتمـاعي للدول المستقبلة ويظهرها بمظهر فسيفسـائي، إضـافة إلـى مشكلات التعامل اليومي بين المواطنين والوافدين (١).

---

(١) نادر فرجاني، "الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم،" **المستقبل العربي**، السنة ٦، العـدد ٥٦ (تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٨٣)، ص ١٣ – ١٩.

ويتماشى مع التفاوت في توزيع الموارد علـى مسـتوى الدول العربية نوع آخر من التفاوت على المستوى القطري، حيث تستأثر المدن عادة بالنصـيب الأكبـر مـن المرافـق والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى انسياب أعداد المهـاجرين من الريف إلى الحضر.

ومن مظاهر التفاوت بين الريف والحضر على مسـتوى الوطن العربي، ما يشير إليه التقرير الاقتصـادي العربـي الموحد الصادر في عام ١٩٩٥ حول تركز مشكلة الفقر فـي ريف المغرب الذي تسكنه ٧٣ بالمائة من الأسـر الفقيـرة، وتوجه الإنفاق الحكومي على الخـدمات الاجتماعيـة إلـى الحضر حيث تحصل ٩٠ بالمائة من أسره على ميـاه قابلـة للشرب وخدمات كهربائية مقابل ١٥ بالمائة فقط من الأسـر الريفية [١].

---

(١) جامعة الدول العربيـة، الأمانـة العامـة [وآخـرون]، **التقريـر الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥**، ص ١٦٦.

وفي ما يتعلق بصعيد مصر، تشير دراسة نشرت في عام ١٩٩٣ إلى أن متوسط نصيب الفرد في الصعيد من إجمـالي الاستثمارات بلغ ٣٣ جنيها مقابل ٧٨ جنيها للفرد خارجـه، ومن دخل الأسرة ٦٧٠ جنيها مقابـل ٩٢٥ جنيهـا، ومـن الإنتاج الصناعي ٠,٤ بالمائة مقابل ٩٩,٦ بالمائة (١).

وعلى الرغم من أن التركز في الحضر يعد قاسما مشتركًا بين الدول العربية، إلا أن نسبة الحضرية تختلف من دولـة لأخرى. فتبعا لإحدى الدراسات المنشورة في عـام ١٩٩٤، يبرز العراق بين أكثر الدول العربيـة مـن حيـث نسـبة الحضرية (٧٣ بالمائة)، وتكتظ بغداد العاصمة علـى نحـو خاص (يوجد بها ٣١ بالمائة من إجمـالي السـكان)، بينمـا تنخفض نسبة الحضرية في دول أخرى مثل اليمن (حـوالي ١٠ بالمائة من السكان) (٢).

---

(١) لجنة الدراسات المستقبلية، **التطرف في أسيوط ومصر وطرق المواجهة المستقبلية** (أسيوط: جامعة أسيوط، ١٩٩٣ – ١٩٩٤)، ص ١٣.

(٢) جلال عبد ا معوض، **السياسة والتغير الاجتماعي فـي الـوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٢٨ – ١٤٥.

ب- ومن ناحيـة التركيـب العمـري، يفيـد التقريـر الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام ١٩٩٥ أن الدول العربية تتميز بتضخيم الشريحة الوسطى في الهرم السكاني، أي التي تنتمي إلى الفئة السنية بين ١٥ و٦٥ سنة، إذ تبلغ نسبة هذه الفئة ٦٨,٩ بالمائة في الإمارات، و٦٠,٤ بالمائة في تـونس، و٦٠,٣ بالمائة في لبنان، و٥٧,٩ بالمائة في مصر، وذلـك مقابل الشريحة الدنيا التي تنتمي إلى الفئة تحت ١٥ سنة، والتي تبلغ نسبتها في كل من الدول السـابقة على التـوالي: ٢٨,٩ بالمائـة، و٣٥,٢ بالمائـة، و٣٤,٢ بالمائة، و٣٧,٩ بالمائة. ومؤدى ذلك هـو توفر العنصر البشري القادر على الإنتاج والعطاء ودفع عملية التنمية، ولا يستثنى من تلـك القاعـدة سوى سلطنة عمان التي يزيد فيها من هم دون سن الخامسة عشرة عن ٥٠ بالمائة من السكان (إذ تبلغ نسبتهم ٥٢,٦ بالمائة) [١].

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامـة [وآخـرون]، **التقريـر** =

ج- ومن المفارقة أن الشـريحة الوسـطى (١٥ – ٦٥ سنة) وهي الفئة الناشطة اقتصاديا، هي نفسها الفئة التي ترتفع فيها نسبة الأمية على مستوى الـوطن العربي، الأمر الذي يؤثر في نوعية العمالة المتاحة ويحدد طبيعة الأعمال والمهن الموكولة إليها. فتبعا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد السابقة الإشارة إليه، بلغت نسبة الأمية بين المنتمـين لهـذه الفئـة العمرية في عام ١٩٩٠ حوالي ٤٠,٤ بالمائة، كما وصلت نسبة أميتهم إلى إجمالي السكان نحـو ٢٣ بالمائة. ولذلك، فإن مشكلة الأمية تعد واحـدة مـن أهم معوقات التنمية البشرية العربية، وعاملاً رئيسيا من عوامل تكريس الفجوة المعلوماتية والتكنولوجية بل زيادتها بين الدول العربية وغيرها من الـدول، مع ملاحظـة أن هـذه المشـكلة تطـرح نفسـها بمستويات مختلفة من الحدة على الـدول العربيـة المختلفة. فهي تبلغ أقصاها في الصـومال حيـث

=

الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ص ٢٣٩.

شملت في العام نفسه (١٩٩٠) ٧٦ بالمائـة مـن السكان، وقريب من ذلك الحال في السودان بواقـع ٧٣ بالمائة، ثم موريتانيا ٦٤ بالمائة، والـيمن ٦١ بالمائة، ومصر ٥١، وصولاً إلى أدنى مسـتوياتها في لبنان والأردن بواقع ٢٠ بالمائة [1].

د- ومن حيث مستوى التجانس الاجتماعي، فإن الـوطن العربي يتميز بتنوعه الاجتماعي البالغ، إذ تتعدد فيـه الجماعات الاثنية والأقليات. وإذا كانت الدراسـة قـد استعملت حتى الآن لفظي الأقليات والجماعات الاثنية بالتبادل، فإنها تعني بهما في الواقع مجموعـات مـن السكان لا يشترط أن تمثل نسبة عددية محدودة، لكـن يشترط فيها أن تملك عنصرا أو آخر مـن عناصـر الاختلاف عن الجماعـة الحاكمـة أو المسـيطرة أو المهيمنة، كأن تختلف عنها فـي اللغـة أو الـدين أو الطائفة، وتتعرض للتميز من جراء هـذا الاخـتلاف، سواء اتخذ هذا التمييز بعدا سياسـيا أو اجتماعيـا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو مورس على هذه المستويات كافة.

---

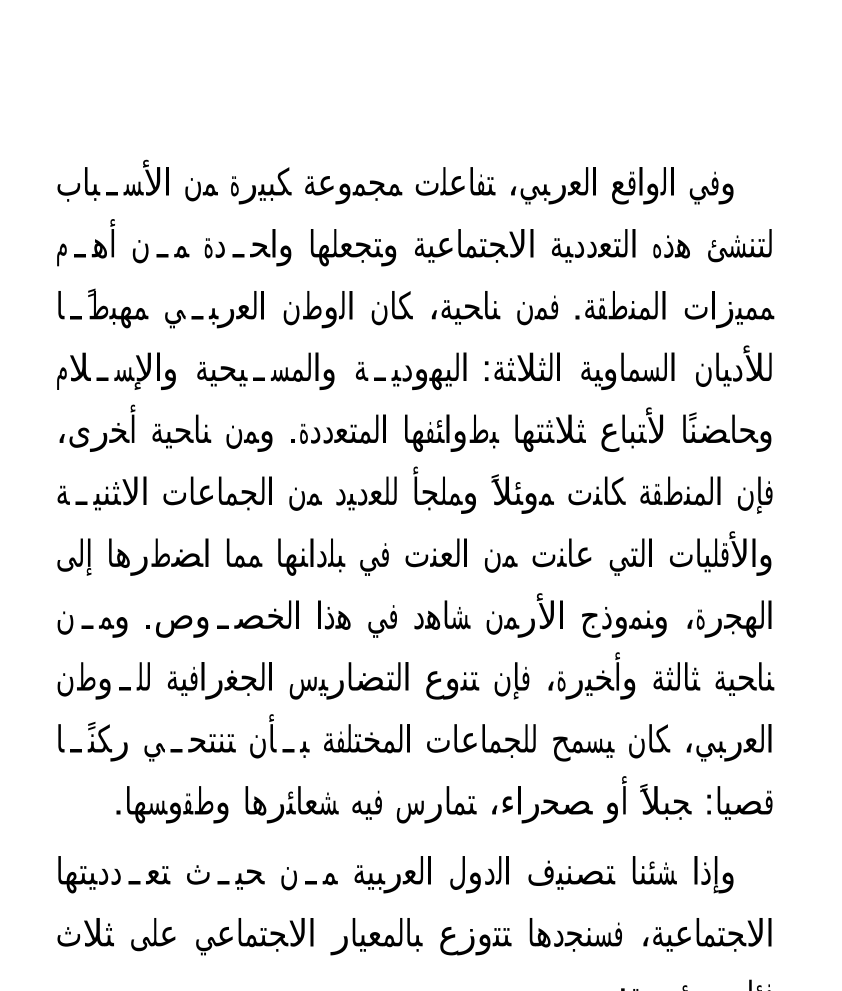
(١) المصدر نفسه، ص ٢٤ – ٢٥.

ويسمح هذا الفصل بين مفهوم الأقليـة وبـين المحتـوى العددي، بتجنب الخلط الذي ينشأ عن عدم التفرقة بين جماعة لها مقوماتها الثقافية (الخاصة) وجماعة تمارس المعارضـة ولا تتمكن من تشكيل الحكومة لأنها لا تحصل علـى العـدد المناسب من الأصوات أي لا تحظى بالأغلبية، ثم إن استخدام مفهوم الأقلية بهذا المعنى الموضوعي لا العددي، يخلع عليه طابعا ديناميكيا، لأنه يسمح بتحليل شـبكة التفـاعلات بـين الجماعات المختلفة في إطار النظام السياسي نفسه وما يطرأ على أوضاعها (أي أوضاع الجماعات) بين وقت وآخر. فإذا كانت التوازنات الديمغرافية قد شهدت تطورا كبيرا في لبنان على مدار العقدين الأخيرين، بحيث لم يعد الموارنة يشكلون أكثرية ورغم ذلك فإنهم مستمرون في السلطة، فإنه في هـذه الحالة يصعب وصفهم بوصف الأقلية.

ومن المشاكل الأخرى التي ترتبط باستخدام مفهوم الأقلية، الحساسية التي تبديها بعض النظم تجاه المفهوم كمفهوم يعبر عن تحيزها ضد الجماعة (أ) أو (ب) أو (جـ) على أسـاس أن في هذا ما يخل بالوحدة الوطنية ويهدد السلام الاجتماعي. وفي هذه السياق، أثير الاستفهام أكثر من مـرة بخصـوص

أقباط مصر وهل يشكلون أقلية أم لا؟ وفي الواقع، فإنه مـع التسليم بأن أقباط مصر هم جـزء لا يتجـزأ مـن نسـيجها الاجتماعي، فلا صفات جسمانية خاصـة بهـم، ولا مهـن يحتكرونها، ولا أحياء ولا مدن ينعزلون فيها ولا يخرجـون عنها، إلا أن مما يجافي الموضوعية ادعاء عدم وجود قضايا معينة تتصل بعلاقتهم بالسلطة.

ولعل هذه الصعوبات المحيطة باستخدام مفهوم الأقلية، قد دفعت إلى طرح مفهوم الجماعة الاثنية كمرادف لـه، لكنـه بدوره لا ينجو من الخلط، علاوة على صعوبته وبالتالي تعذر تداوله. ومن مظاهر الخلط في استخدام مصـطلح الجماعـة الاثنية، الإشارة به أحيانًا إلى الجماعة العرقيـة، وإن كـان المستقر عليه هو توصيفه لأي جماعة تختلف لغويا أو دينيـا أو طائفيا وليس عرقيا فقط، هذا مع الأخذ في الاعتبار أنـه في ظل امتزاج الدماء واختلاط العروق، يصعب الحديث عن جماعة عرقية بذاتها.



وفي الواقع العربي، تفاعلت مجموعة كبيرة من الأسباب لتنشئ هذه التعددية الاجتماعية وتجعلها واحدة من أهم مميزات المنطقة. فمن ناحية، كان الوطن العربي مهبطاً للأديان السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام وحاضنًا لأتباع ثلاثتها بطوائفها المتعددة. ومن ناحية أخرى، فإن المنطقة كانت موئلاً وملجأ للعديد من الجماعات الاثنية والأقليات التي عانت من العنت في بلدانها مما اضطرها إلى الهجرة، ونموذج الأرمن شاهد في هذا الخصوص. ومن ناحية ثالثة وأخيرة، فإن تنوع التضاريس الجغرافية للوطن العربي، كان يسمح للجماعات المختلفة بأن تنتحي ركنًا قصيا: جبلاً أو صحراء، تمارس فيه شعائرها وطقوسها.

وإذا شئنا تصنيف الدول العربية من حيث تعدديتها الاجتماعية، فسنجدها تتوزع بالمعيار الاجتماعي على ثلاث فئات رئيسية:

الأولى : تتمتع بقدر كبير من التجانس، وتضم كلا من السعودية والأردن ومصر وليبيا وتونس، وجميعها دول لا تجاوز نسبة الأقليات فيها أكثر من ١٥ بالمائة من أجمالي السكان.

الثانية : تتمتع بقدر متوسط من التجانس، وتضم كلا مـن الكويت وسلطنة عمان والجزائـر، وجميعهـا دول تتراوح نسبة الأقليات فيها ما بين ١٥ و٢٥ بالمائة من إجمالي السكان.

الثالثة : تتميز بدرجة كبيرة من التنوع الثقافي، وتضم كلا من لبنان والسودان وسوريا والعراق وجميعها دول تزيد نسبة الأقليات فيها عن ٢٥ بالمائة من إجمالي السكان [١].

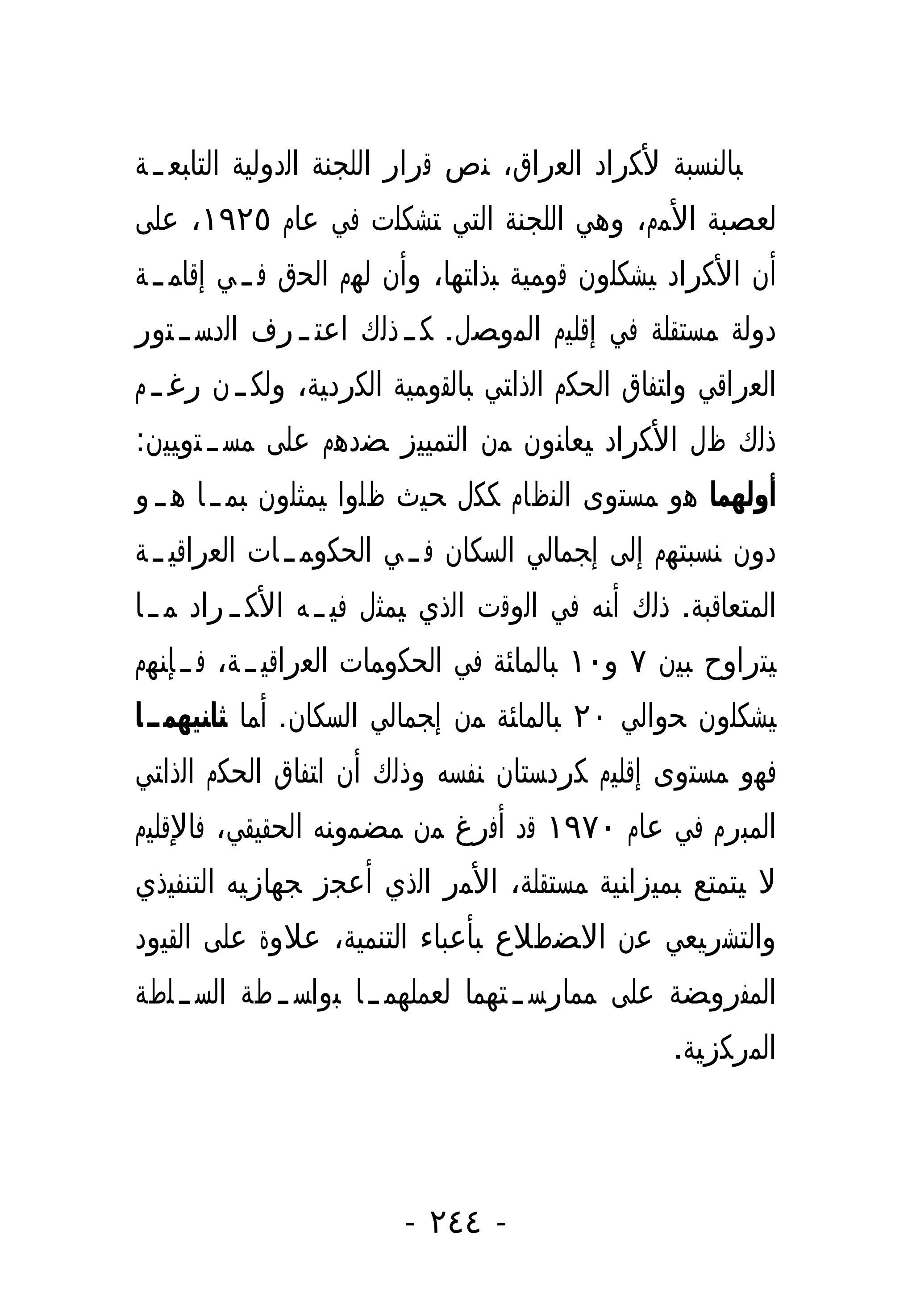
وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن لظـاهرة التعدديـة الاجتماعية في المنطقة العربية بعدين أساسيين: **أحدهما** هـو البعد اللغوي وتعبر عنه الأقليات التي تتخذ من غير العربية لغة أولى في تعاملها، ويكون لها أو يهيأ لها أنها ذات عـرق مختلف عن العرق السامي الحامي الذي ينحدر منـه أغلـب سكان المنطقة. ويدخل في عداد تلك النوعية كل من الأكراد والأرمن والآراميين والسريان والتركمان والشركس والقبائل

---

(١) إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليـات فـي الـوطن العربي، ص ٨٠ – ١٠٢.

الزنجية والبربر. أما البعد **الآخر** فهو البعد الديني وتعبر عنه مجموعات مثل أهل الكتاب من المسيحيين بطوائفهم المختلفة من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، واليهود بأقسامهم الثلاثة من حاخاميين وقرائين وسامريين، كما تعبر عنه أيضا الفرق الإسلامية التي تختلف عن جماعة أهل السنة في بعض أبواب العقائد والعبادات وهي فرق الشيعة الإمامية والإسماعيلية والخوارج، هذا فضلاً عن بعض المذاهب التوفيقية غير السماوية من قبيل الصابئة واليزيديين والبهائيين والشبك والديانات القبلية الزنجية. والملاحظة الجديرة بالتسجيل، هي أن الحدود بين الأقليات اللغوية والدينية ليست حدودا قاطعة في كل الأحوال، إذ قد تجتمع لبعض الأقليات خاصيتا التمايز اللغوي – الثقافي والديني – الطائفي كما هو الحال مع سكان جنوب السودان.

وفي ما يتعلق باستراتيجيات النخب العربية في التعامل مع أقلياتها، لدينا في هذا الخصوص نموذجان مختلفان: **أحدهما** يتعامل مع الأقلية من منطلق الاستيعاب بالقوة (الأكراد في العراق)، **والثاني** يتعامل مع الأقلية من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات (الشركس في الأردن).



بالنسبة لأكراد العراق، نص قرار اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم، وهي اللجنة التي تشكلت في عام ١٩٢٥، على أن الأكراد يشكلون قومية بذاتها، وأن لهم الحق في إقامة دولة مستقلة في إقليم الموصل. كذلك اعترف الدستور العراقي واتفاق الحكم الذاتي بالقومية الكردية، ولكن رغم ذلك ظل الأكراد يعانون من التمييز ضدهم على مستويين: **أولهما** هو مستوى النظام ككل حيث ظلوا يمثلون بما هو دون نسبتهم إلى إجمالي السكان في الحكومات العراقية المتعاقبة. ذلك أنه في الوقت الذي يمثل فيه الأكراد ما يتراوح بين ٧ و١٠ بالمائة في الحكومات العراقية، فإنهم يشكلون حوالي ٢٠ بالمائة من إجمالي السكان. أما **ثانيهما** فهو مستوى إقليم كردستان نفسه وذلك أن اتفاق الحكم الذاتي المبرم في عام ١٩٧٠ قد أفرغ من مضمونه الحقيقي، فالإقليم لا يتمتع بميزانية مستقلة، الأمر الذي أعجز جهازيه التنفيذي والتشريعي عن الاضطلاع بأعباء التنمية، علاوة على القيود المفروضة على ممارستهما لعملهما بواسطة السلطة المركزية.

وعندما توصل الأكراد مع النظام العراقي إلى مسودة لمشروع جديد للحكم الذاتي في ١٩٩٢، جاء بدوره حافلاً بالعديد من الثغرات، فهو يحدد نطاق الحكم الذاتي تبعا للإحصاء السكاني لإقليم كردستان في عام ١٩٥٧ أي قبل أكثر من ثلاثين عاما، وهو يخضع الجهاز القضائي الكردي لنظيره في بغداد... وهو يربط قدرة المجلس التشريعي على سن القوانين بمصادقات الجهات المركزية، بل ويخول إحدى الجهات (هيئة الرقابة) المعينة بواسطة الحكومة الحق في حل المجلس لو اعترضت على أحد تشريعاته ولم يستجب لإلغائه، أما المجلس التنفيذي فإن رئيسه معين من قبل رئيس الجمهورية وهو الذي يعفيه. ولذلك يذكر البعض أن هذا المشروع الجديد كان أقل أهمية من ذلك الذي توصل إليه الجانبان في عام ١٩٧٠، الأمر الذي حدا فصائل المعارضة الكردية على رفضه.

مثل هذا المدخل التمييزي للتعامل مع الأكراد كان الإطار الذي جرت فيه الحركات الكردية منذ عشرينيات هذا القـرن وحتى ١٩٩١، وهي الحركات التي قمعهـا النظـام بعنـف بالغ... وفي آذار/ مارس ١٩٩١، انتهـز الأكـراد فرصـة ضعف النظام العراقي بتأثير حرب الخليج الثانيـة، فقـاموا بتمرد جديد كان ينقصه التنسيق بين الفصائل الرئيسية القائمة به، الأمر الذي يسر على النظام قمعه. ومع تقـاطر أعـداد اللاجئين الأكراد على الحدود التركية – العراقيـة، تقـدمت تركيا بشكوى لمجلس الأمن ضد ممارسات النظام العراقـي وتداعياتها عليها. وفي هذا السياق، جاء صدور القرار رقـم ٦٨٨ عن مجلس الأمن، وهو القرار الذي يلزم النظام بحسن معاملة الأكراد، ويدعو منظمات الإغاثة الدولية أن تخف إلى مساعدة أبناء الأقلية الكردية شمال العراق. لكن القرار حرف لاحقًا، وفسر على أنه يخول الدول المتحالفـة (فـي حـرب الخليج الثانية) الحق في تقييد سيادة العراق من خلال إنشـاء منطقة آمنة يحظر على الطيران العسكري العراقي التحليـق فوقها، وتكليف قوة دولية حملت اسـم "مطرقـة التـوازن" بالتمركز في تركيا للإشراف على التزام الحظر. وقد ظلـت هذه القوة تعمل حتى نهايـة عـام ١٩٩٦، عنـدما حلـت واستبدلت بقوة أخرى هي قوة المراقبة الجوية.

ومن جانب آخر، دخل الأكراد في نزاع مسلح بين قوتيهم السياسيتين الرئيسيتين، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يترأسه مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يترأسه جلال طالباني، وذلك لاختلافهما على اقتسام السلطة. وكانت المنطقة الكردية قد شهدت إجراء انتخابات تشريعية فيها في نيسان/ أبريل ١٩٩٢ أسفرت عن تشكيل برلمان كردي وزعتْ مقاعده المائتان مناصفة بين الحزبين، مع حجز خمسة مقاعد الأقليات الأخرى.

وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ وقع الحزبان اتفاقًا رعته واشنطن لتصفية خلافاتهما السياسية وتشكيل حكومة مشتركة تشرف على إجراء انتخابات تشريعية جديدة.

أما بالنسبة لشركس الأردن، فإن النظام الهاشمي قد نزع الفتيل من القضية، بحرصه على عدالة تمثيل الأقليات، بحيث يحصل الشركس على ٣,٧ بالمائة من مقاعد مجلس النواب في الوقت الذي لا يتجاوز عددهم أكثر من ١ بالمائة من إجمالي السكان، بل شارك الشركس المسيحيين في الحصول على ٣٥ بالمائة من إجمالي مقاعد مجلس الأعيان في حقبة الستينيات.

بطبيعة الحال هناك قدر من الاختلاف بين ظروف الأقليتين الكردية والشركسية. ففي حين أن الشركس يمثلون جماعة قليلة العدد محدودة الانتشار في الدول المجاورة، فإن الأكراد يمثلون كتلة بشرية ممتدة في أربع دول هي سوريا والعراق وتركيا وإيران وبعض الجمهوريات المستقلة في الاتحاد السوفياتي سابقًا. لكن المقصود هو إبراز استراتيجيتين مختلفتين تماما في التعامل مع المشكلة أدت كل منهما إلى نتائج جد متباينة [1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، وأنطوان نصري مسرة، "في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام؟،" **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، ص ٤ – ١٩. وانظر نص مشروع الحكم الذاتي الكردي لعام ١٩٩١، في: فالح عبد الجبار، "المركز أولاً... والمركز أخيرا،" **الحياة**، ١٩٩١/١٠/٢٣، وحنا يوسف فريج، "المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة،" **قراءات سياسية**، السنة ٣، العدد ١ (شتاء ١٩٩٣)، ص ٩ – ٤٤.

وثمة نماذج أخرى، تقدمها دول المغـرب العربـي فـي تعاملها مع واحدة من أهم الأقليات القومية وهـي البربـر، وتتجلى بخصوصها درجات متفاوتة من الاستيعاب والتمثيل والاضطهاد. فلقد نجح المجتمع الموريتاني في تطبيق سياسة الاستيعاب الاختياري وليس القسري للأقلية البربرية، وذلـك عن طريق التزاوج بين العرب والبربر، الأمر الـذي أثمـر جماعة جديدة تلقب بـ "المور" أو "البيضـان" (ذوي الجلـد الأبيض) تتولى المناصب القيادية في الدولة ككيان متمايز في مواجهة "السودان" (أي ذو الجلد الأسود). ذلك أنه ولأسـباب تتعلق بانتشار الإسلام وتعلم البربر للغة العربية، وقدم هجرة القبائل العربية من اليمن والجزيرة العربية، اختلطت دمـاء العرب بالبربر ليشكلوا سويا حوالي ٨٥ بالمائة من المجتمع الموريتاني. ولكن يبقى الزنوج الذين يشكلون النسبة الباقيـة غير مستوعبين في المجتمع الموريتاني. ولكن يبقى الزنـوج الذي يشكلون النسبة الباقية غير مسـتوعبين فـي المجتمـع الموريتاني لأسباب تعود في أغلبها للتأثير المتراكم للسياسـة الاستعمارية الفرنسية، التي كانت تشـجع فكـرة الزنوجـة، ونشر اللغة والثقافة الفرنسيتين بين الزنوج، وتحويـل غيـر

المسلمين منهم (أي ذوي المذاهب التوفيقية) إلى المسـيحية، ومحاباة المتعلمين منهم تعليما فرنسيا بتعيينهم في الوظـائف الحكومية بهدف كسب تعاطفهم، مما أدى إلى خلق ثم تعميق الاختلافات العرقية بين العرب والبربر من جانب والزنـوج من جانب آخر. بعبارة أخـرى، فـإن الخبـرة التاريخيـة الموريتانية تقدم نموذجين مختلفين للتعامل مع أقلياتها أحدها يعبر عن النجاح (استيعاب الأقلية البربرية)، والآخر يجسـد الإخفاق (التمييز ضد الأقلية الزنجية) [(١)].

وبالنسبة للمملكة المغربية، فمع أنها تسمح للبربـر بحريـة العمل السياسي من خلال أحزاب معترف بها، وتستعين بهم في المؤسسة العسكرية، وتطلق لهم الحق في دراسة لغاتهم عبـر المعاهد البربرية المتخصصة، إلا أنها لم تؤد إلى إزالة شعورهم بأن ما يحصلون عليه من عوائد النظام السياسي لا يتناسب مع دورهم التاريخي باعتبارهم أول من عمر أرض المغرب.

---

(١) إجلال رأفت، **النزاع السنغالي – الموريتـاني: دراسـة تحليليـة للمسببات المحلية والدولية**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٨ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٦ – ٨.

أما الجزائر، فقد ظلت حتى عام ١٩٨٨ تنكر على البربر حقوقهم الاجتماعية والسياسية وتضيق عليهم في مجال تعبيرهم عن خصوصياتهم اللغوية، ما تسبب في بعض الاضطرابات بين العرب والبربر. ولكن مع انفتاح النظام وأخذه بالتعددية السياسية تغير الوضع بدرجة كبيرة، وأصبح البربر يمثلون إحدى القوى التي تتمتع بالمشروعية على الساحة الجزائرية. فلقد شكل البربر حزبين رئيسيين هما جبهة القوى الاشتراكية لحسين آيت أحمد، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للدكتور سعيد سعدي، وحقق الحزب الأول مفاجأة في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ حيث جاء في المرتبة التالية على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومتقدما على جبهة التحرير الوطني، إلا أن الحزبين معا شهدا تراجعا في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧ حيث حصل كل منهما على ١٩ مقعدا. وعلى الصعيد الثقافي أزيلت العوائق التي تعترض تعليمهم وتعلمهم للغاتهم، مع ملاحظة أن حركة النزوح المستمرة من المناطق القبائلية التي تمثل معاقلهم الرئيسية إلى العاصمة الجزائر والمدن الكبرى الأخرى، قد أدت إلى انحسار تلك اللغات.

هـ - أخيرا وفي ما يتعلق بالحديث عن التبلور الطبقي في الدول العربية، يشير البعض إلى أن ضعف التكوينات الطبقية في المنطقة العربية مرده قوة الانتماءات الأوليـة (اللغويـة، والطائفية، والجهوية) وتعددها بحيث ينال ذلـك مـن درجـة التجانس داخل كل طبقة ويجعل من الصعب اتخاذهـا موقفًـا موحدا في مواجهة الطبقات الأخرى. وثمة صعوبة أخرى في مجال الحديث عن التبلور الطبقي في الدول العربية، وتلك هي الخاصة بتحديد وضع الطبقة البرجوازية التي تحظى باهتمـام كبير في التحليل الطبقي الماركسي وما إذا كانت هـي طبقـة رئيسية بين طبقات أخرى في المجتمع، أم أنها تعد هي الطبقة الحاكمة نفسها [(١)]. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك بعـض الاجتهادات التي حاولت تصـنيف الطبقـات فـي المنطقـة بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسـية، هـي موقـع الأفـراد والجماعات في البنية الاقتصادية، وعدم المساواة في الملكيـة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعيـة والتكوينات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الـوطن العربـي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٥، ص ١٩٢ – ٢٠٥.

الزراعية والصناعية ومن ثم في المكانـة والنفـوذ، وأخيـرا التناقض بين مصالح الأفراد والجماعات بسبب التفاوت في كل من الموقع في البنية الاقتصادية والملكية والمكانة [1].

وعند تحليل تضاريس الخريطـة الطبقيـة فـي الـوطن العربي، يمكن أن نتحدث عن ثلاثة طبقـات، هـي الطبقـة البرجوازية الكبيرة، والطبقة الوسطى، وطبقة الكادحين. أمـا طبقة البرجوازية الكبيرة والشرائح الاجتماعية المرتبطة بها، فإنها تمثل الفئات التي تطورت بعد الاستقلال واحتفظ بعضها بعلاقات وطيدة مع الرأسـمالية الغربيـة ومـارس أعمـال الوساطة والسمسرة. وتنقسم هذه الطبقة إلى فئات وشـرائح منها البرجوازية البيروقراطية التي تهيمن علـى الوظـائف العليا في مؤسسات الدولة، وكذلك برجوازية رجال الأعمـال التي تنشط في المجال الاقتصادي [2].

---

(١) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتمـاعي**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٤٨.

(٢) محمود عبد الفضيل، "تضاريس الخريطة الطبقيـة فـي الـوطن العربي: نظرة إجمالية – نقدية،" **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧)، ص ٧٤ – ٧٩.

وبالنسبة للطبقة الوسطى، فقـد ارتـبط اتسـاع حجمهـا بوصول نخب من أصول عسكرية إلى الحكم بعد الحصـول على الاسـتقلال (نمـاذج مصـر، والجزائـر، والعـراق، واليمن...). فلقد سعت النخب العسكرية إلى دعم دور الطبقة التي تمثل مصالحها وتدافع عنها، وتقوم بإدارة المشـروعات العامة في إطار الأخذ بالنظم الاشتراكية، ونجحت تلك الطبقة في الحصول على امتيازات اقتصادية في صـورة مرتبـات ومكافآت [1].

أما الطبقة الثالثة والأخيرة، أي طبقة الكادحين وقوامهـا العمال والفلاحون، فكما أشار د. جمال حمدان في مقارنة بين برجوازية ملاك الأراضي والفلاحين هناك "أقلية تملـك ولا تعمل، وأغلبية تعمل ولا تملك شـيئًا، أي هنـاك المـالكون وهناك المملوكون". ويشير الواقع العربـي إلـى أن أغلبيـة الفلاحين في الوطن العربي خلا نسبة ضئيلة تمتلك مساحات

---

(١) محمد صبور، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٦٧.

محدودة من الأرض الزراعية، الأمر الذي يفسر – بين أسباب أخرى – ظاهرة نزوحها إلى المدن. كما أن هناك الطبقة العاملة في المدن التي تقدم خدمة العمل، والتي يتأثر وضعها بشدة من جراء سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، وهذا ما ينقلنا إلى الجزئية التالية من الدراسة [١].

٤- الموارد الاقتصادية:

تتحكم الموارد الاقتصادية، إلى حد بعيد، في سياسات الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فكما أن شرعية النظام السياسي في الداخل تتوقف على قدرته على استيعاب مطالب القوى والفئات الاجتماعية المختلفة حيث تعرف السياسة بأنها التخصيص السلطوي للقيم السياسية والاقتصادية، فإن دوره على الصعيد الدولي في إطار

---

(١) Manfred Halpern, "Egypt and the New Middle Class: Reaffirmation and New Explorations," Comparative Studies in Society and History, vol. ١١ no. ١ (January ١٩٦٨), pp. ٩٩ - ١٠٧.

المنظمات العالمية وفي التأثير في السياسات الخارجية للدول وفي النشاطات بخصوص القضايا الدولية يرتبط بحجم الموارد التي يتمتع بها. وفي نطاق الوطن العربي نجد أن الدول النفطية تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي مرده ما توفره لمواطنيها من رفاهية عيش. ومن ناحية أخرى، فإن توازن موازين مدفوعاتها يجنبها تدخل هيئات التمويل الدولية في شؤونها الداخلية، وهو التدخل الذي يثير حفيظة المواطنين في الدول التي يحدث بها. وفي المقابل، نجد أن الصعوبات الاقتصادية في دول كمصر، أو السودان، أو المغرب، أو تونس كانت مسؤولة عن بعض مظاهر عدم الاستقرار السياسي فيها. كما أن تلك الصعوبات نفسها كانت وراء السعي إلى إعمال اقتصاد السوق والشروع في الأخذ بالليبرالية السياسية. ولنتذكر في هذا الخصوص أن التطور الديمقراطي في الجزائر قد بدأ بإضرابات عمالية بسبب شح مواد الغذاء الأساسية. كذلك فإن نقص موارد الدولة قد يدفعها إلى افتعال مشاكل خارجية مع جيرانها طلبا للدعم الدولي أو صرفًا لاهتمامات مواطنيها أو تنازعا معهم على الموارد. ويعد الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ نموذجا واضحا لهذا الوضع.

ومن الناحية الإجمالية، يتميز الوطن العربي بغنى كبير في موارده الاقتصادية. فهناك الرقعة المتسعة التي تقدر بعشر اليابسة والموارد البشرية الضخمة، وكلاهما سبق التعرض إليه. كما أن هناك أيضا احتياطات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي. وهناك كذلك رصيد هائل من الطاقة الشمسية ووفورات من بعض المعادن مثل الفوسفات الذي تكفي احتياطيات المغرب وموريتانيا منه للوفاء باحتياجات الدول العربية كافة [1].

لكن العبرة ليست بالإمكانات المطلقة، إنما هي بالقدرة على توظيف تلك الإمكانات من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدول العربية، والقدرة على مواجهة التحديات النابعة من الإطارين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، يمكن إبداء الملاحظات الآتية على الأداء الاقتصادي العربي:

---

(١) للتعرف على بعض الاحتياطات العربية المؤكدة من الثروات المعدنية، انظر: خير الدين حسيب، مشرف، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائية لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي،** مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، جدول رقم (٥ – ٥)، ص ٢٦٤.

أ- من حيث الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فإنه اتخذ الشكل التالي فـي عـام ١٩٩٥: ٣٨,٤ بالمائة للقطـاع الصـناعي بعناصـره المختلفـة، الاستراتيجية (١٩,٣ بالمائة)، والتحويليـة (١٠,٧ بالمائة)، والتشييد والبناء (٦,٩ بالمائة)، والكهرباء والماء والغاز (١,٥ بالمائة). و٤٨,٥ بالمائة للقطاع الخدمي، و١٣,١ بالمائة للقطاع الزراعي.

وتكشف الصورة السابقة عن أن إسهام قطاع الخدمات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي يفوق بنحو أربعة أمثال إسـهام قطاع الزراعة، ويفوق إسهام القطـاع الصـناعي عمومـا والصناعة التحويلية خصوصا، علما بأن هذه الأخيـرة هـي ذات النصيب الأكبر من القيمة المضافة في النـاتج المحلـي الإجمالي.

والواقع أننا لو طالعنا صورة القطـاع الزراعـي علـى مستوى الوطن العربي، أمكننا أن نلمس ثباتًا وأحيانًا تراجعا في عناصره ومقوماته الإنتاجية، وذلك رغم أن الدول العربية تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخـارج. ففـي عـام ١٩٩٤، مثل العاملون في قطاع الزراعة ٣٥ بالمائـة مـن إجمالي حجم القوى العاملة، وذلك بنـاقص ١ بالمائـة عـن النسبة نفسها في عام ١٩٩٠. وهذا علما بأننا إذا أخذنا بعين الاعتبار الزيادة في حجم تلك القوى العاملة من ٨٣ مليـون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٥ مليون نسمة في عـام ١٩٩٤، لبدت لنا نسبة التناقص أكبر من ١ بالمائة. وتشير المصـادر إلى أن التراجع في نسبة العمالة الزراعية قياسا إلى إجمـالي العمالة، يتحقق بالأساس في كل من لبنان وتونس والعـراق والصومال، مع ملاحظة أن الصومال تتميز بأنهـا الدولـة العربية الأكثف في عمالتها الزراعية (٦٨ بالمائة من القوى العاملة)، فيما تختلف مساهمات هذه العمالة في الدول الثلاث الأخرى (ما بين أقل من ١٠ بالمائة في لبنان و٢١ بالمائـة

في تونس) [1]. كذلك في ما يتعلق بالاستثمارات الزراعيـة، وباستثناء النموذج السـوداني الـذي تميـز بارتفـاع هـذه الاستثمارات بنسبة ٥٩ بالمائة خلال عام ١٩٩٣ – ١٩٩٤، فإن النسبة نفسها شهدت تراجعا في بلدان عربية أخرى هـي اليمن بواقع ٦٥ بالمائة، والجزائر ٣٩ بالمائـة، ومصـر ٧ بالمائة. هذا مع الوعي بأن الاستثمارات في قطاع الزراعـة هي استثمارات محدودة في جملتها. وأخيرا بالنسبة لمسـاحة الأرض المزروعة، فلقد بلغت فـي عـام ١٩٩٤ نحـو ٦٦ مليون هكتار فيما تبلغ المساحة الإجمالية للـوطن العربـي ٢٢٠ مليون هكتار، ومؤدى هذا أن نسبة الأرض المزروعة تمثل حوالي ٣٠ بالمائة وهي مماثلة لنظيرتها في دول مثـل سوريا ولبنان، فيما تنخفض هذه النسبة كثيرا لتبلغ ٣ بالمائة من مساحة كل من مصر والسودان والجزائر.

---

(١) جامعة الدول العربيـة، الأمانـة العامـة [وآخـرون]، **التقريـر الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦،** ص ٢٨ – ٣١ و٤١.

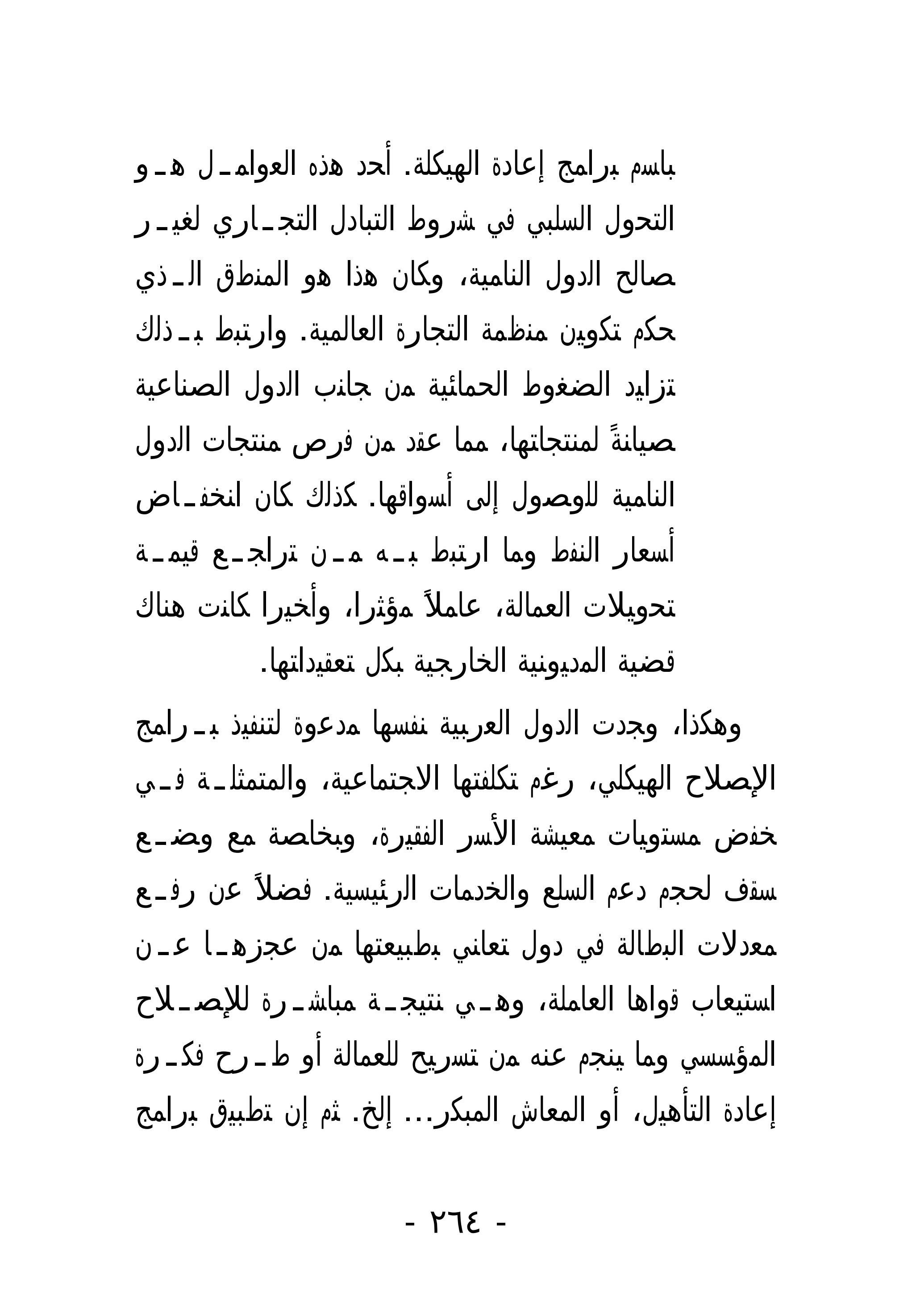
والجدير بالذكر أن آفاق التوسع الزراعي بطبيعتها تقتصر على عدد محدود من الدول العربية التي تمتلك أراضي قابلة للاستصلاح. لكن على صعيد آخر، فإنه حتى على هذا المستوى، ثمة عوائق تحول دون التوسع والتطوير، مبعثها أساسا ندرة الموارد المائية، وتعرض تلك النهرية منها لتأثيرات سلبية منها: ارتفاع نسبة ملوحة المياه، وإعادة مياه الصرف الصحي للأنهار من دون معالجتها كيماويا، وذلك من دون الحديث عن الخلافات السياسية المرتبطة باستغلالها. ونتيجة لذلك بدا مفهوما أن تتسع الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤، من ٥,٧ مليار دولار إلى ٩,٩ مليار دولار. وقد مثلت الفجوة في مجال إنتاج الحبوب ٤٦,٥ بالمائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية. كما تصدر القمح تحديدا (وهو بطبيعته سلعة صعبة الإحلال) قائمة فجوة الحبوب، حيث مثل ٤٢,٤ بالمائة منها.

وبالنظر إلى القطاع الصناعي، فإنه استقطب ١٧,٥ مليون عامل في عام ١٩٩٥ يمثلون ٢٠ بالمائة من إجمـالي قـوة العمل العربية. وإذا ركزنا الاهتمام على الصناعة التحويليـة باعتبارها المصدر الرئيسي للقيمة المضافة، وجـدنا القيمـة المضافة لمكوناتها تتوزعت على النحو التالي في عام ١٩٩٥: ٢١ بالمائة من الناتج الصناعي للصـناعات البتروكيماويـة، و٢٣ بالمائة للصناعات الغذائيـة، و١٥ بالمائـة للملابـس والمنسوجات، و١٢ بالمائة للنقل والمعـدات، و٢٩ بالمائـة للصناعات الأخرى. وكما يتضح، فـإن مثـل هـذه السـلع المصنعة بتقليديتها ومحدودية تقنيتها، تعتبر ذات قيمة مضافة منخفضة. تلك واحدة، والأخرى أن ثمة ثباتًـا فـي حصـة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي علـى مـدار عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ومؤدى مـا سـبق أن هـذا القطاع، ورغم كل الجهود العربية لتشجيع الاسـتثمار فـي مشروعاته من أطراف وطنية وأجنبية، ما زال بعيدا عن أن يتبوأ مركزا مهما في الهيكـل القطـاعي للنـاتج المحلـي

الإجمالي. وفي المقابل، فإن قطاع الخدمات (أساسا الصيرفة والسياحة) يحتل مكانة متزايدة الأهمية [1]. أما من حيث الصناعات الاستخراجية التي تشكل عصب القطاع الصناعي في الوطن العربي، فإنها لا تمارس دورا بحكم طبيعتها في تطوير الهياكل الإنتاجية وتنمية القدرات الذاتية. ثم وهذا هو الأخطر، فإنها تجعل الاقتصادات العربية عرضة لهزات عنيفة بين الفينة والفينة نتيجة تأثر الأسعار بفعل محاولة ضبط الطلب (بوسائل شتى منها اقتراح فرض ضريبة على استهلاك الكربون كملوث للبيئة)، أو زيادة العرض (من خلال تطوير بعض الدول النفطية كدول بحر الشمال لإنتاجيتها)، أو لحالة الركود التي تتعرض لها اقتصادات الدول الصناعية من وقت لآخر.

ب- من حيث السياسات الاقتصادية، فلقد تفاعلت مجموعة من العوامل منذ مطلع الثمانينيات لتدفع عددا كبيرا من الدول النامية، والدول العربية في عدادها، لتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي عرفت

(١) المصدر نفسه، ص ٤٥ – ٤٦ و٥٨.



باسم برامج إعادة الهيكلة. أحد هذه العوامل هو التحول السلبي في شروط التبادل التجاري لغير صالح الدول النامية، وكان هذا هو المنطق الذي حكم تكوين منظمة التجارة العالمية. وارتبط بذلك تزايد الضغوط الحمائية من جانب الدول الصناعية صيانةً لمنتجاتها، مما عقد من فرص منتجات الدول النامية للوصول إلى أسواقها. كذلك كان انخفاض أسعار النفط وما ارتبط به من تراجع قيمة تحويلات العمالة، عاملاً مؤثرا، وأخيرا كانت هناك قضية المديونية الخارجية بكل تعقيداتها.

وهكذا، وجدت الدول العربية نفسها مدعوة لتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، رغم تكلفتها الاجتماعية، والمتمثلة في خفض مستويات معيشة الأسر الفقيرة، وبخاصة مع وضع سقف لحجم دعم السلع والخدمات الرئيسية. فضلاً عن رفع معدلات البطالة في دول تعاني بطبيعتها من عجزها عن استيعاب قواها العاملة، وهي نتيجة مباشرة للإصلاح المؤسسي وما ينجم عنه من تسريح للعمالة أو طرح فكرة إعادة التأهيل، أو المعاش المبكر... إلخ. ثم إن تطبيق برامج

الإصلاح الاقتصادي كان يعامل عادة كجزء من صفقة بين هذه الدول العربية من جهة، ومؤسسات التمويل الدولية والجهات والأطراف الدائنة من جهة أخرى، من أجل إعادة جدولة الديون المتراكمة، بمعنى استبدال الديون التجارية بأسهم وسندات، والإعفاء من جزء من الديون، وتمديد فترة السداد مع تيسير أسعار الفائدة. ويمكن القول، إن برامج الإصلاح الاقتصادي انطوت على برامج من الإجراءات الأساسية التي تتمثل في: تحرير الأنشطة الاقتصادية من التوجيه المركزي للدولة، وتفعيل دور القطاع الخاص في مجال الإنتاج والتصدير، والاستعاضة من الاستراتيجيات التنموية ذات التوجه الداخلي بأخرى خارجية بهدف الاندماج في الاقتصاد الدولي [1].

ج- وأخيرا، وفي ما يتعلق بالتطور في مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإنه علاوة على ما يتيسر لهذا العمل من فرص وإمكانيات على ضوء الاشتراك في مجموعة من الثوابت الحضارية

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٤، ١٤٧، ١٥١، ١٥٨ – ١٥٩ و١٦٢.

(اللغة – التاريخ – وأهم من ذلك الصفقة القومية)، فإن ثمة متغيرات أفرزها عقد التسعينيات أكسبته أرجحية عالية. فهناك غزو الكويت والخطاب السياسي الذي واكبه وتلاه، والذي أعاد فتح ملف إعادة توزيع الثروات العربية، باعتباره ملفًا متداخلاً مع ملف النزاعات العربية – العربية. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه النزاعات في جوهرها، هي وبالأساس نزاعات على موارد مائية أو معدنية، رغم تقاطعها مع أسباب وعوامل أخرى عديدة [1].

(١) انظر تفاصيل هذا الحوار في: مصطفى السيد، "**قضية توزيع الثروة في الوطن العربي وحرب الخليج،**" ورقة قدمت إلى: الندوة المصرية – الفرنسية الرابعة التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إكس أون بروفانس، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

وهناك الإقليمية كظاهرة أخذت تفعل فعلها بشكل واضـح ومؤثر على المستوى الدولي، وارتبطـت إثارتهـا بتكـوين تكتلات عملاقة على أسس مختلفة بعضها جواري جغرافـي وبعضها وظيفي فني، وأسفرت عن إنشاء هيئات ومؤسسات تجب سلطاتها سلطات الأعضاء وتطرح أكثر مـن علامـة استفهام حول مفهوم سيادة الدولة الوطنية خلال القرن الحادي والعشرين [1]. وهناك مرحلة ما بعد قيام منظمـة التجـارة العالمية بكل ما تنطوي عليه من مخـاطر بالنسـبة للـدول العربية فرادى، كدول كثيفة الاستيراد للسلع والمواد الغذائية، إذ من المعلوم أن نسبة الزيادة في أسـعار واردات الـدول العربية من تلك السلع، تزيد كثيرا على نسبة الزيـادة فـي أسعار صادراتها منها، كون الأخيرة تتركز وبالأساس فـي المواد الخام التـي لا يتوقـع لأسـعارها أن تشـهد طفـرة

---

(١) حسن نافعة، **تجربة التكامل والوحدة الأوروبية: هل هـي قابلـة للتطبيق في الواقع العربي؟**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٩ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسات السياسة، ١٩٩٠).

مهمة [1]. وهناك أخيرا المشروعات الأوسطية والمتوسطية التي سبقت مناقشتها والتي تنذر بتذويب المنطقة العربية في أطر اقتصادية هلامية تضيق وتتسع بحسب مقتضى الحال.

تلك الخلفية بثوابتها ومتغيراتها، كانت هي الأرضية التي اتخذ عليها مؤتمر القمة العربية الطارئة - الذي انعقد في القاهرة بين ٢١ و٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ - قراره بتشكيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيدا لتكوين سوق عربية مشتركة، وتكليفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ومن جانبه، اتخذ المجلس قراره رقم ١٣١٧ خلال اجتماعه في دورته رقم ٥٩، والذي يقضي بما يلي:

- "الإعلان عن قيام المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١/ ١/ ١٩٩٨.
- الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة.

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، ص ٤٧.

- دعوة اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها، وأن تضع برامجها التنفيذية والزمنية من أجل تحقيق هدف إقامة المنطقة، وعرض تقاريرها أولاً بأول على المجلس الاقتصادي".

وقام المجلس بتشكيل لجنة وزارية للشروع في إعداد الدراسة التفصيلية للمشروع، وهو ما أنجزته بالفعل حيث قامت بتحديد السلع والمواد التي يشملها الرفع المتدرج للرسوم الجمركية وما يماثلها. كما عكفت على تعيين الدول العربية الأقل نموا والتي تحتاج إلى معاملة تفصيلية لبعض الوقت. ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول العربية التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي أربع عشرة دولة، فيما لم تنضم موريتانيا وجيبوتي والسودان والصومال واليمن وفلسطين وجزر القمر والجزائر. وكما يلاحظ فإن الدول غير المنظمة تشترك في أنها جميعا – باستثناء الجزائر – هي الدول العربية الأقل نموا التي تشعر بأنها لا تحقق فائدة تذكر من انضمامها، علما بأن هناك نصا يقضي بمعاملتها معاملة خاصة على ما تقدم. كما يلاحظ أن

الجزائر واليمن والسودان وجيبوتي وفلسطين لم تنضم ابتداء إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربيـة والتي يعتبر الانضمام إليها شرطًا ضروريا للمشـاركة فـي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

على أن النقطة الواجبة التأكيد في هذا الخصوص، هي أنه وإن أسهمت المستجدات الإقليمية والدولية في صدور قـرار القمة العربية موضع الإشارة، إلا أنه قد سبقته جملة قرارات وإجراءات مماثلة لم تكن أقل منه طموحا، وارتبطت بمرحلة مبكرة من تاريخ جامعة الدول العربية، وإن أرجئ تحقيقهـا لأسباب مختلفة. فقد سبق الإعلان عن إقامة سـوق عربيـة مشتركة، وذلك بعد تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الـدول العربية ثم اتحاد جمركي. وجاء هذا الإعلان مجسـدا فـي القرار رقم ١٧ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فـي ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٤. والتزمت أربع دول عربيـة شـملت مصر والعراق وسوريا والأردن بالتحرير التدريجي للتجارة في ما بينها. إلا أن هذا المشروع لم يلبث أن تجمد نظرا لأن دول السوق لم تنسق خططهـا الاقتصـادية أو تشـريعاتها التجارية والنقدية والمالية، كما أسهم تشابه إنتاجها السـلعي،

وفي الوقت نفسه اختلاف تكـاليف هـذا الإنتـاج، وتبـاين سياساتها الاقتصادية (تخطيط مركزي أو تحرر اقتصـادي) في إضافة المزيد من العقبات.

وذلك من دون الحديث عن ضعف الإرادة السياسية وعدم جدية مسعاها الوحدوي. كذلك فإن من التطورات التي مثلت محطة رئيسية من محطـات العمـل الاقتصـادي العربـي المشترك، استراتيجية عمان التي وضعتها نخبة من الخبـراء العرب، وتدارسها الملوك والرؤساء في قمتهم العربية الحادية عشرة التي انعقدت في عمان في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، إذ تتضمن هذه الاستراتيجية أربع وثائق رئيسية لـم تصدق الدول العربية إلا على الأخيرة منها، وهي الخاصـة بالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، فيما لـم تنفذ الوثائق الثلاث الأخرى وهي على التوالي اسـتراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وميثاق العمل الاقتصادي القومي، وعقد التنمية العربية المشتركة [١].

---

(١) سليمان المنذري، "السوق العربيـة المشـتركة: دروس الماضـي وتحديات المستقبل،" في: محمد إبراهيم منصور، محرر، **السـوق** =

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن نجـاح هـذه الخطـوة يتوقف في المقـام الأول وبالأسـاس علـى انعقـاد الإرادة السياسية المصممة على إنجاز نقلة نوعية في مسار العمـل العربي المشترك.

٥- الثقافة السياسية:

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا فـي علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عـام ١٩٥٦ عنـدما استخدمه الأستاذ الأمريكي غابرييل ألموند كبعد مـن أبعـاد تحليل النظام السياسي. فكل نظام سياسـي، عنـد ألمونـد، "يترسخ حول أنماط محددة مـن التوجهـات التـي تضـبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وبالمثـل تكـون الثقافة السياسية بمثابة التنظـيم غيـر المقـنن للتفـاعلات السياسية. بقول آخر، فإن الثقافة السياسية هـي جـزء مـن الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاسـتقلالية

=

العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربـي (أسـيوط: جامعـة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨)، ص ٥٧ – ٨٥.

داخلها. وكما أن القيم الاجتماعية تنتقل مـن خـلال عمليـة التنشئة الاجتماعية، فإن القيم التي تحويها الثقافـة السياسـية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بواسطتها "إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لـدى أفراد المجتمع" [١]. ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسو السياسة المقارنة للثقافة السياسية، ذلك الذي يصـفها بأنها "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظـاهرة السلطة في المجتمع". وفي هذا الإطار يمكن إبداء الملاحظات التالية:

---

(١) انظر عرضا للتعريفات المختلفة للثقافة السياسية في: Peter H. Merkl, Modern Comparative Politics, Modern Comparative Plitics Series (New York: Holt, Rinehart and Winston, [١٩٧٠)), pp. ١٥٠ – ١٥٤; كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليـل نظـري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** (بيـروت: دار ابـن خلـدون، ١٩٨٠)، ص ١٤٩ – ١٥١، وعبد الغفار رشاد، **الـرأي العـام: دراسة في النتائج السياسية** (المنصورة: دار الأصدقاء، ١٩٩٢)، ص ٦١ – ٦٩.

أ- تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية، والوضع الجغرافي، والمعتقدات الدينية، والظروف الاجتماعية – الاقتصادية. وهي تتأثر بالرأي العام بمعنى أنه إذا اتسم هذا الأخير تجاه قضية محددة بالثبات لفترة طويلة نسبيا، يمكن لقيمه أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تشتمل عليها الثقافة السياسية[١].

ب- ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الأيديولوجية. فالثقافة السياسية غير ممنهجة، وتتضمن الغث والسمين. ويعتبر التراث الشعبي من أبرز عناصرها التكوينية، وهي تشتمل على مجموعة من القيم يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الآخر، في حين أن الأيديولوجيا ممنهجة تتميز بدرجة أكبر من الانتقائية، وتتمتع من ثم بقدر أكبر من التجانس القيمي. بقول آخر، الثقافة السياسية هي معطى تطور عبر فترة طويلة من الزمان نتيجة تفاعل مجموعة كبيرة من المتغيرات، أما الأيديولوجية فهي تركيب فكري وعقلي يحرص أصحابه على أن يتسم بالتجانس والاتساق.

---

(١) المنوفي، المصدر نفسه، ص ١٥١.

ج- تمثل الثقافة السياسة فرعا من الثقافة العامة للمجتمع كما تقدم، لكنها بدورها تتضمن عديدا من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن. فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ، والثقافة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير، والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان القرى والبدو، بل إن كل شريحة من تلك الشرائح قد تكون لها ثقافة سياسية مختلفة. فالصفوة العسكرية تؤمن بقيم النظام والوحدة، في حين تكون الصفوة المدنية أكثر انفتاحا على تنوع المجتمع وتبايناته.

مثل تلك الاختلافات تعد سنة من سنن الكون، وهي ما لم تبلغ حد القطيعة فإنها تعتبر دليلاً على دينامية الثقافة السياسية. وتعد تلك الملاحظة من أهم أسباب النقد الذي وجه إلى بعض النظريات التي تحدثت عن الحتمية الأيكولوجية أو البيئة في تشكيل الثقافات السياسية، حيث أشار البعض إلى حتمية قيام النظم الاستبدادية في المجتمعات النهرية، وذلك بسبب حاجة أهلها إلى سلطة قوية تقوم على تنظيم عمليات الري وتوزيع

الموارد المائية. ومرد هذا التصور هو التعميم مـن السـوابق التاريخية لبعض الحضارات النهرية، والتغافل عن كون الثقافة السياسية جماعا بين قيم شتى يغلب بعضها على البعض الآخر (كالاستبداد أو الديمقراطية) لكنـه لا يمحـوه. فلقـد أثبتـت الدراسات المتخصصة علـى سـبيل المثـال أن الحركـات الاجتماعية ذات الطابع الشعبي والجماهيري قد نشـأت فـي الأصل داخل بيئات زراعية، وأن الفلاحين كانوا يثورون على حكامهم المستبدين: إما عن طريق الانتفاضات القصيرة الأجل (المقاومة الإيجابية)، وإما بالامتناع عـن الزراعـة أو دفـع الضرائب وهجرة الريف إلى الحضر (المقاومة السلبية).

وتعد الدراسة التي قام بها ألموند وفيربا في كتابهما **الثقافـة المدنية** من أهم الدراسات التي تناولت مفهوم "الثقافة السياسية" بالتحليل من الناحية النظرية. فقد استخدما التحليل النفسي لتحديد توجهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات أو موضـوعات هي: النظام السياسي بصفة عامة، والنشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخاب (جانب المدخلات)، والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية، وتنظـيم شـؤون الأفـراد ورعاية مصالحهم (جانب المخرجات)، وأخيرا تصور الأفـراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية.

ومن خلال المزج بين هذه المتغيرات الثلاثة يمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية هي: ثقافة سياسية ضـيقة (Parochial)، وتابعـــــة (Subject)، ومشـــــاركة (Participant). وتسود مجتمعا ما الثقافة السياسية الضـيقة إذا كان أفراده لا يملكون حدا أدنى من المعرفة، أو القـدرة، أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه كل من المحكات الأربعـة السابقة، بحيث يقتصر دور الفرد على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها وهو صاغر، لأنه لا يعرف أي بدائل أخرى، وإن كان يعرفها فهو عاجز أو غير راغـب فـي أن يتحرك لطرحها. وعلى هذا تكون المبادرة ذاتها من النخبـة الحاكمة، وبخاصة أن هذا النوع من المجتمعات (الناميـة أو المتخلفة) لا يعرف عادة التمـايز البنـائي، أو التخصـص الوظيفي.

أما الثقافة السياسية التابعة فتجد تجسيدها في المجتمعـات التي تعاني شأنها شأن النموذج السابق من تواضـع إسـهام المواطنين في المدخلات السياسية، لكنهم على النقيض مـن النموذج السابق لـديهم معرفـة تامـة بالنظـام السياسـي، وبمخرجاته، وبقواعد اللعبة السياسية، إنما يتبع عزوفهم عن

المشاركة السياسية من إدراكهم عدم جدواها. وقد جعل كـل من ألموند وفيربا هذا النوع مـن الثقافـة السياسـية قرينـًا للمجتمعات التسلطية التي تضيق هـامش الحريـات وتقـف ممارساتها على ما يخدم التوجهات العامة لنظمها.

وبالنسبة للنمط الأخير من أنماط الثقافة السياسية وهو نمط السياسة المشاركة، فهو يرتبط بمعرفة الجمـاهير ووعيهـا بالنظام السياسـي فـي حركتـه، وقواعـده، ومؤسسـاته، ومدخلاته، وبأفرادها كمشاركين. ويسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العـام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبـر عنـه مثل الأحزاب، وجماعات الضغط، أو من خـلال إجـراءات التصويت، والترشيح في الانتخابات واسـتطلاعات الـرأي والندوات... إلخ. ويشير ألموند وفيربا أخيرا إلى أن الواقـع لا يعرف صورة نقية من أي من النمـاذج السـابقة، ولكـن الواقع عادة ما يقدم مزيجا مختلطًا من هذه النماذج [١].

---

(١) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, The Civic Culture; Politicial Attitudes and Democracy in Five =

وفي ما يتعلق بالثقافة السياسية العربية، فإنها تمثل مخزونًا تاريخيا هائلاً يتكون من قيم الشجاعة، والتواضع، والتسامح، والحرية ونقائضها، فالعبرة هي بطبيعة الظروف والقيادة السياسية التي تساعد على إبراز مجموعة معينة من القيم على حساب غيرها. فالمجتمع العربي تواصل تاريخيا مع الحضارة العربية الإسلامية، ثم انقطع هذا التواصل أثناء المرحلة الاستعمارية، وفي دول مثل مصر والعراق والجزائر يوجد مقوم سابق لانتشار الإسلام، وتلك الخبرات المختلفة أفرزت عناصر متنافرة تعايشت معا وبرزت في مراحل تاريخية معينة. وبصفة عامة، فإنه يمكن التعرف على أهم خصائص الثقافة السياسية العربية من خلال موقفها من ثلاث قضايا رئيسية:

=

Nations (Princeton, NJ: Princeton University Press, ١٩٦٣), pp. ٤٧ – ٥٧, ٦٨ – ٧١ and ٩٤ – ٩٧.

١- قضية الانتماء والهوية، ويقصـد بالانتمـاء علاقـة نفسية في المقـام الأول، وهـي الشـعور بمفهـوم "النحن"، وتنبثق من ذلك العلاقة بين "النحن" و"الهم". فالانتماء هو شعور الإنسان بالانخراط في جماعـة بشرية ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها. هذا الشـعور هو الذي يعطيه ذاتية ثقافية وخصوصية ما، كما أنه هو الذي يضع الحدود بين الجماعات الإنسانية، أين تبدأ وأين تنتهي، ويحدد العلاقـات بينهـا، إن ألفـةً وصداقةً، وإن منافسةً وعـداوةً، وإن خليطاً مـن الاثنين. وانتماء الأفراد لمجتمع معين لا بد أن يرتبط بالإجابة عن عدة أسئلة مثل: أين يقفون أثناء تفاعلهم مع غيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى؟ وما هـو تصورهم للهدف من وجودهم؟ وكيـف يتصـورون تحقيقه؟. وتؤدي عدم الإجابة عن هذه الأسئلة مـن خلال عملية التنشئة السياسية إلى ما يعـرف باسـم أزمة الهوية (Identity Crisis)(١).

---

(١) رشاد، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسـية، ص ٦١ – ٦٥.
=

وللانتماء مستويات متعددة منها مستوى الأسرة الممتـدة، ومستوى العشيرة والقبيلة، ومسـتوى الجماعـة الدينيـة أو الطائفية، ومستوى الأمة والوطن. وفي المجتمعات الناميـة، ومنها العربية، نجد أن قيمة الولاءات التحتية (دون الدولـة) تكون أحيانًا من القوة بحيث تتنافس مع الولاء للدولة. يبـرز هذا بوضوح في المجتمعات التعددية مثل المجتمع اللبنـاني، حيث يعرف المواطن نفسه من منطلق الطائفة التـي ينتمـي إليها كشيعي، أو كسني، أو كدرزي، أو كماروني. وقد تأكـد ذلك أكثر باندلاع الحرب الأهلية وزيادة التركيز الجغرافـي على أسس طائفية نتيجة شعور الفرد بعدم الأمـان خـارج أسوار طائفته. كما ارتبطت بالحرب ظـاهرة أخـرى هـي تشكيل الميليشيات الطائفية التي كانت تعبر في حد ذاتها عن اقتناع بهشاشة كيان الدولة، وعن الشعور بالتعارض في مـا بين الولاءات المختلفة [١].

=

انظر أيضا:

Merkl, Modern Comparative Politics, p. ١٦٣.

(١) سليم الحص، "الديمقراطية في لبنان" **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ أبريل ١٩٩٣)، ص ٢٨.

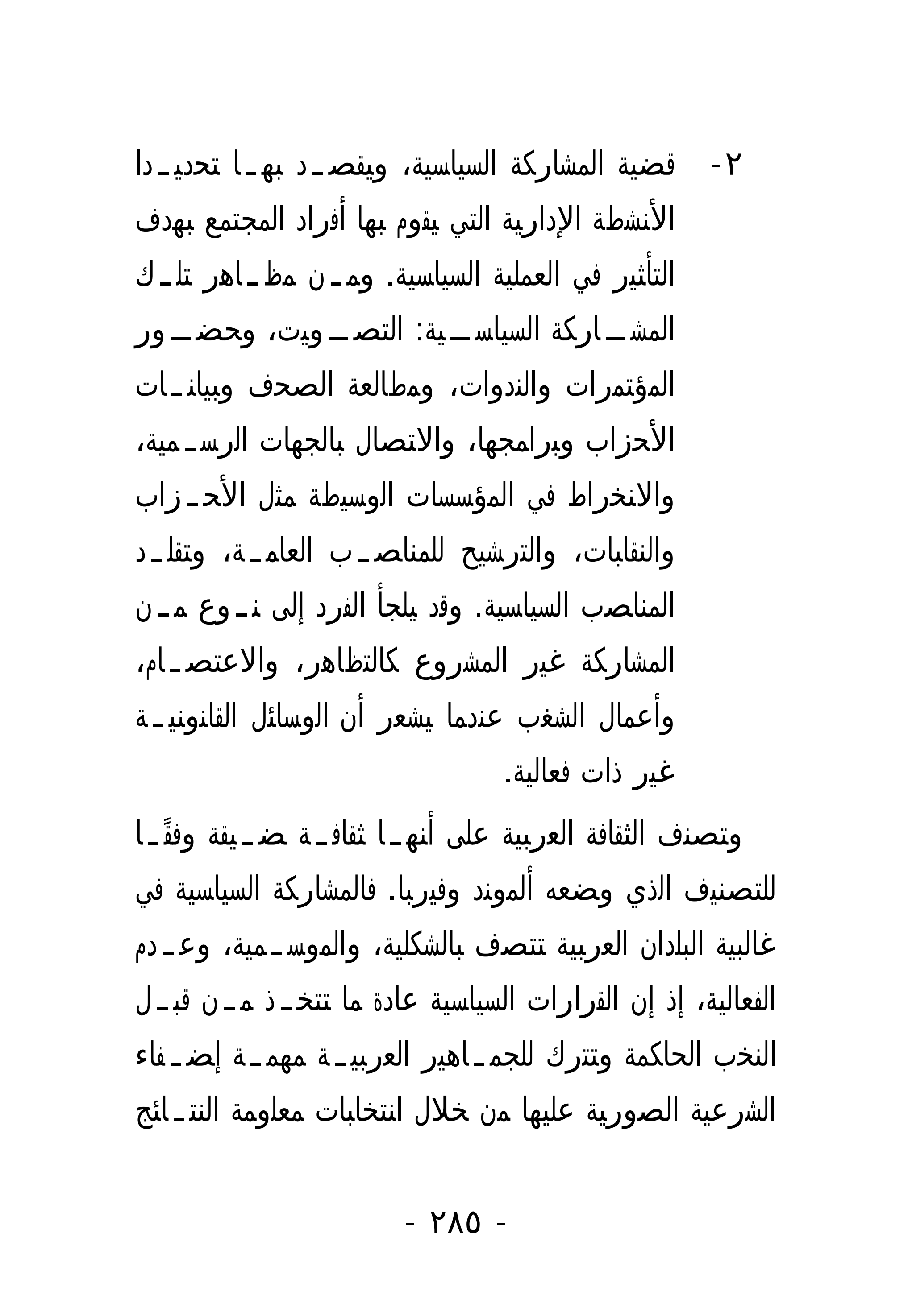
وما يصدق على لبنان يصدق أيضا على الصومال. فرغم أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، إلا أن لغة أهل الجنوب هي الإيطالية، ولغة أهل الشمال هي الإنكليزية. ويتوازى مع هذا التمايز اللغوي تمايز اجتماعي – اقتصادي بين الشمال والجنوب. ففي الوقت الذي كان يعاني فيه شمال الصومال، نتيجة سياسات الرئيس سياد بري، من أزمات اقتصادية ومجاعات حادة، ركزت الحكومات الصومالية المتعاقبة اهتمامها على جنوب البلاد على نحو غرس بذور الفتنة القبلية. وبلغت حدة الأزمة أوجها عندما قامت قوات الحكومة بالهجوم بالطائرات والمدافع على قبائل إسحاق الشمالية في عام ١٩٨٩ في حملة قدر عدد ضحاياها بحوالي ١٠٠ ألف مواطن بين قتيل وجريح. مثل هذا الوضع شكل خلفية أزمة الانتماء عند قبائل الشمال ودعاها لإعلان استقلالها في أيار/ مايو ١٩٩١ مكونة جمهورية "أرض الصومال" في المنطقة التي كانت تقع تحت سيطرة الاستعمار البريطاني حتى عام ١٩٦٠ (١).

---

(١) ليما نبيل، "تسلية بالسلاح حتى الموت (تقرير من مقديشيو)،" **الشاهد**، العدد ٨٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ١٨ – ٢٦.

وعلى مستوى الوطن العربي، أوضحت إحدى الدراسات الميدانية التي حاولت تحليل الثقافة السياسية العربيـة (أخـذًا بعين الاعتبار المصاعب التي تواجه هذا النوع من الدراسات والتي تتعلق أساسا بصعوبة الوصول إلى المعلومة فضلاً عن الشك في مبلغ دقتها)، إن الأسرة جاءت في المركـز الأول من حيث اهتمامات الأفراد بنسـبة ٧٧,٣ بالمائـة، مقارنـة بالدولة (٣٤ بالمائة)، والـوطن العربـي (٢٩,٥ بالمائـة)، والعالم الإسلامي (١٧,٦ بالمائة)، وأن الانتماء إليها يجب ما دون ذلك من انتماءات. فلا تزال الأسرة النووية هي الكيـان الأساسي الذي يستمد منه المـواطن العربـي معظـم قيمـه وتعاليمه، وهي مركز اهتمامه ومحور نشاطه. لكن ضـعف علاقة انتماء المواطن بالدولة، ليس هو المظهر الوحيد لأزمة الهوية، فهناك بعد آخر يتمثل في أن بعض الجماعات ترفض حدود الدولة وتتجه بانتمائها إلى نطاق أوسع، سـواء أكـان قوميا (عربيا) أو أمميا (إسلاميا).

والملاحظة المهمة في هذا الخصـوص، هـي أن عـدم التناسق بين تلك الدوائر أو الانتماءات (دون الدولة والقومية والأممية) مع الولاء للدولة ذاتها، وغياب وضـوح الرؤيـة لترتيبها قد يؤدي إلى رفع السلاح في وجه الدولـة. وكمـا أشير آنفًا فإنه لا يوجد بالضرورة ما يحتم التصادم فـي مـا بين هذه الانتماءات والولاءات، وبعضها مع بعـض، فلـيس هناك ما يمنع أن يعزز المواطن انتماءه إلى جماعته اللغوية، أو المذهبية، أو القبلية بشرط ألا يكون انتماؤه لدولته محـل خيار أو مفاضلة، فالمجتمع الأمريكي علـى سـبيل المثـال مجتمع شديد التنوع الثقافي لكنه في الوقت نفسه يمثل إطـارا تتكامل فيه مختلف الجماعات الثقافية، وتصطلح علـى حـد أدنى من القيم السياسية والاجتماعية. كمـا أن تبنـي فكـرة الوحدة العربية لا ينبغي أن يكون مسوغًا للاستخفاف بالولاء للدولة، ومع الارتباط بهذه الأخيرة كمرحلة ضـرورية مـن مراحل التطور التاريخي في اتجاه المشروع القومي. وتثبت التجارب الوحدوية الناجحة على مستوى العالم أنها نبعت من الاعتراف بالخصوصيات والمصالح القطرية وتوصلت إلـى صيغ خلاقة للتفاعل بينها من دون أن تحـاول إنكارهـا أو تخطيها.



٢- قضية المشاركة السياسية، ويقصد بها تحديدا الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية. ومن مظاهر تلك المشاركة السياسية: التصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية. وقد يلجأ الفرد إلى نوع من المشاركة غير المشروع كالتظاهر، والاعتصام، وأعمال الشغب عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير ذات فعالية.

وتصنف الثقافة العربية على أنها ثقافة ضيقة وفقًا للتصنيف الذي وضعه ألموند وفيربا. فالمشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية، والموسمية، وعدم الفعالية، إذ إن القرارات السياسية عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك للجماهير العربية مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج

سلفًا. كما أن ظاهرة المرشح الواحد مسألة واسعة الانتشار في الواقع العربي حتى في إطار النظم التي تأخذ بالتعددية الحزبية، إذ يستأثر حزب الحكومة عادة بكل الضمانات الكفيلة بتحقيق النسبة المطلوبة في الانتخابات ويقوم بممارسة الضغوط على الناخبين. ويشار أيضا إلى أن المشاركة السياسية في البلدان العربية هي مشاركة متقطعة لا تتخذ شكلاً منتظما، بمعنى أنها ترتبط أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الأزمات منها بالمبادرات الفردية، بحيث يعود المواطن بعدها إلى سلبيته، وبخاصة مع تواضع دور المعارضة الفعالة [1].

---

(١) جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،" في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣)، ص ١١٠ – ١١١.

ولا تقتصر ظاهرة السلبية السياسية في الـوطن العربـي على جماعة بذاتها، فهي تنتشر بـين الأغنيـاء والفقـراء، والمتعلمين وغير المتعلمين، بحيث يظل الفارق بين مجتمـع وآخر، أو بين شريحة اجتماعية وأخرى، فارقًا في الدرجة لا في النوع. ففي بحث ميداني أجري عام ١٩٨٧ في قـريتين مصريتين إحداهما في الوجه القبلي والأخـرى فـي الوجـه البحري، تبين أن ٤٣ بالمائة من أفراد العينة لا يشاركون في العمليات الانتخابية إطلاقًا، وأن ٨٨,٧ بالمائة منهم لم يلتحقوا بأي حزب سياسي من الأحزاب القائمـة، وأن ٦١ بالمائـة آخرين ليست لديهم أية اهتمامات بالسياسـية. كمـا أفـادت دراسة سابقة أجريت في عام ١٩٨٤ أن ١٨ بالمائة فقط في الفلاحين المصريين هـم الـذين يشـاركون بانتظـام فـي الانتخابات، وأن ٩٦ بالمائة ليسوا أعضاء في أي حزب ولا ينوون الانضمام إلى أي حزب، كما أن ٦٧ بالمائة يتجنبون الدخول في مناقشات سياسية [١].

---

(١) كمال المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،" **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٨.

لكن من المفارقة أن السلوك الفعلي للجماهير العربية شيء ومشاعرها غير المعلنة شيء آخر، بمعنى أن الجماهير قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها، وهي تشارك لا تعبيرا عن نوع الوعي السياسي إنما مقابل تلقيها خدمات معينة من المرشحين بحيث تصبح المشاركة في هذه الحال بمثابة تزييف للوعي السياسي.

وبالفعل أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن الثقافة السياسية العربية تحمل توقعات بالمشاركة متى توفر المناخ الملائم وعبدت الطريق أمامها وتراءت لها فرص الإصلاح والتغيير. وفي هذا السياق، وعبر حوالي ٦٨ بالمائة من إجمالي الذين تناولهم البحث عن اهتمامهم بالقرارات السياسية قبل صدورها، أي أنه اهتمام واضح بجانب المدخلات الذي عبر عنه ألموند وفيربا في دراستهما، ولكن المشكلة أن ٢٢,٧ بالمائة فقط هم الذين يتصورون أنفسهم كمشاركين، وأبدى حوالي ١٩ بالمائة فقط تفضيلهم لحضور الاجتماعات السياسية [١]. ويمكن تفسير هذا التناقض بين الرغبة والسلوك

---

(١) رشاد، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية، ص ٢٤٩.

الفعلي بوجود مساحة من الشك والخوف تجاه الانخراط فـي أي عمل سياسي. وقد أرجع أحد البـاحثين إخفـاق الـنظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية إلى مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعيـة – الاقتصادية والسياسية، مثل التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات، وانتشار الأمية بنسبة تتراوح مـا بـين ٥٠ و٦٠ بالمائة، وبالتالي انخفاض الوعي السياسي، وضعف المشاركة الاجتماعية، وتقلص الطبقة الوسطى [١].

٣- قضية علاقة الدين بالقومية، وقد أشـارت إحـدى الدراسات الميدانية التي أجريت على نحـو ٦٠٠٠ شخص من ١٠ دولة عربية إلى أن ٦٠ بالمائة من أفراد العينة يعتقـدون بمركزيـة الإسـلام كأحـد مقومات الوجود القومي، بل إن حوالي الثلث مـن ضمن هؤلاء الذين تناولهم البحث يريدون أن تـتم الوحدة العربية على أساس إسلامي وأن تكون هذه

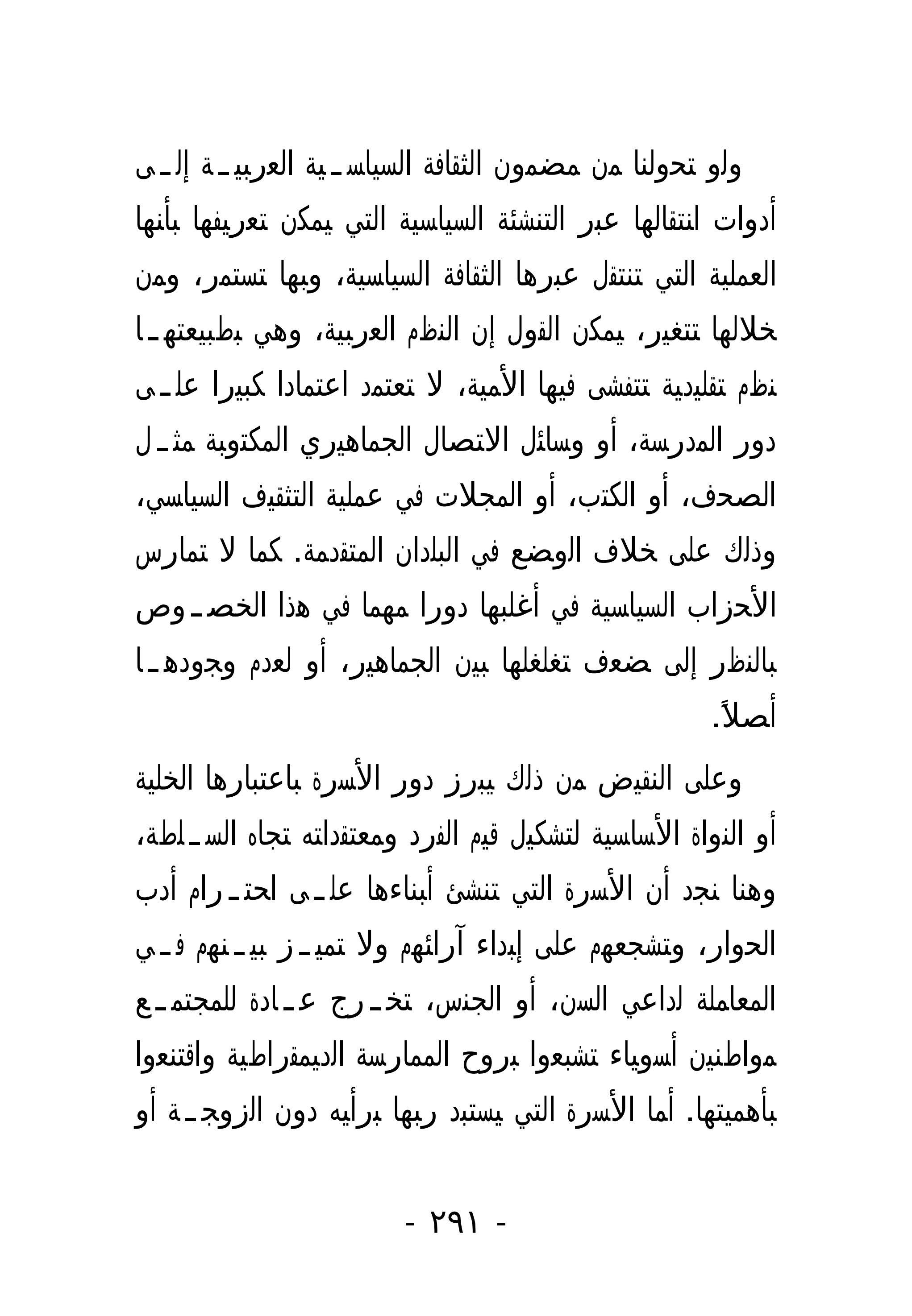
(١) معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،" ص ١١٤ – ١١٧.

الوحدة خطوة نحو وحدة إسلامية كبرى [1]. وأشار البعض إلى أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع لو كانت العينة التي أجري عليها قياس الـرأي العـام بهـا شريحة أكبر من الجماهير العربية غير المتعلمـة، وإذا أدخلت فيها قطاعات أكبر من الفلاحين. كمـا أن دراسة أخرى أجريت على عينة من المواطنين المصريين أثبتت أن النظام الإسلامي يـأتي علـى قائمة تفضيلاتهم (بنسـبة ٦٨,٤ بالمائـة)، وأنهـم عندما يتحمسون لغرس قـيم جديـدة (بنسـبة ٧٦ بالمائة)، فإنهم عادة ما يقصدون (٨٥ بالمائة منهم) القيم الإسلامية [2].

---

(١) سعد الدين إبراهيم، "قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (عرض للدراسة الميدانية)،" ورقة قدمت إلـى: **القوميـة العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات النـدوة الفكريـة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة** (بيـروت: المركـز، ١٩٨٠)، ص ١٩٢.

(٢) رشاد، **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية**، ص ٢٤٧.



ولو تحولنا من مضمون الثقافة السياسية العربية إلى أدوات انتقالها عبر التنشئة السياسية التي يمكن تعريفها بأنها العملية التي تنتقل عبرها الثقافة السياسية، وبها تستمر، ومن خلالها تتغير، يمكن القول إن النظم العربية، وهي بطبيعتها نظم تقليدية تتفشى فيها الأمية، لا تعتمد اعتمادا كبيرا على دور المدرسة، أو وسائل الاتصال الجماهيري المكتوبة مثل الصحف، أو الكتب، أو المجلات في عملية التثقيف السياسي، وذلك على خلاف الوضع في البلدان المتقدمة. كما لا تمارس الأحزاب السياسية في أغلبها دورا مهما في هذا الخصوص بالنظر إلى ضعف تغلغلها بين الجماهير، أو لعدم وجودها أصلاً.

وعلى النقيض من ذلك يبرز دور الأسرة باعتبارها الخلية أو النواة الأساسية لتشكيل قيم الفرد ومعتقداته تجاه السلطة، وهنا نجد أن الأسرة التي تنشئ أبناءها على احترام أدب الحوار، وتشجعهم على إبداء آرائهم ولا تميز بينهم في المعاملة لداعي السن، أو الجنس، تخرج عادة للمجتمع مواطنين أسوياء تشبعوا بروح الممارسة الديمقراطية واقتنعوا بأهميتها. أما الأسرة التي يستبد ربها برأيه دون الزوجة أو

الأبناء، أو التي تحابي أصغر الأبناء أو أكبرهم وتميزه في المعاملة، أو التي تشجع تسلط الأخوة الذكور، فإنها تلفظ إلى المجتمع مواطنين سلبيين أو مواطنين غير ديمقراطيين. وتولي الدراسات اهتماما خاصا للقيم والأفكار التي يكتسبها الأطفال في فترتي الطفولة المبكرة والمتأخرة (أي من سن ٣ إلى ١٣ سنة)، وتركز في هذا الإطار على تأثير الأسرة باعتبارها الوحدة الإنسانية التي تلبي حاجات الطفل، وفي الوقت ذاته تتحكم في تحديد ولاءاته بعيدا عن المجتمع الواسع [(١)].

وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات الميدانية إلى أن الأسرة تمثل أولى مؤسسات التنشئة التي تغرس في نفس المواطن معنى المواطنة (٦٩,٤ بالمائة من مفردات العينة)، وقيم الالتزام الديني (٦٧,٧ بالمائة من مفردات العينة)، والولاء للقومية العربية (٣٦ بالمائة من مفردات العينة) [(٢)].

---

(١) عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية: الثابت والمتغير: دراسة استطلاعية** (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١)، ص ٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ – ٧٧.

وتأتي في الأهمية التالية للأسرة في عملية التنشئة السياسـية جماعة الرفاق التي تكرس من خلال علاقة الشلة، أو الدفعة، أو العمل ما سبق أن تعلمه الفرد من قيم. وعادة مـا يكـون تأثير جماعة الرفاق كبيرا بحكم أنها تتكون من أفراد ينتمون إلى الطبقة أو الطائفة الدينية نفسها. وأخيرا فإن الجيش يلعب دورا مهما في البلدان النامية وهو يؤثر في عمليـة التنشـئة السياسية [١].

والملاحظة المهمة في هذا الصدد هـي أن اسـتطلاعات الرأي العام قد كشفت سمة هامة لعملية التنشئة السياسية فـي الوطن العربي، وهي سمة عدم الاتساق بين ما تقدمه الوسائل المختلفة، وهو ما قد يرجع إلى عدم الاستقرار المجتمعي أو السياسي، بما يعنيه من غياب ما يسمى بالاتفاق العام. فيرى حوالي ٤٣,٧ بالمائة من عينة أحد استطلاعات الرأي أن ما تقدمه الأسرة من قيم للأطفال لا ينسـجم مـع مـا تقدمـه

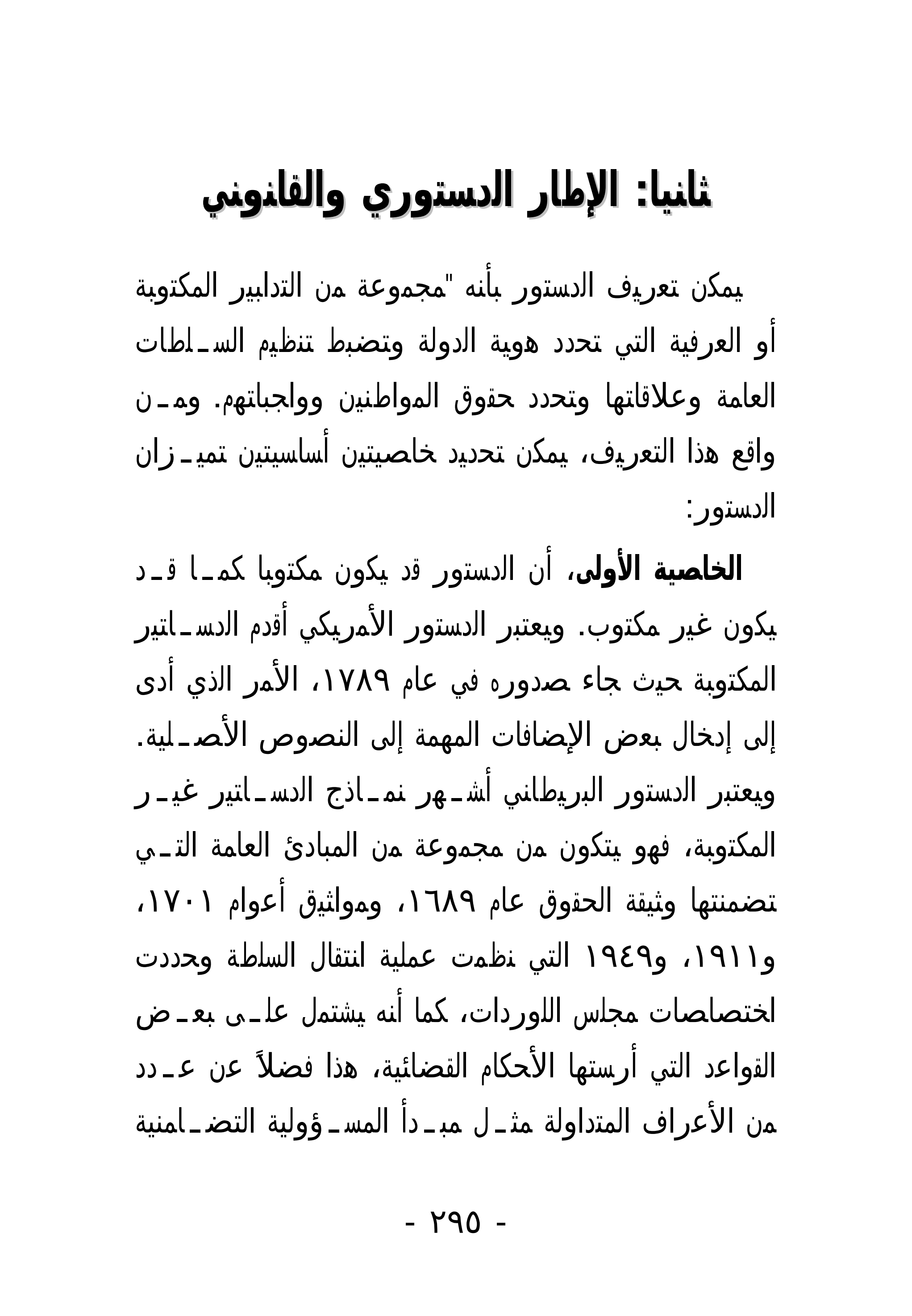
(١) المنوفي، "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،" ص ٦٦ – ٧٥، وبركات، **المجتمـع العربـي المعاصـر: بحـث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٧٩.

المدرسة، وأن ٢٧,٣ بالمائة فقط يرون أن ما تقدمه الأسـرة ينسجم مع ممارسات الحياة اليومية، وأن ٢٧,٨ بالمائة منهم فقط هم الذين يرون أن ما تقدمه الأسرة ينسجم مع ما تقدمـه وسائل الإعلام من مواد إعلامية [1]. كما أن من التفسـيرات الأخرى لتلك السمة أن معظم وسائل الإعلام هـذه مملوكـة للدولة أو تخضع لرقابتها، وهذا يجعلها تتحدث إلى الناس ولا تتحدث معهم [2].

---

(١) رشاد، **الثقافة السياسية: الثابت والمتغير: دراسة استطلاعية،** ص ٨١.

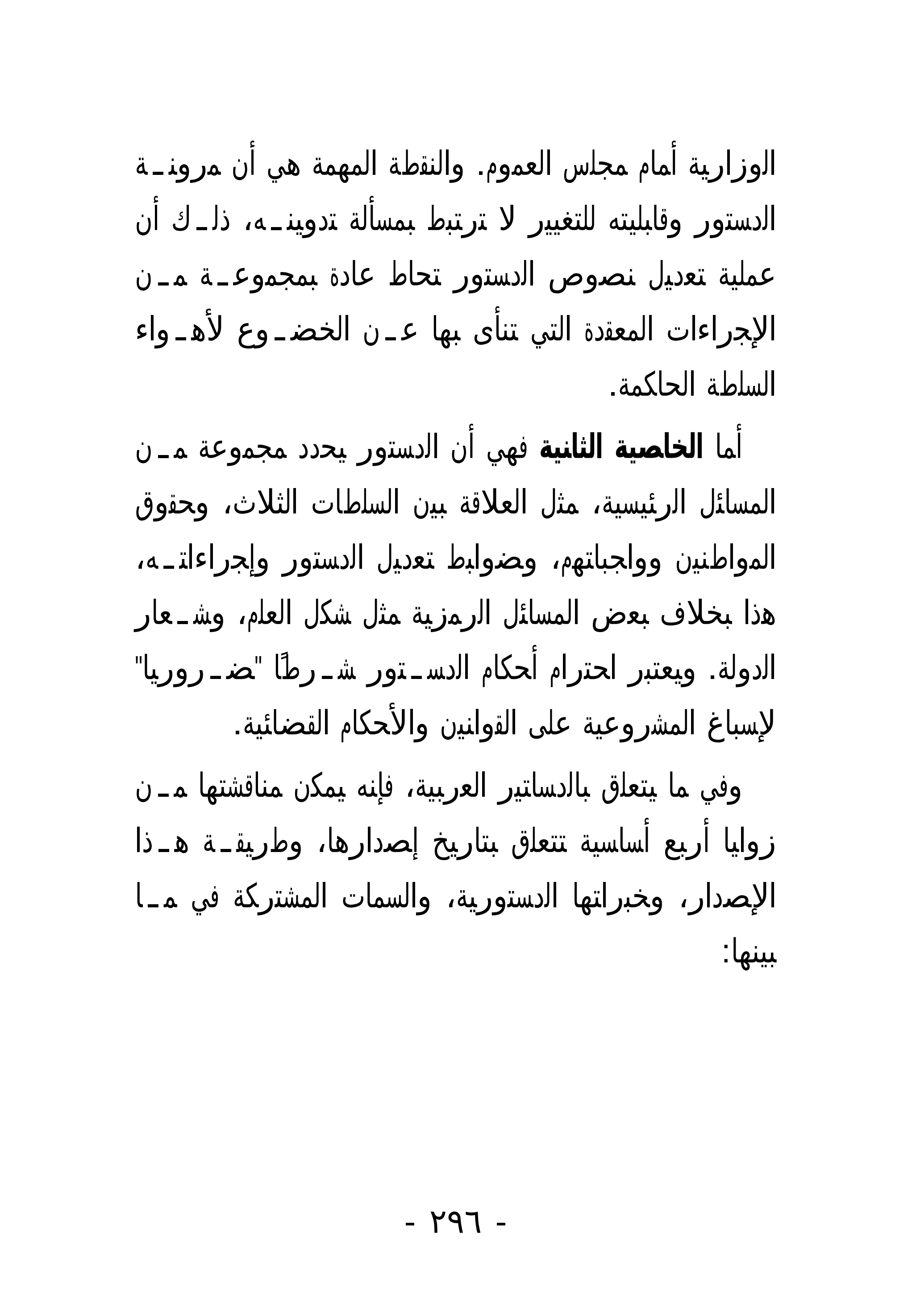
(٢) المنوفي، المصدر نفسه، ص ٧٧.



ثانيا: الإطار الدستوري والقانوني

يمكن تعريف الدستور بأنه "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم. ومن واقع هذا التعريف، يمكن تحديد خاصيتين أساسيتين تميزان الدستور:

الخاصية الأولى، أن الدستور قد يكون مكتوبا كما قد يكون غير مكتوب. ويعتبر الدستور الأمريكي أقدم الدساتير المكتوبة حيث جاء صدوره في عام ١٧٨٩، الأمر الذي أدى إلى إدخال بعض الإضافات المهمة إلى النصوص الأصلية. ويعتبر الدستور البريطاني أشهر نماذج الدساتير غير المكتوبة، فهو يتكون من مجموعة من المبادئ العامة التي تضمنتها وثيقة الحقوق عام ١٦٨٩، ومواثيق أعوام ١٧٠١، و١٩١١، و١٩٤٩ التي نظمت عملية انتقال السلطة وحددت اختصاصات مجلس اللوردات، كما أنه يشتمل على بعض القواعد التي أرستها الأحكام القضائية، هذا فضلاً عن عدد من الأعراف المتداولة مثل مبدأ المسؤولية التضامنية


الوزارية أمام مجلس العموم. والنقطة المهمة هي أن مرونـة الدستور وقابليته للتغيير لا ترتبط بمسألة تدوينـه، ذلـك أن عملية تعديل نصوص الدستور تحاط عادة بمجموعـة مـن الإجراءات المعقدة التي تنأى بها عـن الخضـوع لأهـواء السلطة الحاكمة.

أما **الخاصية الثانية** فهي أن الدستور يحدد مجموعة مـن المسائل الرئيسية، مثل العلاقة بين السلطات الثلاث، وحقوق المواطنين وواجباتهم، وضوابط تعديل الدستور وإجراءاتـه، هذا بخلاف بعض المسائل الرمزية مثل شكل العلم، وشـعار الدولة. ويعتبر احترام أحكام الدسـتور شـرطًا "ضـروريا" لإسباغ المشروعية على القوانين والأحكام القضائية.

وفي ما يتعلق بالدساتير العربية، فإنه يمكن مناقشتها مـن زوايا أربع أساسية تتعلق بتاريخ إصدارها، وطريقـة هـذا الإصدار، وخبراتها الدستورية، والسمات المشتركة في مـا بينها:

١- تاريخ إصدار الدساتير:

يمكن تصنيف الدول العربية من حيث تاريخ إصدار دساتيرها إلى ثلاث مجموعات أساسية هي التالية:

أ- دول عرفت حركة دستورية وصدر فيها الدستور لأول مرة قبل الخضوع للاستعمار الغربي، ومن نماذجها مصر وسوريا. ففي مصر بدأت الحركة الدستورية في أواخر عهد الخديو إسماعيل وذلك بصدور اللائحة التأسيسية التي أقامت مجلس شورى النواب في ١٨٦٦. وفي عهد الخديو توفيق نجحت الحركة الدستورية بتأييد من الجيش بزعامة أحمد عرابي عام ١٨٨١ في حمل خديو مصر على إصدار دستور أكثر ديمقراطية وهو لائحة ١٨٨٢. ويعتبر هذا الدستور أول دستور ديمقراطي يصدر في الدول العربية كافة، وإن لم يطبق إلا لبضعة أشهر فقط حيث بادرت إنكلترا فور احتلال مصر لإلغاء دستورها. ولكن على أثر ثورة ١٩١٩ واعتراف إنكلترا باستقلال مصر في تصريح ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٢٢، صدر دستور نيسان/ أبريل ١٩٢٣.

وبعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢، ألغت الثورة دستور ١٩٢٣، ثم صدر الإعلان الدستوري لعام ١٩٥٣، وفي ما بعد دستور ١٩٥٦، ثم دستور ١٩٥٨، ثم إعلان دستوري عام ١٩٦٤، وأخيرا دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ الذي ما زال يجري العمل به حتى الآن.

وفي سوريا، قامت الحكومة بدعوة ممثلين لجميع البلاد السورية (سوريا بحدودها الحالية ومعها شرق الأردن ولبنان وفلسطين) لعقد المؤتمر السوري العام، وهو بمثابة المجلس النيابي (البرلمان) بهدف وضع دستور للبلاد. وفي عام ١٩٢٠ أعلن المؤتمر استقلال المملكة العربية السورية عن الحكم العثماني، ثم وضع لها دستورا شبه اتحادي يسري على جميع البلاد السالفة الذكر، إلا أن بريطانيا وفرنسا احتجتا على ذلك، وسرعان ما صدر قرار من عصبة الأمم بانتداب بريطانيا لإدارة فلسطين، وانتداب فرنسا لإدارة سوريا ولبنان، وما أدى إلى تفكك الدولة السورية الوليد. وفي ظل الانتداب الفرنسي على سوريا دعيت جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد، بيد أن فرنسا لم تقبل إصداره إلا بعد

إدخال بعض التعديلات، وهو ما رفضته الجمعية التأسيسية، الأمر الذي أدى إلى توالي الاضطرابات الشعبية، مما حث فرنسا على قبولها إصدار دستور في عام ١٩٣٠. وبعد جلاء فرنسا عن سوريا تشكلت جمعية تأسيسية وضعت دستورا جديدا صدر في عام ١٩٥٠، ولكن مع توالي الانقلابات العسكرية على نحو ما أسلفنا صدر دستور جديد في عام ١٩٥٣ في عهد أديب الشيشكلي، وبعد انقضاء عهده وعودة الحكومة المدنية ألغي العمل بهذا الدستور وأعيد العمل بدستور عام ١٩٥٠، حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة نتيجة الوحدة بين مصر وسوريا وصدور الدستور المؤقت للدولة الجديدة في ١٩٥٨. واستمر العمل بهذا الدستور حتى حدوث الانفصال السوري في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٤ تم وضع دستور جديد، ثم صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية السورية المعلن في أيار/ مايو ١٩٦٩، والمعدل في عام ١٩٧١، وأخيرا صدر دستور عام ١٩٧٣ المعمول به حتى الآن [١].

---

(١) **دساتير البلاد العربية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، =

ب- دول عرفـت أول دسـتور لهـا أثنـاء الحقبـة الاستعمارية، ومن أمثلتها العراق، ولبنـان والأردن. ففي العراق، ربطت بريطانيا – باعتبارهـا الدولـة المنتدبة – آنذاك إصدارها الدستور في عـام ١٩٢٢ بموافقة العراق على توقيع معاهدة تكـرس علاقـة الاحتلال وتعمقها. وهذا يعني أن المعاهدة العراقيـة – البريطانية حظيت منذ اللحظة الأولـى بأسـبقية زمنية وأولوية قانونية على الدستور العراقي. فعلاوة على أن صدور الدستور جاء تاليا توقيع المعاهـدة، التزم الملك صراحة في متن المعاهدة (المادة الثالثة) بعدم تضمين الدستور "ما يخالف نصوص المعاهدة".

=

١٩٥٥)، ص ٢، ٣٢٣ – ٣٢٥ و٣٦٠ – ٣٦٧؛ السيد صـبري، **النظم الدستورية في البلاد العربية**، محاضرات ألقيت على طلبـة قسم الدراسات القانونية (القاهرة: جامعة الـدول العربيـة، معهـد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٦)، ص ١٤٢ – ٢١٧، وسـليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفـي الفكر السياسي الإسلامي، تكوينها واختصاصاتها والعلاقة بينها**، ط ٣ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤)، ص ٦.

ولم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للدستور اللبناني، فلقـد جاء أمر صدوره متضمنًا في بيان مجلـس عصـبة الأمـم بتاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٢٢، حيث ألزم البيان فرنسـا – باعتبارها الدولة المنتدبة – بالمسارعة إلى وضع دستور لكل من سوريا ولبنان في ما لا يتجاوز ثلاثة أعـوام. وبالفعـل شرعت فرنسا في اتخاذ التدابير اللازمة، لكنهـا لـم تعهـد لمجلس تأسيسي بمهمة وضع الدستور كما كان الحـال مـع العراق، بل قامت بتشكيل لجنة من موظفي وزارة خارجيتها ليتولوا هذه المهمة من العاصمة الفرنسية ذاتها [1].

أما الأردن فقد كان إمـارة خاضـعة لسـلطة الانتـداب البريطاني التي عقدت مع الأمير عبد الله بن الحسين حـاكم الأردن معاهدة تحـالف فـي ٢٠ شـباط/ فبرايـر ١٩٢٨، وسمحت بوضع دستور للبلاد فـي عـام ١٩٢٨، ولكنهـا احتفظت بالكلمة العليا للأمير عبـد الله. وفـي عـام ١٩٤٦

(١) غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الرعيـة الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٨ – ٧٠، والطمـاوي، المصـدر نفسه، ص ٢٥ – ٦٥ و٤٧ – ١٠٢.

عدلت معاهدة ١٩٢٨ وتحررت إمـارة شـرق الأردن مـن بعض مظاهر النفوذ البريطاني، وكان مـن نتيجـة تعـديل المعاهدة أن وضع دستور جديد صدر في ٢٥ أيـار/ مـايو ١٩٤٦. ومع أن هذا الدستور جاء أفضل من سابقه إلا أنـه ظل يحفظ للملك سلطات واسعة للغاية. وبعد حرب فلسـطين وضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية في عـام ١٩٥٠ دعت هذه الأحداث إلى تعديل الدستور مرة أخرى ثم إلى إصدار دستور جديد في عام ١٩٥٢ [١].

ج- دول تأخر صدور أول دستور بهـا حتـى تمـام حصولها على الاستقلال. وتضم هـذه المجموعـة دولاً مثل المغرب، والجزائر، واليمن، والكويـت، والبحرين. وإذا كانت طبيعة الخبرة الاسـتعمارية وطريقة الحصول على الاستقلال قد أثرتـا علـى التطور السياسي اللاحق، فإنهما بـدورهما طبعتـا التطور الدستوري. ولذلك فإن ثمـة دولاً تـأثرت

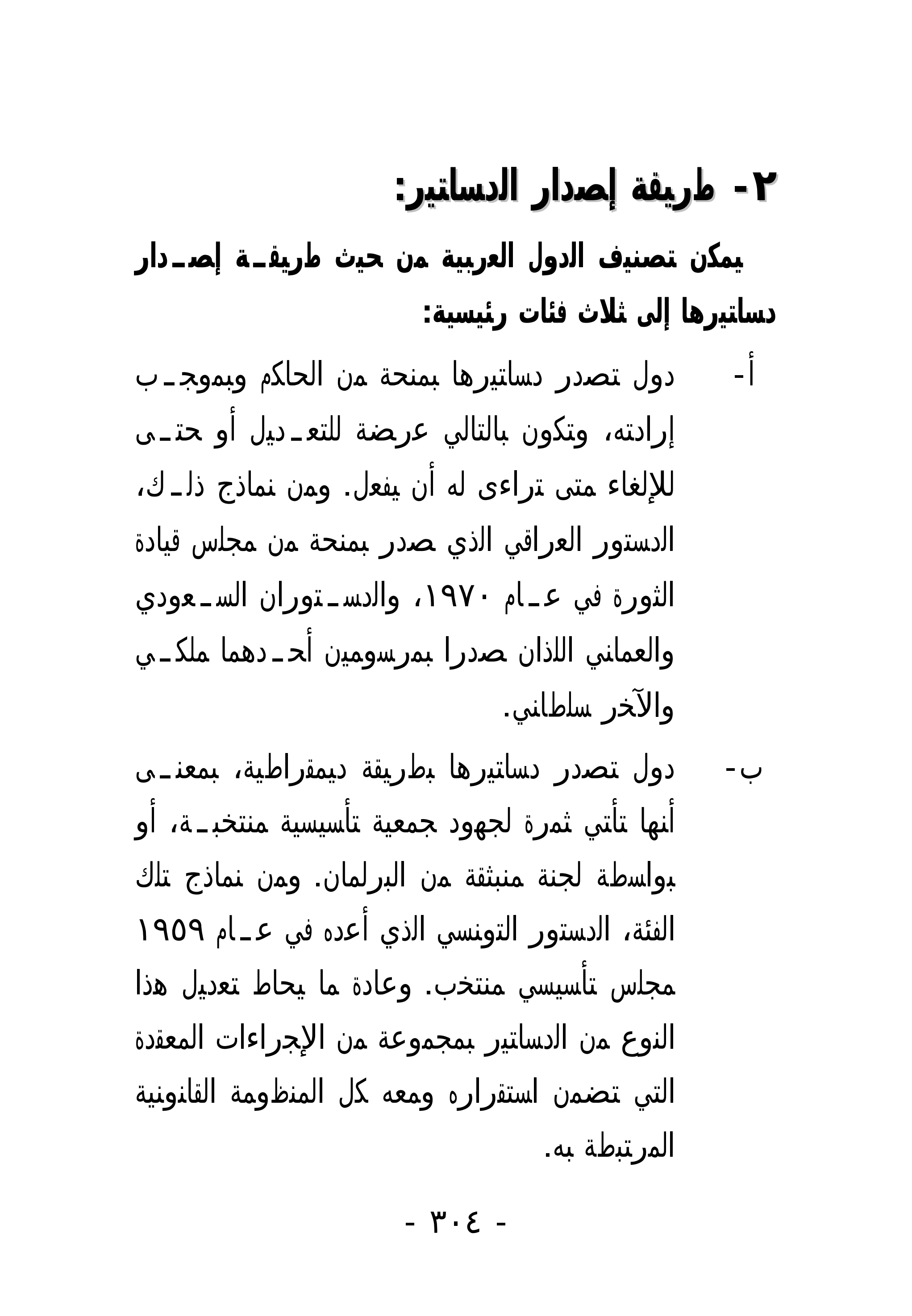
---

(١) صبري، المصدر نفسه، ص ١٨١ – ١٨٣، والطماوي، المصـدر نفسه، ص ١ و٥ – ٦.

دساتيرها بدستور الدولة الاستعمارية الأم أو نقلت عنه (مثل المغرب)، وأخرى فرضت عليها تجربتها المريرة مع الاستعمار أن تنأى بدستورها عن كل تأثير استعماري (الجزائر).

صدر دستور المملكة المغربية في عام ١٩٦٢، ثم شهد عدة تعديلات لاحقة لصدوره، في عام ١٩٧٢، ثم في عام ١٩٩٢، وأخيرا في عام ١٩٩٦. ولقد استلهمت الدساتير المغربية في إصداراتها المختلفة روح دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وتأثرت به.

أما أول دستور جزائري فقد صدر عام ١٩٦٣، وقد جاء مشبعا بالروح الاشتراكية. وظل هذا التوجه يمثل سمة له حتى عام ١٩٨٩ عندما تحولت الجزائر عن الاشتراكية وأصدرت دستورا جديدا، ثم لم تلبث أن أدخلت عليه جملة تعديلات في عام ١٩٩٦.



٢- طريقة إصدار الدساتير:

يمكن تصنيف الدول العربية من حيث طريقة إصدار دساتيرها إلى ثلاث فئات رئيسية:

أ- دول تصدر دساتيرها بمنحة من الحاكم وبموجب إرادته، وتكون بالتالي عرضة للتعديل أو حتى للإلغاء متى تراءى له أن يفعل. ومن نماذج ذلك، الدستور العراقي الذي صدر بمنحة من مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧٠، والدستوران السعودي والعماني اللذان صدرا بمرسومين أحدهما ملكي والآخر سلطاني.

ب- دول تصدر دساتيرها بطريقة ديمقراطية، بمعنى أنها تأتي ثمرة لجهود جمعية تأسيسية منتخبة، أو بواسطة لجنة منبثقة من البرلمان. ومن نماذج تلك الفئة، الدستور التونسي الذي أعده في عام ١٩٥٩ مجلس تأسيسي منتخب. وعادة ما يحاط تعديل هذا النوع من الدساتير بمجموعة من الإجراءات المعقدة التي تضمن استقراره ومعه كل المنظومة القانونية المرتبطة به.

ج- دول تصدر دساتيرها بالمزاوجة بين الطريقتين السابقتين، بمعنى أن تنبع من لجنة معينة بواسطة القيادة السياسية، ثم تعرض لاحقًا على الشعب للاستفتاء عليها. ومن أمثلة هذا النوع من الدساتير، الدستوران اليمني والموريتاني الصادران في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي [١].

ويلاحظ أن التصنيف السابق لا يعتبر بمدى ديمقراطية الجهات المنتخبة من حيث سلامة إجراءات العملية الانتخابية، كما أنه لا يعتبر بمدى ديمقراطية الدساتير نفسها. فالمحك فيه هو أسلوب الإصدار.

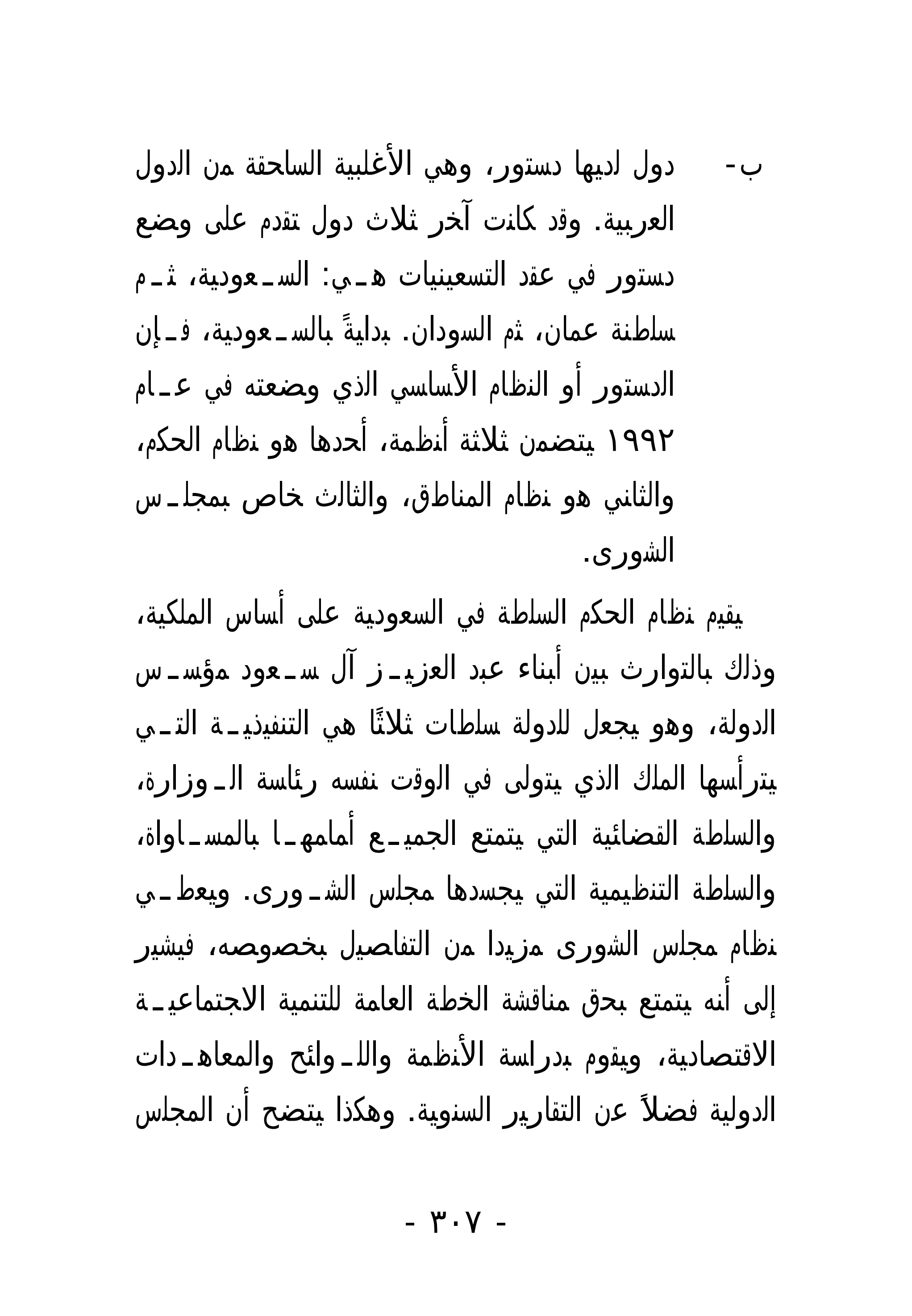
(١) طلال صالح بنان وصدقة يحيى فاضل، "الدستور والوضع الدستوري الحالي في الوطن العربي،" **مجلة البحوث والدراسات العربية** (القاهرة)، العدد ٢٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦). ص ٢٥ – ٢٦ و٤٤ – ٤٦.

٣- الخبرة الدستورية للدول العربية:

تتوزع الدول العربية من حيث خبرتها الدستورية على ثلاث مجموعات رئيسية:

أ- دول ليس لديها دستور، وقد انحصرت حاليا في ليبيا بعد أن كان السودان آخر دولة عربية تنضم إلى قافلة النظم الدستورية في عام ١٩٩٧. وكانت ليبيا قد عرفت بعد استقلالها العمل بأكثر من دستور، آخرها الدستور الذي صدر في العهد الملكي في عام ١٩٦٣. وفي عام ١٩٦٩ تم إلغاء الدستور القائم، وإبداله في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه بـ "إعلان دستوري". وقد ذكر في حينه أن هذا الإعلان له طبيعة مؤقتة، إلا أنه سيظل ساري المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم... [١].

(١) **الحياة**، ٧/ ٩/ ١٩٩٥.



ب- دول لديها دستور، وهي الأغلبية الساحقة من الدول العربية. وقد كانت آخر ثلاث دول تقدم على وضع دستور في عقد التسعينيات هي: السعودية، ثم سلطنة عمان، ثم السودان. بدايةً بالسعودية، فإن الدستور أو النظام الأساسي الذي وضعته في عام ١٩٩٢ يتضمن ثلاثة أنظمة، أحدها هو نظام الحكم، والثاني هو نظام المناطق، والثالث خاص بمجلس الشورى.

يقيم نظام الحكم السلطة في السعودية على أساس الملكية، وذلك بالتوارث بين أبناء عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة، وهو يجعل للدولة سلطات ثلاثًا هي التنفيذية التي يترأسها الملك الذي يتولى في الوقت نفسه رئاسة الوزارة، والسلطة القضائية التي يتمتع الجميع أمامها بالمساواة، والسلطة التنظيمية التي يجسدها مجلس الشورى. ويعطي نظام مجلس الشورى مزيدا من التفاصيل بخصوصه، فيشير إلى أنه يتمتع بحق مناقشة الخطة العامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ويقوم بدراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات الدولية فضلاً عن التقارير السنوية. وهكذا يتضح أن المجلس

له الصفة التشريعية، إنما أطلقت عليه الصفة التنظيمية تجنبا للحرج على أساس أنه لا تشريع في وجود الشريعة. أما نظام المناطق فقد جاء لينظم سير العمل الإداري في المملكة، وهو ما تعرفه الدول الأخرى تحت اسم نظام الحكم المحلي [1].

مرورا بسلطنة عمان، فلقد أصدرت دستورها الأساسـي في عام ١٩٩٦، وفي ٨١ مادة تجعل نظام الحكـم سـلطانيا وراثيا في الذكور من نسل مؤسس السلطنة تركي بن سـعيد ابن سلطان. وتنص على توزيع السلطات بين كل من السلطة التنفيذية الممثلة في مجلس الوزراء الذي يترأسـه السـلطان بنفسه ويعاونه الوزراء ومجموعة من المجالس المتخصصة، ومهمتها رسم السياسة العامة للدولة واقتـراح مشـروعات القوانين وتنفيذها، والسلطة القضائية التي يضطلع بها مجلس أعلى يتمتع بالاستقلال التام ويشرف على انتظام سير العمل بالمحاكم، والسلطة التشـريعية وقوامهـا مجلسـا الشـورى

---

(١) انظر النص الأساسي لأنظمة الحكـم السـعودية فـي: **الحيـاة**، ١٩٩٢/٣/٢. وانظر مناقشتها وتحليل بنودها في: إبراهيم نـافع، "خطوة على الطريق،" **الأهرام**، ٢٣/ ٣/ ١٩٩٢.

والدولة، حيث تم النص على أن يتولى القانون لاحقًا تحديد اختصاصات هذين المكونين ومدة كل منهما، وأدوار انعقاده، ونظام عمله، وكذلك تشكيله [1].

وانتهاء بالسودان، فإن انقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩ أسفر عن فرض حالة الطوارئ، وحل البرلمان والأحزاب والنقابات، وإلغاء الدستور. بيد أن السنوات القليلة الماضية شهدت محاولات ومبادرات لإعادة الحياة السياسية السودانية سيرتها الأولى، وتلك كانت الخلفية التي أجريت فيها الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأعيد العمل فيها بالدستور.

يقع الدستور السوداني الصادر في عام ١٩٩٨ في تسعة أبواب تستوعب ٢٠٦ مواد، فيقيم الدولة على أساس فيدرالي والنظام السياسي على أساس جمهوري.

---

(١) **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، العددان ١٠٤ – ١٠٥ (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٧.

على المستوى الاتحادي، يتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ويعاونه مجلس الوزراء، ويتولى السلطة التشريعية المجلس الوطني، أما السلطة القضائية فتتولاها المحاكم بدرجاتها المختلفة وصولاً إلى المحكمة العليا الاتحادية، فضلاً عما يسمى بمجلس العدل وهيئة المظالم العام. وعلى مستوى الولايات تباشر حكومة الولاية السلطة التنفيذية، ومجلس الولاية السلطة التشريعية، وقد فصل الباب الخامس من الدستور في تحديد توزيع السلطة على المستويين السابقين، فخص السلطة الاتحادية بعديد من الصلاحيات من أهمها: الأمن الداخلي والخارجي، والقضاء، والسياسة الاقتصادية، وتدبير الطوارئ، والتعليم، والمياه. وجعل ٧ اختصاصات مشتركة بين السلطتين الاتحادية والولائية شملت: الخدمة العامة، والإعلام والثقافة، والإحصاء، وتجارة الحدود، والمساحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية. وتمارس الولايات ما خلا ذلك من صلاحيات دونما إخلال بالصلاحيات الاتحادية [1].

(١) انظر نص: دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨، ص ٢ و٤٥ – ٤٧.

ج- دول تعاني ازدواجية دستورية، بمعنى أنها تعرف إلى جانب دساتيرها وثائق أخرى تنازع تلك الدساتير قوتها القانونية، وأحياناً تسمو عليها وتصبح هي المرجعية الأساسية للدولة. ويعد لبنان نموذجا واضحا لتلك النوعية من الدول، فبالإضافة إلى دستوره الذي سبقت الإشارة إليه وإلى ظروف إصداره، فإن ثمة ميثاقًا وطنيا يعد هو المرجع الأساسي لتوزيع مختلف المناصب. وكان هذا الميثاق قد صدر في عام ١٩٤٣ عن كل من بشارة الخوري (مسيحي ماروني) ورياض الصلح (مسلم سني)، وقام باعتماد المعيار الطائفي في توزيع مناصب الدولة، إذ اتفق الطرفان على أن يكون رئيس الدولة مسيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا، ونائب رئيس الوزراء من الروم الأرثوذكس، وهكذا. وتوافق الطرفان الموقعان على الميثاق آنذاك على أن يمتنع المسيحيون اللبنانيون عن طلب الحماية الفرنسية ويعترفون بأهمية تطوير لبنان

لعلاقاته العربيـة، مقابـل أن يمتنـع المسـلمون اللبنانيون عن فكرة الوحدة مع سوريا أو سواها من الأقطار العربية. وظل هذا الميثاق حاكمـا للحيـاة السياسية اللبنانية على الرغم من تغير التوازنـات الطائفية في الكم والكيف معا، وكان استمرار العمل به رغم التغير المشار إليه من أهم أسباب انـدلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٥.

ومن المفارقة أنه عندما أريد إدخال تعديل طفيـف علـى عناصر المعادلة السياسية السابقة بمـا لا يمـس رئاسـات السلطات، وإن كان يطاول ما دونها من مناصب، لم يتم هذا التعديل من خلال نص دستوري، بل من خلال ميثاق جديـد هو ميثاق الطائف الذي أسفر عن تعديل الدسـتور اللبنـاني وتوزيع المقاعد النيابية اللبنانية ووظائف الفئة الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك في إطار تسويات ما بعـد الحرب الأهلية، ومثل ذلك أحد أسـباب التعقيـد الإضـافية للعلاقة بين الدستور من جهة وباقي المواثيق القانونيـة مـن جهة أخرى.

كذلك ظلت الجزائر تعاني هذا الوضع خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٩. فقبل تعديل الدستور الجزائري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ بستة أشهر كاملة، وتحديدا في حزيران/ يونيو ١٩٧٦، صدر ميثاق وطني اعتبر هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة، والمرجع الأيديولوجي لمؤسسات الدولة والحزب على مختلف المستويات، والمحك لتفسير مواد الدستور والتزاماته، وعماد الثروة ذات الأبعاد الثلاثية: الثقافية، والزراعية، والصناعية. وتأكد هذا المعنى في الميثاق الوطني المعدل عام ١٩٨٥، إذ نص صراحة على أنه (أي الميثاق) يعد بمثابة "الوثيقة الأيديولوجية والمرجع الأساسي لبناء المجتمع الجزائري". ولكن عندما تقرر وضع دستور جديد للبلاد في عام ١٩٨٩ ساد الاتجاه المطالب بإلغاء هذه الازدواجية القانونية، ومن هنا اختفت من الدستور أي إشارة إلى الميثاق الوطني، كما اختفى أيضا تعهد رئيس الدولة باحترام الميثاق الوطني من القَسم الذي يتلوه قبيل مباشرته لمهام منصبه [١].

---

(١) Blandin Rulleau, "La Nouvelle constitution,"
=

٤- السمات المشتركة بين الدساتير العربية:

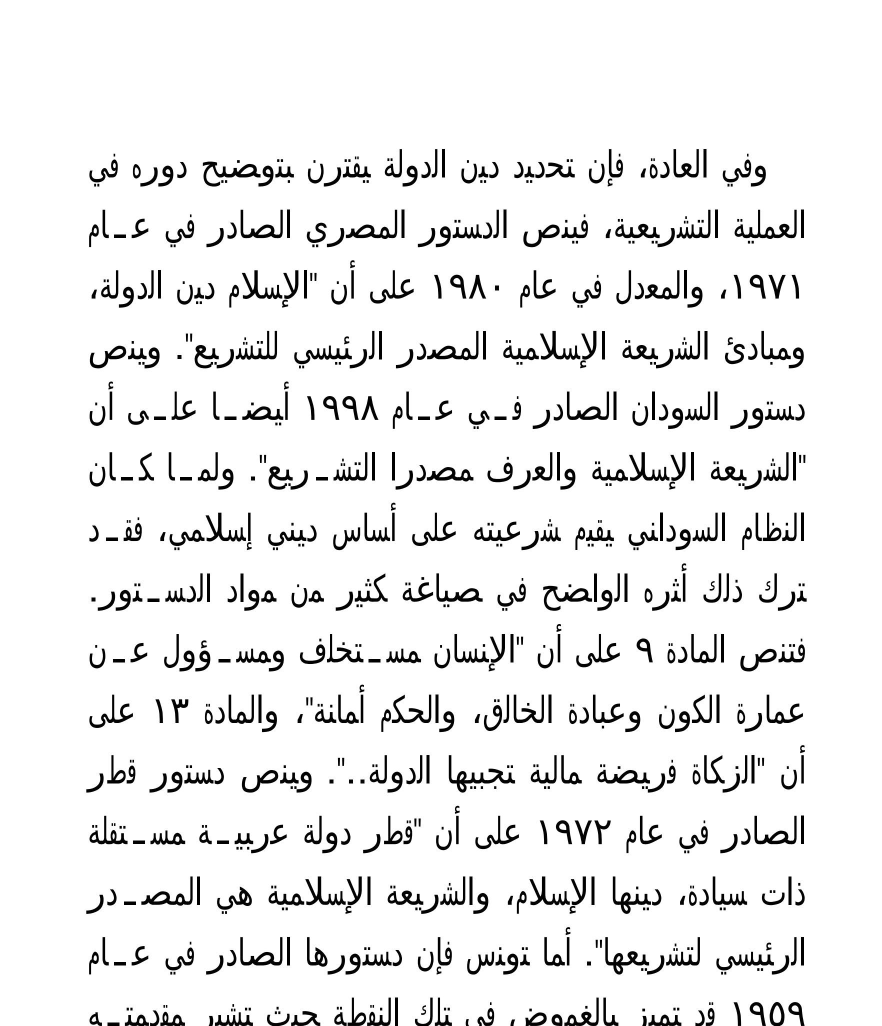
تتم مناقشة تلك السمات على ضوء ثلاث قضايا رئيسـية هي الموقف من هوية الدولة، والعلاقة بين السلطات، وموقع حقوق المواطنين وواجباتهم منها.

أ- في ما يختص بهوية الدولة، تنص كـل الدسـاتير العربية على أن الإسلام هو ديـن الدولـة وذلـك باستثناء الدستور اللبناني الصادر في عام ١٩٢٦، والدستور المؤقت للجمهوريـة العربيـة المتحـدة الصادر في عام ١٩٥٨، واللذين جاءا خاليين مـن هذا النص.

=

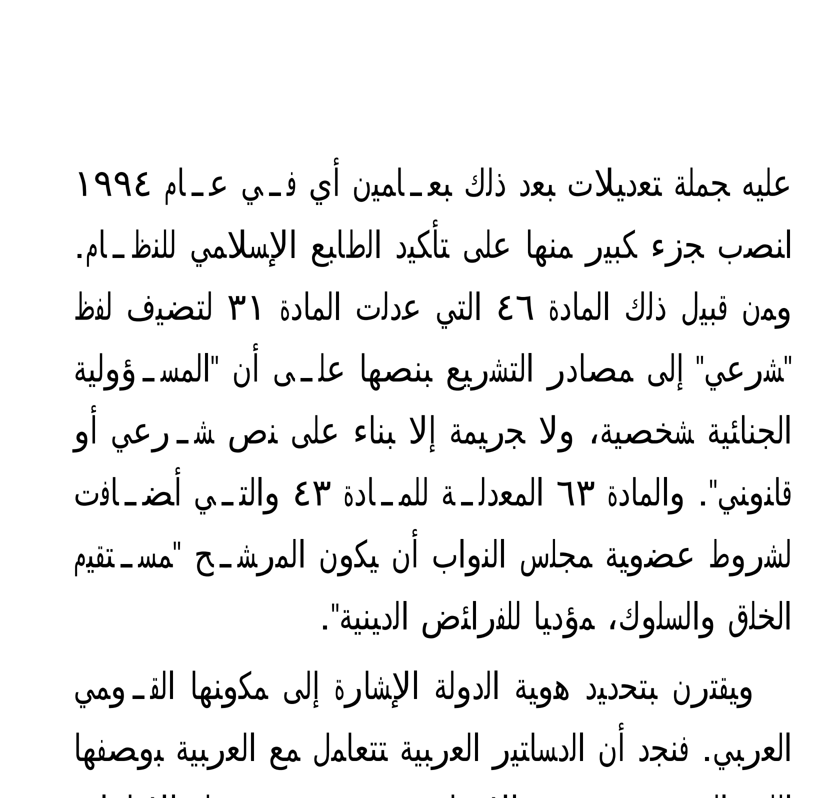
Maghreb-Machrek (٣eme trimester ١٩٩٠), p. ١٦٠;

دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨، ص ٢، **والدستور المصري حسب آخر تعديلات**، إعداد وتعليق أنور العربي (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩١)، ص ٦.



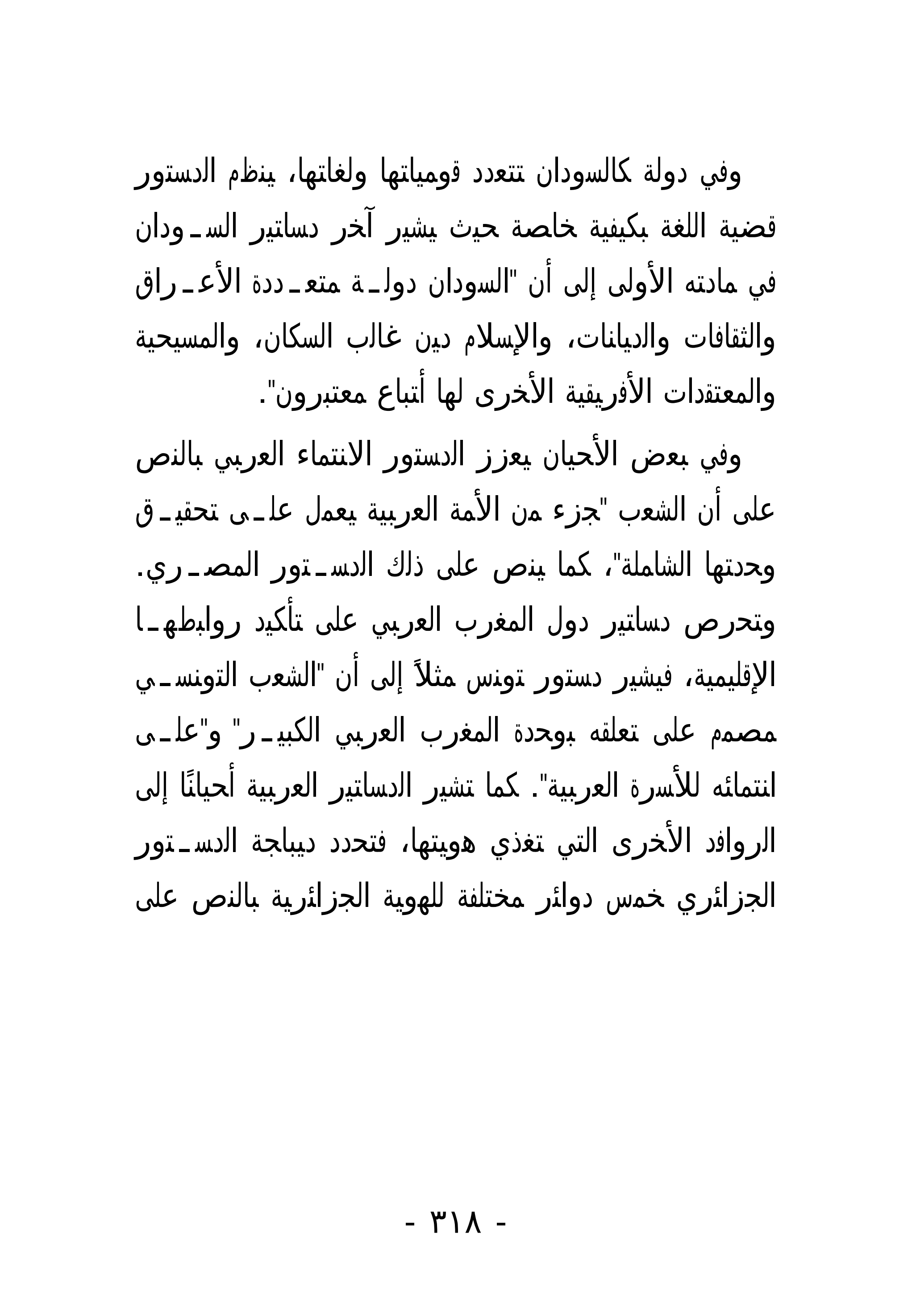
وفي العادة، فإن تحديد دين الدولة يقترن بتوضيح دوره في العملية التشريعية، فينص الدستور المصري الصادر في عام ١٩٧١، والمعدل في عام ١٩٨٠ على أن "الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". وينص دستور السودان الصادر في عام ١٩٩٨ أيضا على أن "الشريعة الإسلامية والعرف مصدرا التشريع". ولما كان النظام السوداني يقيم شرعيته على أساس ديني إسلامي، فقد ترك ذلك أثره الواضح في صياغة كثير من مواد الدستور. فتنص المادة ٩ على أن "الإنسان مستخلف ومسؤول عن عمارة الكون وعبادة الخالق، والحكم أمانة"، والمادة ١٣ على أن "الزكاة فريضة مالية تجبيها الدولة..". وينص دستور قطر الصادر في عام ١٩٧٢ على أن "قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي لتشريعها". أما تونس فإن دستورها الصادر في عام ١٩٥٩ قد تميز بالغموض في تلك النقطة حيث تشير مقدمته إلى أن "الشعب التونسي مصمم على تعلقه بتعاليم الإسلام". كما أن دستور العراق الصادر في عام ١٩٧٠ ينص على أن الإسلام دين الدولة لكنه لا يتعرض لموضع الشريعة الإسلامية بين مصادر التشريع في الدولة.

والواقع أن مسألة الشريعة الإسلامية وما إذا كانت من مصادر التشريع أو المصدر الوحيد للتشريع هي مسألة خلافية لا زالت محلاً للشد والجذب بين التيارات الإسلامية وغيرها من القوى والتيارات السياسية الأخرى. فنجد على سبيل المثال أن تلك القضية قد فرضت نفسها بقوة على الساحة العربية غداة الإعلان عن توحيد شطري اليمن وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٠. فلقد كان للدولتين قبل الوحدة اتجاهات سياسيان مختلفان: **أحدهما** محافظ (الجمهورية العربية اليمنية)، **والآخر** ثوري ماركسي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، الأمر الذي انعكس على دستوري الدولتين قبل الوحدة، حيث نص دستور اليمن الشمالي الصادر في عام ١٩٧٠ صراحة على أن "الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعها"، أي أنه جعل الالتزام بأحكام الكتاب والسنة هو مناط المشروعية القانونية وأساسها. وفي المقابل، لم يشر دستور اليمن الجنوبي الصادر بدوره في عام ١٩٧٠ إلى أي دور للشريعة الإسلامية في العملية التشريعية. ومن هنا، فإنه عندما توحدت الدولتان وضع دستور موحد جرى الاستفتاء عليه في عام ١٩٩٢، ثم أدخلت



عليه جملة تعديلات بعد ذلك بعـامين أي فـي عـام ١٩٩٤ انصب جزء كبير منها على تأكيد الطابع الإسلامي للنظـام. ومن قبيل ذلك المادة ٤٦ التي عدلت المادة ٣١ لتضيف لفظ "شرعي" إلى مصادر التشريع بنصها علـى أن "المسـؤولية الجنائية شخصية، ولا جريمة إلا بناء على نص شـرعي أو قانوني". والمادة ٦٣ المعدلـة للمـادة ٤٣ والتـي أضـافت لشروط عضوية مجلس النواب أن يكون المرشـح "مسـتقيم الخلق والسلوك، مؤديا للفرائض الدينية".

ويقترن بتحديد هوية الدولة الإشارة إلى مكونها القـومي العربي. فنجد أن الدساتير العربية تتعامل مع العربية بوصفها اللغة الرسمية ومصدر الانتماء. فينص دستور دولة الإمارات الصادر في عام ١٩٧١ على أن "لغة الاتحاد الرسمية هـي اللغة العربية"، وأن شعب الاتحاد هـو "جـزء مـن الأمـة العربية". وينص دستور الأردن الصادر في عام ١٩٥٢ على أن "اللغة العربية لغة الدولة الرسمية"، وأن "الشعب الأردنـي جزء من الأمة العربية".



وفي دولة كالسودان تتعدد قومياتها ولغاتها، ينظم الدستور قضية اللغة بكيفية خاصة حيث يشير آخر دساتير الســودان في مادته الأولى إلى أن "السودان دولــة متعــددة الأعــراق والثقافات والديانات، والإسلام دين غالب السكان، والمسيحية والمعتقدات الأفريقية الأخرى لها أتباع معتبرون".

وفي بعض الأحيان يعزز الدستور الانتماء العربي بالنص على أن الشعب "جزء من الأمة العربية يعمل علــى تحقيــق وحدتها الشاملة"، كما ينص على ذلك الدســتور المصــري. وتحرص دساتير دول المغرب العربي على تأكيد روابطهــا الإقليمية، فيشير دستور تونس مثلاً إلى أن "الشعب التونســي مصمم على تعلقه بوحدة المغرب العربي الكبيــر" و"علــى انتمائه للأسرة العربية". كما تشير الدساتير العربية أحيانًا إلى الروافد الأخرى التي تغذي هويتها، فتحدد ديباجة الدســتور الجزائري خمس دوائر مختلفة للهوية الجزائرية بالنص على

أن الدولة "أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وأفريقية" [(١)].

---

(١) جوزف مغيزل، "حول الحور القومي – الديني،" ورقة قدمت إلى: **الحوار القومي – الديني**: **أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكريـة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة** (بيـروت: المركـز، ١٩٨٩)، ص ٨١ – ١٠٥. ولمزيد من التفاصيل حـول مشـروع دستور الوحدة اليمنية، انظر: فهمي هويدي، في: **الأهرام،** ١٣/ ٣/ ١٩٩٠، محمد جمال عرفة، "تحديات ما بعـد الوحـدة اليمنيـة،" **الشعب،** ٢٦/ ٦/ ١٩٩٠، وأحمد ثابت، "منظمات حقوق الإنسـان في اليمن والأردن وفلسطين،" **قضايا حقوق الإنسـان،** الإصـدار الرابع (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)، ص ١١١ – ١٣٤. وانظـر أيضا: "نص دستور الجزائر لعام ١٩٩٦،" **الجريدة الرسمية** (٢٧ رجب ١٤١٧ هـ)، ص ٨، **ودستور جمهورية السـودان لسـنة ١٩٩٨**، ص ٢.

ب- وفي ما يختص بالعلاقـة بـين السـلطات، تعبـر الدساتير العربية عن خلل في إدارة العلاقـة بـين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة مع تركيز خاص على دور رئيس الدولـة فـي إدارة العملية السياسية. فنجد مثلاً أن رئيس الدولـة فـي النظام العراقي يتدخل في عمل السلطة التشـريعية من خلال ما يخوله له الدستور من اختصاصـات. فالرئيس العراقي يرأس مجلس قيادة الثورة الـذي تشكل عام ١٩٦٨ ليكون بمثابة أعلى سـلطة فـي الدولة. ويذكر أن هذا المجلس ظل يمارس الوظيفة التشريعية بنفسه حتى عام ١٩٨٠ عندما أنشئ أول برلمان (مجلس وطني) بعد الثورة. لكن حتى بعـد تشكيل البرلمان ما زال مجلس قيادة الثورة يتمتـع بحق اقتراح القوانين، كما أن اعتراضه علـى أي مشروع يبطل سريانه. ومجلس قيادة الثـورة هـو المخول بمحاسبة الوزراء فهم مسؤولون أمامه [1].

(١) محمد صفي الدين، "**النظام السياسي العراقي،**" (مذكرات لطـلاب =

كما أن رئيس الدولة في النظام الجزائري – وفقًـا لدستور ١٩٩٦ – يهيمن على السـلطة التشـريعية وذلك على الرغم من إقراره بمسـؤولية الـوزراء أمام البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) [(١)] ولـيس أمام السلطة التنفيذية. فنجد على سـبيل المثـال أن الدستور المعدل يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بأوامر، في ظل شغور المجلـس الشـعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العاديتين، أو فـي

=

السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، للعام الدراسي ١٩٩٠ – ١٩٩١).

(١) يلاحظ أنه بمقتضى الدستور المعدل، أصبح البرلمان يتكون مـن غرفتين، المجلس الشعبي الوطني وهو منتخب بالانتخـاب العـام المباشر والسري ومدته خمس سنوات، ومجلس الأمة الذي ينتخب ثلثا أعضائه بالانتخاب السري غير المباشر مـن بـين أعضـاء المجالس البلدية والولائية، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الأخيـر من الشخصيات العامة في الدولة، ومدته ست سنوات على أن يـتم تجديد تشكيل نصف أعضائه كل ثلاث سنوات.

حالة الاستثناء، بينما أن دستور ١٩٨٩ الـذي أرخَ لبداية التحول الديمقراطي في الجزائر لم يكن يثبت تلك الرخصة لرئيس الدولة إلا في حالة الاسـتثناء فقط [1]. ويتمتـع رئـيس الجمهوريـة السـودانية بمقتضى دستور ١٩٩٨ بحـق تعيـين الـوزراء ورئيسهم وهم جميعا "مسؤولون أمامه". كمـا أنـه يتمتع بالاقتدار في مواجهة السلطة التشريعية حيث يملك حق اقتراح أو "ابتدار مشـاريع التشـريعات الدستورية والقانونية" بنص الدسـتور، ولـه حـق إصدار مراسيم مؤقتة في حـال غيـاب المجلـس الوطني على أن يقره المجلس فـور انعقـاده وإلا بطل، وكذلك حق تعيين رئيس هيئـة الانتخابـات العامة وأعضائها. هذا إلى مـا يتمتـع بـه مـن صلاحيات في مواجهة السلطة القضـائية، إذ هـو يعين رئيس القضاء وسائر القضاة بعـد توصـية

(١) "نص دستور الجزائر لعام ١٩٩٦،" ص ٢٦، **ونشـرة المنظمـة العربية لحقوق الإنسـان**، العددان ١٠٤ – ١٠٥ (تشـرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٠.

مجلس القضاء الأعلى، ويرأس مجلس العدل الذي يضم ممثلي كل من الأجهزة العدلية، وهو إلى ما سبق له أن يحل أيا من الأجهزة الولائية أو يعلقها.

وتبدو هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بصورة أوضح في النظام الملكية. فنجد مثلاً أن دستور الأردن قد كرس دور الملك في العملية التشريعية من خلال عدد كبير من النصوص. فالبرلمان الأردني يتكون من مجلسين أحدهما للأعيان والآخر للنواب. ويتمتع الملك بصلاحيات كبيرة في مواجهة كل مجلس على حدة وإزاء البرلمان في مجموعه. فالملك له حق إرجاء انتخابات مجلس النواب وحله. وهو الذي يعين أعضاء مجلس الأعيان ويختار منهم رئيسهم، كما أنه يقبل استقالاتهم. وهو يدعو البرلمان للاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويحله. بقول آخر، على الرغم من أن النظام الأردني قد تخلى عن القاعدة الأصلية في الملكية البرلمانية التي تجعل الملك يملك ولا يحكم، فإنه تمسك بحقه

الدستوري في أن يسمو بذاته فوق أي مساءلة [1]. كما أن من المهام الكثيرة لسلطان عمان في النظام السياسـي العمـاني، بالإضافة إلى ترؤسه مجلس الوزراء أو تعيينه من يرأسـه، ورقابته على الوزراء فرديا وتضامنيا، مهمة إصدار القوانين التي هي من صميم عمل السلطة التشريعية. كمـا أن مـن المفارقات التي ينطوي عليها الدستور المغربي المعدل فـي عام ١٩٩٦، والتي تؤكد غل يـد البرلمـان فـي مواجهـة الحكومة، إن مجلس المستشارين وهو الغرفة الثانية للبرلمان المغربي - بنص الدستور المعدل - يملك صلاحية سـحب الثقة من الحكومة. هذا علما بأن مجلس المستشارين منتخب بالاقتراع غير المباشر، بينما أن الحكومة تحظى بثقة مجلس

(١) علي الدين هلال، "**النظام السياسية العربية،**" (مـذكرات لطـلاب السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، للعام الدراسي ١٩٨٤ – ١٩٨٥).

النواب وهو الغرفة الأولى للبرلمان ومنتخب انتخابـا حـرا مباشرا [1].

وبالإضافة إلى أن التدخل في عمل السـلطة التشـريعية يكون له، كما اتضح، سنده الدستوري، فإنه يتم فـي أحيـان أخرى من خلال تجاهل بعض نصوص الدستور التي تهدف إلى إقامة نوع من التوازن النسبي بين السـلطات، أو عبـر تجميد تلك النصوص. فنجد على سبيل المثال أنـه بموجـب الدستور المصري الصادر في عـام ١٩٧١ يتمتـع رئـيس الدولة بحق إصدار اللوائح التشريعية سواء أثناء انعقاده عند وجود خطر خارجي أو حال تهديد الوحدة الوطنيـة. وفـي المقابل يتمتع مجلس الشعب بحق رفـض تلـك اللـوائح أو تعديلها بأغلبية الثلثين، بيد أن هذا النص لم يتم إعماله ولـو

(١) **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، العددان ١٠٤ – ١٠٥ (تشـرين الأول/ أكتوبر – تشـرين الثـاني/ نـوفمبر ١٩٩٦)، ص ٨٦ – ٨٧، **ودستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨،** ص ١٦، ٣٠ و٤٥.

لمرة واحدة حتى الآن [1]. وكذلك الحال في الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢، فهو ينص صراحة في المـادة ٥٠ منه على أن نظام الحكم يقوم "على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقًا لأحكام الدستور" [2]. بيد أن هذا النص معطـل من الناحية العملية لأن الشائع هو سيطرة السـلطة التنفيذيـة على السلطة التشريعية. وعلى سبيل المثال تنص المادة ١٠٧ من الدستور على أنه إذا قرر الأمير حل البرلمان (مجلـس الأمة) "وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعـاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل. فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل سلطته الدستورية ويجتمـع فورا كأن الحل لم يكن". وبطبيعة الحال، يدخل هـذا الـنص بدوره في عداد النصوص المعطلة، فلم يحدث فـي تـاريخ التجربة البرلمانية الكويتية أن انتخـب مجلـس الأمـة فـي

---

(١) George E. Deluray, ed., World Encyclopedia of Political Systems and Parties, ٢ vols. (New York: Facts on File, ١٩٧٥).

(٢) **دستور دولة الكويت** (الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، [د. ت.])، ص ٢٥، ٣٦ و٤٠.

غضون المدة المنصوص عليها دستوريا. ومن ناحية أخرى، فإن المادة ١٠٢ من الدستور تعطي مجلس الأمـة بأغلبيـة أعضائه، خلا الوزراء، الحق في عدم التعاون مـع رئـيس الوزراء، الأمر الذي يعفيه تلقائيا من منصـبه. لكـن مـن الناحية الفعلية يتعذر إعمال هذا النص حيث جرى العـرف على أن يتولى ولي العهد مهام رئيس الوزراء، الأمر الـذي يوقع نواب الأمة في حرج سياسي بالغ، كـونهم يلتزمـون بمقتضى المادة ٤ من الدستور بالمبايعة الجماعية لولي العهد، أي بإيلائه الثقة الكاملة ومن ثم يتعذر عليهم لاحقًا تجريـده منها. تلك الحساسية نفسها تحكم العلاقة بين السلطتين عندما يتعلق الأمر بإعمال نص المادة ١٠١ الذي يخـول مجلـس الأمة، بشروط معينة، الحق في رفض التعـاون مـع أحـد الوزراء، وما يترتب عليه إعفاؤه من منصبه. لكن السـلطة التنفيذية تعتبر ممارسة هذا الحق نوعـا مـن التـدخل فـي شؤونها، ومن هنا فإنها لا تتورع عن حقها في حل المجلـس في حالة الضرورة كما حدث في برلمان عام ١٩٨٦ [(١)].

(١) عبد المحسن الجمال، "تقييم التجربة البرلمانيـة،" فـي: **الكويـت** =

وما يسـري علـى العلاقـة بـين السـلطتين التنفيذيـة والتشريعية، يسري وبالقدر ذاته على العلاقة بين السـلطتين التنفيذية والقضائية، التي تتميز بهيمنة الأولى على الثانيـة. فرغم النص على استقلال القضاء في جميع الدساتير السالفة الإشارة إليها، إلا أن رئيس الدولة عادة ما يتدخل في أعمال السلطة القضائية، ومرة أخرى فـإن الـنظم الجمهوريـة لا تختلف عن النظم الملكية في هذا الخصوص. فمـن أشـكال التدخل الشائعة في كلا النوعين من النظم، قيام رئيس الدولة بتعيين القضاة. ينص على ذلك دستور عمان بتسليمه بحـق السلطان في تعيين كبار القضاة، وينص دستور الجزائر على ترؤس رئيس الدولة للمجلس الأعلى للقضاء الـذي يتـولى تعيين القضاة ونقلهم ومتابعة تدرجهم الوظيفي [1].

=

وتحديات مرحلة إعادة البناء، مجموعة من المـؤلفين (القـاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسات السياسية، [د. ت.])، ص ٥٠ – ٥٧.

(١) **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسـان**، العـددان ١٠٤ – ١٠٥ (تشرين الأول/ أكتـوبر – تشـرين الثـاني/ نـوفمبر ١٩٩٦)، ص ٧، و"نص دستور الجزائر لعام ١٩٩٦،" ص ٢٩.

ج- وفي ما يختص بحقوق المواطنين وحرياتهم، تنص سائر الدساتير العربية على مبـدأ المسـاواة بـين المواطنين في الحقوق والواجبات. فنجد أن دستور قطر الصادر في عام ١٩٧٢ ينص على ما يلـي: "الناس متساوون في الحقوق والواجبـات العامـة، وذلك دون التمييز بسبب العنصـر أو الجـنس أو الدين". وينص الدستور المصري لعام ١٩٧١ على المبدأ نفسه بقوله: "المواطنون لدى القانون سـواء وهم متساوون في الحقوق والواجبـات العامـة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة" [١].

(١) مغيزل، "حول الحوار القومي – الديني،" ص ٨١ – ١٠٥.

لكن الممارسة تكشف في أحيان كثيرة عن فجـوة بينهـا وبين النصوص القانونية من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية أو سلالية للسلطة وممارسة التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات. كما يحدث في أحيان كثيرة أن تـأتي القوانين الأخرى مقيدة لما أباحه الدسـتور. ومـن ذلـك أن الدستور الكويتي نص في المادة ٢٩ منه علـى أن "النـاس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلـك بسـبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". لكن قـانون الجنسـية الكويتي يمثل انتهاكًا صريحا لنص تلك المادة. فلـو تأملنـا أحكام هذا القانون الصـادر فـي عـام ١٩٥٩ (بتعديلاتـه المختلفة) أي قبل صدور الدستور لوجدناه يقسم المـواطنين إلى ثلاث فئات: **الأولى** فئة أصـحاب الجنسـية بالتأسـيس ويمثلها أولئك الذين عاشوا في الكويت منذ عام ١٩٢٠، وهو عام تكاتف فيه أبناء الكويت لبناء سـور لحمايـة المدينـة. ويتمتع المنتمون لهذه الفئة بكل حقوق المواطنـة بمـا فيهـا الحقوق السياسية. **والثانية** فئة أصحاب الجنسية بـالتجنيس، ويمثلها العرب الذين أقاموا في الكويت لمدة عشـر سـنوات

متصلة وكذلك غير العرب الذين أقاموا فيهـا لمـدة خمـس عشرة سنة متصلة. ولا تتمتع هذه الفئة بـالحقوق السياسـية للمواطنة، فلا يجوز لها الترشيح لعضوية البرلمان مـثلاً ولا انتخاب أعضائه. كما أنه لا يحق لهـا أن تتقلـد المناصـب الوزارية. **والثالثة** فئة أصحاب الجنسية بالتجنيس الاستثنائي. وقد استقرت التعديلات المختلفة على اعتبارهم أولئك الـذين أدوا خدمات جليلة للبلاد من بين العرب، أو الذين ولدوا فـي الكويت من أمهات كويتيات وأقاموا فـي الدولـة مـن دون انقطاع حتى بلوغهم سن الرشد. وتنطبق علـى هـذه الفئـة أحكام الفئة السابقة نفسها، أي أنها لا تتمتع بمباشرة حقوقهـا السياسية. على أن ما هو أخطر من ذلك هو وجود فئة يطلق عليها اسم "البدون" أي بدون جنسية، علـى الـرغم مـن أن أصحابها عاشوا في الكويت طيلة حياتهم. ومن الغريـب - كما تذكر دراسة لباحث كويتي - أن حرمان فئة البدون التي تمثل أكثر من ٢٢٥,٠٠٠ نسمة (أي حوالي ٣٧,٥ بالمائـة من إجمالي السكان الأصليين) من الحصول علـى الجنسـية الكويتية قد استند إلى معيار غير منطقي. فلقد اعتمدت لجان إثبات الجنسية الكويتية التي تشكلت لتطبيق قانون عام ١٩٥٩

للفصل في طلبات التجنس على سؤال مقدمي الطلبات عـن أهم معالم مدينة الكويت، ولما كان معظم البـدون هـم مـن سكان البادية فلقد غابت عن مخيلتهم تلك المعالم ممـا عـد مبررا لحرمانهم ليس فقط من الحقوق السياسية، ولكن كذلك من حقوق العمل والملكية الخاصة والتعليم والسفر وتوثيـق عقود الزواج والطلاق [1].

وعادة ما تميز الدساتير العربية بين الحريات العامة مثـل حرية الاعتقاد والعمل والتنقل والملكيـة التـي تبـدي تلـك الدساتير إزاءها درجات مختلفة مـن التسـامح والمرونـة، والحريات ذات الطـابع السياسـي مثـل حريـة التنظـيم والإضراب والرأي والتعبير التي غالبا ما تحـاط بـالقيود. فنلاحظ مثلاً أن السماح بحرية التنظيم يمثـل اتجاهـا فـي الدساتير العربية التي أخذت منذ الاستقلال بنظـام الحـزب الواحد، وإن كان الدستور المغربي قد انفرد منذ البداية بحظر

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: شملان العيسـى، "سياسـة الجنسـية والتجنيس،" فـي: **الكويـت وتحـديات مرحلـة إعـادة البنـاء**، ص ٣٢٤ – ٣٣٥.

نشاط الحزب الواحد، كما أن إتاحة التعددية الحزبية قد تـتم في بعض الدساتير من خلال صيغة غامضة، كما جرى فـي تعديل المادة ٤١ من الدستور السوداني في مسودته الأولـى التي وضعتها لجنة قومية عام ١٩٩٨، ومن النص الصـريح على حق إنشاء التنظيمـات السياسـية والنقابيـة والثقافيـة والعلمية، إلى النص الغامض على حق الأفراد في التـوالي والتنظيم لأغراض ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية.

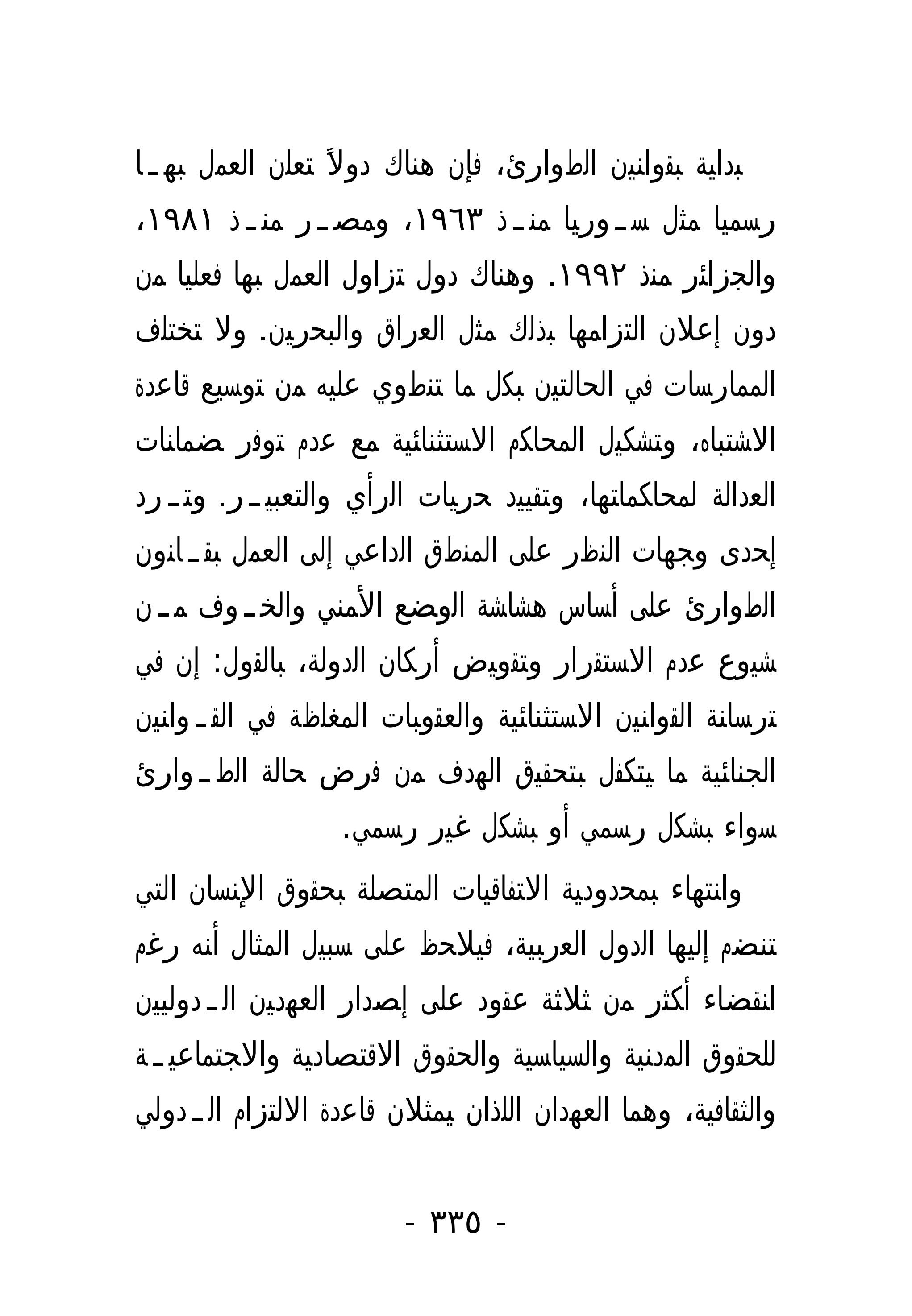
ومن ناحية أخرى، يلاحظ على تنظيم الدسـاتير العربيـة للحقوق والحريات السياسية أنه يتم أحيانًا بطريقـة تعسـفية. فنجد ما يتصل بحرية الرأي والتعبيـر مـثلاً أن الدسـاتير العربية تتخذ عدة مواقف مختلفة. فهناك دساتير تكفل هـاتين الحريتين معا لكنها تقصرهما على الالتزام بأيديولوجية الدولة كما هو الحال مع دستور العراق. وهنـاك دسـاتير أخـرى تسمح بحرية التعبير كما هو الحال مع الدسـتور السـوري. وهناك مجموعة ثالثة من الدسـاتير لا تتضـمن أي إشـارة للحريتين معا كما هو الحال مع دستور قطر.

وفي ما يتصل بحرية الاجتماع، فإن الدساتير العربية إما تقفها علـى اسـتلهام روح القـانون (الأردن، والإمـارات، وتونس، ولبنان، وسوريا)، أو الخط التقدمي للثورة (العراق)، وإما تميز إطاره بين اجتماع خاص مباح لا يحتاج أصـحابه للحصول على إذن مسبق من السلطات المعنية، واجتماع عام يشترط فيه الحصول على ترخيص مسـبق مـن السـلطات المعنية (مصر، والكويت، والبحرين) [1].

وفي التحليل الأخير، وبالإضافة إلى ما تم ذكره، يمكـن القول إن هناك عارضين أساسيين يعطلان إعمـال الحقـوق والحريات العامة في الوطن العربي: العـارض **الأول** هـو الإعمال القانوني أو الفعلي لقوانين الطـوارئ. والعـارض **الثاني** هو محدودية المواثيق والاتفاقيات الدوليـة المتصـلة بحقوق الإنسان التي تنضم إليها الدول العربية.

---

(١) فاروق أبو عيسى، "حول رؤية اتحاد المحامين العرب،" في: سعد الـدين إبراهيم، محرر، **التعددية السياسية والديمقراطية في الـوطن العربـي**، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكـر العربـي، ١٩٨٩)، ص ٢٢٨ – ٢٤٣، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسـان فـي الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٨)، ص ١٠ – ١٣.


بداية بقوانين الطوارئ، فإن هناك دولاً تعلن العمل بها رسميا مثل سوريا منذ ١٩٦٣، ومصر منذ ١٩٨١، والجزائر منذ ١٩٩٢. وهناك دول تزاول العمل بها فعليا من دون إعلان التزامها بذلك مثل العراق والبحرين. ولا تختلف الممارسات في الحالتين بكل ما تنطوي عليه من توسيع قاعدة الاشتباه، وتشكيل المحاكم الاستثنائية مع عدم توفر ضمانات العدالة لمحاكماتها، وتقييد حريات الرأي والتعبير. وترد إحدى وجهات النظر على المنطق الداعي إلى العمل بقانون الطوارئ على أساس هشاشة الوضع الأمني والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتقويض أركان الدولة، بالقول: إن في ترسانة القوانين الاستثنائية والعقوبات المغلظة في القوانين الجنائية ما يتكفل بتحقيق الهدف من فرض حالة الطوارئ سواء بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي.

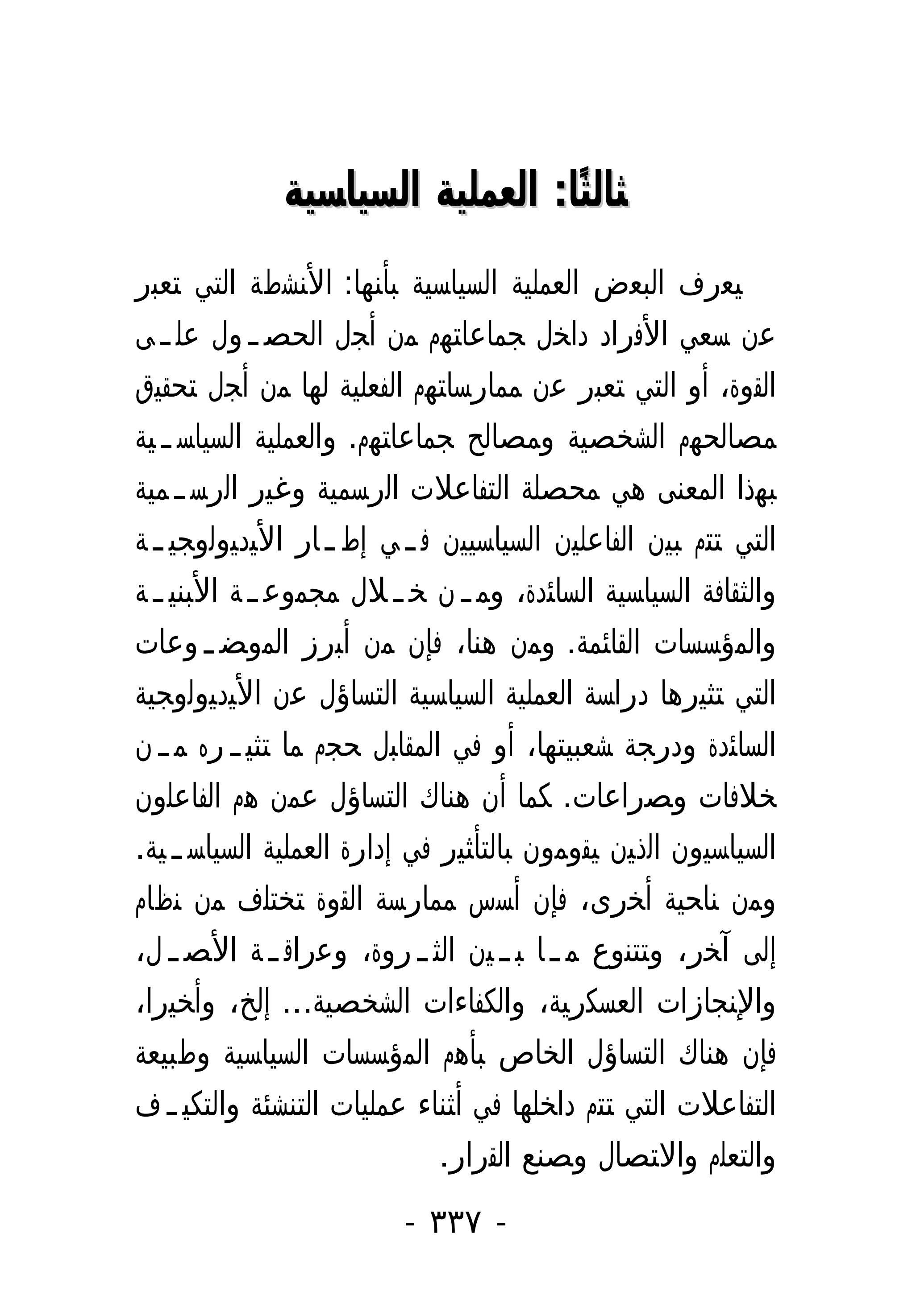
وانتهاء بمحدودية الاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان التي تنضم إليها الدول العربية، فيلاحظ على سبيل المثال أنه رغم انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على إصدار العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما العهدان اللذان يمثلان قاعدة الالتزام الدولي

بحقوق الإنسان، إلا أن هناك نحو ثلث الدول العربية (بلـدان مجلس التعاون الخليجي عدا الكويت، وموريتانيا، وجيبوتي) ما زال يرفض الانضمام إليهمـا. كمـا لا يتجـاوز عـدد المنضمين إلى البروتوكول الاختيار الملحق بهمـا، والـذي يؤسس آلية لتلقي الشكاوى من انتهاكات حقـوق الإنسـان، ثلاث دول فقط، هي: (الجزائر، وليبيا، والصومال).

وعلى صعيد آخر، ورغم تواضع حجم الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها الدول العربية، فإنها عادة ما ترفق انضـمامها بجملة من التحفظات التي تفرغ الاتفاقية المعنيـة (كاتفاقيـة مناهضة التعذيب) من مضمونها أو تكاد [1].

---

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المصدر نفسـه، ص ١٠ – ١٣.



ثالثًا: العملية السياسية

يعرف البعض العملية السياسية بأنها: الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة، أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم. والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة. ومن هنا، فإن من أبرز الموضوعات التي تثيرها دراسة العملية السياسية التساؤل عن الأيديولوجية السائدة ودرجة شعبيتها، أو في المقابل حجم ما تثيره من خلافات وصراعات. كما أن هناك التساؤل عمن هم الفاعلون السياسيون الذين يقومون بالتأثير في إدارة العملية السياسية. ومن ناحية أخرى، فإن أسس ممارسة القوة تختلف من نظام إلى آخر، وتتنوع ما بين الثروة، وعراقة الأصل، والإنجازات العسكرية، والكفاءات الشخصية... إلخ، وأخيرا، فإن هناك التساؤل الخاص بأهم المؤسسات السياسية وطبيعة التفاعلات التي تتم داخلها في أثناء عمليات التنشئة والتكيف والتعلم والاتصال وصنع القرار.

وكما سبقت الإشارة، فإن هذا الكتاب لا يتعامل مع العلاقة بين الإطارين المجتمعي والدستوري القـانوني مـن جهـة، والإطار السياسي من جهة أخرى، على أنها علاقة أحاديـة الاتجاه يؤثر أحد طرفيها في الآخر وحسب، بل من منطلـق كونها علاقة تأثير وتأثر بين الطرفين، لأنه إذا كانت إمكانات الدولة ونظامها القانوني وسوابقها التاريخية تحـدد البـدائل المتاحة، فإن اختيار القيادة السياسية من بينها هو الذي يحدد أسلوب تعبئة الموارد، ونمط تخصيصـها وتوزيعهـا علـى الفئات المختلفة، بالإضافة إلى أنه في الدول النامية لا يوجـد التزام دقيق بمبدأ المشروعية القانونية حيـث تصـير إرادة الحاكم نفسها – في كثير من الأحيان – هي القانون.

وعلى صعيد آخر، فإن العملية السياسية تؤثر في بيئتهـا الخارجية الإقليمية والدولية وتتأثر بها، وقد سبقت الإشـارة في أجزاء متفرقة من هذا الكتـاب إلـى مظـاهر التفاعـل المختلفة بين النظام الإقليمي والنظم السياسية العربية (علـى مستوى الأفكار، والتيارات السياسية، والتنظيمات الحزبيـة). كما أشير كذلك إلى أن المنطقة العربية كان مختبـرا مهمـا للتحولات التي شهدها النظام الدولي وانتقاله في إطارها مـن

مرحلة إلى أخرى (التعددية القطبية، ثـم القطبيـة الثنائيـة بمرحلتيها الصراعية والوفاقية، ثم أخيـرا مرحلـة القطـب الواحد). وفي ما يلي عرض لأهم عناصر العملية السياسية.

١- الأيديولوجيات:

هناك أكثر من اتجاه في تعريف الأيديولوجية، لكن ثمـة اتفاقًا على أن أهم عناصر التعريف هو وجود مجموعة مـن المبادئ والأفكار والمعتقدات التي تشكل نسقًا فكريا، يتضمن تقديرا لماضي الأمـة، أو الدولـة، أو الجماعـة، وتحلـيلاً للأوضاع الراهنة، أو انتقادا لها، مع رسم صـورة لمجتمـع أفضل وتحديد وسائل الانتقال إلى هذا المجتمع، استنادا إلـى قيم معينة تشكل دليلاً لتوجهات المجتمع وسلوك أفراده.

وقد نشأ مفهوم الأيديولوجية في الأصل مفهومـا نظريـا مجردا حيث استخدمه المفكر الفرنسـي كونـت دوتـراس للإشارة إلى مدى دلالة الأفكار على ما تصفه من ظـواهره، وتأكد هذا الاتجاه مع الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل الذي جعل من الأيديولوجية البوصلة التي تكشف عن القيم السائدة في المجتمع. ولكن مع كارل مـاركس أصـبحت للمفهـوم دلالات اجتماعية وسياسية معينة، فلقد تعامل مـاركس مـع

الأيديولوجية كأداة تستخدمها الطبقة البرجوازية لتزييف وعي الطبقة العاملة، ومن ثم لتعظيم استغلالها لها، وهو مـا أدى لاعتبار الأيديولوجية مخدرا للشعوب. وتأكد هذا المحتـوى الاجتماعي – السياسي لمفهوم الأيديولوجية في ما بعد عندما ارتبط بالصـراع الـدولي بـين المعسـكرين الاشـتراكي والرأسمالي، وهو الصراع الذي مثل ملمحـا أساسـيا مـن ملامح النظام الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية حتـى منتصف الثمانينيات من هذا القرن [١].

بيد أن الاستخدام المكثف للأيـديولوجيات السياسـية قـد تراجع مع انفراج العلاقة بين القطبين الأعظـم ثـم انهيـار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث فـي هذا الإطار عن أفول عصر الأيديولوجيات (وهو اتجاه كانت

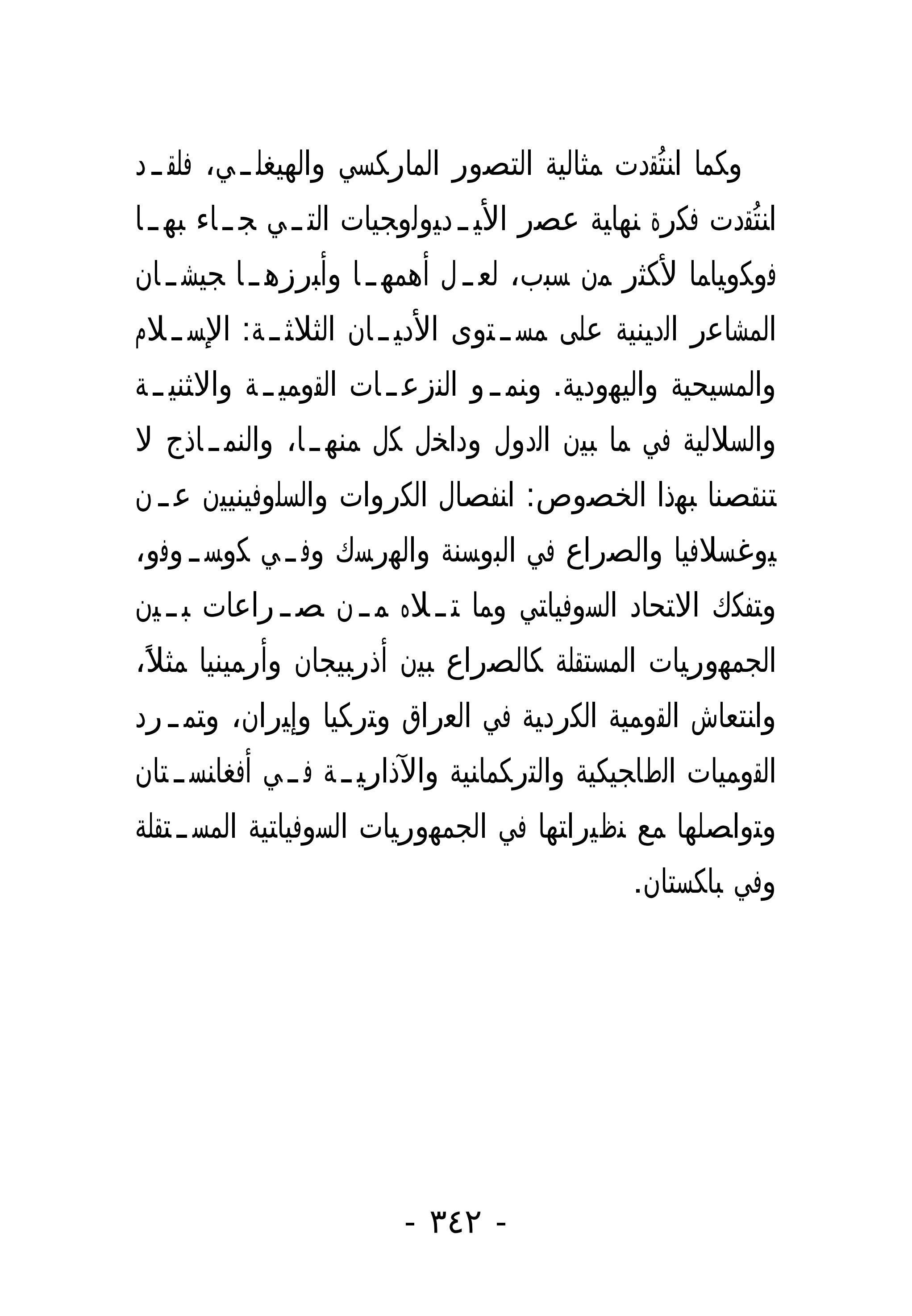
---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، "مشكلة الشـرعية السياسـية فـي الـدول النامية،" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية، ١٩٨٥)، ص ١٧٦ – ١٨١، وعلـي الـدين هـلال، مشرف، **معجم المصطلحات السياسـية**، تحريـر نيفـين مسـعد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٠١ – ١٠٢.

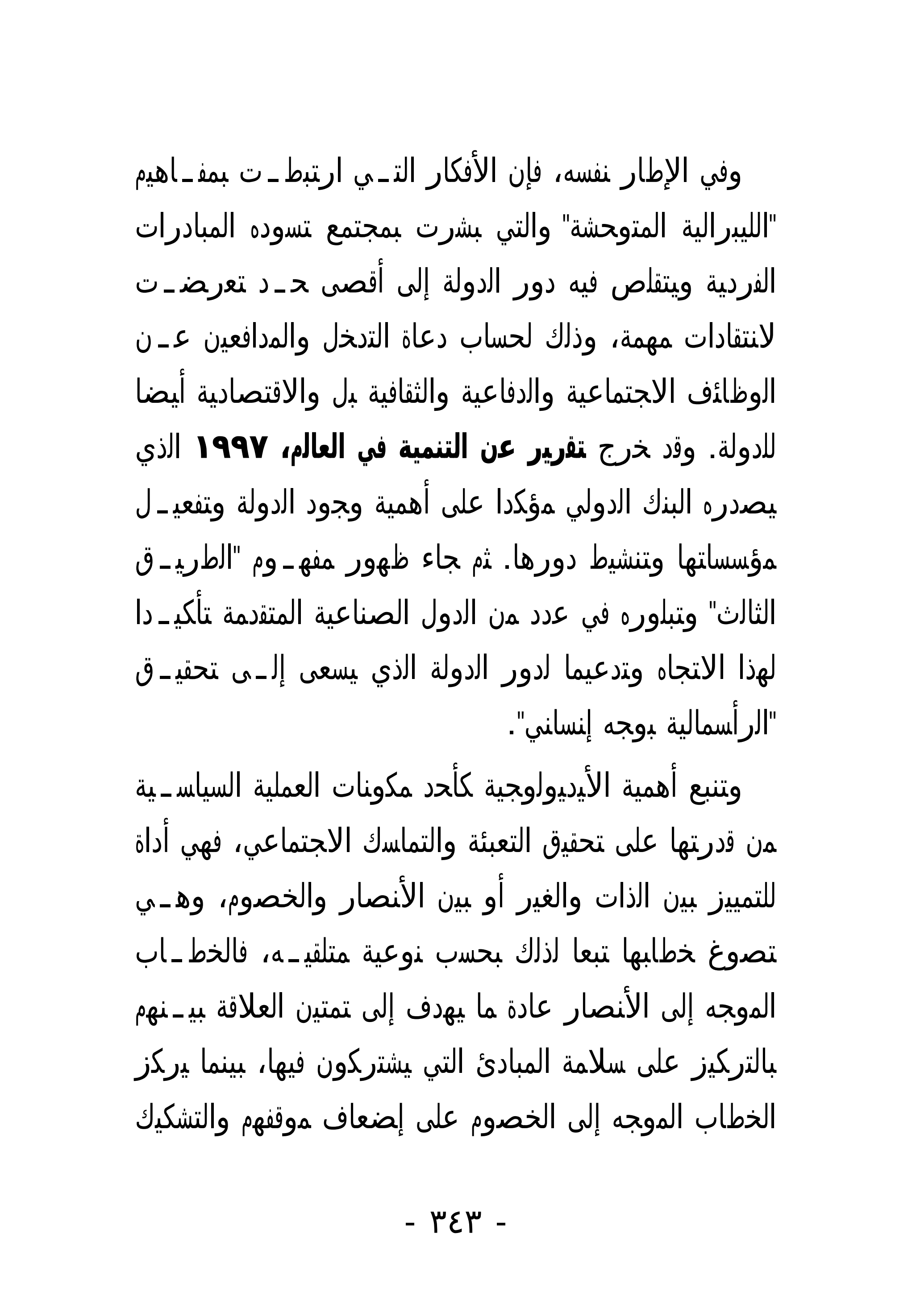
له جذوره من قبل، ولكن ازداد شأنه في التسـعينيات). فقـد نشرت مجلة **ناشيونال انترست** *(National Interest)* مقالاً مهما للباحث الأمريكي فرانسيس فوكوياما عنوانه "**هل هـي نهاية التاريخ؟**"، شرح فيه الكاتب وجهة نظره القائمة علـى اعتبار أن نهاية الحرب الباردة لا تمثل طيـا لصـفحة مـن تاريخ التطور السياسي للعالم وحسب بل هي فـي تصـوره نهاية التاريخ ذاتـه "أي نقطـة النهايـة لتطـور البشـرية الأيديولوجي، وانتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية في العالم كله، باعتبارها الشكل النهائي للحكومة البشـرية" [١]. وكمـا سبق القول فإن الفكرة في جوهرها ليست جديدة، فقد سبق أن طرحها كارل ماركس باعتبار أن تحقيق اليوتوبيا الشـيوعية (المجتمع اللاطبقي) هو نقطة النهاية للتاريخ، ومن قبله عبر جورج هيغل عن مقولة مماثلة وجعل عام ١٨٠٦ هو نهايـة التاريخ، وانتصار هائل لمثل الثورة الفرنسية نتيجة الهزيمـة التي ألحقها نابليون بالملكية الروسية في معركة يينا.

---

(١) حول عرض لمقال فوكوياما، انظر: فرانسيس فوكوياما، "هل هي نهاية التاريخ؟،" ترجمة مجلة ناشيونال انترست (صـيف ١٩٧٩)، وبخصوص الاقتباس، انظر ص ٦.



وكما انتُقدت مثالية التصور الماركسي والهيغلي، فلقد انتُقدت فكرة نهاية عصر الأيديولوجيات التي جاء بها فوكوياما لأكثر من سبب، لعل أهمها وأبرزها جيشان المشاعر الدينية على مستوى الأديان الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية. ونمو النزعات القومية والاثنية والسلالية في ما بين الدول وداخل كل منها، والنماذج لا تنقصنا بهذا الخصوص: انفصال الكروات والسلوفينيين عن يوغسلافيا والصراع في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، وتفكك الاتحاد السوفياتي وما تلاه من صراعات بين الجمهوريات المستقلة كالصراع بين أذربيجان وأرمينيا مثلاً، وانتعاش القومية الكردية في العراق وتركيا وإيران، وتمرد القوميات الطاجيكية والتركمانية والآذارية في أفغانستان وتواصلها مع نظيراتها في الجمهوريات السوفياتية المستقلة وفي باكستان.



وفي الإطار نفسه، فإن الأفكار التي ارتبطت بمفاهيم "الليبرالية المتوحشة" والتي بشرت بمجتمع تسوده المبادرات الفردية ويتقلص فيه دور الدولة إلى أقصى حد تعرضت لانتقادات مهمة، وذلك لحساب دعاة التدخل والمدافعين عن الوظائف الاجتماعية والدفاعية والثقافية بل والاقتصادية أيضا للدولة. وقد خرج **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧** الذي يصدره البنك الدولي مؤكدا على أهمية وجود الدولة وتفعيل مؤسساتها وتنشيط دورها. ثم جاء ظهور مفهوم "الطريق الثالث" وتبلوره في عدد من الدول الصناعية المتقدمة تأكيدا لهذا الاتجاه وتدعيما لدور الدولة الذي يسعى إلى تحقيق "الرأسمالية بوجه إنساني".

وتنبع أهمية الأيديولوجية كأحد مكونات العملية السياسية من قدرتها على تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، فهي أداة للتمييز بين الذات والغير أو بين الأنصار والخصوم، وهي تصوغ خطابها تبعا لذلك بحسب نوعية متلقيه، فالخطاب الموجه إلى الأنصار عادة ما يهدف إلى تمتين العلاقة بينهم بالتركيز على سلامة المبادئ التي يشتركون فيها، بينما يركز الخطاب الموجه إلى الخصوم على إضعاف موقفهم والتشكيك

في معتقداتهم. وفي الحالتين، فإن نجاح الأيديولوجيـة يتحـد بقدرتها على الجمع بين الاستدلال العقلي والشحن الوجداني، وكذلك بما تقدمه من حلول ممكنة لأهم مشكلات المجتمـع. ومن تلك الزاوية تختلف الأيديولوجية عن الفلسفة التي تعنى بإثارة التساؤلات أكثر مما تحفل بالإجابة عنها [1].

فإذا ما انتقلنا إلى الأيديولوجيات السـائدة فـي المنطقـة العربية، أمكن لنا التمييز بين أيديولوجيات أربع أساسية هي تلك المستندة إلى الدين، والاشتراكية، والقومية، والليبرالية.

أ- الأيديولوجية المستندة إلى الـدين: وهـي واسـعة الانتشار لأكثر من سبب. فالثقافـة السياسـية فـي المجتمعات العربية تستند إلى الدين، كما أن الـدين يمثل عنصرا تكوينيا من عناصر الهوية الوطنيـة والقومية، وقد خاضت بعض الدول معارك التحرير تحت راية الدين (الجزائر على سبيل المثال)، كمـا سعت الدول الوطنية الحديثة إلى توظيـف الـدين

---

(١) محمد سبيلا، **الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية** (بيـروت: المركـز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ص ٦٤ – ٧٨.

وجعله أحد مصادر شرعيتها. بعبارة أخرى، يلعب الدين دورا محوريا في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الأمر الـذي جعلـه قـوة محتملة للتعبئة السياسية سواء في فتـرة مـا قبـل الاستقلال أو بعدها. وبالإضافة إلـى ذلـك، فـإن المنطقة العربيـة تتـاخم الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانية التي تمثل عامل جذب للأقليات الشـيعية، كما أنها تبنت سياسة تصدير الثـورة لفتـرة مـن الوقت، وتطرح نموذجها السياسي (حكم الفقهـاء) باعتباره أفضل نماذج الحكم. وأخيرا، فإن هناك ما سبقت الإشارة إليه من انتعاش المشاعر الدينية في العالم وأثـر ذلـك فـي تطعـيم الأيـديولوجيات المستخدمة في المنطقة العربية بالمكون الديني.

وفي معرض تحليل نماذج الأيديولوجية المستندة إلى الدين في المنطقة العربية، يمكن التمييز بين نماذج يمثل فيها الدين أساسا لشرعية النظام السياسي (السعودية والمغرب على سبيل المثال)، وأخرى يلجأ فيها إلى الدين لمواجهة أزمة بذاتها تعترض النظام السياسي (مصر والعراق على سبيل المثال). ففي ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإنها تتبنى رسميا الأيديولوجية المستندة إلى الدين، فهي تجعل من الشريعة الإسلامية أساسا للعملية السياسية بوصفها السياج المتين الذي يحمي المجتمع من عوامل الزلل والانحراف، وهي تتولى التطبيق الصارم للحدود في المجال الجنائي، وتبرز النشاط الديني للملك "خادم الحرمين الشريفين" في كل المناسبات الدينية المهمة كالحج. وفي المجال الخارجي تحرص المملكة على تقديم تبريرات دينية لعلاقاتها السياسية، ذلك أن وقوفها ضد إيران في حربها مع العراق قد فسر على أنه بسبب الاختلاف المذهبي، في حين أرجع وقوفها مع الكويت في حربها ضد العراق إلى مقاومة النظام العلماني في بغداد. كما أن للسعودية نشاطًا واضحا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي تقدم الدعم لبعض الحركات الإسلامية وللأقليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم.

وقريب من ذلك موقف المملكة المغربية، فهي تجعل هدف التطور السياسي للدولة إرساء الديمقراطية الإسلامية القائمة على الشورى. وهي تفسر الصراع السياسي بين الملك "أمير المؤمنين وسليل الأسرة العلوية" والمعارضة على أنه صراع بين قوى الخير والشر، وأن "بركة الملك" و"رعاية ا له" هي التي تحميه من كل سوء كما حدث إبان محاولتي الاغتيال اللتين تعرض لهما الملك الحسن الثاني في السبعينيات. وذلك مع أهمية إدراك أن المملكة المغربية تحرص على تطعيم شرعيتها الدينية بشرعية مؤسسية، فالمملكة لها باعها الطويل في مجال العمل الحزبي والأهلي (وبالذات النقابي).

أما في ما يتعلق بمصر، فلقد مثلت هزيمة ١٩٦٧ فاتحة لتأكيد النظام على الدين كأحد مكونات الأيديولوجية السياسية، وكان أحد التبريرات التي قدمها الإعلام الرسمي لتلك الهزيمة هو أنها جزاء ضعف الإيمان والبعد عن ذكر ا . واعتبر البعض أن هذا التطور قد تكفل بتحقيق نوع من التوافق في الموقف المصري من قضية العلاقة بين الدين والسياسة على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي ظل النظام المصري حتى عام ١٩٦٧ يؤكد على

الفصل بين الدين والسياسة، ووصل صراعه مـع جماعـة الإخوان المسلمين إلى المواجهة الحادة بـين عـامي ١٩٥٤ و١٩٦٥. ولكن على المستوى الخـارجي اسـتخدم النظـام المصري الإسلام كإحـدى أدوات تنفيـذ أهـداف السياسـة الخارجية. ويفسر ذلك كون الدائرة الإسـلامية كانـت هـي الدائرة الثالثة للسياسة الخارجية المصـرية بعـد كـل مـن الدائرتين العربية والأفريقية، كما يفسـر دور الأزهـر فـي رعاية مجمع البحوث الإسلامية، وكذلك النشـاط الإسـلامي لمصر في أفريقيا. أكثر من ذلك فإن الأثر المهـم لهزيمـة ١٩٦٧ على المستوى الخارجي تمثـل فـي قبـول مصـر المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية الأول الذي انعقـد فـي الرباط في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ على أثر حريـق المسـجد الأقصى، وذلك بعد أن ظل الموقف المصـري ثابتًـا علـى رفض فكرة انعقاد هذا المؤتمر ووصفه لتلك القمة حين دعت لها السعودية عام ١٩٦٦ بأنها تعبر عـن خطـة إمبرياليـة تتبناها القوى الإسلامية الرجعية في المنطقة [١].

---

(١) علا أبو زيد، "الإسلام والسياسة الخارجية المصرية في فترة حكم الرئيس مبارك،" في: أحمد يوسف أحمد، محرر، **سياسة مصر الخارجيـة فـي** =

ولقد واجه العراق موقفًا مماثلاً أثناء أزمة الخليج الثانية وحربها، دعاه إلى توظيف الدين في تجييش المشاعر المعادية للغرب عن طريق تصوير الصراع في الخليج على أنه حرب مقدسة ضد قوى الاستكبار العالمي. وارتبط بذلك استخدام بعض الرموز والتعبيرات والإسقاطات التاريخية التي تفيد هذا المعنى، كما في تزيين العلم العراقي بعبارة "الله أكبر"، والإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبوية والآيات القرآنية في خطب الرئيس العراقي، والتركيز على شؤون المقدسات الإسلامية...

ب- الأيديولوجية الاشتراكية وهي الأيديولوجية التي آثرتها كثير من الدول العربية غداة استقلالها لجملة أسباب، فمن ناحية، ارتبطت الأيديولوجية الرأسمالية في أذهان النخب الوطنية بالعلاقة الاستعمارية السابقة. ومن ناحية أخرى، افتقرت

=

عالم متغير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٧١.

البلدان النامية - ومنها العربية - لمقومات التطور الرأسمالي وعناصره. ومن ناحية ثالثـة اعتبـرت الاشتراكية هي الأيديولوجية القادرة علـى تحقيـق مطالب الـدول حديثـة الاسـتقلال فـي التنميـة الاقتصادية، والعدالة التوزيعية، والتكامل القومي[1].

وقد اتفقت الخبرات الاشتراكية في الدول العربيـة فـي مجموعة أساسية من المبادئ والسياسات. ففي الداخل طبقت الدول المعنية سياسات الإصلاح الزراعي، وأممت الشركات الأجنبية الكبرى، وأنشأت قطاعا عاما يوقد عمليـة التنميـة الاقتصادية، كما حلت الأحزاب السياسـية وأقامـت علـى أنقاضها نظم حزب واحد. وفي الخـارج انخرطـت الـدول المعنية في حركة عدم الانحياز، وقاومت سياسـة الأحـلاف العسكرية والتورط في الحرب البـاردة، ووثقـت علاقاتهـا بالبلدان النامية. بقول آخر، عبـرت التجـارب الاشـتراكية العربية عما يمكن وصـفه بالعقـد الضـمني بـين القيـادة والجماهير، تعهدت بموجبه القيادة بإرساء قواعد الاسـتقلال

---

(١) إبراهيم، "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،" ص ١٨٢.

والعدالة التوزيعية، وتحقيق الوحدة العربية، وتحرير الأرض المحتلة، في حين التزمت الجماهير بالالتفاف حول قيادتهـا وإرجاء حقها في الديمقراطية والمشاركة السياسية.

وعلى الرغم من تلك الخصائص المشتركة، عبرت تلـك الخبرات عن بعض الاختلافات في ما بينها. فنجد مـثلاً أن دولة اليمن (الجنوبي) قد تبنت حتى عام ١٩٨٩ الاشـتراكية العلمية التي عبرت عن التزام صارم بالقيم الماركسية سـواء في ما يتصل بمركزية دور الدولة في المجالين الاقتصـادي والسياسي أو في ما يتصل بالتمسك بأهمية مبـدأ الصـراع الطبقي. وفي المقابل، فإن تونس تبنت في عـام ١٩٦٤ مـا يعرف باسم "الاشتراكية الدستورية" أثنـاء انعقـاد مـؤتمر المصير، وعدلت اسم الحزب الحاكم تبعا لذلك من الحـزب الدستوري الجديد إلى الحزب الاشتراكي الدسـتوري. وقـد رفضت الاشتراكية الدستورية مبدأ الصـراع الطبقـي، وإن كانت قد اعترفت بوجود طبقات في المجتمع التونسي، كمـا أنها رفضت سيطرة القطاع العام على العملية الإنتاجية بشكل

مطلق مع التسليم بحق الدولة في توجيه الاقتصاد، وأخيـرا فلقد أخذت بمبدأ التدرج في التطبيق الاشتراكي [(١)].

وبالنسبة لسوريا، فإنها تتبنى مبادئ الاشتراكية التي وصفها مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق بأنها اشتراكية معتدلة تسمح بحقوق الوراثة والملكية غير المستغلة، كمـا وصـفها بأنهـا اشتراكية إنسانية روحية تختلف عن الاشـتراكية الماديـة [(٢)]. ورفعت مصر في عهد الرئيس جمال عبـد الناصـر شـعار الاشتراكية العربية، التي نبعت من التجربة المصـرية ومـن المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية للواقع المصري [(٣)].

---

(١) جلال عبد ا معوض، "**علاقـة القيـادة السياسـية بالظـاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية،**" (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، ١٩٨٥)، ص ٤٩٩ – ٥٠٠، وسعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمـة الحكـم العربية،" **المستقبل العربي،** السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسـان/ أبريـل ١٩٨٤)، ص ٩٣ – ١١٨.

(٢) محسن أحمد محمد، **الفكر الاشتراكي لحزب البعث العربـي الاشـتراكي** (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٢١ – ٢٥١.

(٣) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٦٣ – ١٦٨.

وبحلول السبعينيات بدأت النظم العربيـة تتراجـع عـن الأيديولوجية الاشتراكية. فلقد عدلت تونس منذ عـام ١٩٧٠ عن الاشتراكية الدستورية وتبنـت الليبراليـة الاقتصـادية وأفسحت مجالاً واسعا أمام رأس المال الخاص والاستثمارات الأجنبية. وسلكت مصر مسلكًا مشابها مـن خـلال سياسـة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس السادات. وشرعت ليبيا منذ عام ١٩٨٨ في الأخذ بقـدر محـدود مـن الليبراليـة الاقتصادية حيث سمحت لصغار التجار بتسويق منتجاتهم بعد أن كانوا يلتزمون ببيعها للدولة، وعرفت تلك السياسة باسـم "البريسترويكا الخضراء". ورفعـت الجزائـر كـل إشـارة للأيديولوجية الاشتراكية من دستورها الجديد الصادر في عام ١٩٨٩. وتخلت الدولة اليمنية الموحدة عن العقيدة الماركسية – اللينينية التي كانت معلاة في شطرها الجنـوبي. وخففـت سوريا والعراق من الرقابة الصارمة علـى نشـاط القطـاع الخاص.

ولقد ترافقت هذه الإصلاحات الاقتصـادية مـع بعـض الإصلاحات السياسية التي وسعت من نطاق الحرية السياسية والمشاركة في صنع القرارات. وكان يكمن وراء هذا التحول عدم انعكاس الأيديولوجية الاشتراكية إيجابا على مسـتويات المعيشة. وعلى صعيد آخر، تشككت الشعوب العربيـة فـي صدقية الأيديولوجية الاشتراكية الرسمية وتذمرت مما يمكن وصفه بالازدواجية الأيديولوجية، وذلك أنه في الوقت الـذي أممت فيه النخب العربية رؤوس الأمـوال الخاصـة فإنهـا احتفظت لنفسها ولثقاتها بثروات طائلة، الأمر الذي كان يعني فسخ العقد الضمني الذي يلزم المحكومين بالطاعة. وكان مثل هذا التبرم من مسلك النخب الحاكمة من أهم الأسباب التـي مهدت التربة لنشاط حركات الاحتجـاج الإسـلامي وتقـدم الأيديولوجية الدينية لإزجاء هذا الفراغ الأيـديولوجي علـى الساحة العربية [(١)].

---

(١) Mohamed Tozy, "Islam et etat au Maghreb," Maghreb – Machrek (October – novembre ١٩٨٩), p. ٤٥. Middle East, no. ١٧٣ (March ١٩٨٩), p. ٦, and

ج- الأيديولوجية المستندة إلى القومية، والقومية لسـت مجرد أيديولوجية لكنها شعور بانتماء الفـرد إلـى جماعة أكبر توصف بالأمة. وعلى مدار تاريخهـا اجتازت الفكرة القومية مجموعـة مـن المراحـل الأساسية، أولاها تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما طرح البعد القـومي كمظهـر لتميز العنصر العربي فـي إطـار الإمبراطوريـة العثمانية. مثل هذا الطرح قد كسا القومية في تلـك المرحلة المبكرة بطابع عرقي من خـلال التأكيـد على مفهوم العروبة، لكن في الوقت نفسه فإن قـوة التيار الإسلامي الإصلاحي جعلت الفكرة القوميـة تختلط بالدين من خلال التعامل مع الأمـة بمعنـى الجماعة من النـاس أو بمعنـى القـوم كمـا ورد استخدام المفهوم في القرآن الكريم. ومع المرحلـة الثانية الممتدة بين الحربين، بدأت تتهيـأ القوميـة درجة أكبر من التبلور الأيديولوجي وغلبت عليهـا النزعة العلمانية، ليس من منطلـق التضـاد بـين العروبة والإسلام، ولكن على اعتبار أن الرابطـة

القومية هي أقوى الروابط الاجتماعية التي يـدخل الدين في تشكيلها. وتأكد ذلك أكثر فـي المرحلـة الثالثة التي تقع بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥، ذلك أنه في الوقت الذي احتفظت فيـه القوميـة بطابعهـا العلماني، بدأ التشديد على الطبيعة "الإنسانية" وليس الاستعلائية العنصرية للقومية. وذلك مع تطعيمهـا بمبادئ الحرية والاشتراكية وهو ما مثـل إضـافة للمرحلتين السابقتين. أما المرحلة الرابعة والتي تبدأ من بعد هزيمة ١٩٦٧ فلقد تميزت بتشديد بعـض الاتجاهات على الطابع الديني للفكرة القوميـة، أي (وخلافًا لما ذهبت إليه المرحلة الثانية) أن الرافـد القومي العربي تحديدا يغذي اللحمة الدينيـة كمـا تغذيها روافد أخرى.

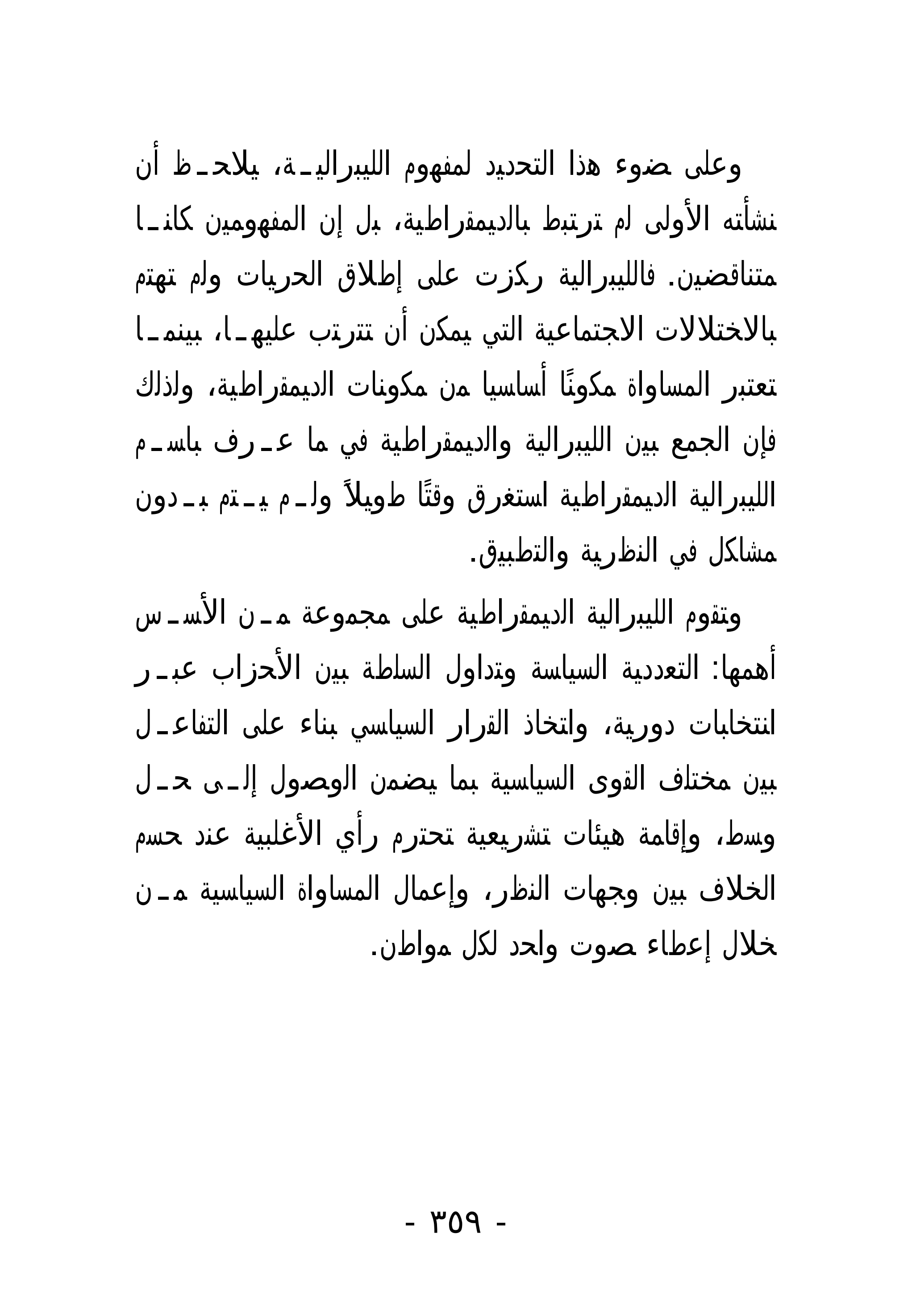
والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا الخصـوص هـي أن النظم العربية قد ترددت بين الانتماء الوطني بمعنى الارتباط بـ "قطعة من الأرض تعرف باسم الوطن"، والانتماء القومي بمعنى الارتباط "بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة". وعادة ما برز الاتجاه الأول في أعقاب الأزمات التي اجتازها النظام العربي كما في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيـد وعـزل مصر عن مؤسسات العمل العربي المشترك، كما تكرر فـي أعقاب حرب الخليج الثانية مع غلبـة منطـق الدولـة فـي التفاعلات العربية – العربية. كذلك تعرضت الأيديولوجيـة القومية إلى تحد من نوع مختلـف جسـدته الأيـديولوجيات والانتماءات الاثنية دون القطرية، وارتبط ذلك بدوره بتـأزم أوضاع النظم العربية فضلاً عن تأثره بـالمتغيرات الجديـدة على الساحة الدولية (صحوة الاثنيات). وعلى صعيد آخـر، وفي إطار الفكر القومي ذاته طرحت صياغات مختلفة لكيفية إقامة دولة الوحدة وشكلها. ففي المرحلة **الأولى** تردد الفكـر القومي بين اقتراح الدولة الفيدرالية العربية المسـتقلة عـن الحكم العثماني ونوع من الحكم اللامركزي للعرب في إطار الخلافة العثمانية. وفي المرحلة **الثانية** اتجه الفكر القومي إلى

المناداة بالدولة الاندماجية التي يتحمـل مسـؤولية تأسيسـها زعيم سياسي تؤازره القوة الشعبية. وفي المرحلة **الثالثة** كان التردد بين الشكلين الاندماجي والفيـدرالي وأيهمـا أنسـب للظروف السائدة مع التركيز على دور التنظيم الثوري فـي تحقيق أي الخيارين. أما في **المرحلة الرابعة** فقـد تحققـت الغلبة للشكل الفيدرالي للوحدة المرغوبة [1].

د- الأيديولوجية الليبرالية وهي محصلة مجموعة مـن الأفكار التي صاغها عدد من المفكرين على مـدار الفترة ما بين القرنين السابع عشر والعشرين، والتي تدور حول التعاقد كأساس قانوني لتنظيم العلاقـات الاجتماعية، وإطلاق حرية المبـادرة الاقتصـادية والملكية الخاصة، والتأكيد علـى محوريـة دافـع الربح، والحد مـن تـدخل الدولـة فـي النشـاط الاقتصادي ما أمكن.

---

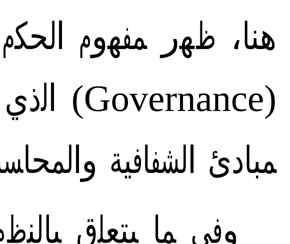
(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: السيد يسين، مشرف، **تحليل مضـمون الفكر القومي العربي (دراسة اسـتطلاعية)،** ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).



وعلى ضوء هذا التحديد لمفهوم الليبرالية، يلاحظ أن نشأته الأولى لم ترتبط بالديمقراطية، بل إن المفهومين كانا متناقضين. فالليبرالية ركزت على إطلاق الحريات ولم تهتم بالاختلالات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليها، بينما تعتبر المساواة مكونًا أساسيا من مكونات الديمقراطية، ولذلك فإن الجمع بين الليبرالية والديمقراطية في ما عرف باسم الليبرالية الديمقراطية استغرق وقتًا طويلاً ولم يتم بدون مشاكل في النظرية والتطبيق.

وتقوم الليبرالية الديمقراطية على مجموعة من الأسس أهمها: التعددية السياسة وتداول السلطة بين الأحزاب عبر انتخابات دورية، واتخاذ القرار السياسي بناء على التفاعل بين مختلف القوى السياسية بما يضمن الوصول إلى حل وسط، وإقامة هيئات تشريعية تحترم رأي الأغلبية عند حسم الخلاف بين وجهات النظر، وإعمال المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن.

وعلى صعيد آخر، فإن مفهوم الليبرالية – كما سبق تحديده – مرتبط بتطور وصل به إلى ما يعرف باسم الليبرالية الجديدة. وتختلف الليبرالية الجديدة عن الليبرالية الكلاسيكية في أنها لا تنكر دور الدولة في إعادة توزيع الدخل، وفي التعبير عن الهوية الثقافية، وفي الحفاظ على الأمن القومي. لكنها تتحسب من تضخم أجهزة الدولة ومؤسساتها على نحو يخلق لهذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة لا تخدم بالضرورة مصلحة المجتمع. ومن هنا، ظهر مفهوم الحكم أو إدارة شؤون الدولة والمجتمع (Governance) الذي يستهدف تفعيل دور الدولة في إطار مبادئ الشفافية والمحاسبة والثواب والعقاب.



وفي ما يتعلق بالنظم العربية، ارتبط كفاحها من أجل الاستقلال في بداية القرن بالمطالبة بالدستور وسيادة القانون وتقييد سلطة الحاكم. واقترن ذلك بإقامة نظم حكم تأخذ بمظاهر الليبرالية الديمقراطية من قبيل التعددية الحزبية، والمؤسسات التمثيلية، وحرية الصحافة، ولكن مع تفاوت المدى الزمني لهذه التجارب الليبرالية من نظام إلى آخر. ففي حين دامت هذه التجربة تسعة وعشرين عاما في مصر

(من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢)، وثمانية وعشرين عاما في العراق (من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٨)، فإنها لم تستمر لفترة طويلة في كل من سوريا والسودان وليبيا وتونس والصومال وموريتانيا والأردن.

وفي تلك النظم أدى تدخل الجيش أو الحاكم إلى وضع حد للتجربة بانتهاج سياسات اشتراكية تعتمد على تركيز السلطة والأخذ بنظام الحزب الواحد.

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول الأيديولوجي في دول أوروبا الشرقية، عادت بعض النظم العربية لتبني المفاهيم الليبرالية، وبخاصة أن تبنيها الليبرالية في المجال الاقتصادي أوصلها إلى ضرورة أن يشهد المجال السياسي تطورا مماثلاً. ومثل هذه الدورة الكاملة من مطلع القرن إلى نهايته تدعو إلى التساؤل عن السبب الذي أدى بالخبرة الليبرالية الأولى إلى طريق مسدود، وهو التساؤل الذي يمكن الإجابة عنه بغياب الثقافة السياسية الديمقراطية على نحو ما سبقت إليه الإشارة عند تحليل الثقافة السياسية العربية، وتجاوزات الأحزاب السياسية بانشقاقاتها (الأحزاب المغربية نموذجا)، ودخولها في ائتلافات مناهضة للشعارات الليبرالية

التي ترفعها (حـزب الأحـرار الدسـتوريين فـي مصـر) ومناهضة بعضها الفكر الليبرالي من منطلقات دينية (حـزب التحرير الإسلامي في مصر والأردن، وحزب الكتائب فـي لبنان) وقومية (الحزب القومي السوري في عدة نظم عربية) وماركسية (الأحزاب الشيوعية) [١].

وفي ما يتعلق بالخصـائص الرئيسـية للأيـديولوجيات العربية فمن أهمها، ما يلي:

١- الشخصانية بمعنى ارتباطها بأشـخاص بـذواتهم، بحيث يكون غيابهم سببا في انتكاسـتها والعـدول عنها. وتجسد الأيديولوجية الاشتراكية في تطبيقهـا الناصري (أو ما يعرف تجاوزا باسم الأيديولوجيـة الناصرية) هذه الخاصية بوضوح، فلقد ارتبط وضع الأساس النظري لتلك الأيديولوجيـة بفتـرة حكـم الرئيس عبد الناصر، وفي هذا الإطـار تبلـورت ثلاثية الحرية والاشتراكية والوحدة (والتي كانت في

---

(١) علي الدين هلال، "أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي،" تعقيب عبـد الخالق عبد ا ، **عالم الفكر**، السنة ٢٦، العددان ٣ – ٤ (كانون الثـاني/ يناير – حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٠٩ – ١٢٩.

الحقيقة إعادة ترتيب للشعارات التي رفعها حـزب البعث وهي وحدة وحرية واشتراكية). كما طرحت بعض الصيغ الجديدة كصيغة "تحالف قوى الشعب العاملة" التي قام علـى أساسـها تنظـيم الاتحـاد الاشتراكي العربي. ومع وفاة عبد الناصـر بـدأت مرحلة الردة الرسمية عن التراث الناصري. أمـا بشأن المشايعين لهذا الاتجاه، فقد ساد مـا يصـفه البعض بالاتجاه "السلفي الجامد"، أي ذلك المتمثـل في الثبات على معطيات الماضي من دون محاولة جادة للتجديد بما يتماشى مع الظروف المسـتجدة. واستمر هذا الوضع سائدا حتى بعد تأسيس الحزب الناصري في نهاية الثمانينيـات. فـرغم أن هـذا التطور كان يوحي في الظاهر بـأن الأيديولوجيـة الناصرية قد استعادت عافيتها إلا أنها في جوهرها كانت تمثل امتدادا للفترة السابقة لها [١].

---

(١) حسين محمد معلوم، **قراءات في نقد اليسـار العربـي: التجربـة الحزبية العربية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٣١١ – ٣٣٣.

٢- التوفيقية بمعنى محاولة المـزج بـين أكثـر مـن أيديولوجية من مصادر مختلفة بحيث يتكون مركب جديد من الأيديولوجيات. والتوفيق ليس عيبا في حد ذاته إن كان بين عناصر تقبل طبيعتهـا الملاءمـة والتوفيق، لكن ما يحدث هو الجمـع بـين أخـلاط تستعصي بطبيعتها على التجانس على نحو يجعلهـا أقرب إلى التلفيقية منها إلى التوفيقية. ومن ذلـك أن محاولة الجمع بين الأيديولوجية الوضعية والإسـلام كانت من أهم أسباب ضعف صـدقيتها وتماسـكها. فنجد على سبيل المثال أن النظام المصري في عهد السادات قد تبنى رسميا – لفترة – مبدأ الفصل بـين السياسة والدين بمقتضى شعار "لا سياسة في الـدين ولا دين في السياسة"، ورغم ذلـك اتخـذ الـرئيس المصري لنفسه لقب "الرئيس المؤمن" ولدولته مسمى "دولة العلم والإيمان". كما أن عهده شهد تعديلاً لنص المادة الثانية من الدستور بموجـب اسـتفتاء عـام ١٩٨٠ لتصبح الشريعة هـي "المصـدر الرئيسـي للتشريع" وليس مجرد مصدر أساسي للتشريع، هـذا إلى تبني فكرة تكوين جامعة للشعوب الإسلامية ردا على نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.

كما أن من النماذج الأخرى في الخصوص نفسه محاولة التوفيق بين الاشتراكية العلمية أو الماركسية اللينينية من جانب، والأيديولوجية المستندة إلى الدين من جانب آخر.

فلقد تبنى النظام الجزائري رسميا في عهد بومدين شعار الاشتراكية العلمية، ومع ذلك لم يجد الرئيس الجزائري غضاضة في التصريح بالقول: "نحن لسنا شيوعيين، ولكننا بوضوح لا ننهج بأي حال سياسة معاداة الشيوعية.. ولا نرى أي تناقض بين أن يكون الإنسان مسلما متدينًا واشتراكيا علميا في الوقت نفسه". كذلك انتهج اليمن الديمقراطي (قبل الوحدة) النهج الماركسي – اللينيني، ورغم ذلك استمر الدستور ينص على المحافظة على الثقافة العربية – الإسلامية [1].

(١) إبراهيم، "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،" ص ١٨٣ – ١٨٨.

ويمكن القول إن السمة التوفيقية ارتبطت أكثـر بـالنظم السلطوية التي حاولت أن تخلع على أيـديولوجياتها طابعـا شعبويا تبدو بمقتضاه وكأنها تعبر عن القـوى الاجتماعيـة كافة، وتعتبر الخروج عليها من ثم بمثابـة خـروج علـى الصالح العام. لذلك فلقد شاع أن تتضمن أيديولوجية النظـام عناصر قومية، وأخرى دينية، وثالثة اشتراكية أو ماركسـية بحيث تقدم رموزا متنوعة يمكن أن يجد فيها كل تيار فكري ما يلائمه [١]. ولقد عبر الرئيس الليبي معمر القذافي عن هذا التصور للأيديولوجية بقوله: "إننا لسنا مبتدعين أفكارا، إننـا جزء من كيان الأمة الواحدة التي تنبض بقلب واحد وتعبـر عن فكر واحد، ومن يخرج عن مبادئنا وأفكارنا فهـو مـن أعدائنا" [٢].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: أسـامة الغزالـي حـرب، **الأحـزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة **عالم المعرفة**؛ ١١٧ (الكويـت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧).

(٢) **الحياة**، ٢/ ٩/ ١٩٩٢.

٣- (٣) التناقض وعدم الوضوح، وهي سـمة تـرتبط باستيراد الأيديولوجيات الجاهزة ومحاولة التوفيـق بينها على تباينها. ولفت أستاذ علم الاجتماع بريان تيرنر الانتباه إلى خطورة استيراد الأيـديولوجيات من الخارج، مشيرا إلى أن المشكلة لا تكمـن فـي نقص الكـوادر الفكريـة القـادرة علـى إفـراز الأيديولوجيات الملائمة وصياغتها بشكل متكامـل، لكنها تنبع من ضعف ثقة تلك الكوادر فـي نفسـها وفي قدرتها على الخلق والتجديد [١].

ومن محصلة ما سبق يبدو منطقيا أن تتسم الأيديولوجيات العربية بسمة عدم الاستمرارية، فكون الأيديولوجية تـرتبط بشخص صاحبها، وكونها تجمع أخلاطًا متنافرة أحيانًا مـن الأفكار الغريبة عن بيئتها، فإن هذا يجعلهـا عـاجزة عـن

---

(١) Bryan S. Turner, Marx and the End of Orientalism, Controversies in Sociology; ٧ (London; Boston: Allen and Unwin, ١٩٧٨), pp. ١-٢ and ٤٤ – ٤٧.

التجذر في المجتمع ويضعف قدرتها على تمثيل مصالح المواطنين والتعبير عنها [(١)].

٢- النخب:

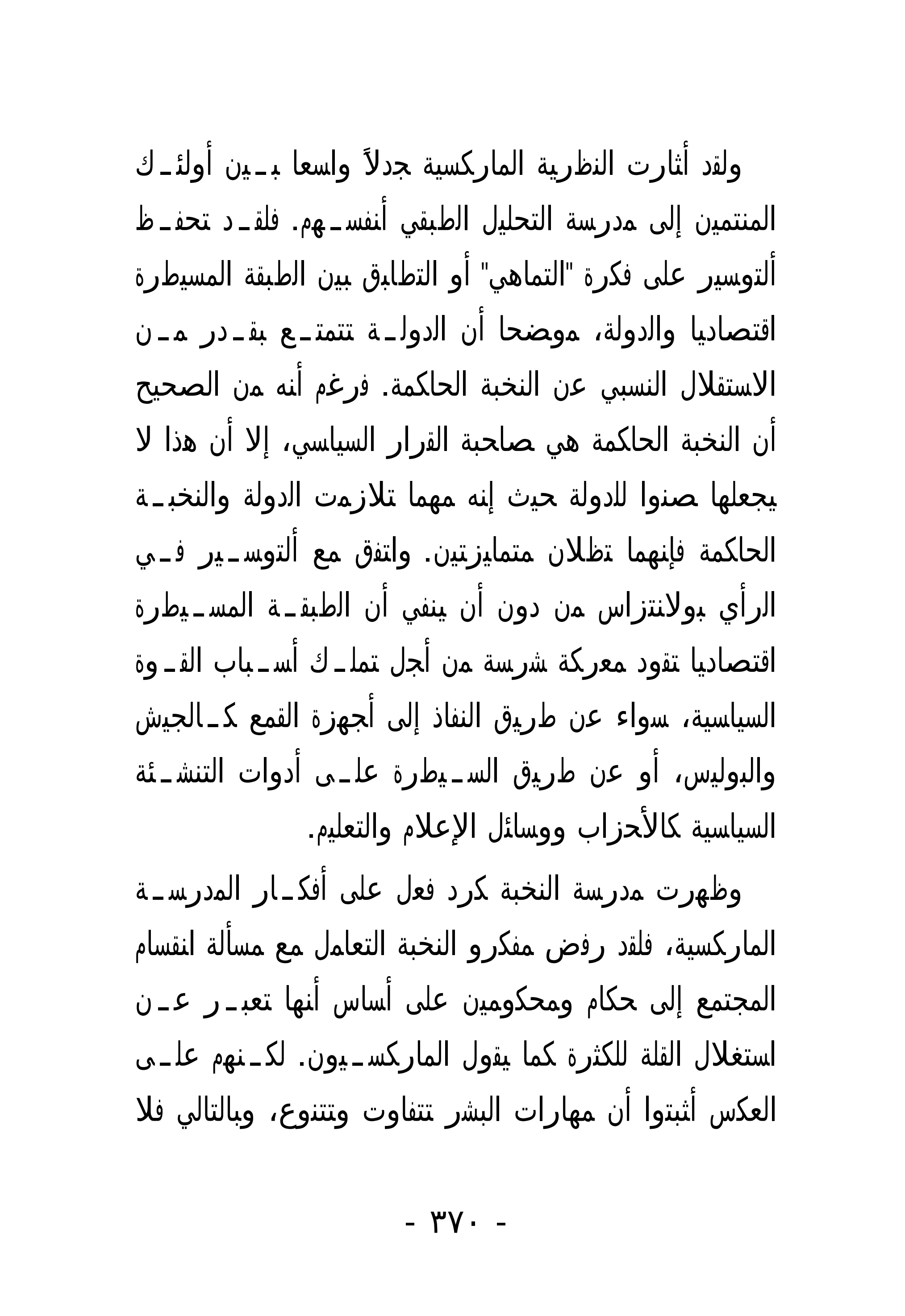
النخبة هي مجموعة الأفراد الذين يقودون المجتمع. وهي بهذا المعنى مفهوم قديم ارتبط ظهوره تاريخيا بالحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة وعملية صنع القرار. فنجد على سبيل المثال أن كلاً من أفلاطون وأرسطو قد تعرض لفكرة النخبة، فتحدث أفلاطون عن حكم الفلاسفة بوصفه أصلح أنواع الحكم، في حين ركز أرسطو على مزايا حكم الطبقة الوسطى لاعتدالها. ومن بعد تنوعت إسهامات الفلاسفة والمفكرين بشأن تحديد مصادر قوة النخبة، فذكر سان سيمون أن كل عصر يفرز النخبة المناسبة له سواء كانت عسكرية، أو دينية، أو اقتصادية، وأكد أوغست كونت على صلاحية النخبة الأرستقراطية العلمية، وعلى هذا قام بالتمييز بين ما أسماه بالسلطة الدينية والسلطة الزمنية. وجاءت النظرية

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم، "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،" ص ١٨٣ – ١٨٨.

الماركسية لتمثل منعطفًا مهما في تاريخ تطور فكرة النخبـة، فلقد نظر كارل ماركس إلى ممارسة القوة على أنها عمليـة تراكمية ومتطورة. فهي تراكمية بمعنى أن الطبقة التي تحوز القوة الاقتصادية (وهي الطبقة البرجوازية) تملك في الوقـت نفسه أدوات القوة السياسية، ومن ثم فإن المجتمع المنشود في تصور ماركس كان هو المجتمع الشيوعي الذي يتمكن عبـر آلية الصراع الطبقي من وضع حد لظاهرة احتكـار القـوة وتحقيق المساواة بين المواطنين. وهي متطـورة بمعنـى أن تغير النظام الاقتصادي بفعل استخدام وسائل إنتاجية أحـدث يؤدي إلى إبدال الطبقة الحاكمة القديمة بأخرى تستمد أهميتها من ملكيتها للوسائل الإنتاجية تلك. ولا تملك الطبقة الحاكمة، في رأي ماركس، أي شيء لتوقف به عجلة التطـور الـذي تمثل هي ذاتها حلقة من حلقاته ومقدمة من مقدماتـه، لأنهـا على حـد تعبيـره تغيـرات "تسـتقل عـن إرادة النخبـة الحاكمة" [1].

(١) Geraint Parry, Political Elites, Studies in Political Science; ٥ (London: Allen and Unwin, ١٩٦٩), p. ٥٨.



ولقد أثارت النظرية الماركسية جدلاً واسعا بين أولئك المنتمين إلى مدرسة التحليل الطبقي أنفسهم. فلقد تحفظ ألتوسير على فكرة "التماهي" أو التطابق بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا والدولة، موضحا أن الدولة تتمتع بقدر من الاستقلال النسبي عن النخبة الحاكمة. فرغم أنه من الصحيح أن النخبة الحاكمة هي صاحبة القرار السياسي، إلا أن هذا لا يجعلها صنوا للدولة حيث إنه مهما تلازمت الدولة والنخبة الحاكمة فإنهما تظلان متمايزتين. واتفق مع ألتوسير في الرأي بولانتزاس من دون أن ينفي أن الطبقة المسيطرة اقتصاديا تقود معركة شرسة من أجل تملك أسباب القوة السياسية، سواء عن طريق النفاذ إلى أجهزة القمع كالجيش والبوليس، أو عن طريق السيطرة على أدوات التنشئة السياسية كالأحزاب ووسائل الإعلام والتعليم.

وظهرت مدرسة النخبة كرد فعل على أفكار المدرسة الماركسية، فلقد رفض مفكرو النخبة التعامل مع مسألة انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين على أساس أنها تعبر عن استغلال القلة للكثرة كما يقول الماركسيون. لكنهم على العكس أثبتوا أن مهارات البشر تتفاوت وتتنوع، وبالتالي فلا

بد أن يتولى الأشخاص المؤهلون دون سواهم عملية القيـادة والتوجيه في المجتمع. ومن ناحية أخرى، تشـكك مفكـرو النخبة في إمكانية قيام المجتمع غير الطبقي ووجدوا في عدم تحققه في الدول الشيوعية نفسها دليلاً واضحا على خياليتـه، وهذا ما أكده باريتو بقوله: "إن كل شـعب تحكمـه نخبـة"، رافضا بذلك التمييز بـين مجتمعـات ديمقراطيـة وأخـرى شمولية(١).

وبخلاف ماركس الذي رأى أن الركيزة الأساسية للنخبـة هي ملكية أدوات الإنتاج، فإن موسكا وميتشلز ركـزا علـى القدرة التنظيمية للنخبة السياسية، بمعنى أن النخبة السياسـية هي الجماعة الأكثر تنظيما في المجتمع، علـى اعتبـار أن القدرة التنظيمية العالية تساعد على تحقيق مستوى عال مـن الاتصال والتفاعل بين مختلف عناصر التنظيم، إلى حـد أن

---

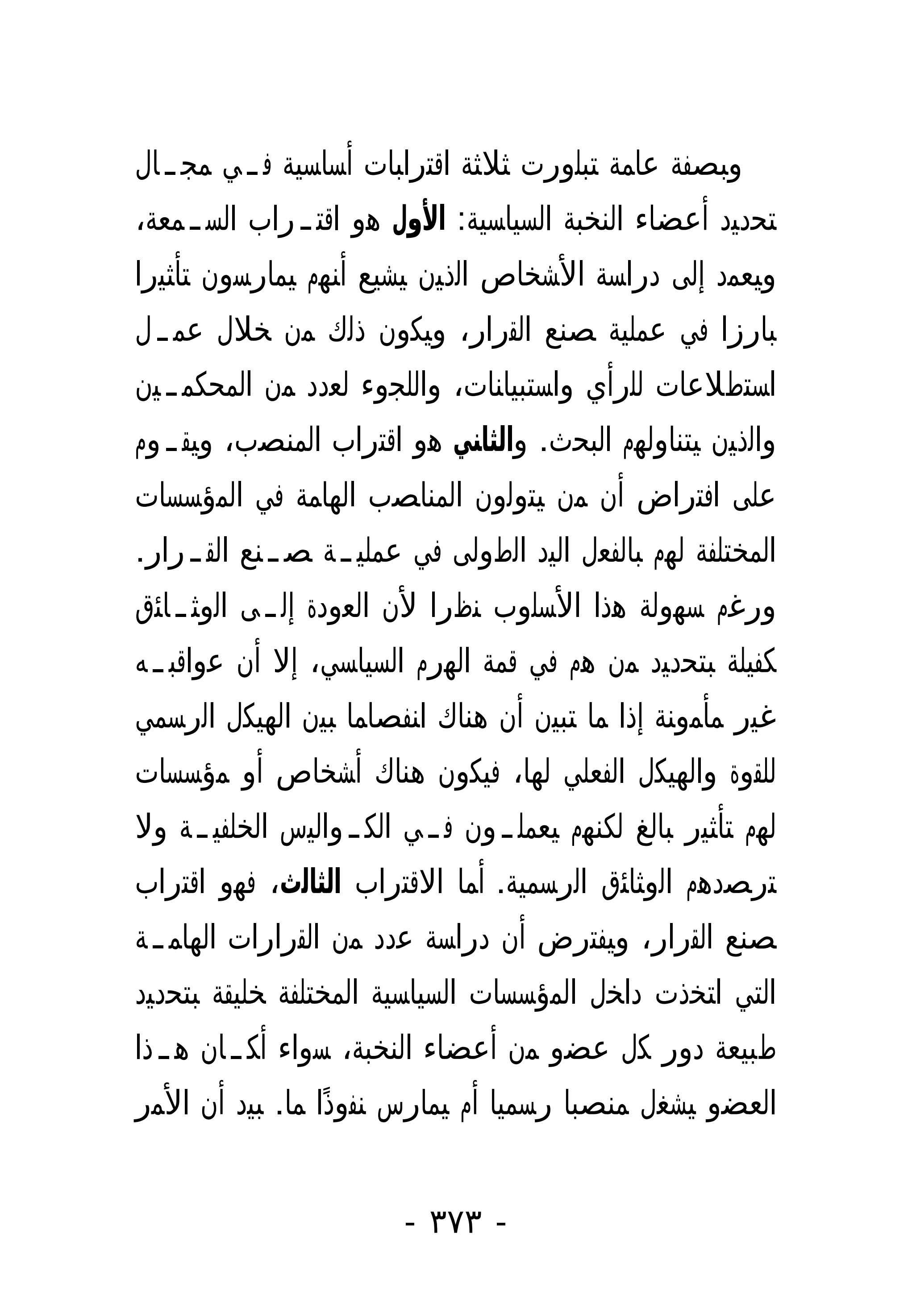
(١) Vilfredo Parito, The Mind and Sopciety, edited by Arthur Livingston; translated by Andrew Bongiorno and Arthur Livingston, with the advice and active cooperation by James Harvey Rogers, ٤ vols. (New York: Harcourt, Brace and Company, [١٩٣٥) p. ٢٤٦.

ميتشاز لم يستخدم مفهوم النخبة ولكن استخدام مفهوم القيـادة للدلالة على المضمون التنظيمي للمفهوم. وفي المقابل أضفى باريتو على القدرة النفسية والمهارات الذاتية أهمية خاصـة. ففي ظل منافسة عادلة لا بد أن يصل الأصلح والأقدر إلـى قمة النخبة كل في مجاله. لكن باريتو استدرك مشيرا إلى أنه في الواقع تتدخل عوامل أخـرى مثـل الثـروة، والنسـب، والعلاقات الخاصة، والفساد لتعطي مميزات خاصة لمن هـم أقل قدرة وكفاءة ليحتلوا مكانة بارزة.

وأخيرا فقد رفض ميلز الاتجاهين السابقين داخل مدرسـة النخبة لصالح الاقتراب المؤسسي، فالدولة الحديثة هي دولـة مؤسسات، والأفراد الذي يشغلون مراكز حساسة في الدولـة هم الأقرب إلى استحقاق صفة "النخبة"، ونجاحهم في تـولي زمام الأمور في الدولة يتوقـف علـى مـدى التقـاء قـادة المؤسسات الهامة وشاغلي المراكز الحساسة حـول أهـداف مشتركة ومصالح متسقة، فكلما التقت مصالح قادة المؤسسات الهامة ورؤسائها في الدولة كانت النخبة أكثر تماسكًا وأقـدر على الاستمرار [١].

---

(١) Parry, Ibid, pp. ٣٥ – ٥٥.



وبصفة عامة تبلورت ثلاثة اقترابات أساسية في مجال تحديد أعضاء النخبة السياسية: **الأول** هو اقتراب السمعة، ويعمد إلى دراسة الأشخاص الذين يشيع أنهم يمارسون تأثيرا بارزا في عملية صنع القرار، ويكون ذلك من خلال عمل استطلاعات للرأي واستبيانات، واللجوء لعدد من المحكمين والذين يتناولهم البحث. **والثاني** هو اقتراب المنصب، ويقوم على افتراض أن من يتولون المناصب الهامة في المؤسسات المختلفة لهم بالفعل اليد الطولى في عملية صنع القرار. ورغم سهولة هذا الأسلوب نظرا لأن العودة إلى الوثائق كفيلة بتحديد من هم في قمة الهرم السياسي، إلا أن عواقبه غير مأمونة إذا ما تبين أن هناك انفصاما بين الهيكل الرسمي للقوة والهيكل الفعلي لها، فيكون هناك أشخاص أو مؤسسات لهم تأثير بالغ لكنهم يعملون في الكواليس الخلفية ولا ترصدهم الوثائق الرسمية. أما الاقتراب **الثالث**، فهو اقتراب صنع القرار، ويفترض أن دراسة عدد من القرارات الهامة التي اتخذت داخل المؤسسات السياسية المختلفة خليقة بتحديد طبيعة دور كل عضو من أعضاء النخبة، سواء أكان هذا العضو يشغل منصبا رسميا أم يمارس نفوذًا ما. بيد أن الأمر

لا يخلو من مخاطرة أيضا؛ إذ أن الباحث يراهن فـي هـذه الحالة على الظروف المرتبطة بعدد من القرارات المحـدودة مع احتمال تغير أدوار المشاركين في صنعها تحت ظـروف أخرى. والأفضل، لتلافي الثغرات السابقة، أن يجمع الباحث بين أكثر من اقتراب، بحيث تكون الأولوية في تحديد أعضاء النخبة لأولئك الذين ظهرت أسماؤهم كقاسـم مشـترك فـي الاقترابات المختلفة.

أما أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النخبة فكـان مجافاتها للديمقراطية وتكريسها لحكم القلـة، وقـد نهضـت نظرية التعددية السياسية بالدور المحوري في هذا الشأن. إذ ذكر روبرت داهل أن فكرة النخبـة الحاكمـة تعتمـد فـي جوهرها على وجود أقلية مؤثرة تسود تفضيلاتها في القضايا الأساسية حتى لو اتخذت الأغلبية موقفًـا معارضـا. وفـي مواجهة ذلك، برزت بعض المحاولات للتوفيق بـين النخبـة والديمقراطية، فذكر هاملتون أن إعطاء كل القوة للأغلبية "لا يقل ضررا عن إعطاء كل القوة للأقليـة"؛ لأن فـي الحالـة الأولى تكون الأقلية هي التي تدفع الثمن والعكس صحيح في الحالة الثانية. بقول آخر، لقد دعا هاملتون إلى إيجاد نوع من التوازن أو الصـياغة الوسـط بـين ديكتاتوريـة الأغلبيـة

وديكتاتورية الأقلية. وانبرى فريق آخر للقول: إن النخبة هي مفهوم مجرد لا يجوز الانحياز له أو ضده، فالمحك الأساسي هو مدى خضوع النخبة للرقابة الشعبية ودرجة انفتاحها على فئات وعناصر جديدة من خارجها [1].

وفي ما يتصل بالنخب العربية، وكما أوضحنا من قبل في الجزء الخاص بتصنيف النظم السياسية العربية، ومن الممكن التمييز في إطارها بين نوعيات ثلاث أساسية:

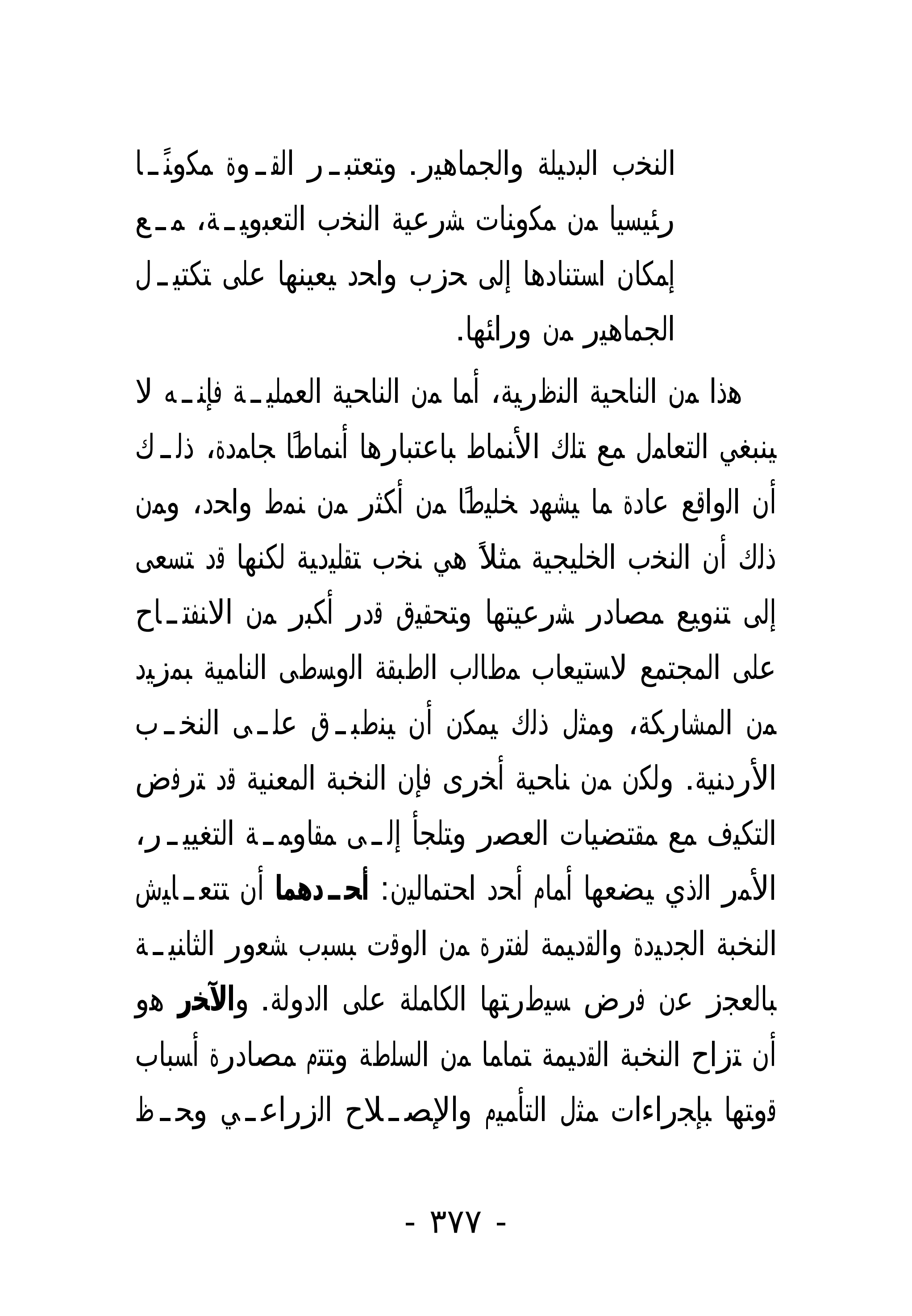
أ- النخب التقليدية – التكيفية (Traditional Adaptive Elites)، وتجسدها طائفة كبار ملاك الأراضي، وأثرياء التجار وزعماء القبائل. وتعد آصرة القرابة هي سند الانتماء لهذه النوعية من النخب. وتصطبغ أيديولوجية هذه النخب عادة بالصبغة الدينية الواضحة وتتخذها أساسا لشرعيتها. وتحاول تلك النخب التقليدية عندما تواجه بمشاكل التغيير أن تقاوم قدر الإمكان أو هي تستجيب لهذه المشاكل بحد أدنى من التكيف.

---

(١) السيد يسين، "مشكلات الشباب نظريا وعقائديا،" **الفكر المعاصر**، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٧٠).

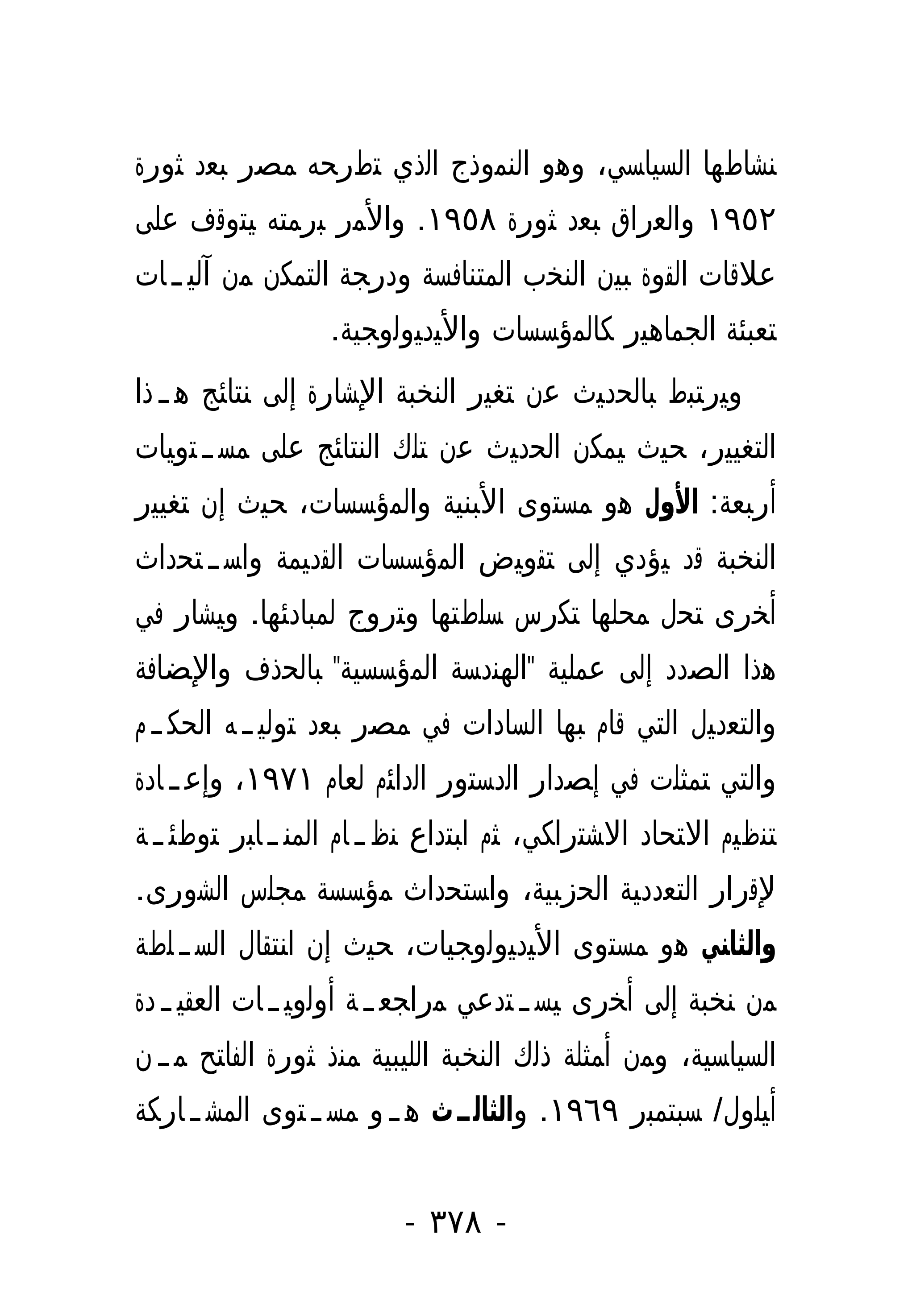
ب- النخب الإصلاحية – التحديثية (Modernizing – Reformist Elites) وتعبر عنها الطبقة الوسطى من ملاك الأراضي والمشتغلين بالعملين التجـاري والصناعي، فضلاً عن المنتمين للجـيش والجهـاز الإداري. وتتسم تلـك النخـب تاريخيـا بطابعهـا الليبرالي الدستوري، كما تستمد رضاء المـواطنين عنها من شرعية تمثيلهم عبر مؤسسـات منتخبـة بشكل ديمقراطي. وتسعى تلـك النخـب للتغييـر باستخدام الأسلوب السلمي المتدرج مع عدم اللجوء إلى العنف السياسي.

ج- النخب الثورية – التعبويـة (Revolutionary – Mobilization Elites) التي هي نتـاج لأبنـاء الطبقة الوسطى الـدنيا مـن صـغار المـوظفين والعسكريين. ولما كانت هذه النخبة عادة ما تصـل إلى السلطة عن طريق ثوري، فـإن أيـديولوجيتها تصطبغ بالصبغة نفسها، فتتبنى رؤية شاملة لتغيير الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية وترفض التدرج في أعمالها، مثلما ترفض التسامح في التعامل مـع



النخب البديلة والجماهير. وتعتبر القوة مكونًا رئيسيا من مكونات شرعية النخب التعبوية، مع إمكان استنادها إلى حزب واحد يعينها على تكتيل الجماهير من ورائها.

هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فإنه لا ينبغي التعامل مع تلك الأنماط باعتبارها أنماطًا جامدة، ذلك أن الواقع عادة ما يشهد خليطًا من أكثر من نمط واحد، ومن ذلك أن النخب الخليجية مثلاً هي نخب تقليدية لكنها قد تسعى إلى تنويع مصادر شرعيتها وتحقيق قدر أكبر من الانفتاح على المجتمع لاستيعاب مطالب الطبقة الوسطى النامية بمزيد من المشاركة، ومثل ذلك يمكن أن ينطبق على النخب الأردنية. ولكن من ناحية أخرى فإن النخبة المعنية قد ترفض التكيف مع مقتضيات العصر وتلجأ إلى مقاومة التغيير، الأمر الذي يضعها أمام أحد احتمالين: **أحدهما** أن تتعايش النخبة الجديدة والقديمة لفترة من الوقت بسبب شعور الثانية بالعجز عن فرض سيطرتها الكاملة على الدولة. **والآخر** هو أن تزاح النخبة القديمة تماما من السلطة وتتم مصادرة أسباب قوتها بإجراءات مثل التأميم والإصلاح الزراعي وحظ



نشاطها السياسي، وهو النموذج الذي تطرحه مصر بعد ثورة ١٩٥٢ والعراق بعد ثورة ١٩٥٨. والأمر برمته يتوقف على علاقات القوة بين النخب المتنافسة ودرجة التمكن من آليات تعبئة الجماهير كالمؤسسات والأيديولوجية.

ويرتبط بالحديث عن تغير النخبة الإشارة إلى نتائج هذا التغيير، حيث يمكن الحديث عن تلك النتائج على مستويات أربعة: **الأول** هو مستوى الأبنية والمؤسسات، حيث إن تغيير النخبة قد يؤدي إلى تقويض المؤسسات القديمة واستحداث أخرى تحل محلها تكرس سلطتها وتروج لمبادئها. ويشار في هذا الصدد إلى عملية "الهندسة المؤسسية" بالحذف والإضافة والتعديل التي قام بها السادات في مصر بعد توليه الحكم والتي تمثلت في إصدار الدستور الدائم لعام ١٩٧١، وإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي، ثم ابتداع نظام المنابر توطئة لإقرار التعددية الحزبية، واستحداث مؤسسة مجلس الشورى. **والثاني** هو مستوى الأيديولوجيات، حيث إن انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى يستدعي مراجعة أولويات العقيدة السياسية، ومن أمثلة ذلك النخبة الليبية منذ ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩. **والثالث** هو مستوى المشاركة

الشعبية، حيث إن ظهور نخبة جديدة يـؤدي إلـى اخـتلاف معايير التجنيد السياسي، إذ تلجأ كل نخبة إلى اصطفاء ثقاتها وإزاحة النخب البديلة أو على الأقل تهميشها. **والرابـع** هـو مستوى السياسات العامة الذي تصب فيـه كـل التغيـرات السابقة، فالسياسات العامة تعبر بصدق عن التوجه السياسـي للنخبة وكذلك عن توازن القوى السائدة. ويشـار فـي هـذا الصدد إلى السياسة التعليمية فـي عهـد السـادات مقارنـة بنظيرتها في عهد عبد الناصر حيث اقتـرن تغيـر التوجـه الخارجي للنظام المصري في عهد السادات تجـاه الصـراع العربي – الإسرائيلي بتطوير مضمون الكتـب والمقـررات الدراسية لترسيخ هذا التحول [١].

---

(١) علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،" ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربـي: بحـوث ومناقشـات الندوة الفكرية التي نظمها مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة،** ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص٤١ – ٤٤؛ جورج لينوفسكي، **الصـفوة السياسية في الشرق الأوسط،** ترجمة عـادل الهـواري (القـاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٧)، ص ٣؛ بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسـي،** ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون]، سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب السادس (القاهرة: دار المعارف، =

أما النقطة الأخيرة في معركة تحليـل النخـب السياسـية العربية فهي التعرض لأهم سماتها والتي يمكن إيجازها بمـا يلي:

- ضعف الحراك الاجتماعي، فالنخب العربية عادة ما تكون نخبا من الصعب اختراقها. فالنخبة المغربيـة قوامها العائلة المالكة، أما النخبة المحيطة فتتكـون أساسا من برجوازية مدينة فاس. والنخبة اللبنانيـة تغلب عليها صفة "الإقطاع السياسي" حيث تحتكـر عـائلات بـذاتها كبريـات المناصـب التنفيذيـة والتشريعية.

=

١٩٧٢)؛ هدى ميتكيس، "النخبة السياسية في تونس، ١٩٥٦ – ١٩٧٠،" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، ١٩٨٠)، وابتسام سهيل، "**النخبة السياسية الحاكمة في دولة الإمـارات العربية المتحدة،** ١٩٧٢ – ١٩٨٦،" (رسالة ماجستير، جامعة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠)، ص ٤٤ – ٥١.

- يقودنا ذلك إلى الحديث عن خاصية أخرى تتصـل بمصادر أو معايير تجنيد النخب العربيـة، وهـي تتمثل في أربعة معايير أساسية. فهنـاك العلاقـات الشخصية المباشرة المستقاة من الخبرات المشتركة، تعليمية كانت أو مهنية أو حزبيـة، فضـلاً عـن علاقات النسب والقرابة. وهناك الانتماء الإقليمـي حيث تقوم بعض المدن والأقـاليم العربيـة بـدور أساسي في تقديم الوجوه الرئيسية للنخبة الحاكمـة. ويلعب الولاء الحزبي والعقيدة السياسية دورا مهما في تجنيد النخبة في بعض الـنظم العربيـة. هـذا بخلاف علاقات المصلحة الاقتصادية أو ما يطلـق عليـه تعبيـر: الزبانـة السياسـية (Political Patronage) أو المنفعة المتبادلة. وإن كان ذلك لا ينفي احتمال فتح المجال أمام معايير أخرى تضاف إلى تلك السابقة من مثل المؤهل العلمـي والنفـوذ الاجتماعي.

- السلطوية وهي الوجه الآخر للطابع الرعوي للثقافة السياسية العربية. وفي هذا الإطار يشبه البعض علاقة النخب بالجماهير العربية بعلاقة الراعي (Patron) بـ التابع أو الرعية (Client)، على اعتبار أن الحاكم هو المسؤول والحامي والمدافع عن رعيته، أي هو الذي يقوم بالمبادرة، فيما يقتصر دور هذه الأخيرة على القيام برد الفعل. مثل هذه العلاقة الرعوية تجد تعبيرات عنها في شعارات مثل "رب الأسرة أو العائلة" على اعتبار أن الأسرة تجسد المؤسسة الاجتماعية الأولى التي يمكن أن تفرز هذه النمط من العلاقات [1].

(١) هلال، "**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،**" ص ٤٥ – ٤٨، وسهيل، المصدر نفسه، ص ٥٩ – ٦٥.

٣- الأحزاب السياسية:

تتعدد تعريفات الحزب السياسي وتختلف في نقاط ارتكازها، وإن كان يمكن التمييز في إطارها بين اتجاهين أساسيين: الاتجاه **الأول** يركز على الطبقة باعتبار أن الحزب يعبر عن طبقة بذاتها، وربما عن تحالف بين طبقات. والاتجاه **الثاني** يركز على المبادئ ودرجة الالتزام بوضوح والتحديد في صياغتها. بيد أن هذين الاتجاهين قد تعرضا للنقد لكون عنصري الطبقة والمبادئ ليسا بالعنصرين الجامعين المانعين. فالأحزاب قد تعكس مصالح جماعات اثنية أو قبلية لا تتبلور بالضرورة في شكل طبقي، كما أنه يمكن لحزبين (أو أكثر) أن يحتفظا بكيانيهما المستقلين على تشابه مبادئهما وتداخلها. وعلى ذلك فلقد طرح بعض الباحثين هدف الوصول إلى السلطة كأساس لتعريف الحزب وتمييزه عن جماعة المصلحة التي تسعى للتأثير في السلطة من دون حيازتها، حيث يمكن اعتبار الحزب بمثابة "تنظيم

سياسي له صفة العمومية والدوام وله برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة" [١].

وبخصوص تفسير نشأة الأحـزاب، كـان مـن بـواكير الاتجاهات الفكرية ذات الصلة، ذلك الذي ربط بين ظهـور الهيئات التشريعية من جهة، وتبلور الظاهرة الحزبيـة مـن جهة أخرى. وعد موريس ديفرجيه علما مـن أعـلام هـذا الاتجاه، حيث ميز في كتابه عن الأحـزاب السياسـية بـين أحزاب تنشأ داخل الهيئة البرلمانية، وأخرى تنشـأ خارجهـا لمعارضة النظام القائم مع سعيها للتمثيل البرلماني كي تكسب معارضتها مزيدا من الفاعلية. ويشـير ديفرجيـه إلـى أن النوعية الأولى من الأحزاب قد ظهرت في غضون القـرن التاسع عشر، بينما ظهرت النوعية الثانية في فتـرة لاحقـة وارتبطت بالتوسع في حق التصويت [٢].

---

(١) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شـركة الربيعان للنشـر والتوزيـع، ١٩٨٧)، ص ١٨٣ – ١٨٥ و١٧٨، وهلال، "**النظم السياسية العربية،**" ص ٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظـر: Maurice Duverger, Political Parties, Their Organization and Activity in the =

وعلى الرغم من وجاهة التفسير البرلماني لنشأة الأحزاب السياسية، إلا أنه ارتبط بالواقع الأوروبـي بصـفة عامـة، والبريطاني منه على وجه الخصوص، الأمر الـذي جعلـه يقصر عن تفسير نشأة الظاهرة الحزبية خارج حـدود هـذا الواقع. فمن المعلوم أن الأحزاب السياسية في غالبية الـدول النامية، ومنها العربية، قد ظهرت وهـي رافضـة للإطـار البرلماني الذي كان من صنع الإدارة الاستعمارية وفي سياق الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال، ومن ناحية ثانيـة، فإن الأحزاب السياسية في عدد آخر من الدول قد ظهرت في غيبة أي من الأطر البرلمانية، كما حدث فـي الصـين فـي العشرينيات وفي بعض دول أمريكا اللاتينية.

=

Modern State, translated by Barbara and Robert North with a foreword by D. W. Brogan (London: Methuen; New York: Wiley, [١٩٥٤)).

وتعتبر الأحزاب السياسية مـن أهـم متغيـرات النظـام السياسي، كونها تؤدي له مجموعة من الوظائف الأساسـية. فهي توفر قنوات للمشاركة والتعبير عن الرأي، وهي تجمـع المصالح وتعبئها، وهي أداة مـن أدوات التنشـئة والتجنيـد السياسيين، وأخيرا فإنها تساهم في إسباغ الشرعية على نظم الحكم. ورغم ذلك، وكمـا أثيـر اسـتفهام حـول مسـتقبل الأيديولوجيات في مرحلة ما بعـد الحـرب البـاردة، فـإن استفهاما مماثلاً أثير حول مستقبل الأحـزاب علـى ضـوء مجموعة من العوامل المتشابكة: **أحدها** اختفـاء التمـايزات الأيديولوجية بعد انهيار الشـيوعية وتقـارب الأطروحـات الحزبية إلى حد بعيد؛ إذ يلاحظ في هذا السـياق أن قضـايا البيئة والنوع وحقوق الإنسان لم تعد حكرا على تيار سياسي بذاته. **والآخر،** أن ضعف الأحزاب الشيوعية ببناها المركزية وتراتيبها المعقدة طرح استفهاما حول مستقبل أحزاب أخرى أقل تماسكًا من الناحية التنظيمية. **والثالث،** اعتبرت المنظمات غير الحكومية هي الوريث لوظائف الأحزاب السياسية. لكن

رغم ذلك ما زال الحزب السياسي يعد عنصرا تكوينيا مـن عناصر النظام السياسي [١].

أ- تصنيف الأحزاب السياسية العربية:

في معرض التمييز بين الأحزاب السياسية، يمكن استخدام أكثر من معيار أحدها العدد والمنافسة السياسية، حيث تتوزع النظم الحزبية بين نظم تنافسية (مطلقة أو مقيدة)، ونظم غير تنافسية (تأخذ بحزب سياسي واحد نخبوي أو جمـاهيري، أو ينتفي فيها وجود الأحزاب ابتداء) [٢]. وقد سبق تطبيق هـذا المعيار في تصنيف النظم السياسية العربية، بيد أنـه يمكـن إضافة معايير أخرى تتعلق بالأيديولوجية، وشكل العضـوية، وطبيعة القوى المؤيدة، ودرجة المؤسسية، وأساليب العمـل. وعلى ضوء ذلك يمكن الحديث عن النوعيات الست الأساسية

---

(١) Kay Lawson, "When Linkage Fails," in: Kay Lawson and Peter H. Merkl, eds., When Parties Fail: Emeging Alternative Organizations (Prnceton, NJ: Princeton University Press, ١٩٨٨), p.١٣.

(٢) حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

التالية من الأحزاب السياسية التي أفرزها الواقع العربي على مدار القرن العشرين، فاندثر بعضها في حين ما زال بعضها الآخر يمارس نشاطه على الساحة السياسية، هذا علما بـأن هذا التصنيف يدخل في عداد فئاته الأحزاب التي لهـا هـذه الصفة القانونية فعلاً، وتلك التي تمارس وظائف الأحـزاب السياسية، لكنها إما ترفض اقترانها بالصفة الحزبيـة، وإمـا يحظر عليها من طرف السلطة أن تحملها وتعبر عنها [١].

١- **أحزاب الأشـخاص**، وقد سبقت غيرها إلى الوجود، وامتدت أيديولوجيتها على خط متواتر من المحافظة إلى الليبرالية، وإن كانت تدعو بوجـه عـام إلـى التغيير المعتدل وتقبل بالمنافسة الحزبية. وعادة ما يتم التجنيد لقيادتها من أبناء الطبقة العليا من ملاك الأراضي الزراعيـة، وكبـار التجـار، وبعـض المهنيين. وتتسم شعبيتها بالمحدودية وتتركز أساسا بين أبناء الطبقة العليا الحضرية، مـع قليـل مـن

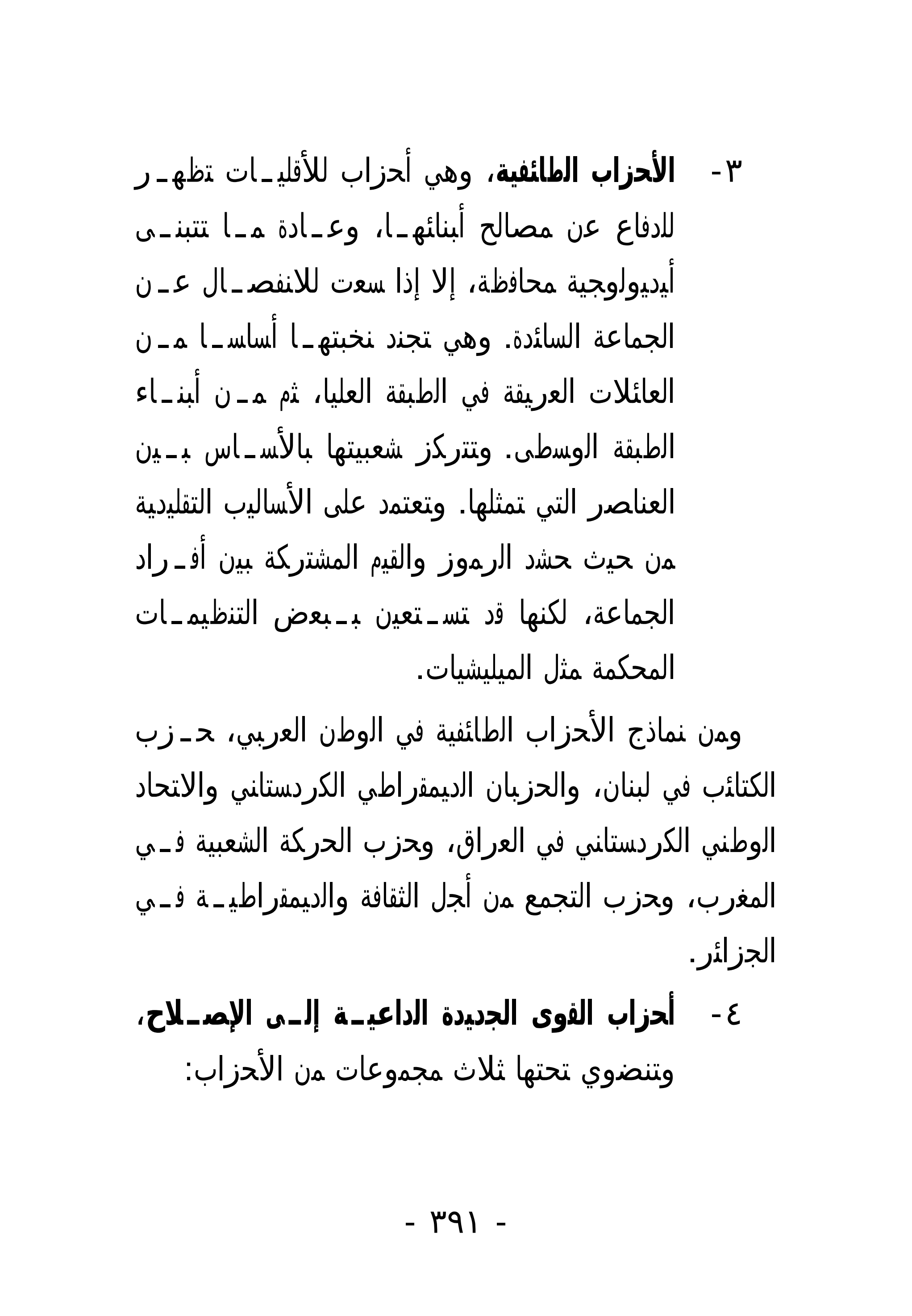
(١) Ali E. Hillal Dessouki, "Political Parties in the Middle East," (Unpublished Lectures), pp. ١ – ٥.

الانتشار على مستوى الطبقة الوسطى، كما ينخفض مستوى الالتزام بمبادئها. وتتمثل أهم أساليب هـذا النوع من الأحزاب في الخطابة والحوار، كما أنها عادة ما تطور صحافتها السياسـية، فضـلاً عـن اعتمادها علـى الثـروة والمراكـز الاجتماعيـة المرموقة لأعضائها.

ومن نماذج هذه الأحزاب التي عرفتها الدول العربية فـي مراحل مختلفة من تطورها السياسي، حزب السـعديين فـي مصر قبل الثورة، والأحزاب اللبنانية، علاوة على أن السمة الشخصية تميز كل الأحزاب العربية بدرجة أو أخرى، وهو ما سيفصل لاحقًا.

٢- **أحزاب الحركة الوطنية من أجل الاسـتقلال**، وقـد انبثق بعضها من أحزاب الأشخاص عندما اتسـعت شعبيتها واتخذت ملامح الحركـة الوطنيـة. وقـد ظهرت هذه الأحزاب في العشرينيات والثلاثينيـات والأربعينيات واتسمت أيديولوجيتها بأنها ليبراليـة وطنية، تركز علـى هـدف الاسـتقلال. وتقبـل بالمنافسة الحزبية. وجندت قيادات هـذه الأحـزاب

شأن أحزاب الأشخاص من ملاك الأراضي داخل الطبقة العليا، ومن المهنيين داخل الطبقة الوسطى التي تعتبر المعقل التقليدي لتأييدها. كما أنها انتشرت في الريف أكثر مما في الحضر، واختلفت درجة مؤسسيتها، من تكتلات الأعيان التي تتميز بسيولتها (مثل الكتلة القومية في سوريا)، إلى التنظيم الدقيق (مثل الحزب الدستوري الجديد في بداية ظهوره في تونس) إلى الحركة الجماهيرية الواسعة (مثل حزب الوفد في مصر وحزب الاستقلال في المغرب). وكان للشخصية الكاريزمية دور هام في إطارها. أما في ما يتعلق بأساليبها في العمل فإنها جمعت بين الثراء والمركز والنفوذ من جهة، والكفاح السياسي المنظم عبر الإضرابات، والمظاهرات، والمنافسة الانتخابية، والحملات الصحفية من جهة أخرى.



٣- **الأحزاب الطائفية**، وهي أحزاب للأقليات تظهر للدفاع عن مصالح أبنائها، وعادة ما تتبنى أيديولوجية محافظة، إلا إذا سعت للانفصال عن الجماعة السائدة. وهي تجند نخبتها أساسا من العائلات العريقة في الطبقة العليا، ثم من أبناء الطبقة الوسطى. وتتركز شعبيتها بالأساس بين العناصر التي تمثلها. وتعتمد على الأساليب التقليدية من حيث حشد الرموز والقيم المشتركة بين أفراد الجماعة، لكنها قد تستعين ببعض التنظيمات المحكمة مثل الميليشيات.

ومن نماذج الأحزاب الطائفية في الوطن العربي، حزب الكتائب في لبنان، والحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في العراق، وحزب الحركة الشعبية في المغرب، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في الجزائر.

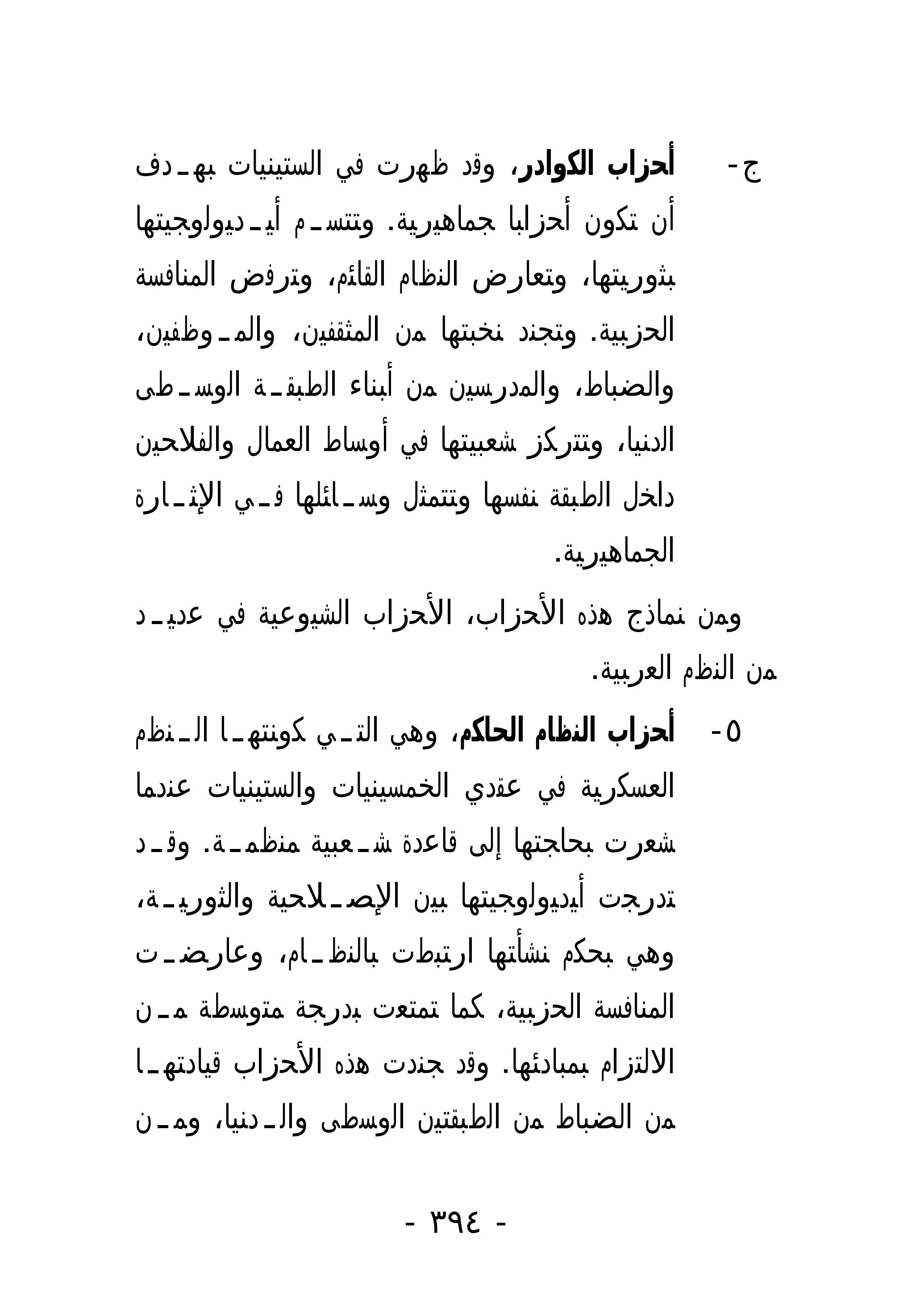
٤- **أحزاب القوى الجديدة الداعية إلى الإصلاح**، وتنضوي تحتها ثلاث مجموعات من الأحزاب:

أ- **أحزاب المثقفين،** التي كانت بمثابة تطور مبكر لأحزاب الطبقة الوسطى، وقد ظهرت في فترة ما بين الحربين عندما تنامى جناح المهنيين والمتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى. وتميزت أيديولوجيتها بأنها وطنية وديمقراطية وليبرالية، وقد تصدت جزئيا للنظم التي ظهرت في إطارها ودعت إلى إصلاحات معتدلة، وأيدت المنافسة الحزبية. ومن حيث عملية تجنيد النخبة فقد ركزت على الليبراليين من أبناء الطبقتين العليا والوسطى. وامتدت شعبيتها إلى الطلاب والمهنيين والضباط والموظفين المنتمين أساسا إلى الطبقة الوسطى، مع تغلغلها أحيانًا بين أوساط الطبقة الوسطى الدنيا. أما درجة مؤسسيتها فقد كانت منخفضة، عبرت عنها الدورات والحلقات النقابية، والنوادي الأدبية والجمعيات السرية. واشتملت وسائلها على استخدام الصحافة السياسية، والمنشورات، والمظاهرات، وتحريك بعض عناصر القوات المسلحة، هذا فضلاً عن المنافسة الانتخابية رغم محدودية فعاليتها.

ومن الأمثلة على هذه الأحزاب، حزب الاستقلال في العراق، والحزب الوطني لمصطفى كامل في مصر.

ب- **أحزاب الطبقة الوسطى**، التي ظهرت عندما تطورت الطبقة الوسطى وزاد وعيها السياسي وهو ما حدث في الخمسينيات. وأيديولوجيتها قد تكون إصلاحية أو راديكالية، لذلك فإنها قد تقبل المنافسة الحزبية لكن بشكل محدود. وهي تجند نخبتها من بين أبناء الطبقة الوسطى، كما أنها تنتشر بينهم وتنفذ إلى الطلاب، والمهنيين، والمدرسين، والضباط، وصغار التجار من المنتمين إلى الطبقة الدنيا. وتتميز هذه الأحزاب بدرجة مرتفعة من المؤسسية حيث تنتشر فروعها في المدن والأقاليم، ويقل اعتمادها على دور القيادة الكاريزمية. وتشمل وسائل المنافسة الانتخابية، وتحريك الجيش، هذا مع بواكير التنظيم الجماهيري.

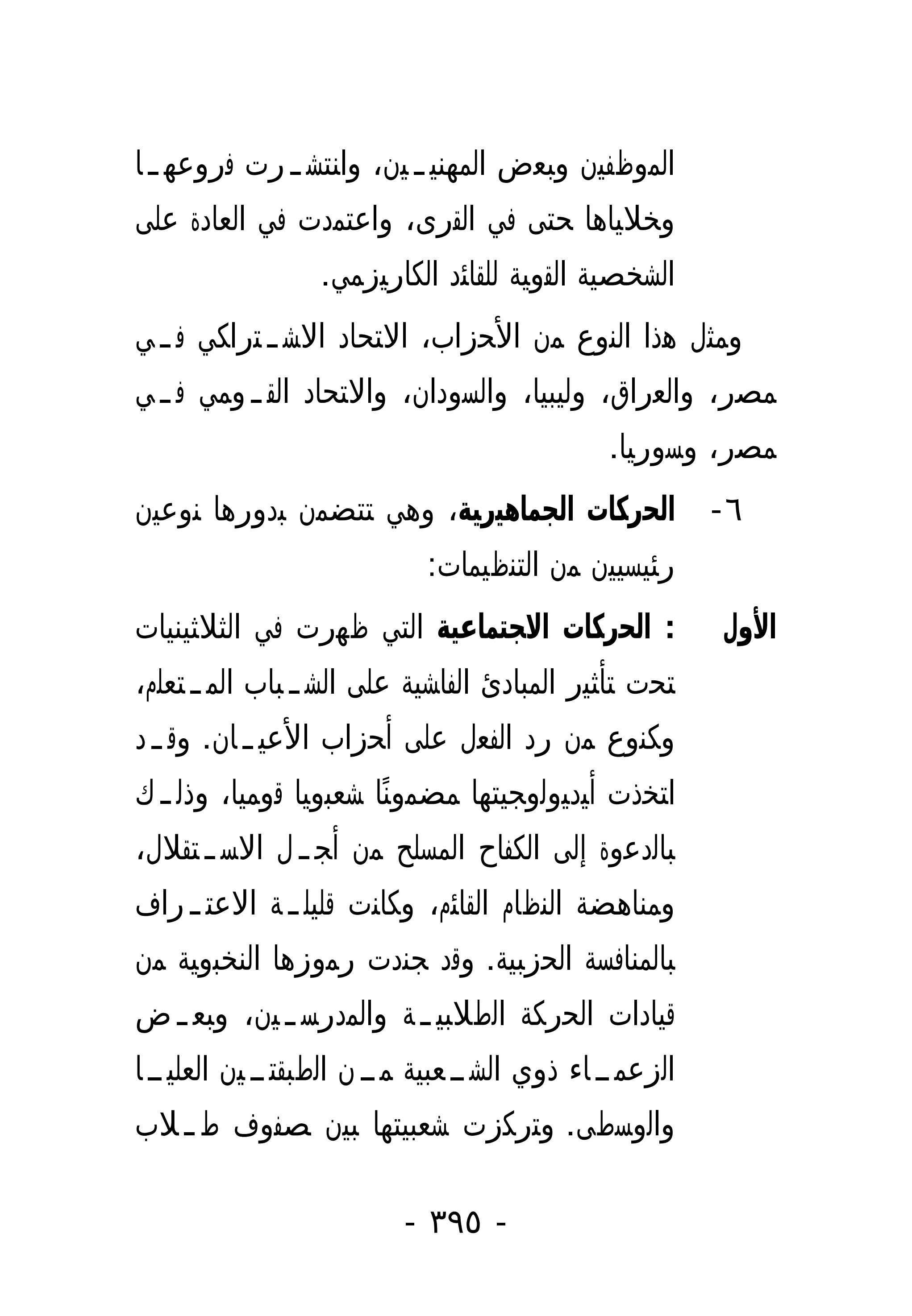
ومن أمثلة أحزاب الطبقة الوسطى، الاتحاد القومي المغربي للقوى الشعبية، وحركة القوميين العرب في الخمسينيات.



ج- **أحزاب الكوادر،** وقد ظهرت في الستينيات بهدف أن تكون أحزابا جماهيرية. وتتسم أيديولوجيتها بثوريتها، وتعارض النظام القائم، وترفض المنافسة الحزبية. وتجند نخبتها من المثقفين، والموظفين، والضباط، والمدرسين من أبناء الطبقة الوسطى الدنيا، وتتركز شعبيتها في أوساط العمال والفلاحين داخل الطبقة نفسها وتتمثل وسائلها في الإثارة الجماهيرية.

ومن نماذج هذه الأحزاب، الأحزاب الشيوعية في عديد من النظم العربية.

٥- **أحزاب النظام الحاكم،** وهي التي كونتها النظم العسكرية في عقدي الخمسينيات والستينيات عندما شعرت بحاجتها إلى قاعدة شعبية منظمة. وقد تدرجت أيديولوجيتها بين الإصلاحية والثورية، وهي بحكم نشأتها ارتبطت بالنظام، وعارضت المنافسة الحزبية، كما تمتعت بدرجة متوسطة من الالتزام بمبادئها. وقد جندت هذه الأحزاب قيادتها من الضباط من الطبقتين الوسطى والدنيا، ومن



الموظفين وبعض المهنيين، وانتشرت فروعها وخلاياها حتى في القرى، واعتمدت في العادة على الشخصية القوية للقائد الكاريزمي.

ومثل هذا النوع من الأحزاب، الاتحاد الاشتراكي في مصر، والعراق، وليبيا، والسودان، والاتحاد القومي في مصر، وسوريا.

٦- **الحركات الجماهيرية**، وهي تتضمن بدورها نوعين رئيسيين من التنظيمات:

الأول : الحركات الاجتماعية التي ظهرت في الثلاثينيات تحت تأثير المبادئ الفاشية على الشباب المتعلم، وكنوع من رد الفعل على أحزاب الأعيان. وقد اتخذت أيديولوجيتها مضمونًا شعبويا قوميا، وذلك بالدعوة إلى الكفاح المسلح من أجل الاستقلال، ومناهضة النظام القائم، وكانت قليلة الاعتراف بالمنافسة الحزبية. وقد جندت رموزها النخبوية من قيادات الحركة الطلابية والمدرسين، وبعض الزعماء ذوي الشعبية من الطبقتين العليا والوسطى. وتركزت شعبيتها بين صفوف طلاب

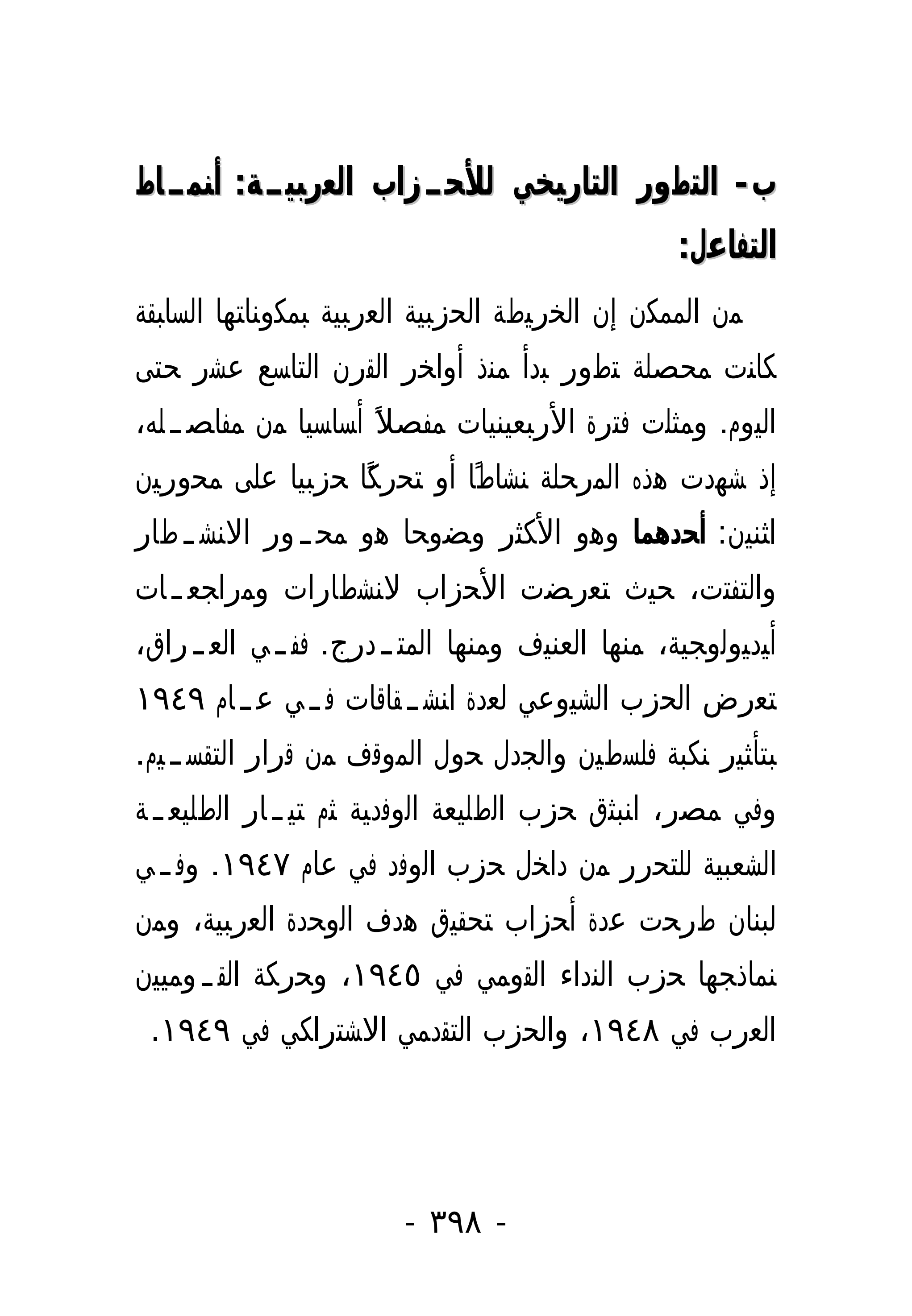
المدارس الثانوية والجامعات وبعض شباب الضباط من أبناء الطبقة الوسطى. تراوحت مؤسسيتها مـا بين الضعف والمركزية الشديدة المعتمدة على نظام الخلايا، كما اعتمد بعض نماذجهـا علـى قيادتـه الكاريزمية. أما أهم وسـائلها فقـد تمثلـت فـي المظاهرات، والتنظيمات العسكرية.

ومن نماذج تلك الحركات، حركة **القمصان الخضر** فـي مصر، وحزب **مصر الفتاة**، **والحزب الاجتمـاعي القـومي** السوري.

الثاني: الحركات الدينية الأصولية التي ظهرت منـذ نهايـة العشرينيات لتكون من أوائل التنظيمات ذات القاعدة الجماهيرية العريضة، ثم انتشرت انتشارا واسعا في السبعينيات وحتى الآن نتيجـة مجموعـة أسـباب داخلية وإقليمية ودولية. وتدعو أيديولوجيـة هـذه الحركات إلى التغيير الثوري السـريع، وتتصـدى للنظام، ولا تتحمس للمنافسة الحزبية، وترتفع درجة الالتزام بها. وعادة ما تختلط نـداءاتها الإسـلامية بدعاوى الوطنية والإصـلاح الاجتمـاعي. ويـتم

التجنيد لقيادتها من أبناء الطبقة الوسطى وإن كانت لها شعبية نافذة في مختلف الطبقات. ومن أشـكالها المؤسسية الجمعيات السرية والتنظيمات التي تقـوم على أسـاس نظـام الخلايـا، وتمـارس القيـادة الكاريزمية في إطارها دورا كبيرا. أمـا أسـاليبها فهي تعتمد بالأساس على مختلف صـور العمـل الجماعي، من قبيـل الـدعوة الدينيـة، وتنظـيم المظاهرات، علاوة على الاغتيالات السياسية.

ومن أمثلة هذه الحركات جماعة الإخوان المسـلمين فـي مصر وامتداداتها في عدد كبير من الدول العربية، هذا فضلاً عن الجماعات التي خرجت من تحت عباءتها.

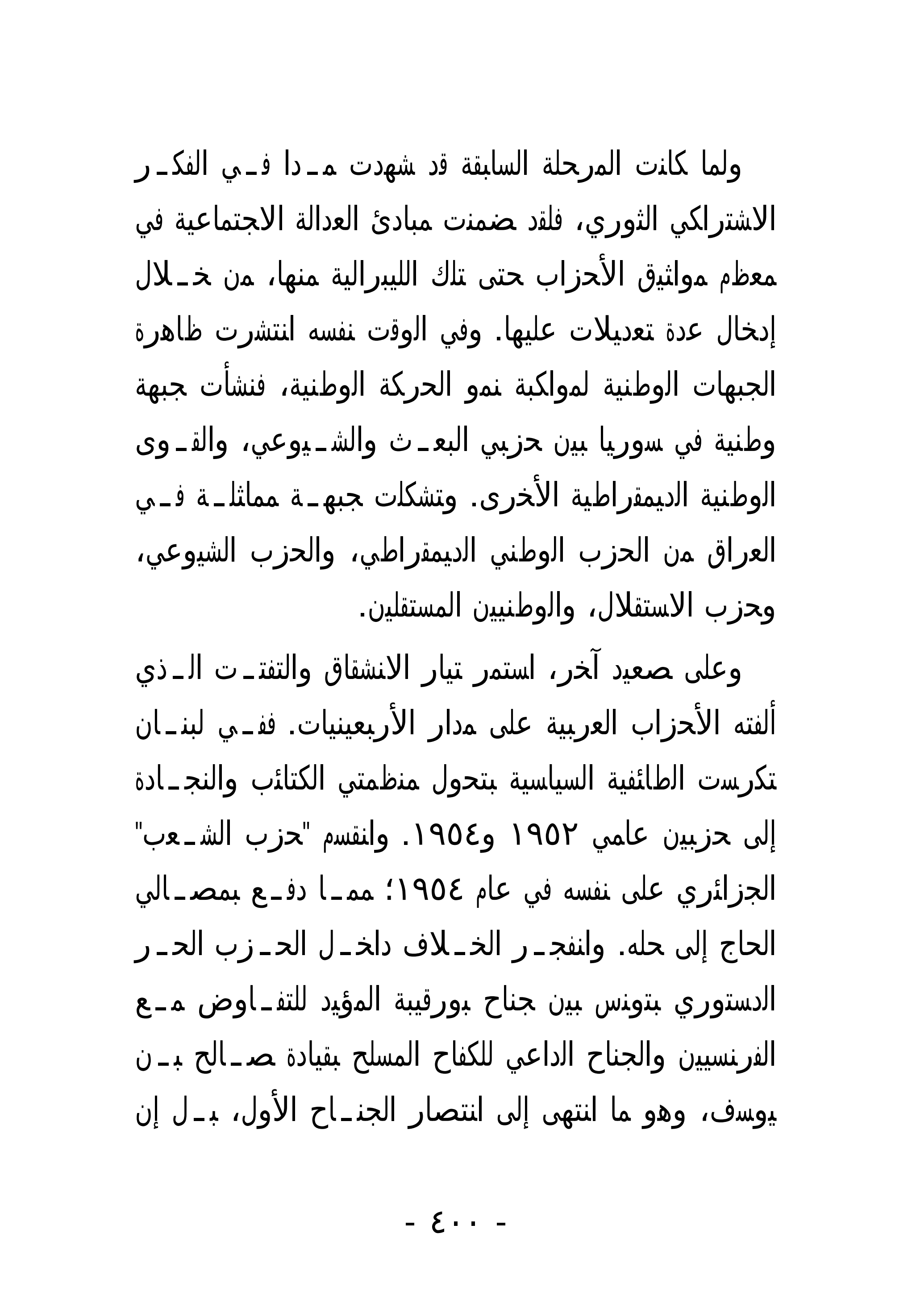


ب- التطور التاريخي للأحزاب العربية: أنماط التفاعل:

من الممكن إن الخريطة الحزبية العربية بمكوناتها السابقة كانت محصلة تطور بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم. ومثلت فترة الأربعينيات مفصلاً أساسيا من مفاصله، إذ شهدت هذه المرحلة نشاطًا أو تحركًا حزبيا على محورين اثنين: **أحدهما** وهو الأكثر وضوحا هو محور الانشطار والتفتت، حيث تعرضت الأحزاب لانشطارات ومراجعات أيديولوجية، منها العنيف ومنها المتدرج. ففي العراق، تعرض الحزب الشيوعي لعدة انشقاقات في عام ١٩٤٩ بتأثير نكبة فلسطين والجدل حول الموقف من قرار التقسيم. وفي مصر، انبثق حزب الطليعة الوفدية ثم تيار الطليعة الشعبية للتحرر من داخل حزب الوفد في عام ١٩٤٧. وفي لبنان طرحت عدة أحزاب تحقيق هدف الوحدة العربية، ومن نماذجها حزب النداء القومي في ١٩٤٥، وحركة القوميين العرب في ١٩٤٨، والحزب التقدمي الاشتراكي في ١٩٤٩.

أما المحور **الثاني** فهو محور الائتلاف بين الأحزاب التي تشترك في التوجه السياسي. وقد مثل السودان مختبرا مهمـا للتحرك على هذا المحور، ففي عام ١٩٤٥ ائتلفت الأحـزاب الاتحادية الثلاثة التي كانت قد انبثقت في الأصل من مـؤتمر الخريجين (وهي أحزاب الاتحاديين، والأحرار الاتحـاديين، والأشقاء) واتفقت على ميثاق سياسي يدعو إلى الوحدة مـع مصر.

وتميزت حقبة الخمسـينيات بظهـور بعـض التيـارات السياسية التي لعبت دورا مهما في تاريخ تطور المنطقة، أو هي عمقته. فعلى الرغم من أن حزب البعث قد ظهر فـي ٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٧، إلا أنه نشط بشكل مكثف على الساحة العربية على مدار الخمسينيات، فاتخذ له فروعا في عدة دول هي لبنان والعراق وسوريا واليمن والأردن. وبرز دوره في دعم قضية الكفاح الوطني في مصر والجزائر والعراق، وفي رفض الأحلاف الاستعمارية، وفي الأزمـة اللبنانيـة عـام ١٩٥٨. كذلك شهدت الخمسينيات مولد الحركة "الناصـرية" وبدء تصادمها مع الأيديولوجية المستندة إلى الدين التي مثلتها جماعة الإخوان المسلمين.



ولما كانت المرحلة السابقة قد شهدت مدا في الفكر الاشتراكي الثوري، فلقد ضمنت مبادئ العدالة الاجتماعية في معظم مواثيق الأحزاب حتى تلك الليبرالية منها، من خلال إدخال عدة تعديلات عليها. وفي الوقت نفسه انتشرت ظاهرة الجبهات الوطنية لمواكبة نمو الحركة الوطنية، فنشأت جبهة وطنية في سوريا بين حزبي البعث والشيوعي، والقوى الوطنية الديمقراطية الأخرى. وتشكلت جبهة مماثلة في العراق من الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال، والوطنيين المستقلين.

وعلى صعيد آخر، استمر تيار الانشقاق والتفتت الذي ألفته الأحزاب العربية على مدار الأربعينيات. ففي لبنان تكرست الطائفية السياسية بتحول منظمتي الكتائب والنجادة إلى حزبين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٤. وانقسم "حزب الشعب" الجزائري على نفسه في عام ١٩٥٤؛ مما دفع بمصالي الحاج إلى حله. وانفجر الخلاف داخل الحزب الحر الدستوري بتونس بين جناح بورقيبة المؤيد للتفاوض مع الفرنسيين والجناح الداعي للكفاح المسلح بقيادة صالح بن يوسف، وهو ما انتهى إلى انتصار الجناح الأول، بل إن

السودان الذي كان ساحة للظاهرة الائتلافية الحزبية على مدار الأربعينيات شهد انتكاسة كبيرة بانشقاق "الحزب الوطني الاتحادي" على نفسه في عام ١٩٥٥.

وشهدت الستينيات تراجعا لرموز الحركة التقدمية العربية، فقد حدث خلاف بين البعثية والناصرية ما لبث أن تحول إلى خصوم ثم عداء، وحدث خلاف آخر بين التيار القومي والشيوعي، كما انفرطت الجبهات الوطنية التي تأسست في سوريا، والعراق، والأردن، ولبنان ودخلت خلافات ومنازعات بعد أن كان توجهها الرئيسي هو مواجهة الاستعمار وقوى الرجعية. وخرج حزب البعث من السلطة في العراق عام ١٩٦٣، وعاد إلى الحكم في العراق عام ١٩٦٨[(١)].

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: إلياس فرح، **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥).

أما الفترة الممتدة من عقد السبعينيات وحتى نهاية عقد التسعينيات، فلقد كانت علامة على عودة الحياة الحزبية في مصر ثم في العديد من البلدان العربية الأخرى كتونس، واليمن، والأردن، والجزائر، وموريتانيا، في إطار اتساع مساحة القبول بمبدأ التعددية السياسية. وعلى الرغم من السلبيات التي تكتنف التطبيقات الحزبية في النظم العربية، إلا أنها تعبر عن جوهرها عن تطور صحي وإيجابي بقطع الطريق على الجماعات الخارجة عن الشرعية وبطرح المشاركة السياسية بديلاً للعنف في إجراء التغيير الاجتماعي[1].

(١) رغيد الصلح، "الأحزاب العربية: من التجييش إلى المشاركة،" **الحياة**، ١٧/ ٥/ ١٩٩١.

وارتبط بهذا التغير على المستوى الكمي في حجم الأحزاب الناشطة على الساحة العربية، تغير آخر على المستوى الكيفي لحق بالنظرة إلى تجييش العمل الحزبي باعتباره النموذج الأمثل للممارسة السياسية. وكما تقدم فإن فكرة نقل تجربة التنظيمات العسكرية إلى مجال العمل الحزبي كانت قد راجت بين الاشتراكيين الثوريين والجماعات الفاشية والنازية في أوروبا، ثم أخذ عنها بعض الثوريين العرب وأقاموا تنظيماتهم الحزبية على أساسها. ثم مع اتضاح أن طبع الحياة الحزبية بالطابع العسكري لم يثرها، بدأت مراجعة أهم الأدبيات والمبادئ التي انتظمت الأحزاب العربية في إطارها، وأدرك العرب أن تجييش تلك الأحزاب "لم يطور أداءها ولم يعزز فعاليتها وإنما حولها من أدوات للمشاركة الشعبية في السلطة إلى أجهزة لقمع هذه المشاركة". ومن المؤشرات الدالة على حدوث تلك المراجعة اتجاه العمل الحزبي العربي إلى الابتعاد عن المنظمات السرية ونبذ العنف. فقد نص الميثاق الأردني الصادر في عام ١٩٩٠ مثلاً على "التزام الأحزاب في تشكيلاتها وتوجيهاتها بالامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في

صفوف القوات الأردنية المسلحة وأجهزة الأمـن أو إقامـة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية (ميليشيات) بأي صـورة من الصور". وفي لبنان بدأت الأحزاب، بعد انتهاء الحـرب الأهلية، في حل ميليشياتها وتسليم سلاحها إلى الجيش اللبناني في إطار الإجراءات التي تستهدف إعادة هيبة الدولة [1].

ج- خصائص الأحزاب العربية:

أما في ما يتعلق بخصائص الأحزاب العربية، فإنه يمكن التمييز في إطارها بين ما يلي:

١- شيوع ظاهرة التخريب على حساب ظاهرة الحزبية. وذلك أن نشأة الظاهرة الحزبية في المجتمعات الغربية ارتبطت بالتعبير عن روح التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين حزب يمثل الأغلبية ويمارس الحكم، ومجموعة أحزاب تستقل بها القوى السياسية الأخرى وتقف في مربع المعارضة. مثل هذا

---

(١) رغيد الصلح، "الحزب فرصة العسكريين للدخول إلى عالم السياسة،" **الحياة،** ٣١/ ١/ ١٩٩١.

التصور للعمل الحزبي قد افترض بداية الانطلاق من فكرة القبول بوجود الآخر، وهي فكرة غير متجذرة في الممارسة السياسية العربية. فمن خلال الرجوع إلى تاريخ العمل الحزبي في المنطقة العربية يتبين أن الأحزاب قد ارتبطت نشأتها بفترة الخضوع للاستعمار، وهي خاصية نجح المستعمر في بعض الأحيان في استثمارها لضرب القوى الوطنية بعضها ببعض ونثر الشكوك والاتهامات بينها، عن طريق تصنيف الأحزاب القائمة إلى معتدلة ومتطرفة تبعا لشكل علاقتها به. ومع بدء ظهور الأحزاب الأيديولوجية كالقومية، والشيوعية، والإسلامية تعمقت الظاهرة بصورة أكثر، وتحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار بمبدأ تبادل الأدوار إلى الاجتهاد في نفي وجود الآخر المغاير في التوجه السياسي [1].

---

(١) يونان لبيب رزق، "متحزبون لا حزبيون،" **المصور** (١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ٣٠.



٢- ارتباط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، أو ما يمكن تسميته شخصنة الأحزاب العربية، فمثلاً ارتبطت نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص بيار الجميل في عام ١٩٣٦، والحزب التقدمي الاشتراكي بشخص مؤسسه كمال جنبلاط في عام ١٩٤٩، وحزب الوطنيين الأحرار بشخص كميل شمعون في عام ١٩٥٨. وفي المغرب ارتبطت نشأة حزب الاستقلال بمؤسسه علال الفاسي في عام ١٩٤٣، وحزب الإصلاح الوطني بمؤسسه عبد الخالق الطوريس، وحزب الوحدة المغربية بمؤسسه المكي الناصري. وفي سوريا ارتبطت نشأة حزب البعث بكل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار، والحزب الاجتماعي القومي السوري بمؤسسه أنطوان سعادة عام ١٩٣٢، وحزب "الحركة الاشتراكية الوحدوية" بمؤسسه سامي صوفان. وفي مصر ارتبط الحزب الوطني بمؤسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧، وحزب الوفد عام ١٩١٨ بمؤسسه سعد زغلول، وحزب الأحرار الدستوريين بشخص مؤسسه عدلي يكن عام ١٩٢٢، وحزب الكتلة الوفدية عام ١٩٤١ بشخص مكرم عبيد.

وخطورة هذه السمة تكمن في أن ارتباط العضو أو المؤيد يكون بشخص رئيس الحزب ومؤسسه أكثر مـن ارتباطـه بأهداف الحزب أو برنامجه، على نحو يطرح تساؤلات جادة حول قدرة الحزب على التكيف والاسـتمرار بعـد رحيـل مؤسسه. ولعل هذا هو ما حدا أحد المحللين علـى وصـف الأحزاب في الوطن العربي بأنها "مجرد غطـاء للتكـتلات الشخصية التي لا تتعدى جذورها القشرة العليا للمجتمع، وفي داخل تلك القشرة كانت الأحزاب مجرد أدوات لذوي النفـوذ والنخب الصغيرة" [1].

٣- التشرذم والانشقاق، فاستقراء الواقع الحزبي العربي يثبت على نحو ما تبين آنفًا أن الأحزاب العربيـة شهدت العديد من الانشقاقات على مـدار تاريخهـا لأسباب سياسية وطائفية وشخصية. وتعـد الحالـة السورية بالغة الدلالة على تداخل العديد من العوامل المسببة لظاهرة الانشقاقات الحزبية. فالخلاف بـين أكرم الحوراني من جهة، وميشيل عفلق وصـلاح

---

(١) حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، ص ١٩٩.

البيطار من جهة أخرى، حول قضية الوحدة مع مصر، أدى إلى انسلاخ الأول مكونًا تنظيما مستقلاً، كما أن الصراع بين القيادة الشرعية للبعث وسامي صوفان حول القضية نفسها أدى بالأخير إلى تكوين الحركة الاشتراكية الوحدوية، هذا بخلاف قائمة طويلة من الصراعات بين أمين الحافظ ومحمد عمران، ثم بين أمين الحافظ وصلاح جديد...[1]. وفي لبنان تبدو الصورة أكثر وضوحا، فهناك تنافس بين العديد من الأحزاب على تمثيل الطوائف اللبنانية، إذ يستقل زهاء ١٩ حزبا لبنانيا بتمثيل الطوائف المسيحية، وتقوم ثلاثة أحزاب بتمثيل الأرمن [2]. واختصت المملكة

---

(١) انظر عرضنا لهذه الصراعات في: أبو سيف يوسف، "سوريا بين معركتين،" **الطليعة**، السنة ١١، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٧٥)، ص ١٨ – ٢٥.

(٢) Henry Barkey, "Republic of Lebanon," in: George E. Delury, ed., World Encyclopedia of Political =

المغربية بدورها بالعديد من الانشقاقات الحزبيـة، فلقد انشق حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية عن حزب الاستقلال في عام ١٩٥٨، وعـن الاتحـاد الوطني للقوى الشعبية انشقت حركة ٢٣ مـارس، بيد أن هذه الأخيرة تعرضت بـدورها للانشـقاق وعودة جانب من المنشقين إلى الاتحـاد الـوطني، فيما استقل الجانب الآخر بكيـان مسـتقل. وعـن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أيضا انشق الاتحـاد الاشتراكي للقوى الشعبية. كما تأسس حزب الحركة الشعبية في عام ١٩٥٧ وانشق عنه حزب الحركـة الشعبية الديمقراطية والدستورية في عام ١٩٦٧[(١)]. وفي الجزائر تنازع زهاء ١٦ حزبا تمثيل التيـار

=

Systems and Parties, ٢ vols., ٢nd ed.(New York: Facts on File, ١٩٨٧), p. ٦٦٤.

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة فـي المغـرب العربـي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محـور المجتمـع والدولـة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٨٨ – ٩٤.

الإسلامي في مطلع التسعينيات، وأبرز تلك الأحزاب حركة حماس، وحركة النهضة، وحزب الحركة من أجل الديمقراطية [1].

٤- ضعف القدرة على التعبئة وحشد الجماهير وهي سمة تنبع من السمات السابقة وتترتب عليها، إذ أن ضعف صدقية الأحزاب السياسية بسبب التصاقها بأشخاص مكونيها وطعنها بعضها في البعض الآخر وانقسامها على نفسها يفقدها جانبا كبيرا من قدرتها على تحريك الجماهير، وفي هذا الإطار نلحظ أن العديد من الأحزاب السياسية تكتفي بترشيح عدد محدود من الأعضاء في الانتخابات العامة لشكها في قدرتها على حشد التأييد لهم.

---

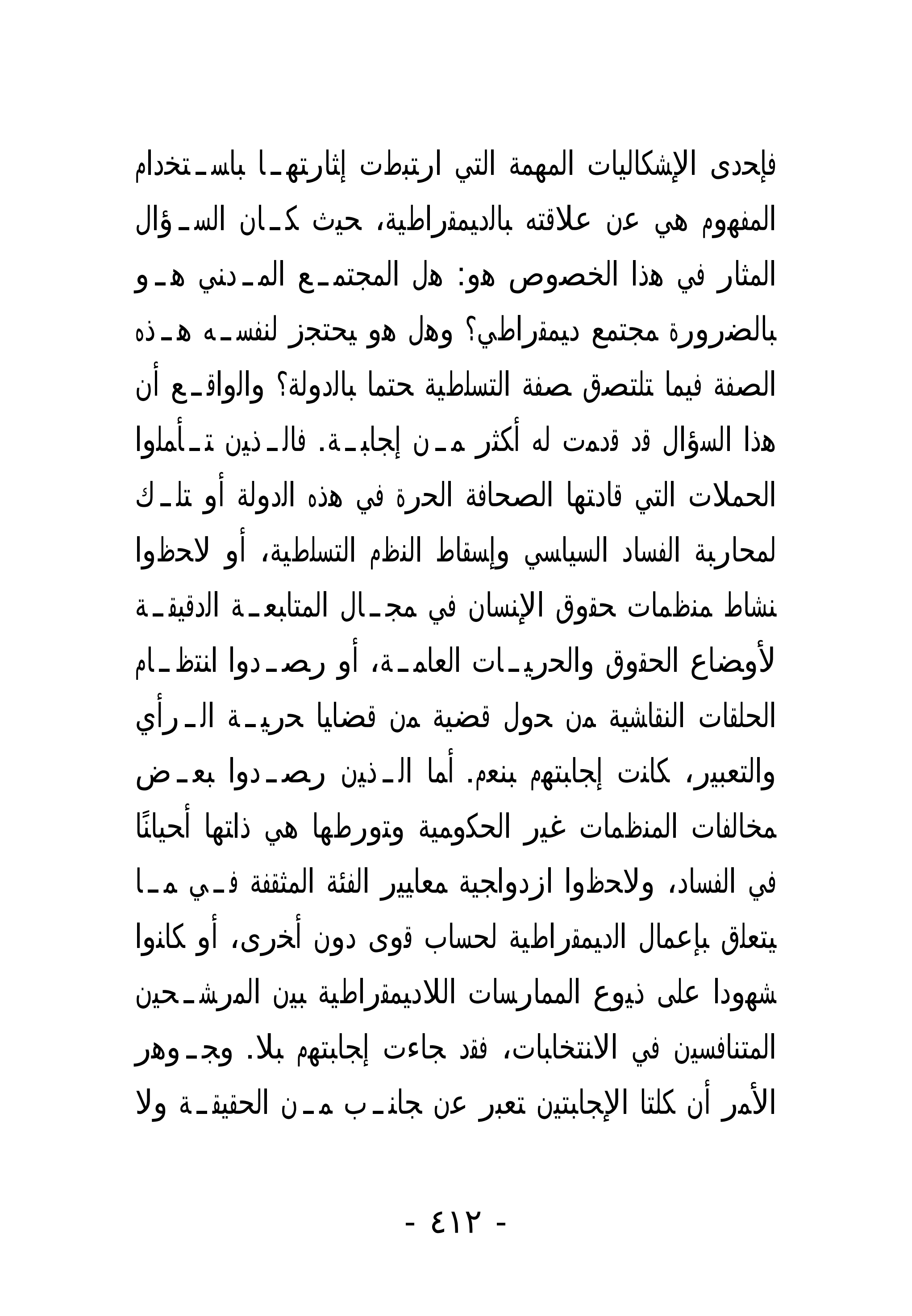
(١) إبراهيم غانم، **الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمقراطية** (القاهرة: أمة برس، ١٩٩٢)، ص ٥٨ – ٧١.

٤- مؤسسات المجتمع المدني:

فإذا ما انتقلنا إلى مؤسسات المجتمع المدني فإننـا سـنجد أنها تشير إلى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكانًا وسطًا بين الدولة مـن جهة، والمجتمع من جهة أخرى. ومصطلح المجتمع المـدني (Civil Society) ليس بالمصطلح الحديث، فجذوره تعـود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعـاملوا مـع العلاقـات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقـات منشـئة للمجتمع وحافظة لاستقراره. ومن بعد تطور المفهوم تطورا كبيرا على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعـرف والتقاليـد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة [١]. لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم، إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنـة ارتـبط بعقـدي الثمانينيـات والتسعينات، وما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطيـة.

---

(١) هلال، مشرف، **معجم المصطلحات السياسية**، ص ١٥٨ – ١٥٩.


فإحدى الإشكاليات المهمة التي ارتبطت إثارتها باستخدام المفهوم هي عن علاقته بالديمقراطية، حيث كان السؤال المثار في هذا الخصوص هو: هل المجتمع المدني هو بالضرورة مجتمع ديمقراطي؟ وهل هو يحتجز لنفسه هذه الصفة فيما تلتصق صفة التسلطية حتما بالدولة؟ والواقع أن هذا السؤال قد قدمت له أكثر من إجابة. فالذين تأملوا الحملات التي قادتها الصحافة الحرة في هذه الدولة أو تلك لمحاربة الفساد السياسي وإسقاط النظم التسلطية، أو لاحظوا نشاط منظمات حقوق الإنسان في مجال المتابعة الدقيقة لأوضاع الحقوق والحريات العامة، أو رصدوا انتظام الحلقات النقاشية من حول قضية من قضايا حرية الرأي والتعبير، كانت إجابتهم بنعم. أما الذين رصدوا بعض مخالفات المنظمات غير الحكومية وتورطها هي ذاتها أحيانًا في الفساد، ولاحظوا ازدواجية معايير الفئة المثقفة في ما يتعلق بإعمال الديمقراطية لحساب قوى دون أخرى، أو كانوا شهودا على ذيوع الممارسات اللاديمقراطية بين المرشحين المتنافسين في الانتخابات، فقد جاءت إجابتهم بلا. وجوهر الأمر أن كلتا الإجابتين تعبر عن جانب من الحقيقة ولا

تعكسها كاملة، فالدولة التسلطية هي من نتاج مجتمع تسلطي: "كما تكونوا يولى عليكم" وفي بعض الأحيان تظهـر الدولـة مساحة من الديمقراطية والتسامح والاعتراف بالآخر أكثـر مما يفعل المجتمع المدني، ويمكن أن نلمس ذلك في العديـد من المجتمعات العربية التي تعطي المـرأة حـق الترشـيح للانتخابات، فإن هي ترشحت أسقطها المجتمع مستجيبا بذلك لأعراف وتقاليد جامدة. بقول آخر، فإن الديمقراطية قد تكون لمجتمع أو لدولة، كما قد تثبت التسلطية لأيهما أو كليهما.

ولما كانت المنظمات غير الحكومية (NGO) مـن أهـم مكونات المجتمع المدني، حتى لترادف أحيانًا المفهوم نفسه، كان من الضروري استعراض خصائص خريطة المنظمـات غير الحكومية في الوطن العربي، واختلاف تلك الخصائص من دولة إلى أخرى. لكن قبل ذلـك مـن المهـم تعريـف المنظمات غير الحكومية، وهي مهمة ليست باليسيرة، بالنظر إلى تعدد المسميات المطروحة لتلك المنظمات والتي ترصـد إحدى الدراسات عشرة مسميات لها، يركز كل منها على بعد واحد أو عنصر واحد دون بقية الأبعاد والعناصر. ومن ذلك عنصر التبرعات المالية في مصطلح القطـاع الخيـري، أو

العمل التطوعي في مصطلحي القطاع التطوعي والمنظمات الخاصة التطوعية، أو عدم الارتباط بالدولة في مصطلح المنظمات غير الحكومية. ولما كان اصطفاء عنصر واحد والتركيز عليه يحول دون شمولية التعريف فلقد تعزز الاتجاه الداعي إلى تقديم تعريف إجرائي للظاهرة يلخص أهم العناصر المميزة لها. وفي هذا السياق يشار بمصطلح المنظمات غير الحكومية، إلى تلك النوعية من المنظمات التي تتمتع بحد أقصى من المؤسسية بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، والتي لا تهدف إلى الربح، فإن هي حققته توجهه إلى الغرض من تكوينها (مساعدة معاقين، رعاية مسنين، تنظيم أسرة... إلخ)، وتتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتيا، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول للسلطة، مع إمكانية أدائها وظائف سياسية (تدعيم المشاركة السياسية للمرأة مثلاً).

وبالتطبيق على النظم العربية، فـإن المصـطلح الأكثـر تداولاً فيها لتوصيف الظاهرة هو مصطلح الجمعيات الأهلية، الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار، ثم احتفظ باستمراريته بعد الاسـتقلال تعبيرا عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عـن النخـب الحاكمة [1]. ومن حيث الخصائص المميزة لتلك الجمعيـات في سياقها العربي، فإن ثمة دراسة تحلل تلـك الخصـائص على المحاور الرئيسية التالية [2]:

---

(١) شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربيـة علـى مشـارف القـرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المسـتقبل** (القـاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمـات الأهليـة العربيـة، [١٩٩٧])، ص ٤٠ – ٤٣.

(٢) اعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على: أمـاني قنـديل، **المجتمـع المدني في العالم العربي: دراسـة للجمعيـات الأهليـة العربيـة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ٢٣ – ٧٥.

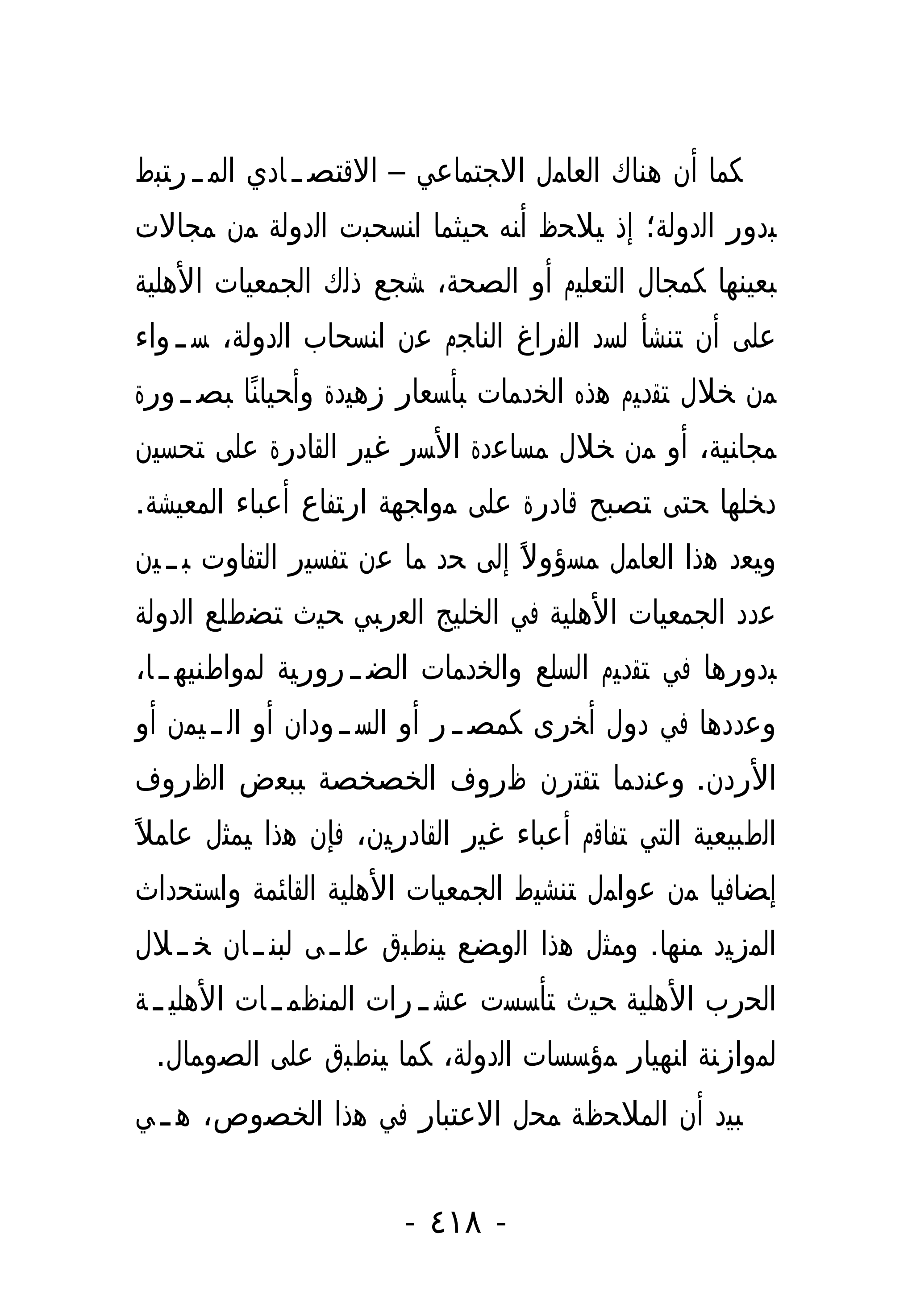
- محور النشأة، حيث نلحظ تفاوتًا شديدا بين النظم العربية في ما يتعلق بتاريخ نشأة الجمعيات الأهلية فيها، ما بين النظام المصري الذي تأسست فيه أول جمعية من هذا النوع في مطلع القرن التاسع عشر، والنظام العماني الذي أرجئت فيه هذه النشأة حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، مرورا بتونس ولبنان وهما النظامان اللذان عرفا الجمعيات الأهلية في نهاية القرن التاسع عشر.
- محور العدد، حيث نجد تفاوتًا مماثلاً في سعة انتشار الجمعيات الأهلية على مستوى النظم العربية، بتأثير مجموعة مختلفة من العوامل، أحدها حجم السكان. فكلما زاد عدد السكان كانت فرص ازدهار العمل الأهلي. ولذلك فإنه في مصر - أكبر دولة عربية من حيث السكان - يوجد أكبر عدد من الجمعيات الأهلية، ففي عام ١٩٩٢ كان عدد سكان مصر يبلغ ٥٦ مليون نسمة وكان عدد جمعياتها الأهلية يقدر بـ ١٣,١٣٩ جمعية [١].

(١) الباز، المصدر نفسه، ص ٤٦.

لكن العامل الديمغرافي ليس مطلق التأثير إذ لا يقل عنـه تأثيرا عامل التكوين الاجتماعي للسكان، ومن هنا فإننا نلاحظ أن مختلف الطوائف في لبنـان تتمتـع بجمعياتهـا الأهليـة الخاصة بها على التوازي مع احتفاظهـا بـدور عبادتهـا، ومدارسها وأحيانًا جامعاتها.

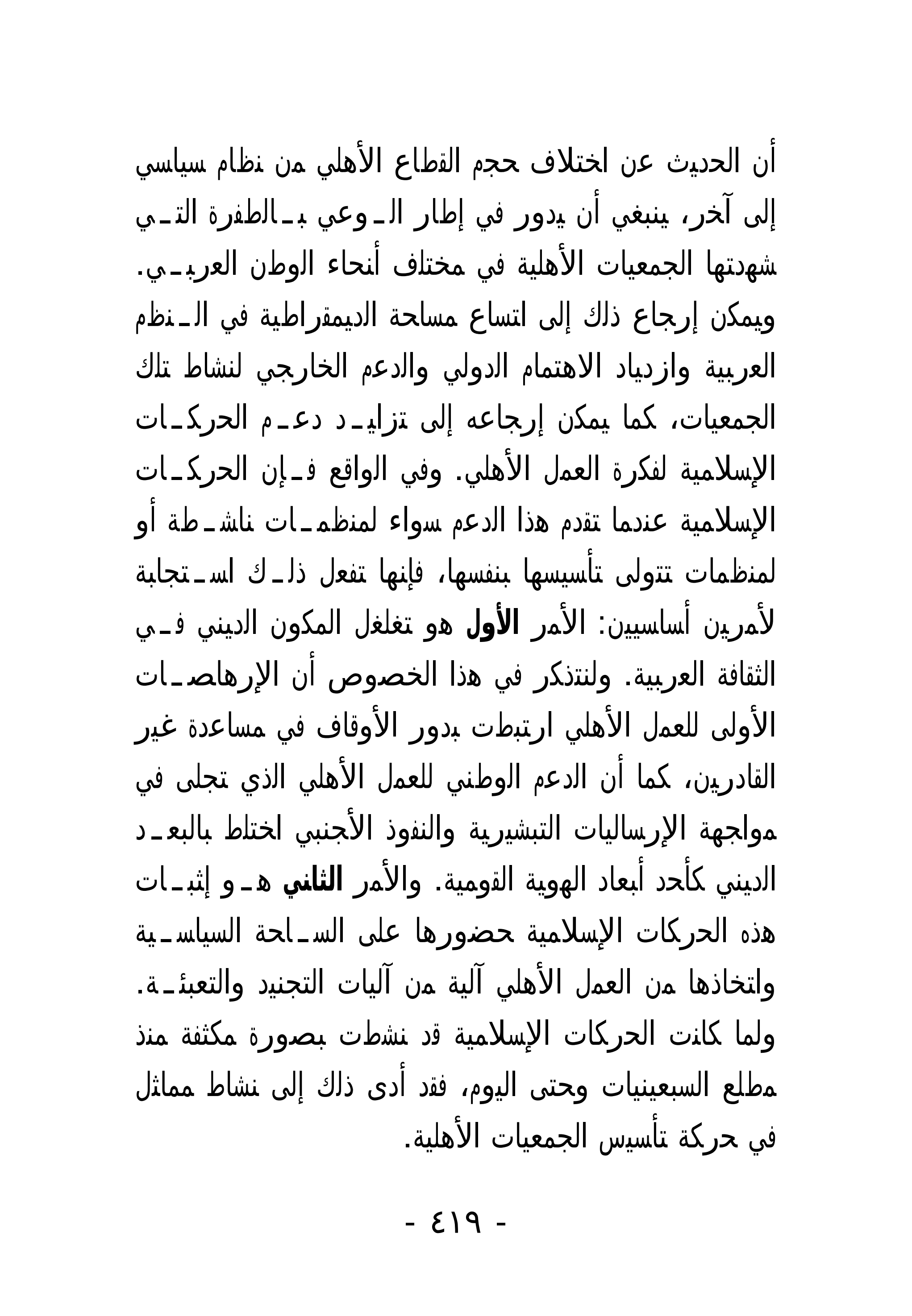
ومن العوامل الأخرى المتحكمة في حجم القطاع الأهلي، مستوى التطور الديمقراطي ودرجة انفتاح النظام. ويفسر لنا هذا العامل التفاوت الشديد بين عدد الجمعيات الأهلية في كل من مصر والسودان (١٣,١٣٩ جمعية مقابل ٢٦٢ جمعية في عام ١٩٩٢) جنبا إلى جنب مع التفسير الكامن فـي العامـل الديمغرافي وربما بشكل أفضل.

ففي حين كان يزيد سكان مصر علـى سـكان السـودان بنسبة الضعف، كانت الجمعيات الأهلية المصرية تزيد علـى نظيراتها السودانية بخمسة وعشرين ضعفًا، مع مراعـاة أن تاريخ العمل الأهلي في السودان شهد بداياتـه فـي القـرن الماضي من خلال نشاط الطرق الصوفية.



كما أن هناك العامل الاجتماعي – الاقتصادي المرتبط بدور الدولة؛ إذ يلاحظ أنه حيثما انسحبت الدولة من مجالات بعينها كمجال التعليم أو الصحة، شجع ذلك الجمعيات الأهلية على أن تنشأ لسد الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة، سواء من خلال تقديم هذه الخدمات بأسعار زهيدة وأحيانًا بصورة مجانية، أو من خلال مساعدة الأسر غير القادرة على تحسين دخلها حتى تصبح قادرة على مواجهة ارتفاع أعباء المعيشة. ويعد هذا العامل مسؤولاً إلى حد ما عن تفسير التفاوت بين عدد الجمعيات الأهلية في الخليج العربي حيث تضطلع الدولة بدورها في تقديم السلع والخدمات الضرورية لمواطنيها، وعددها في دول أخرى كمصر أو السودان أو اليمن أو الأردن. وعندما تقترن ظروف الخصخصة ببعض الظروف الطبيعية التي تفاقم أعباء غير القادرين، فإن هذا يمثل عاملاً إضافيا من عوامل تنشيط الجمعيات الأهلية القائمة واستحداث المزيد منها. ومثل هذا الوضع ينطبق على لبنان خلال الحرب الأهلية حيث تأسست عشرات المنظمات الأهلية لموازنة انهيار مؤسسات الدولة، كما ينطبق على الصومال.

بيد أن الملاحظة محل الاعتبار في هذا الخصوص، هي



أن الحديث عن اختلاف حجم القطاع الأهلي من نظام سياسي إلى آخر، ينبغي أن يدور في إطار الوعي بالطفرة التي شهدتها الجمعيات الأهلية في مختلف أنحاء الوطن العربي. ويمكن إرجاع ذلك إلى اتساع مساحة الديمقراطية في النظم العربية وازدياد الاهتمام الدولي والدعم الخارجي لنشاط تلك الجمعيات، كما يمكن إرجاعه إلى تزايد دعم الحركات الإسلامية لفكرة العمل الأهلي. وفي الواقع فإن الحركات الإسلامية عندما تقدم هذا الدعم سواء لمنظمات ناشطة أو لمنظمات تتولى تأسيسها بنفسها، فإنها تفعل ذلك استجابة لأمرين أساسيين: الأمر **الأول** هو تغلغل المكون الديني في الثقافة العربية. ولنتذكر في هذا الخصوص أن الإرهاصات الأولى للعمل الأهلي ارتبطت بدور الأوقاف في مساعدة غير القادرين، كما أن الدعم الوطني للعمل الأهلي الذي تجلى في مواجهة الإرساليات التبشيرية والنفوذ الأجنبي اختلط بالبعد الديني كأحد أبعاد الهوية القومية. والأمر **الثاني** هو إثبات هذه الحركات الإسلامية حضورها على الساحة السياسية واتخاذها من العمل الأهلي آلية من آليات التجنيد والتعبئة. ولما كانت الحركات الإسلامية قد نشطت بصورة مكثفة منذ مطلع السبعينيات وحتى اليوم، فقد أدى ذلك إلى نشاط مماثل في حركة تأسيس الجمعيات الأهلية.

- محور النشاط، حيث يمكن التمييز بين عدة مجموعات من المنظمات الأهلية الموجودة على الساحة العربية. **إحداها** المنظمات التي تقدم المساعدة للفقراء والتي تعرف باسم الجمعيات الخيرية، مع ملاحظة أنه بالإضافة إلى تلك المنظمات التي تحصر نشاطها في هذا المجال، فإن ثمة منظمات أخرى تؤدي الخدمة والنشاط نفسيهما لكن ضمن أنشطة وخدمات أخرى، ومن ذلك أن مشروع كفالة اليتيم هو أحد المشروعات التي تشرف عليها الجمعية الشرعية في مصر، كما أن جمعية أبناء الصعيد تقدم المساعدة للفقراء من أبناء الصعيد في إطار خريطة نشاط أوسع. **والأخرى** منظمات رعاية المعوقين والتي يتكثف وجودها في الدول العربية لخدمة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يجعل نسبتها هي الأعلى في فلسطين (١٩,٨ بالمائة) مقارنة بسائر النظم العربية، بالنظر إلى ظروف الاحتلال وما ينجم عنها من تعويق جسدي وإقعاد عن العمل. **والثالثة**

المنظمات التي تقدم الخدمات العامة التـي سـبقت الإشارة إليها، ومن نماذجها مؤسسة الحريري فـي لبنان التي نهضت بعبء تـوفير التعلـيم العـالي للطلاب اللبنانيين أثناء فترة الحرب الأهلية، وأخيرا هناك المنظمات الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسـان والبيئة. وبطبيعة الحـال فـإن مسـتوى التطـور السياسي والاجتماعي للنظام يتحكم إلى حد بعيـد، **أولاً** في وجود هذا النوع مـن المنظمـات أو فـي غيابه، **وثانيا** في طبيعة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه المنظمات في حـال وجودهـا. وبالتالي فإن منظمات حقوق الإنسان تتميز بندرتها الشديدة في منطقة الخليج العربي، في حين توجـد بشكل أكبر في دول مثل مصر وتونس والمغـرب والجزائر. وكذلك فإن المنظمات النسـائية تنتشـر بوضوح في دول الخليج حتى لتمثل ١٣ منظمة من إجمالي ١٦ منظمة في سلطنة عمان مثلاً. لكن في حين تنشغل هذه المنظمات أساسا بالقضايا الخاصة بمحو أمية المرأة، ومسـاعدتها علـى الارتفـاع

بمستوى أسرتها، فإنها في مصر وتونس والمغرب تتبنى إلى جانب ذلك قضايا تتعلق بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتستخدم المدخل النوعي فـي مقاربة تلك القضايا، بمعنى التعامـل مـع علاقـة الرجل بالمرأة كعلاقة ديناميكية متطورة تتأثر بتغير وضع طرفيها من مرحلة إلى أخرى.

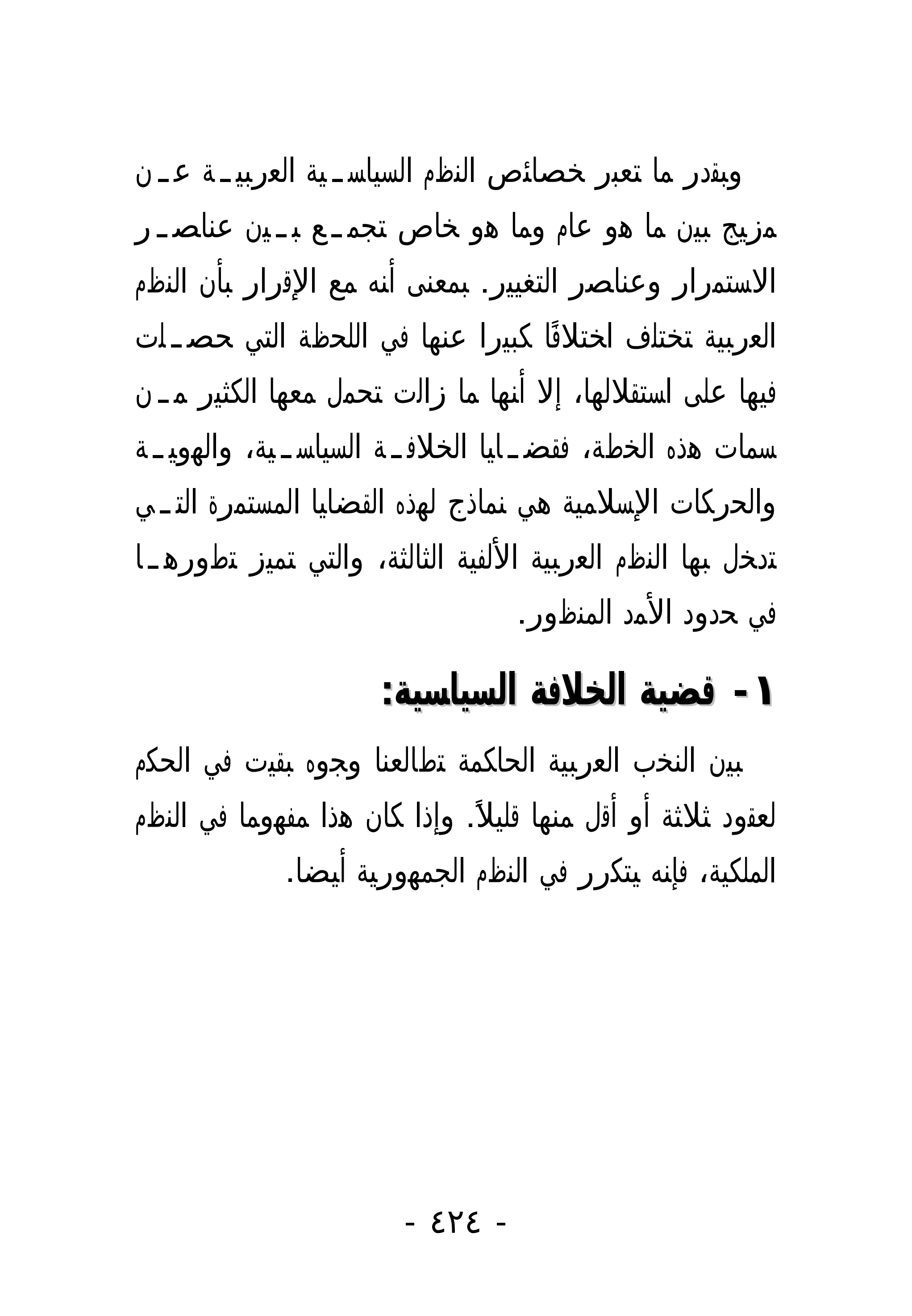
- وأخيرا من حيث العلاقة مع السـلطة، فـإن هـذه المنظمات عادة ما تعاني درجات متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها، بدءا من الضوابط التي تضعها لتأسيسها، مرورا بتوجيه أنشطتها وتعيـين بعـض ممثليها في الجمعية لهذا الغرض، وانتهاء بتجميـد عملها وأحيانًا بحلها وتعقب ناشطيها [1].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: أماني قنديل، "**الجمعيات المهنية فـي مصر وعملية التحول الديمقراطي**،" ورقـة قـدمت إلـى: نـدوة التحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، ٢٤ – ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

خـاتمة

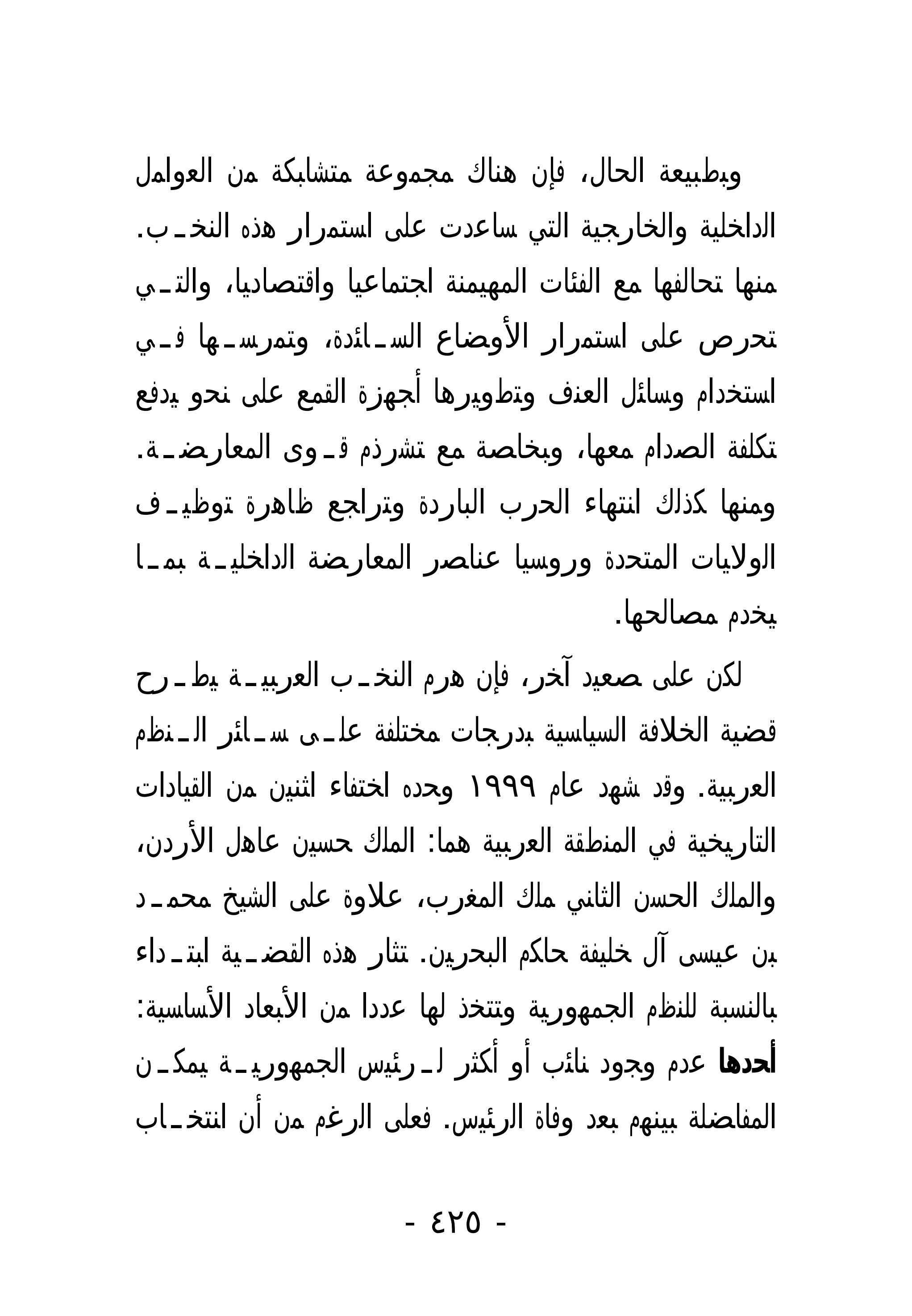
لقد حاول هذا الكتاب التعريف بـأهم خصـائص الـنظم السياسية العربية، كجـزء مـن مجموعـة الـدول الناميـة وكمجموعة متمايزة في حد ذاتها. وتناول في هـذا السـياق القضـايا التـي تتعلـق بـالتطور الـديمقراطي، والتنميـة الاقتصادية، والتكامل القومي، والاستقلال السياسي، بعضـها قضايا تنطوي على جوانب عامة مشتركة بين عموم الـدول التي تمر بالمرحلة نفسها من مراحل التطور السياسي التـي تعترف بالمرحلة الانتقالية. لكن في الوقـت نفسـه، أشـار التحليل إلى أنه بالتطبيق على المنطقة العربيـة، تجـد هـذه القضايا ما يميزها، بالنظر إلى الظروف المميـزة للمنطقـة على مستوى الخبرة التاريخية، وثقافتها السياسية، وعلاقاتهـا الإقليمية والدولية.



وبقدر ما تعبر خصائص النظام السياسية العربية عن مزيج بين ما هو عام وما هو خاص تجمع بين عناصر الاستمرار وعناصر التغيير. بمعنى أنه مع الإقرار بأن النظم العربية تختلف اختلافًا كبيرا عنها في اللحظة التي حصلت فيها على استقلالها، إلا أنها ما زالت تحمل معها الكثير من سمات هذه الخطة، فقضايا الخلافة السياسية، والهوية والحركات الإسلامية هي نماذج لهذه القضايا المستمرة التي تدخل بها النظم العربية الألفية الثالثة، والتي تميز تطورها في حدود الأمد المنظور.

١- قضية الخلافة السياسية:

بين النخب العربية الحاكمة تطالعنا وجوه بقيت في الحكم لعقود ثلاثة أو أقل منها قليلاً. وإذا كان هذا مفهوما في النظم الملكية، فإنه يتكرر في النظم الجمهورية أيضا.



وبطبيعة الحال، فإن هناك مجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على استمرار هذه النخب. منها تحالفها مع الفئات المهيمنة اجتماعيا واقتصاديا، والتي تحرص على استمرار الأوضاع السائدة، وتمرسها في استخدام وسائل العنف وتطويرها أجهزة القمع على نحو يدفع تكلفة الصدام معها، وبخاصة مع تشرذم قوى المعارضة. ومنها كذلك انتهاء الحرب الباردة وتراجع ظاهرة توظيف الولايات المتحدة وروسيا عناصر المعارضة الداخلية بما يخدم مصالحها.

لكن على صعيد آخر، فإن هرم النخب العربية يطرح قضية الخلافة السياسية بدرجات مختلفة على سائر النظم العربية. وقد شهد عام ١٩٩٩ وحده اختفاء اثنين من القيادات التاريخية في المنطقة العربية هما: الملك حسين عاهل الأردن، والملك الحسن الثاني ملك المغرب، علاوة على الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة حاكم البحرين. تثار هذه القضية ابتداء بالنسبة للنظم الجمهورية وتتخذ لها عددا من الأبعاد الأساسية: **أحدها** عدم وجود نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية يمكن المفاضلة بينهم بعد وفاة الرئيس. فعلى الرغم من أن انتخاب

النائب لرئاسة الدولة ليس شرطًا ضروريا، حيث تعرف النظم الرئاسية خروجا على هذا التقليد كما هو الحال في الولايـات المتحدة، إلا أنه في ظل عدم وجود صف ثان مـن القيـادات السياسية تصبح مشكلة اختيار الرئيس مشكلة حقيقية قد يساعد في حلها وجود نائب أو أكثر. وقد طرحت هذه القضية أكثـر من مرة في إطار النظام السياسي المصري خصوصا في حقبة التسعينيات، وبرز بخصوصها رأيان مختلفـان: **الأول** علـى أساس أنه ليس دستوريا من جانب، ويقيد فرص المواطنين في الاختيار من جانب آخر.

ومن الأبعاد **الأخرى** لقضية الخلافة في النظم الجمهورية ظهور ما يسمى بظاهرة "الأبناء"، وهي ظاهرة تفيـد إعـداد أبناء الرؤساء لخلافة آبائهم، وحيث تبرز بشكل أعم ظـاهرة "عائلية السلطة". وعلى الرغم من أن قضية الخلافة السياسية يفترض أن تكون محسومة في النظم الملكية بحكم وضـوح آليات انتقال السلطة، إلا أن هناك بعض الحـالات التـي لا تحترم فيها القواعد ذات الصلة، إلى حد الحديث عن ظـاهرة "انقلاب الأمراء"، ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها سوابقها فـي الممارسات السياسية الملكية في الوطن العربي. وتعتبر هـذه

المفارقة بين اتجاه بعض النظم الجمهورية لتوريث السلطة، واتجاه بعض النظم الملكية للخروج على بعض مقتضيات هذه القاعدة، من أهم التحديات الداخلية في حدود الأمد المنظور.

البعد **الثالث** في قضية الخلافة هو تعديل الدستور خصيصا للتكيف مع ظروف شخص بذاته يراد تجديد رئاسته أو تمكينه من ترشيح نفسه للرئاسة. وخطورة هذا الوضع أنها تفتح الباب أمام المزيد من التعديلات الدستورية كلما اختلفت مواصفات الشخص المطلوب تزكيته.

٢- الدور التنموي للجيش:

المقصود بهذا الدور مشاركة الجيش في مشروعات البنية التحتية (الطرق والمواصلات والمياه والصرف الصحي... إلخ)، وفي مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية لإدارة الشركات والمؤسسات الكبرى)، بالإضافة إلى المساهمة في بعض ميادين الخدمة العامة (التعليم والصحة والنشاط الاجتماعي). وعلى الرغم من أن هذا الدور كان لصيقًا ببعض الجيوش العربية على امتداد تاريخها، ثمة تطور لحقه في العقدين الأخيرين وذلك في اتجاهين رئيسيين: **أحدهما**

توسيع نطاق هذا الدور حيثما كانت لـه جـذور تاريخيـة، **والآخر** استحداث هذا الدور في النظم التي لم تعهده من قبل. تقدم التجربة المصرية نموذجا للاتجاه الأول، حيث إن الدور التنموي كان شارك الجيش في أعمال الزراعة ومد الطـرق والجسور داخل الحدود المصرية، ثم اكتسب هذا الدور أبعادا جديدة مع تعاظم دور الجيش في الحياة السياسية بعد الثورة، حيث شارك العسكريون في مشروعات النظام الكبرى، مثـل مشروع السعد العالي. وعلى الرغم من تعطل الدور التنموي للجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧، استؤنف مجـددا بعـد حرب ١٩٧٣ وارتبط بإنشاء جهـاز مشـروعات الخدمـة الوطنية ليكون دعامة للعمل المدني للجيش. وتقدم التجربـة السودانية نموذجا للاتجاه الثاني، حيث بدأ الحديث عـن دور الجيش في التنمية في عهد الرئيس جعفر نميري من خـلال إقامة سلسلة من الشركات العسكرية المستقلة. وعلى الـرغم من أن الهدف المعلن لإقامة تلك الشركات كان هـو تحقيـق الاكتفاء الذاتي للجيش السوداني، إلا أن الهدف الحقيقي تمثل في شغل العسكريين عن تردي الأوضاع السائدة في الـبلاد. وبصفة عامة، فإن نقص المهارات الفنية والتنظيمية للجـيش

السوداني، خلافًا لوضع الجيش المصري، قد جعله يواجه مصاعب حقيقية في إدارة تلك المؤسسات وتشغيلها [1].

٣- الاتجاه نحو التعددية:

بدأ اتجاه النظم العربية نحو التعددية السياسية منذ منتصف السبعينيات، واستمر على مدار عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ومثل هذا التطور يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات أساسية من العوامل: **الأولى** هي العوامل الشخصية التي ترتبط بغياب الشخصيات الكاريزمية أو الملهمة. فثمة اتجاه في التحليل يقول على هذه القيادات الكاريزمية للتوحد مع أفراد المجتمع وتمثيل إرادته العامة، وتنسيق المصالح وبناء التحالفات بين التيارات المختلفة، ويعتبر أن اختفاءها يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية سواء بإفراز كاريزما جديدة، أو بتدخل الجيش للحيلولة دون

---

(١) شادية فتحي، "الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية: دراسة مقارنة،" (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ١٣ – ١٨.

انتشار الفوضى، أو بالتحول إلى الديمقراطية [1]. والمجموعة **الثانية** مـن العوامـل تـرتبط بـالظروف الاجتماعيـة – الاقتصادية وآثار عملية التعبئة. ويشار بعملية التعبئـة إلـى مجموعة التغيرات الناجمة عن زيادة التصنيع، وارتفاع نسبة التعليم، وكثافة الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الـذي يؤدي إلى نشوء فئات جديدة لها مصالحها التي ترغب فـي التعبير عنها تعبيرا مؤسسيا. أما المجموعـة **الثالثـة** مـن العوامل فترتبط بالمؤثرات الخارجيـة وانعكاسـاتها علـى الأوضاع الداخلية. ويدخل في عداد هـذه العوامـل: تزايـد الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسـان، وضـغوط الدول المانحة للمعونة ومؤسسات التمويل الدولية من أجـل التحول الديمقراطي، والتطور الكبير في وسـائل الاتصـال

(١) ثمة فارق بين الديمقراطية كنظام سياسي وقيمي والتعددية السياسية كشكل لتنظيم الحياة السياسية، إلا أن الإقرار بالتعدديـة السياسـية وبحق الجماعات المختلفة في تنظيم نفسها والدفاع عـن مطالبهـا يعبر عن نقلة نوعية في تنظيم الحياة السياسية، وفي تبرير شرعية النظام السياسي، وفي تحديد شكل المشاركة السياسية. والأرجح ألا تتم هذه النقلة مرة واحدة.

على نحو أصبح من المتعذر معه على أي نظام إخفـاء مـا يمارسه من انتهاكات لحقوق المواطنين، هـذا بخـلاف مـا يتحدث عنه الفكر الغربي ويرتبط تأثيره بسياق هـذا الفكـر وبيئته، والمقصود به التحول في موقف الكنيسة الكاثوليكيـة وتأييدها الديمقراطية [١].

---

(١) Samuel P. Huntignton, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Julian J. Rothbaum Disinguished Lecture Series; v. ٤ (Norman, OK: University of Oklahoma Press, ١٩٩١).

وفي تعريف التعددية والاتجاهات الفلسفية الخاصة بها، انظر: سـعد الـدين إبراهيم، محرر، **التعددية السياسية والديمقراطية في الـوطن العربـي**، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)؛

Patrick Dunleavy and Brendan O'Leary, Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy (New York: Meredith Press, ١٩٨٧), and Peter F. Drucker, "The New Pluralism," Dialogue (March ١٩٩٠), pp. ٢ – ٦.

في هذا السياق تبنت مصر في منتصف السبعينيات قضية تطوير الاتحاد الاشتراكي، وسمحت بقيام ثلاثة منابر لتمثيل اليمين والوسط واليسار في آذار/ مارس ١٩٧٦ ثم لم تلبـث أن تحولت بها إلى أحزاب سياسية في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وإن فرضت قيودا على تشكيل المزيد منهـا بمقتضى قانون الأحزاب السياسية الصادر فـي حزيـران/ يونيو ١٩٧٧. وبدأت إرهاصات التحـول نحـو التعدديـة السياسية في تونس في عهد بورقيبة، فلقد رفع الحظر عـن الحزب الشيوعي التونسي عام ١٩٨١ واعتـرف بحركتـي الوحدة الشعبية والاشتراكيين الديمقراطيين بعد ذلك بعـامين. ومع وصول الرئيس بن علي إلى السلطة تمت إجازة حزبين آخرين في إطار مجموعة من الإجراءات استهدفت الانفتـاح على المعارضة. وجاء التحول نحو التعددية السياسـية فـي الجزائر لاحقًا لاندلاع اضطرابات تشـرين الأول/ أكتـوبر ١٩٨٨. ففي أعقاب التعديل الدستوري الـذي أنهـى نظـام الحزب الواحد في البلاد، جاء صـدور قـانون الجمعيـات السياسية (الأحزاب) في تموز/ يوليـو ١٩٨٩، ثـم خضـع للتعديل في عام ١٩٩٧ تأكيدا لحظـر انتظـام التشـريعات

المنظمة لتعددية الأحزاب على أسـس دينيـة أو لغويـة أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو هوية، وتوالى صدور القـوانين التي تنظم التعددية الحزبية تباعـا فـي الـيمن وموريتانيـا والأردن.

مثل هذه التعددية عبرت عن نفسها من خلال الانتخابـات التنافسية مع ملاحظة أنه في ما خلا نماذج محدودة، فإن تلك التنافسية ظلت مقصورة على مستوى البرلمانات والبلـديات والولايات من دون أن تطول رئاسة الدولـة نفسـها. ومـن النماذج المحدودة المشار إليها، النموذج الجيبوتي الذي دخل في الرئيس حسن غوليد (القابض على السلطة منـذ ١٩٧٧) منافسا على مقعد الرئاسة لثلاثة مرشحين في عـام ١٩٩٧. وفي حين حصل غوليد على ٦٠,٧ بالمائة مـن الأصـوات حصل أحد منافسيه على ٤٠ بالمائة من الأصوات فيمـا لـم يتمكن المرشحان الآخران من إحراز أي تقدم يـذكر. كمـا شهدت موريتانيا خلال التسعينيات إجراء انتخابـات رئاسـة تنافسية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧. وفي المرة **الأولى** فاز رئيس الدولة الحالي معاوية ولد سيدي أحمـد الطـايع بالأغلبيـة الساحقة من الأصوات. وتكرر ذلك في المرة **الثانية** حيـث

حصد ٩٠ بالمائة من الأصوات، فيما توزعت نسبة الـ ١٠ بالمائة الأخرى على منافسيه الأربعة ومنهم حزبيان ومستقلان. كذلك شهدت الجزائر أول انتخابات رئاسة تنافسية في عام ١٩٩٥، تنافس فيها رئيس الدولة اليمين زروال مع ثلاثة من الأقطاب الحزبيين، وحصل خلالها على ٦١,٣٤ بالمائة فيما حصل منافسوه على النسب التالية: ٢٥,٣٨ بالمائة (حماس)، و٩,٢٩ بالمائة (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) و٣,٧٨ بالمائة (حزب التجديد الجزائري) [(١)]. ثم في عام ١٩٩٩ أجريت انتخابات رئاسية مبكرة في الجزائر، تنافس فيها عبد العزيز بوتفليقة مع ستة مرشحين يمثلون مختلف التيارات السياسية الرئيسية، قبل أن ينسحب هؤلاء احتجاجا على تدخل الإدارة، ويعلن عن فوز بوتفليقة بـ ٧٤ بالمائة من إجمالي أصوات الناخبين [(٢)].

---

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٨)، ص ٤٢ – ٤٣ و٢٠٥.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد، "الجزائر"، (ورقة غير منشورة، ١٩٩٩)، ص ١٥.

أما على مستوى الانتخابات التشريعية التنافسية فقد تكرر إجراؤها في مشرق الوطن العربـي ومغربـه، بمسـتويات مختلفة من المشاركة وبدرجات متفاوتة من الحياد والنزاهة. ففي سلطنة عمان، أجريت انتخابات مجلس الشـورى فـي ١٩٩٧، وفاز فيها ١٦٤ مرشحا من أصل ٧٦٣ مرشحا، ثم قام السلطان قابوس باختيار ٨٢ عضوا لشغل مجمل مقاعـد المجلس من بين المرشحين الفائزين. وشمل المرشـحون ٢٧ امرأة وفازت منهن مرشحتان، وهي ظاهرة جديدة في منطقة الخليج التي تعاني تدني وضع المرأة فيها. وعلى هامش هذه الملاحظة يذكر أن قطر أعطت المـرأة فـي العـام نفسـه (١٩٩٧) حق المشاركة السياسية بالترشيح والانتخاب، وذلك لأول مرة منذ تأسيسها، وشاركت ست سيدات في انتخابـات المجلس البلدي المركزي في عام ١٩٩٩ وإن لـم تفـز أي منهن بأي من مقاعده التسعة والعشرين [1]. وشهدت الـيمن إجراء الانتخابات التشـريعية عـام ١٩٩٣ و١٩٩٧، وفـي

---

(١) **نشر المنظمة العربية لحقوق الإنسـان**، العـددان ١٣٢ – ١٣٣ (آذار/ مارس – نيسان/ أبريل ١٩٩٩)، ص ٩ – ١٠.

الحالتين تحقق فوز الحزبين الحاكمين في دولتـي مـا قبـل الوحدة مع رجحان كفة حزب المؤتمر الشـعبي العـام فـي ١٩٩٧ بإضافة ٤٣ مقعدا إلى مقاعده السابقة ليصل مجمـل مقاعده إلى ١٨٦ مقعدا، على عكس التجمع اليمني للإصلاح الذي فقد ٨ مقاعد ليقف نصيبه عند ٥٤ مقعدا. وفاز حزبان آخران بـ ٥ مقاعد، كما فاز المرشحون المستقلون (الـذين تحولوا إلى حزبين بعد فوزهم) بـ ٥٤ مقعدا، ولم توفـق ٨ أحزاب خاضت المعترك الانتخابي [1]. وأجريت انتخابـات مماثلة في مصر والأردن والمغـرب، واقترنـت التجربـة الانتخابية في المغرب عام ١٩٩٨ بتطور جديد بالاعتبار هو تشكيل الحكومة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي رئيس حـزب الاتحاد الاشتراكي المعارض وأحد أبـرز نشـطاء حقـوق الإنسان. كما انتظم إجراء الانتخابات في البلديات والولايات والمحافظات في معظم النظم العربية.

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقـوق الإنسـان فـي الـوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقـوق الإنسان في الوطن العربي، ص ٤٤ و٤٩.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تسـجيل ثـلاث ملاحظـات أساسية:

أ- إن البلدان العربية قطعت أشواطًا مختلفة عن طريق التحول الديمقراطي حين نجـد دولاً مثـل مصـر وتونس والمغرب والجزائر والأردن حققت تقـدما في هذا الاتجاه، فإننا نجد دولاً عربية أخـرى مـا زالت تعاني التعثر في عملية التحول تلـك. ولقـد حاول البعض تفسير هذه الظاهرة تفسيرات شـتى. ومن ذلك، أن الدول الحضرية، أو محدودة السكان، أو ذات الامتداد التاريخي، أو التي ينصب أداؤهـا الاقتصادي على الإنتاج (وليس على الريع) تكـون عادة أكثر استعدادا من غيرهـا لتوسـيع نطـاق المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية. لكن فـي الواقع ليس من الممكن قبول هذه المعـايير علـى إطلاقها، حيث إن هناك استثناءات من كل منهـا؛ مما يدفع إلى إعادة النظر فيها. فالكويت على سبيل المثال تتميز بخبرتها البرلمانية رغم تكوينها القبلي والعشائري، كما أن ضخامة المشكلة السكانية فـي

مصر أو حداثة الكيان السياسي للأردن لـم تمنعـا الدولتين من اتخاذ بعض الخطـوات الديمقراطيـة. ومن جهة أخرى فإن دولة كالجزائر تجمـع بـين خصائص دول الريع وخصائص دول الإنتاج، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على عوائد النفط كمـا تتمتـع بتنوع هيكلها الإنتاجي [١].

ب- إن الطريقة التي تبدأ بها عملية تاريخية معينة تؤثر في مسارها ونتائجها، ولقد عبر عن ذلك كل مـن بارينغتون مور وماريون ليفي بتأكيـدهما أهميـة التوازن السياسي القائم لحظة البـدء فـي عمليـة التحديث. وبالتطبيق علـى التحـول الـديمقراطي يلاحظ أن شكل التعددية السياسية يتوقف على آليات إدارة عملية التحـول تلـك، وأمامنـا فـي هـذا الخصوص نموذجان مختلفان تعبر عنهمـا مصـر

(١) Michel Camau, "Trois questions a propos de la democratization dans le Monde Arab," Egypt – Monde Arabe, no. ٤ (١٩٩١).

والجزائر. ففي مصر استجابت النخبـة الحاكمـة مبكرا لضغوط التحول التي كانت قد بـدأت بعـد نكسة ١٩٦٧، ولذلك استطاعت تجديد شـرعيتها. وفي الوقت نفسه ضبط آثار التحول من خلال مـا يعرف باسم التعددية السياسية المقيـدة. أمـا فـي الجزائر فلقد انتظرت النخبة الحاكمة حتى ألجأتهـا الانتفاضة الشعبية الجارفة في ١٩٨٨ إلى التحول، وبالتالي فإنها كانت أقل قدرة على ضبط مضـمون التحول ومداه.

ج- يرتبط بالنقطة السابقة أن تهيئة المناخ الـديمقراطي تتطلب التحرر من القوالب والأشـكال النموذجيـة لممارسة الديمقراطية. فعلى الرغم مـن أن هنـاك اتفاقًا على أهمية التعددية السياسية، إلا أن هـذا لا يعني أن تتخذ هذه التعددية بالضرورة شكل تعـدد الأحزاب ومؤسسات المجتمع المـدني بصـورتها القائمة في الغرب، بل يمكن للمجالس والتكوينـات القبلية والعشائرية أن تهيئ أطرا أفضـل للحـوار والمشاركة وفض المنازعات بالنسبة لـدول شـبه

الجزيرة العربية، وهي في هذه المحصلة المبكـرة من تطورها السياسي. ويتضمن هذا الاختلاف مـع الفكرة الداعية إلى إلغاء الدور السياسي للقبيلة لأن إعمالها قد يؤدي في واقع الأمر إلى إطلاق القـوى المهددة للاستقرار في المجتمعـات ذات الصـلة. بعبارة أخرى، يؤكد المؤلفان في خاتمة الكتاب مـا أشارا إليه في بدايته من أنه لا ضير من مراعـاة الدول العربية بعض خصوصياتها الاجتماعية طالما أنها تخدم الهدف نفسه في التحليل الأخير، وبخاصة أن لهذا المبدأ تطبيقاته في الدول المتقدمـة ذاتهـا. ومن ذلك أن الدول المحدودة السكان البالغة التنوع الاثني مثل سويسرا وبلجيكا تلجـأ إلـى تشـكيل حكومات ائتلافية، تمثل فيها الطوائـف المختلفـة بحسب نسبها إلى مجموع السكان في مـا يعـرف باسم الديمقراطية التوافقية [1].

(١) أرنت ليبهارت، **الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة،** ترجمة أفلين مسرة (بيروت: المكتبة الشـرقية، ١٩٨٤)، ص ٧،
=

٤- الأزمات الاقتصادية:

سبقت الإشارة في الفصل الثاني من هذا الكتاب إلـى أن النظم العربية أخذت تطبق تباعا سياسات التكيـف الهيكلـي كمحاولة لإصلاح الاختلافات التي شابت أداءها الاقتصـادي بعد الاستقلال. والواقع أن هذه السياسات وإن أدت إلى تحقيق معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي، إلا أن هذه النتيجة ليسـت مؤشرا على التحسن في الأداء الاقتصادي لـلـنظم العربيـة، وذلك بفعل مجموعة متشابكة من العوامـل: **الأول** تعـرض معدلات النمو الاقتصادي للتذبذب من عام إلى آخر لأسـباب داخلية (توفر المياه أو في المقابل الجفاف)، وأخرى خارجية (ارتفاع أسعار المواد الخام أو في المقابل انخفاضها، وتدفق التسهيلات المالية في شكل قروض وإعادة جدولة الـديون أو في المقابل امتناعها... إلخ). **والثاني** أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لا ترتبط بالضرورة بزيادة الاستثمارات وتشجيع

=

ومريم روبين، "أول خطوة لممارسة الديمقراطية علـى الطريقـة القطرية،" **مجلة أكتوبر** (٧ آذار/ مارس ١٩٩٩)، ص ١٦.

التراكم الرأسمالي بل ربما كان لها أثر عكسي يتمثـل فـي تسييل المدخرات نتيجة زيادة الاستهلاك. **والثالث** أن زيـادة معدلات النمو الاقتصادي قد أدت إلى تعميق الفجـوة بـين الطبقات، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بدراسـة مؤشـري البطالة والفقر.

ففي المغرب على سبيل المثال توالى ارتفاع نسبة البطالـة من ١٠,٧ بالمائة عام ١٩٨٢، إلى ١٤,٣ بالمائـة فـي عـام ١٩٨٧، إلى ما بين ١٥ و٢٠ بالمائة في نهاية الثمانينيات. وزاد في خطورة هذا الوضع تركز البطالة في فئة حملة الشـهادات العليا، حيث ارتفعت نسبة الجامعيين العاطلين من ٢,٣ بالمائـة عام ١٩٨٤ إلى ١٠,٥ بالمائة عام ١٩٩٢، الأمر الذي يعنـي إهدار المال المستثمر في تعليم هؤلاء. وفي مصر تزايدت نسبة الفقراء باطراد على مستوى الريف والحضر سواء بسواء. ففي الريف ارتفعت هذه النسبة من ٤٣ بالمائة عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ إلى ما بين ٤٢ و٤٦ بالمائة عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ [(١)]. وفـي

---

(١) عبد العزيز شرابي، "برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشـغيل في البلدان المغاربية،" ورقة قدمت إلى: الإصلاحات الاقتصـادية =

الحضر ارتفعت من ٣٠ بالمائة عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ إلى مـا بين ٣٨ و٤٥ بالمائة عام ١٩٩٠ – ١٩٩١.

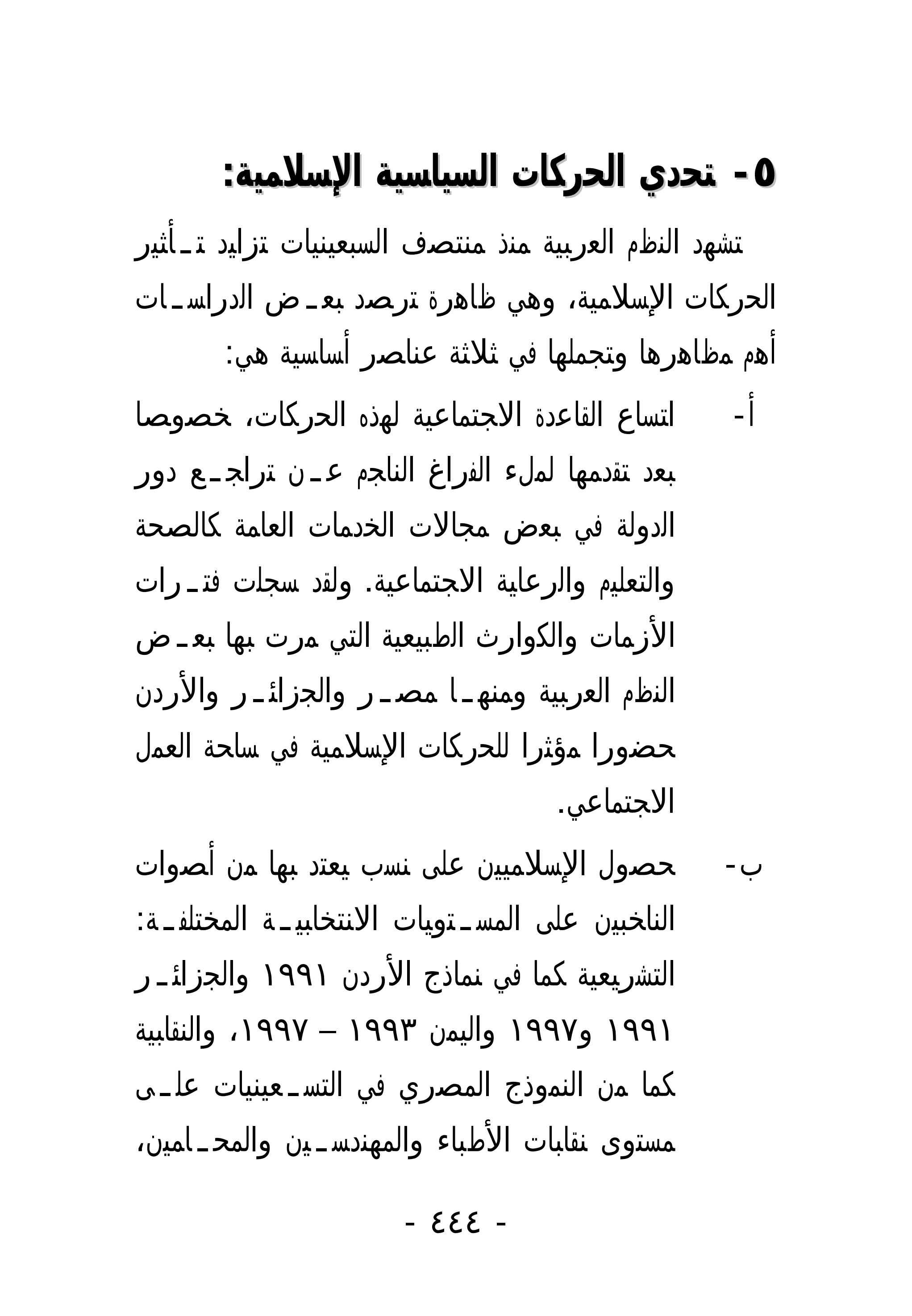
وفي عام ١٩٩١ الذي شهد توقيع مصر اتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي بلغ نصيب أفقر ٤٠ بالمائة من السكان نحو ١٩,٥ بالمائة من الدخل القومي، ثم انخفـض إلـى ١٧ بالمائة في عام ١٩٩٣. كما بلغ نصيب أغنى ٢٠ بالمائة من السكان نحو ٤٢,٣ بالمائة في عام ١٩٩١ وارتفع إلى ٤٥,١ بالمائة في عام ١٩٩٣ [(١)].

وحتى في ما يتعلق بمنطقة الخليج، فلقد تراجـع نمـوذج دولة الرفاهية وبدأت مجموعة مـن الإجـراءات التقشـفية وبخاصة مع انهيار أسعار النفط.

=

وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث النـدوة الفكريـة التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٨٠ – ٨٢ و٨٦ – ٩١.

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، "الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة فـي مصر،" ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٨٣ – ٢٨٤.



٥- تحدي الحركات السياسية الإسلامية:

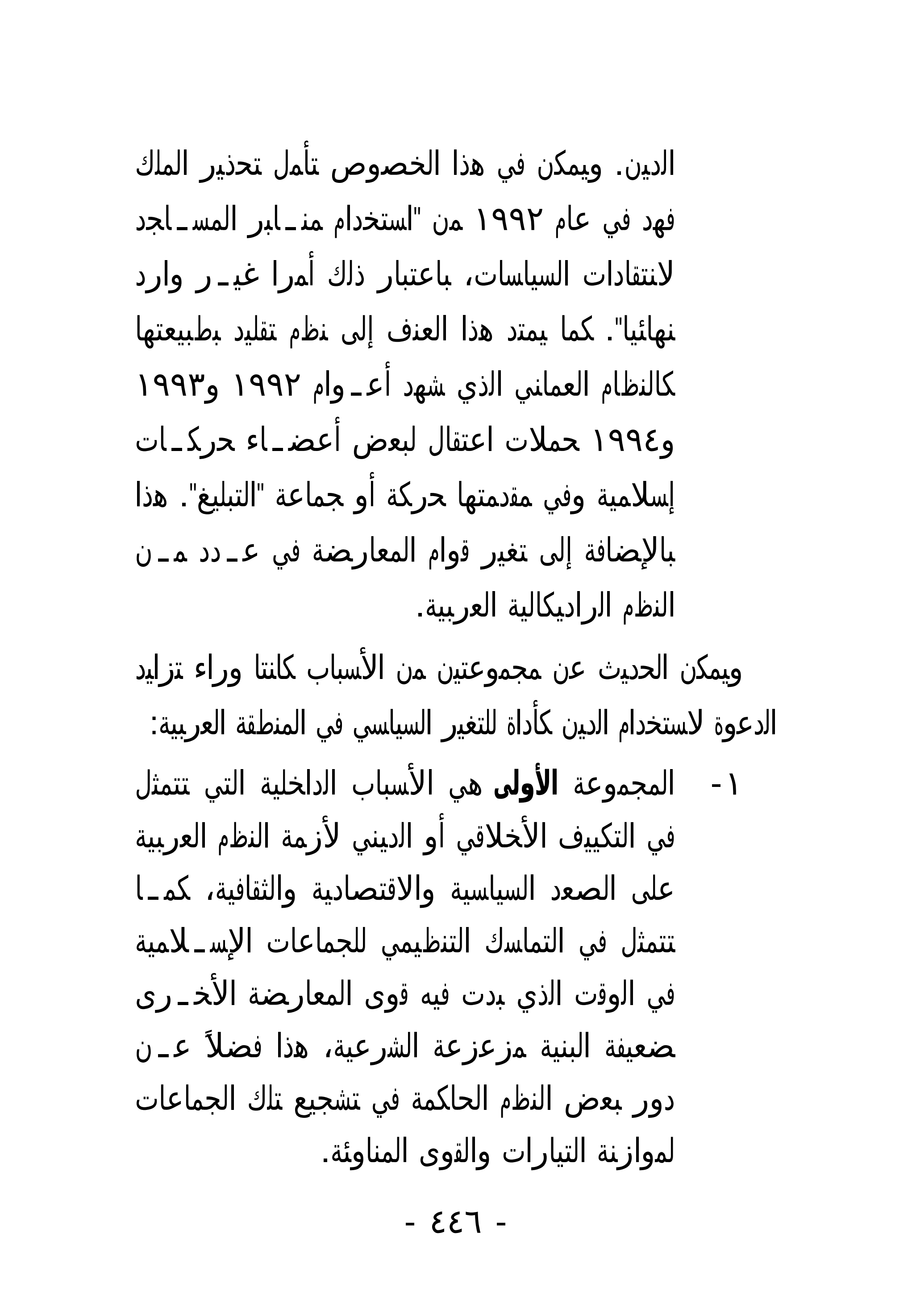
تشهد النظم العربية منذ منتصف السبعينيات تزايد تأثير الحركات الإسلامية، وهي ظاهرة ترصد بعض الدراسات أهم مظاهرها وتجملها في ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- اتساع القاعدة الاجتماعية لهذه الحركات، خصوصا بعد تقدمها لملء الفراغ الناجم عن تراجع دور الدولة في بعض مجالات الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ولقد سجلت فترات الأزمات والكوارث الطبيعية التي مرت بها بعض النظم العربية ومنها مصر والجزائر والأردن حضورا مؤثرا للحركات الإسلامية في ساحة العمل الاجتماعي.

ب- حصول الإسلاميين على نسب يعتد بها من أصوات الناخبين على المستويات الانتخابية المختلفة: التشريعية كما في نماذج الأردن ١٩٩١ والجزائر ١٩٩١ و١٩٩٧ واليمن ١٩٩٣ – ١٩٩٧، والنقابية كما من النموذج المصري في التسعينيات على مستوى نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين،

والرئاسية حيثما كانت هناك انتخابات تنافسـية أولاً وحيثما سمح للإسلاميين بخوضها ثانيا، والنمـوذج الجزائري في انتخابـات الرئاسـة عـامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ ماثل بهذا الخصوص، مـع ملاحظـة أن محفوظ نحناح فاز بـ ٢٥ بالمائة من الأصوات في ١٩٩٥ فيما لم يفز عبد ا حـاب ا فـي ١٩٩٩ بأكثر من ٤ بالمائة من الأصوات تقريبا.

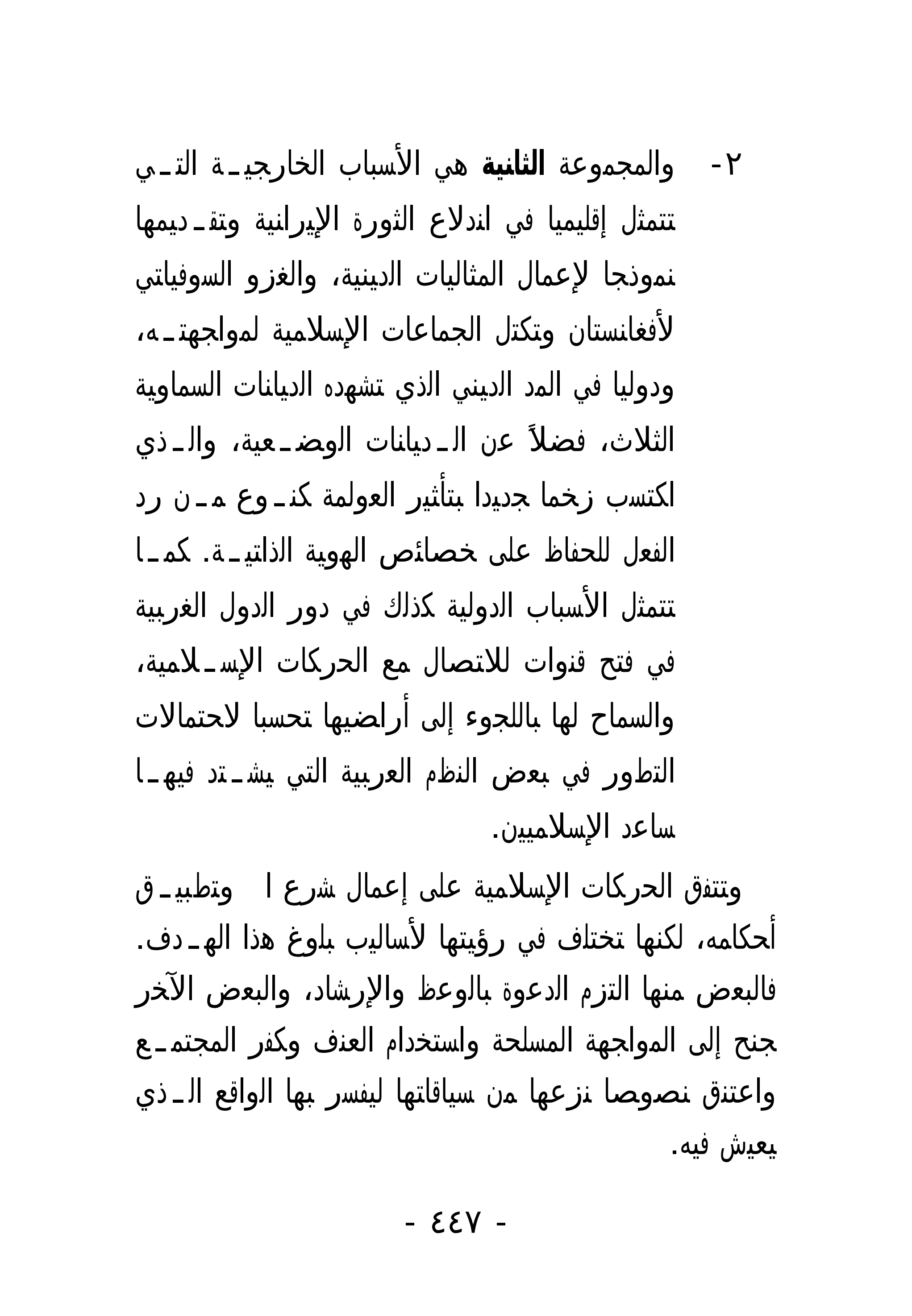
ج- تزايد النشـاط الاحتجـاجي العنيـف للحركـات الإسلامية، وامتداده إلى نظم تبني شرعيتها علـى أساس ديني كالسعودية. ولقد سبقت الإشـارة إلـى أحداث الحرم المكي في ١٩٧٩، ويمكـن إضـافة التفجيرات التي دبرتها لجنة الدفاع عـن الحقـوق الشرعية عـامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ضـد مصـالح وأهداف أمريكية في المملكة، والتي عكست تطورا نوعيا في آليات العنف المسـتخدم بـاللجوء إلـى السيارات المفخخة. وجدير بالذكر أن مثـل هـذا التطور، أي تحدي النظم الدينية باسم الإسلام يوقع نخبتها الحاكمة في مفارقة، قوامها رفض تسـييس



الدين. ويمكن في هذا الخصوص تأمل تحذير الملك فهد في عام ١٩٩٢ من "استخدام منابر المساجد لانتقادات السياسات، باعتبار ذلك أمرا غير وارد نهائيا". كما يمتد هذا العنف إلى نظم تقليد بطبيعتها كالنظام العماني الذي شهد أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ حملات اعتقال لبعض أعضاء حركات إسلامية وفي مقدمتها حركة أو جماعة "التبليغ". هذا بالإضافة إلى تغير قوام المعارضة في عدد من النظم الراديكالية العربية.

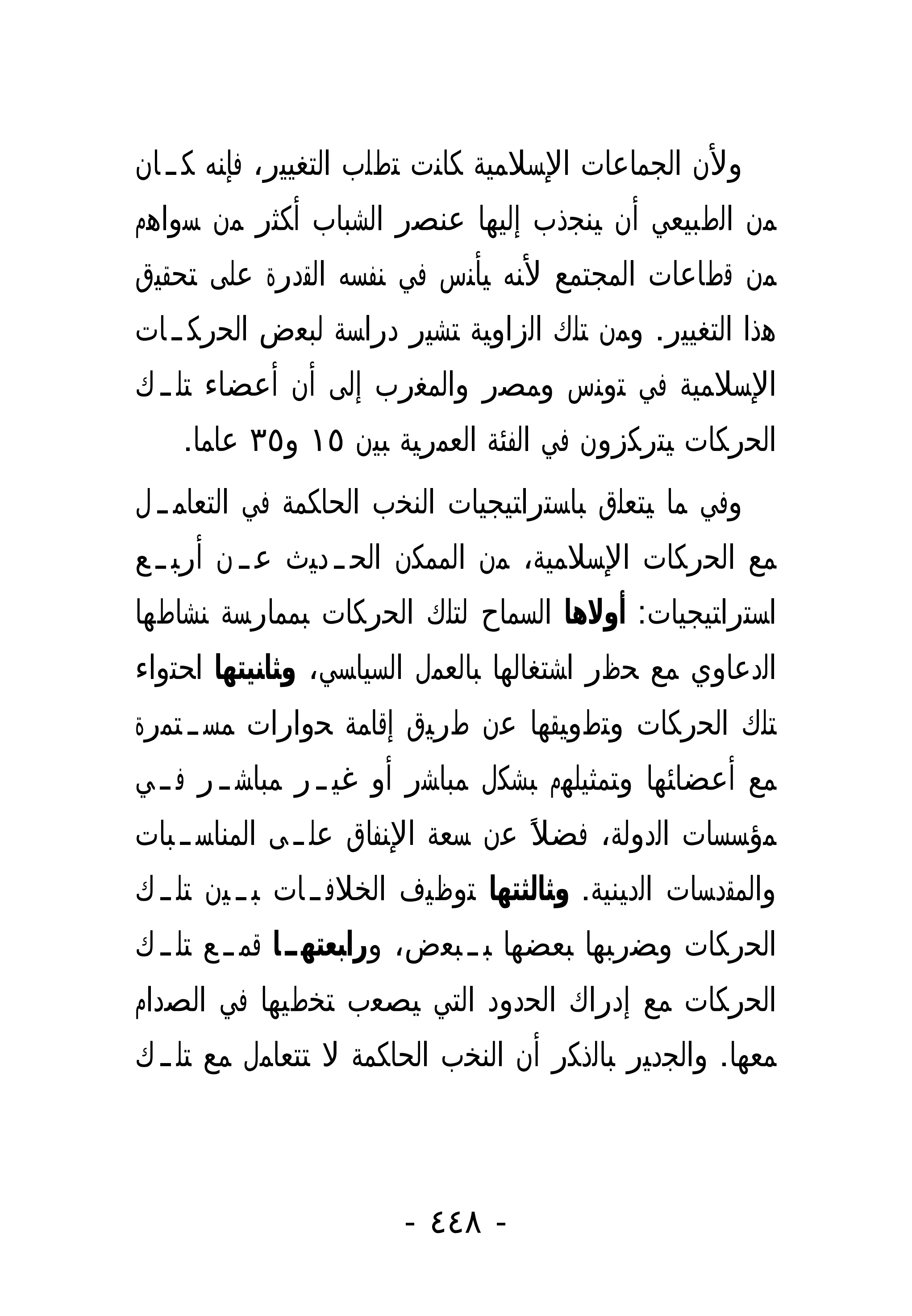
ويمكن الحديث عن مجموعتين من الأسباب كانتا وراء تزايد الدعوة لاستخدام الدين كأداة للتغير السياسي في المنطقة العربية:

١- المجموعة **الأولى** هي الأسباب الداخلية التي تتمثل في التكييف الأخلاقي أو الديني لأزمة النظم العربية على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، كما تتمثل في التماسك التنظيمي للجماعات الإسلامية في الوقت الذي بدت فيه قوى المعارضة الأخرى ضعيفة البنية مزعزعة الشرعية، هذا فضلاً عن دور بعض النظم الحاكمة في تشجيع تلك الجماعات لموازنة التيارات والقوى المناوئة.



٢- والمجموعة **الثانية** هي الأسباب الخارجيـة التـي تتمثل إقليميا في اندلاع الثورة الإيرانية وتقـديمها نموذجا لإعمال المثاليات الدينية، والغزو السوفياتي لأفغانستان وتكتل الجماعات الإسلامية لمواجهتـه، ودوليا في المد الديني الذي تشهده الديانات السماوية الثلاث، فضلاً عن الـديانات الوضـعية، والـذي اكتسب زخما جديدا بتأثير العولمة كنـوع مـن رد الفعل للحفاظ على خصائص الهوية الذاتيـة. كمـا تتمثل الأسباب الدولية كذلك في دور الدول الغربية في فتح قنوات للاتصال مع الحركات الإسـلامية، والسماح لها باللجوء إلى أراضيها تحسبا لاحتمالات التطور في بعض النظم العربية التي يشـتد فيهـا ساعد الإسلاميين.

وتتفق الحركات الإسلامية على إعمال شرع ا وتطبيـق أحكامه، لكنها تختلف في رؤيتها لأساليب بلوغ هذا الهـدف. فالبعض منها التزم الدعوة بالوعظ والإرشاد، والبعض الآخر جنح إلى المواجهة المسلحة واستخدام العنف وكفر المجتمـع واعتنق نصوصا نزعها من سياقاتها ليفسر بها الواقع الـذي يعيش فيه.



ولأن الجماعات الإسلامية كانت تطلب التغيير، فإنه كان من الطبيعي أن ينجذب إليها عنصر الشباب أكثر من سواهم من قطاعات المجتمع لأنه يأنس في نفسه القدرة على تحقيق هذا التغيير. ومن تلك الزاوية تشير دراسة لبعض الحركات الإسلامية في تونس ومصر والمغرب إلى أن أعضاء تلك الحركات يتركزون في الفئة العمرية بين ١٥ و٣٥ عاما.

وفي ما يتعلق باستراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع الحركات الإسلامية، من الممكن الحديث عن أربع استراتيجيات: **أولاها** السماح لتلك الحركات بممارسة نشاطها الدعاوي مع حظر اشتغالها بالعمل السياسي، **وثانيتها** احتواء تلك الحركات وتطويقها عن طريق إقامة حوارات مستمرة مع أعضائها وتمثيلهم بشكل مباشر أو غير مباشر في مؤسسات الدولة، فضلاً عن سعة الإنفاق على المناسبات والمقدسات الدينية. **وثالثتها** توظيف الخلافات بين تلك الحركات وضربها بعضها ببعض، **ورابعتها** قمع تلك الحركات مع إدراك الحدود التي يصعب تخطيها في الصدام معها. والجدير بالذكر أن النخب الحاكمة لا تتعامل مع تلك

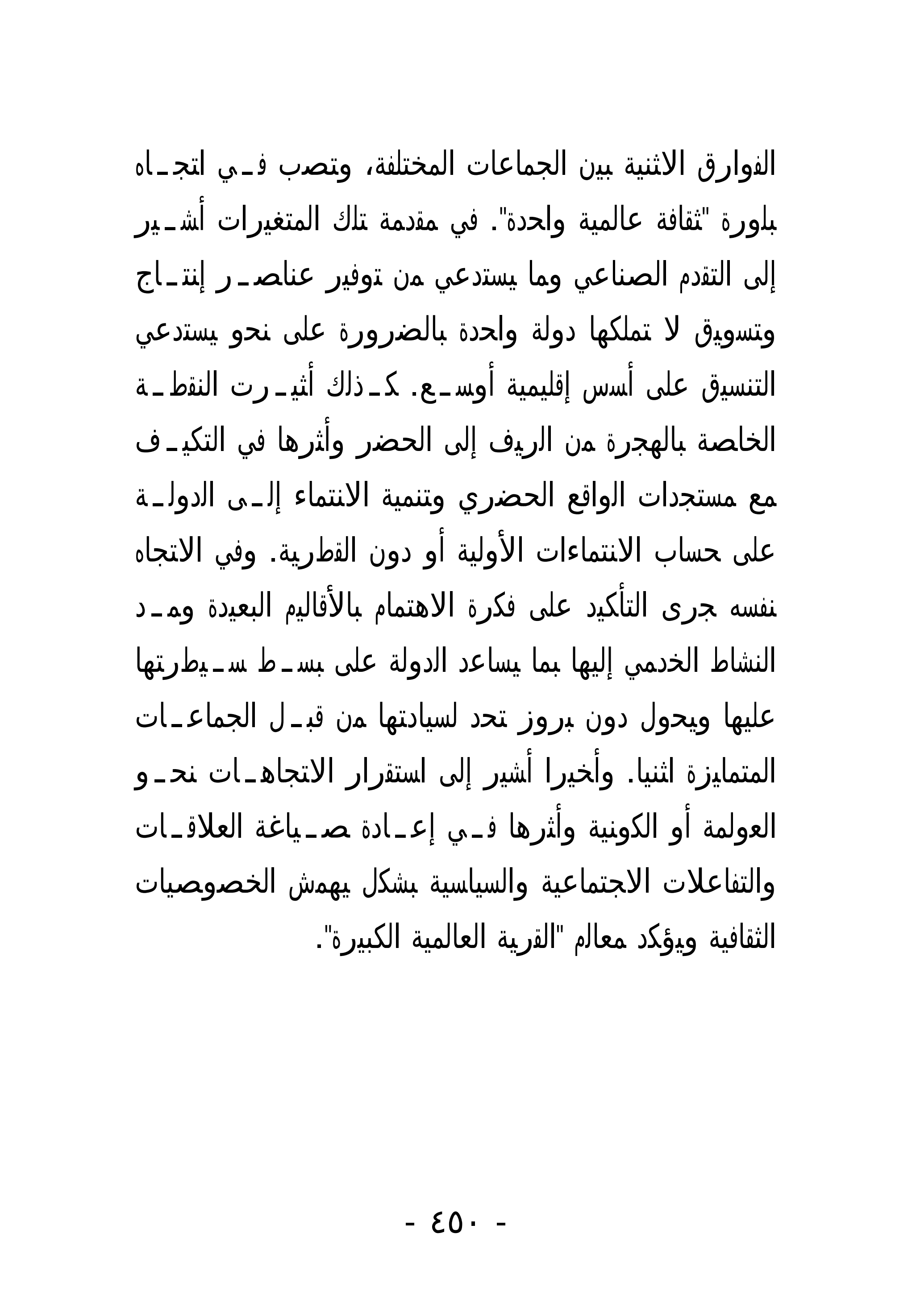
الاستراتيجيات بشكل منفصل، فهي على الأرجح تجمع بـين استراتيجيتين أو أكثر في الوقت نفسه [1].

٦- استمرار التحديات الاثنية:

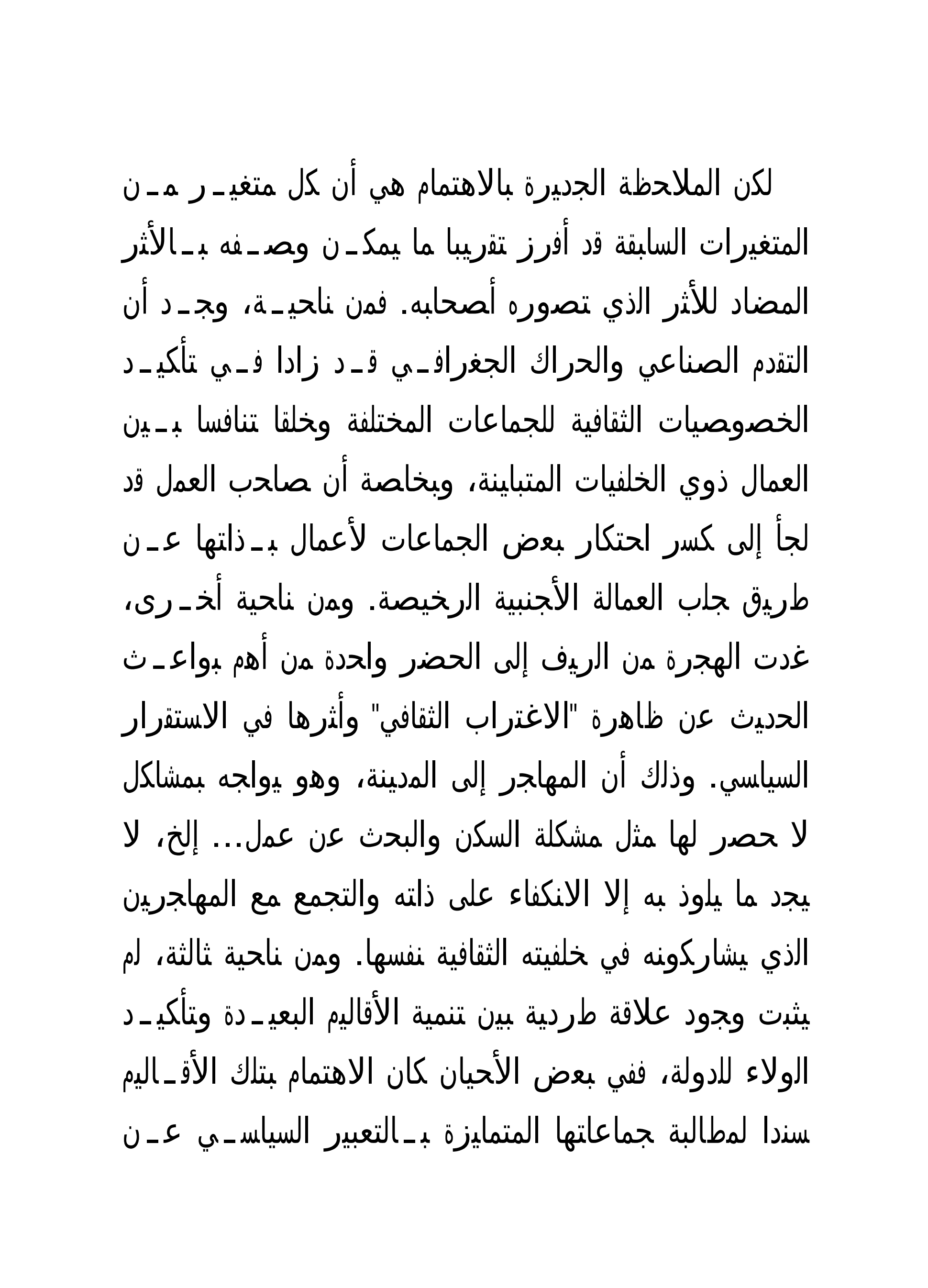
مثلت الحقبتان الأخيرتان مختبرا مهما للمقولات التي أتت بها بعض النظريات السياسية وربطت بمقتضاها بين اطـراد عملية التحديث من جانب، وخفوت الإحسـاس بالتمـايزات الاثنية (اللغوية والعرقية والدينية) من جانب آخر. وقد بنـى أنصار هذا الاتجاه في التحليل تصـورهم علـى أسـاس أن التحديث يأتي بمجموعة من المتغيرات تساعد على تـذويب

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الحركات الإسـلامية، انظـر: عبـد الله فهـد النفيسي، محرر، **الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية: أوراق فـي النقـد الذاتي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)؛ **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،** مكتبة المسـتقبلات العربيـة البديلـة. الاتجاهـات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، **والحوار القومي – الديني: أوراق عمل ومناقشـات النـدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة** (بيروت: المركـز، ١٩٨٩). انظر أيضا: جـلال عبـد الله معـوض، "التطـور السياسـي واتجاهاته ومشكلاته في الدول العربية في التسـعينيات،" (ورقـة غيـر منشورة، ١٩٩٩)، ص ١٥٢ – ١٥٣.



الفوارق الاثنية بين الجماعات المختلفة، وتصب في اتجاه بلورة "ثقافة عالمية واحدة". في مقدمة تلك المتغيرات أشير إلى التقدم الصناعي وما يستدعي من توفير عناصر إنتاج وتسويق لا تملكها دولة واحدة بالضرورة على نحو يستدعي التنسيق على أسس إقليمية أوسع. كذلك أثيرت النقطة الخاصة بالهجرة من الريف إلى الحضر وأثرها في التكيف مع مستجدات الواقع الحضري وتنمية الانتماء إلى الدولة على حساب الانتماءات الأولية أو دون القطرية. وفي الاتجاه نفسه جرى التأكيد على فكرة الاهتمام بالأقاليم البعيدة ومد النشاط الخدمي إليها بما يساعد الدولة على بسط سيطرتها عليها ويحول دون بروز تحد لسيادتها من قبل الجماعات المتمايزة اثنيا. وأخيرا أشير إلى استقرار الاتجاهات نحو العولمة أو الكونية وأثرها في إعادة صياغة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية بشكل يهمش الخصوصيات الثقافية ويؤكد معالم "القرية العالمية الكبيرة".



لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن كل متغير من المتغيرات السابقة قد أفرز تقريبا ما يمكن وصفه بالأثر المضاد للأثر الذي تصوره أصحابه. فمن ناحية، وجد أن التقدم الصناعي والحراك الجغرافي قد زادا في تأكيد الخصوصيات الثقافية للجماعات المختلفة وخلقا تنافسا بين العمال ذوي الخلفيات المتباينة، وبخاصة أن صاحب العمل قد لجأ إلى كسر احتكار بعض الجماعات لأعمال بذاتها عن طريق جلب العمالة الأجنبية الرخيصة. ومن ناحية أخرى، غدت الهجرة من الريف إلى الحضر واحدة من أهم بواعث الحديث عن ظاهرة "الاغتراب الثقافي" وأثرها في الاستقرار السياسي. وذلك أن المهاجر إلى المدينة، وهو يواجه بمشاكل لا حصر لها مثل مشكلة السكن والبحث عن عمل... إلخ، لا يجد ما يلوذ به إلا الانكفاء على ذاته والتجمع مع المهاجرين الذي يشاركونه في خلفيته الثقافية نفسها. ومن ناحية ثالثة، لم يثبت وجود علاقة طردية بين تنمية الأقاليم البعيدة وتأكيد الولاء للدولة، ففي بعض الأحيان كان الاهتمام بتلك الأقاليم سندا لمطالبة جماعاتها المتمايزة بالتعبير السياسي عن

خصوصياتها الثقافية (حكم ذاتي، كونفدرالية، حـق تقريـر المصير) [1].

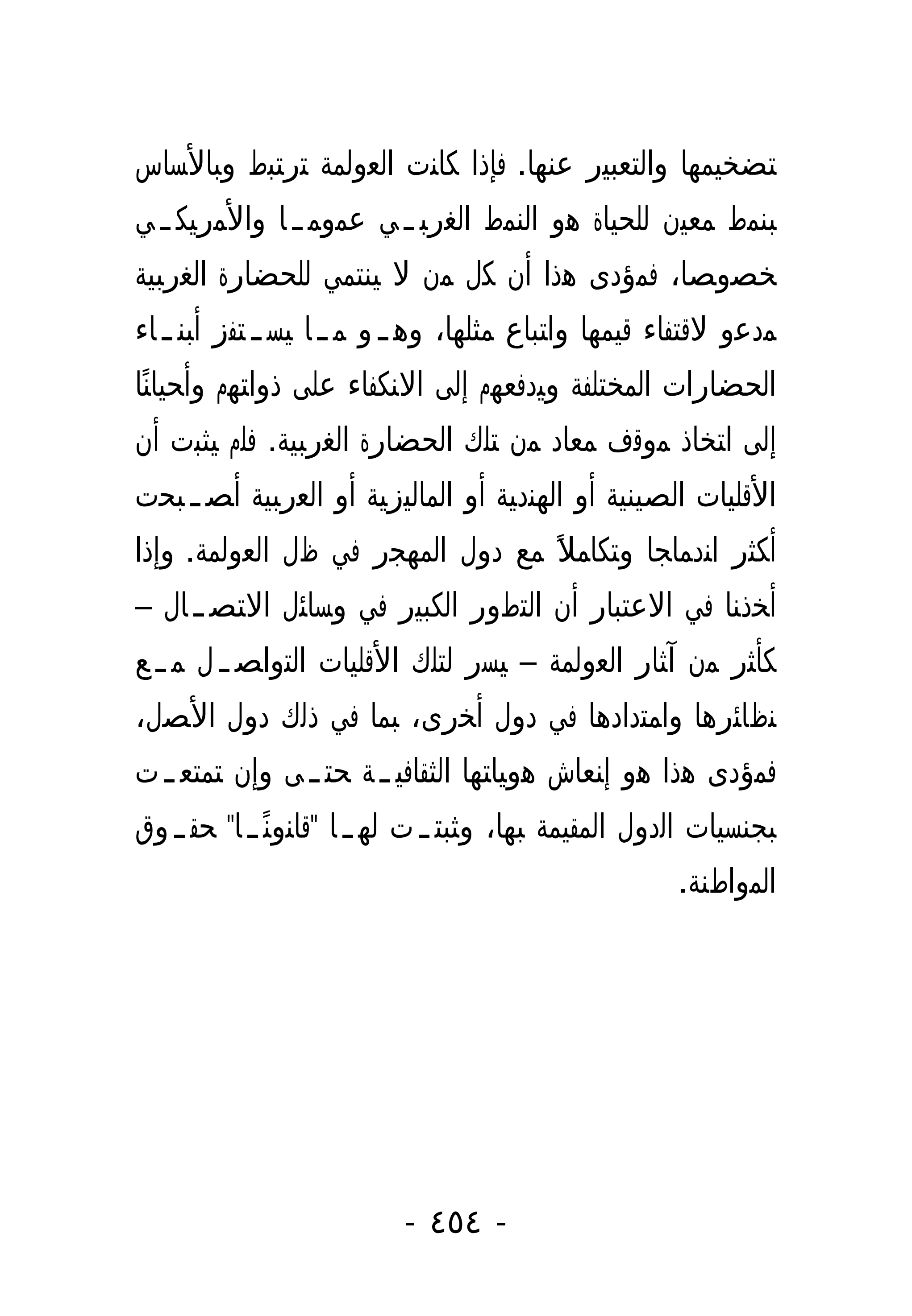
واللافت للنظر أن الحوار نفسه الذي دار في السـبعينيات عاد ليتجدد على نطاق أوسع في نهاية الثمانينيات وفي طول التسعينيات. وكان مبعث تجدده عاملان أساسـيان، اختلـف على تقويم أثرهما على صحوة الأقليات: العامـل **الأول** هـو المد الديمقراطي، حين ذهب البعض إلـى أن هـذا العامـل سيهيئ الحل لمشكلات الأقليات التي تنشأ أو تتضخم في ظل مشاعر الغبن والحرمان النسبي التي تنتاب أبناء الأقليـات، مضى البعض الآخر قائلاً: إن الآليات الديمقراطية نفسها قد تساعد على تخليق مشاعر الغبن والحرمان النسبي. ففي ظل القاعدة الديمقراطية الشائعة "صوت واحد لكل مواطن"، يتعذر على أي أقلية أن تصل إلى مقاعد الحكم إذا كانت محـدودة العدد، وإذا لم تستكمل تلك القاعدة بأخرى تراعي المسـاواة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: نيفين عبد المـنعم مسـعد، **الأقليـات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحـوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

بين الجماعات المختلفة، من قبيل إيجاد برلمان من مجلسـين أحدهما بالانتخاب والآخر بالتعيين (مع التوسع فـي تعيـين أعضائه من أبناء الأقليات)، أو من قبيل السماح بنظام الحكم الذاتي، أو إعطاء الدولة شكلاً فيدراليا.. إلخ. واعتبر هؤلاء أن الأثر السلبي السابق لآليات الديمقراطية، والتي يزيد فيها احتمال أن يصوت أبناء الأقلية لجماعتهم وأبنـاء الجماعـة المسيطرة لجماعتهم بغض النظر عن جدارة أيهما بالمنصب المرشح له، أي بحيث يتم تغليب عنصر الانتماء الأولي على عنصر الكفاءة الشخصية. وفي ظل تلك الظـروف، تشـعر الأقلية بصعوبة تمتعها بمشاركة متساوية وعادلة في هيكـل السلطة، وقد تلجأ للتعبير عـن عـدم رضـائها بشـكل أو بآخر [(١)]. أما العامل **الثاني** فهو العولمة، ففي مقابـل تأكيـد البعض على أن العولمة تبرز المشترك والعام وتطمس مـا عداهما، يشكك البعض الآخر في هذا التحليل على أساس أن العولمة تستفز مشاعر التمايز والاخـتلاف وتسـاعد علـى

(١) Robert Neuman, "This Next Disorderly Half Century: Some Proposed Remedies," Washington Quarterly (Winter ١٩٩٣), pp. ٣٦ – ٣٨.



تضخيمها والتعبير عنها. فإذا كانت العولمة ترتبط وبالأساس بنمط معين للحياة هو النمط الغربي عموما والأمريكي خصوصا، فمؤدى هذا أن كل من لا ينتمي للحضارة الغربية مدعو لاقتفاء قيمها واتباع مثلها، وهو ما يستفز أبناء الحضارات المختلفة ويدفعهم إلى الانكفاء على ذواتهم وأحيانًا إلى اتخاذ موقف معاد من تلك الحضارة الغربية. فلم يثبت أن الأقليات الصينية أو الهندية أو الماليزية أو العربية أصبحت أكثر اندماجا وتكاملاً مع دول المهجر في ظل العولمة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن التطور الكبير في وسائل الاتصال – كأثر من آثار العولمة – يسر لتلك الأقليات التواصل مع نظائرها وامتدادها في دول أخرى، بما في ذلك دول الأصل، فمؤدى هذا هو إنعاش هوياتها الثقافية حتى وإن تمتعت بجنسيات الدول المقيمة بها، وثبتت لها "قانونًا" حقوق المواطنة.

وبالتطبيق على الوطن العربي، يمكن القـول إن ظـاهرة الصحوة الاثنية لها أسـبابها التـي يمكـن أن تغـذيها فـي المستقبل، مستفيدة في ذلك من التنوع الاجتماعي البالغ الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني من الدراسة. وأهم هـذه الأسباب هو التطبيق المنقـوص للديمقراطيـة، فمثـل هـذا التطبيق يجعل الأقلية تشعر بعبء التمييز ضدها مرتين، مرة كجزء من عامة الشعب المنَحين عن السلطة والمبعدِين عـن هياكلها لحساب الجماعة المسيطرة، ومرة كتعبير عن جماعة لها خصوصياتها الذاتية التي لا يعترف بها أو حتى التي قـد تتخذ مبررا لنبذها.

ومن أهم مشكلات الأقليات التي مثلت عرضا مزمنًا مـن أعراض عجز النظام السياسي ونقص كفاءته، مشكلة أهـالي جنوب السودان كمشكلة مرشحة للاستمرار بـل التصـعيد. وبطبيعة الحال، فإن المشكلة موضع الإشارة لهـا جـذورها التي تعود إلى عام ١٨٩٩ عندما وقعـت بريطانيـا اتفاقيـة الحكم الثنائي مع مصر، ثم درجت من بعـد علـى اتخـاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف فصل جنوب السودان عن شماله (من قبيل نشر اللغة الإنكليزية فيه، وتكثيف عمل

الإرساليات التبشيرية بين ربوعه، وإضعاف وسائل الاتصال مع الشمال). لكن في الوقت نفسه فإن السياسات المتبعة مـن جانب النظم السودانية المتعاقبة كانت من عوامـل تصـعيد المشكلة، بحيث اندلعت الحرب الأهلية منذ عـام الاسـتقلال نفسه واستمرت من دون انقطاع، باستثناء الفترة من ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥ والتي كان قد تم فيها التوصل إلى اتفاق للحكم الذاتي مع فصائل المعارضة الجنوبية. وكانت الشرارة التـي أشعلت الحرب محددا في ١٩٨٥ هي مجموعة القرارات التي اتخذها الرئيس السابق جعفر نميري، واعتبرها الجنوبيـون ماسة بخصوصياتهم الثقافية ومهدرة لحقوقهم السياسية. فقـد نصت هذه القرارات علـى تطبيـق الشـريعة الإسـلامية بالمخالفة مع الدستور الذي يقضي بخضوع غير المسـلمين لقوانينهم. كما تضمنت هذه القرارات تدخلاً من رئيس الدولة في عمل أجهزة الحكم الذاتي (تعيين ١٠ بالمائة من أعضـاء المجلس النيابي فضلاً عن رئيس المجلـس التنفيـذي وكـل أعضائه، وتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات).

وعلى مدار الفترة الفاصلة بين عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩٩، تواصلت جهود تسوية الأزمة الجنوبية مع استمرار المعارك بين السلطة والمعارضة وفي ما بين فصائل المعارضة. وطرحت في غمار ذلك أفكار تنطوي على مساس بسيادة السودان وتكامله الإقليمي، من قبيل فكرة إقامة مناطق آمنة في شمال السودان تضم مساكن للنازحين الجنوبيين إلى ضواحي العاصمة: الخرطوم، وكان جون غارنغ زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان هو الذي اقترح هذه الفكرة في عام ١٩٩٣، على ضوء التجربة المماثلة في شمال العراق [(١)]. ومن قبلها كذلك فكرة إجراء استفتاء في الجنوب لتقرير مصيره بعد مضى فترة انتقالية مدتها ٤ سنوات. وكانت هذه الفكرة هي ثمرة لقاء للنظام مع أربعة فصائل معارضة في ١٩٩٦ وتوصلهم جميعا لاتفاق سلام، تأكدت بنوده لاحقًا في مرسوم دستوري أصدره الرئيس عمر

---

(١) حول تطور المشكلة السودانية الجنوبية في الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٤، انظر: سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق، هموم الأقليات في الوطن العربي،** ط ٢ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤)، ص ٣٩٦ – ٤٢٠.

البشير، ويقضي بتعيين جنوبي حاكمـا للجنـوب، وإجـراء انتخابات تشريعية جنوبية في إطار نظام فيدرالي. ولكن حتى هذه الفكرة التي دأب النظام السوداني علـى رفضـها فـي الماضي، وكانت مطلبا أساسيا للمعارضة، لم تنجح في وقف الحرب الدائرة منذ ١٩٨٥، ففي حين كان قبول النظام لها هو نوع من المزايدة لتعبئة الدول العربية ودول الجـوار إلـى جانبه خوفًا من تمزيق أوصال السـودان، وجـدت بعـض الفصائل الجنوبية أن هذا المطلب هـو دون الحـد الأدنـى لتطلعاتها وطرحت صيغة الكونفدرالية كبديل له وذلـك فـي مفاوضات نيروبي عام ١٩٩٧ التي تمت تحت رعاية هيئـة التنمية ومكافحة الجفاف (إيغاد) [١]. وتلك كانـت الأرضـية لإفشال محادثات النظام مع المعارضة في عام ١٩٩٨.

---

(١) انظر نص حديث جون غارنغ في: **الحياة**، ١٩٩٣/٦/٢٩.

٧- استمرار حدة العنف السياسي:

يعد هذا الاتجاه في جوهره محصلة بعض المتغيرات السابقة. فإذا كانت قد سبقت الإشارة إلى استئثار أسر وبيوتات وقبائل معينة بالسلطة في النظم العربية، وإلى المعاناة من وضع الأزمة الاقتصادية، وإلى نشاط الحركات الإسلامية (وبعضها متطرف)، وإلى صحوة الجماعات الاثنية، فإن هذا في الواقع إنما يقدم للعنف السياسي أسبابه ويهيئ له محاوره. فالملاحِظ للساحة العربية على مدار التسعينيات يجد أن العنف السياسي فيها يمارس على العديد من المحاور والمستويات، من دون أن يكون هناك ما يحمل على الاعتقاد بقرب انحساره في المستقبل المنظور. أحد المحاور التي يدار عليها العنف هو محور الدين/ الدولة، وهو يرتبط بالخلاف حول تحديد دور الدين وما إذا كان يقتصر على العلاقة بين الإنسان وخالقه، أو يتعدى ذلك ليصبح محددا من محددات النظام السياسي ومصدرا لشرعيته. ويلاحظ أن منحنى العنف المرتبط بهذا المصدر قد اتخذ في غضون السنوات القليلة الماضية خطا صاعدا سواء من حيث نوع العنف المستخدم أو من حيث نطاقه، وتعتبر

الجزائر نموذجا شديد الدلالة في هذا الخصوص. فلقد قدرت المصادر الرسمية حجـم ضـحايا العنـف المتبـادل بـين الإسلاميين والسلطة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ بـ ـ ٢٦,٥٠٠ قتيل، فيما قدرته الـ دوائر الغربيـة بـ ـ ٨٠,٠٠٠ قتيـ ل، والتقديران على اختلاف مصدريهما شديدا الارتفاع [(١)]، كما تزايد بالقدر نفسه كم العنف المستخدم، بحيث حصدت المذابح التي جرت في مناطق مثل سيدي رايس وغليزان عشرات بل مئات الأرواح وبوسائل بالغة الفظاظة والتوحش.

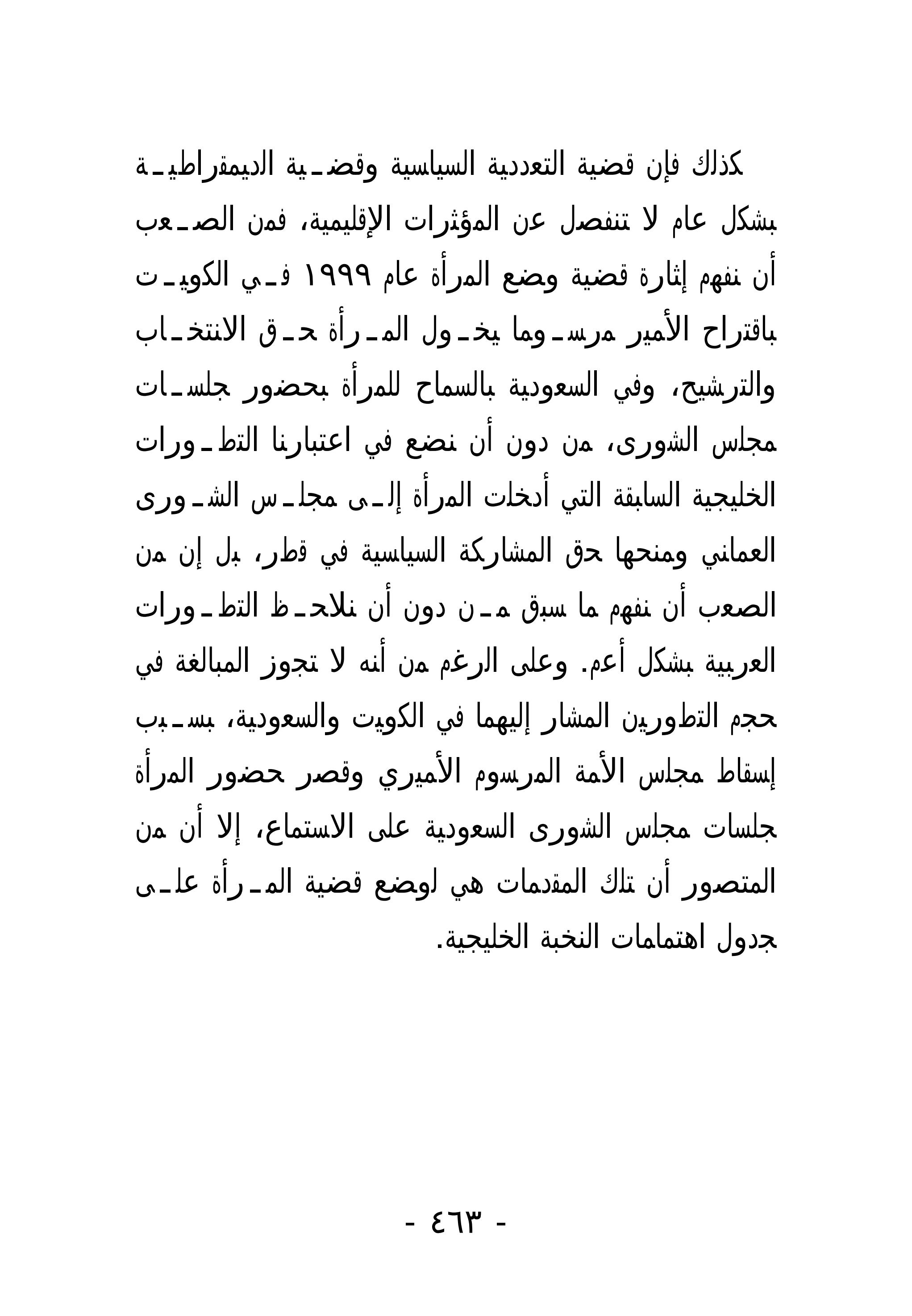
(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان فـي الـ وطن العربـي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقـوق الإنسـان فـي الوطن العبي، ص ١٠٥. وفي تفسير ظاهرة العنف السياسي في الـ نظم العربية، انظر: حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيـ روت: مركـ ز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢١٥ – ٣٥٨. ويشير هذا المصدر إلـى العوامل الإقليمية (حركة العنف السياسي بين الـ نظم العربيـة وعلاقـة العنف الداخلي – السياسات الخارجية).

محور آخر هو المرتبط بالصراعات الاثنية، وقد شهد عقد التسعينيات امتداد تلك الصراعات إلى بـؤر كانـت كامنـة بطبيعتها مثل البحرين، مع العلم بأن تلـك الطائفـة تتمتـع بأكثرية عددية في البحرين. وتقاطعـت المواجهـات بـين الإسلاميين والسلطة في مصر والجزائـر، هـذا مـن دون الحديث عن النموذجين الكردي والسوداني الجنـوبي، مـع ملاحظة أن التقديرات الأولية لضحايا العنف فـي النمـوذج الأخير في الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٧ قدرت كما يلـي: ١,٥ مليون قتيل و ٤ ملايين نـازح إلـى العاصـمة ودول الجوار فضلاً عن انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات [١]. وعلى الجانب الآخر، فإن استمرار العمل بقوانين الطـوارئ في أكثر من بلد عربي يسمح بالتوسع في استخدام العنف ضد المعارضين تحت شعار تأمين النظام [٢].

(١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ و٣٣ – ٣٤.

وفي كل الأحوال، فإن اتجاه التطور في الأوضاع الداخلية للنظم العربية يتأثر تأثرا كبيرا بالتطور في البيئة الإقليمية كما أنه يؤثر فيها، وتلك إحدى خصائص التحليل في السياق العربي على ما سلفت إليه الإشارة. وتعتبر قضية الصراع العربي – الإسرائيلي واحدة من أهم القضايا التي تنكمش فيها الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي. وذلك أن تهيئة الأجواء لتقدم عملية التسوية تقتضي التضييق على الحركات الإسلامية المعارضة، وهو المنطق الذي حكم حملة الاعتقالات في الأردن عام ١٩٩٩ ضد قيادات حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وترحيل بعضهم إلى قطر. كما أن التوصل إلى تسوية بخصوص الجولان السورية والجنوب اللبناني ينتظر أن يشتمل على "تنظيم" وضع حزب ا   الناشط في إطار حركة المقاومة الوطنية اللبنانية. لكن على صعيد آخر، فإن مضمون التسوية سيحدد إلى درجة بعيدة شرعية النظم العربية ذات الصلة ومدى قدرتها على تحقيق الوفاق العام، كما أنه سيطرح نمطًا مختلفًا لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الفئات والقطاعات الإنتاجية المختلفة بما يتلاءم مع أشكال التعاون الإقليمي المقترحة.



كذلك فإن قضية التعددية السياسية وقضـية الديمقراطيـة بشكل عام لا تنفصل عن المؤثرات الإقليمية، فمن الصـعب أن نفهم إثارة قضية وضع المرأة عام ١٩٩٩ فـي الكويـت باقتراح الأمير مرسـوما يخـول المـرأة حـق الانتخـاب والترشيح، وفي السعودية بالسماح للمرأة بحضور جلسـات مجلس الشورى، من دون أن نضع في اعتبارنا التطـورات الخليجية السابقة التي أدخلت المرأة إلـى مجلـس الشـورى العماني ومنحها حق المشاركة السياسية في قطر، بل إن من الصعب أن نفهم ما سبق مـن دون أن نلاحـظ التطـورات العربية بشكل أعم. وعلى الرغم من أنه لا تجوز المبالغة في حجم التطورين المشار إليهما في الكويت والسعودية، بسـبب إسقاط مجلس الأمة المرسوم الأميري وقصر حضور المرأة جلسات مجلس الشورى السعودية على الاستماع، إلا أن من المتصور أن تلك المقدمات هي لوضع قضية المـرأة علـى جدول اهتمامات النخبة الخليجية.

كذلك فإن التطور في قضية التحديات الاثنية وثيق العلاقة بأدوار القوى الإقليمية الفاعلة. وعلى الرغم مـن صـعوبة التكهن بمستقبل جنوب السودان (وفي الواقع مستقبل السودان ككل)، إلا أن من المتوقع أن القرن الحادي والعشرين سيحمل معه جملة تطورات أساسية. ولقد طرحـت بالفعـل بعـض الأفكار ذات الصلة من خلال المبادرة المصـرية – الليبيـة وكذلك مبادرة الإيغاد فضلاً عن نداء الوطن الصادر عن لقاء عمر البشير – الصادق المهدي في ١٩٩٩ والذي يمثل أهـم تطور منذ ١٩٨٩ لأنه يعبر عن قبول للحوار مع المعارضة بصفتها التمثيلية وليس الشخصية. وبحسـب التفاعـل بـين مجموعتي التطورات السابقة، وبحسـب تـدخل الأطـراف الدولية واتجاه هذا التدخل، يتحدد مستقبل السـودان: دولـةً ونظاما.

المراجع

١- العربية:

كتب:

١- إبراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧).

٢- إبراهيم، سعد الدين. **الخروج من زقاق التاريخ: دروس الفتنة الكبرى في الخليج.** القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

٣- ____. **المال والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي.** ط ٢. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤.

٤- ____ (محرر). **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي.** عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩. (سلسلة الحوارات العربية).

٥- ـــــ. **المجتمع والدولة في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي).

٦- إبراهيم، سعد الدين (وآخرون). **صور المستقبل العربي.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

٧- أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية – العربية، ١٩٤٥ – ١٩٨٥: دراسة استطلاعية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٨- ـــــ (محرر). **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

٩- أحمد، نازلي معوض (محرر). **الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية).** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

١٠- أمين، جلال. **العولمة والتنمية العربية: مـن حملـة نابليون إلى جولة الأوروغـواي، ١٧٩٨ – ١٩٩٨.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

١١- الأنصاري، محمد جابر (وآخـرون). **النزاعـات الأهلية العربية: العوامـل الداخليـة والخارجيـة.** تنسيق عدنان السيد حسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

١٢- الباز، شهيدة. **المنظمات الأهليـة العربيـة علـى مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل.** القاهرة: لجنة المتابعـة لمـؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، (١٩٩٧).

١٣- بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصـر: بحـث اسـتطلاعي اجتمـاعي.** ط ٤، بيـروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

١٤- البنك الدولي. **تقرير عـن التنميـة فـي العـالم، ١٩٩٧: الدولة في عالم متغير.** القـاهرة: مركـز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧.

١٥- بوتومور. **الصفوة والمجتمع: دراسـة فـي علـم الاجتماع السياسي.** ترجمة وتقديم محمد الجوهري (وآخـرون). القـاهرة: دار المعـارف، ١٩٧٢. (سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ الكتاب السادس).

١٦- بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد.** ترجمـة محمد حلمي عبد الحافظ. عمّان: الأهليـة للنشـر والتوزيع، ١٩٩٤.

١٧- _____. **يوم قريب ويوم بعيد في الفكر الصـهيوني المعاصر.** بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة كتب فلسطينية؛ ١١).

١٨- الجابري، محمد عابد. **قضايا في الفكر المعاصـر: العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح – الديمقراطية ونظام القيم – الفلسـفة والمدينة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

١٩- جامعة الدولة العربية، الأمانة العامة (وآخـرون). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥.**

٢٠- ـ ـ ـ. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦.

٢١- حرب، أسامة الغزالي. **الأحزاب السياسية في العـالم الثالث**. الكويت: المجلس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، ١٩٨٧. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١١٧).

٢٢- حسيب، خير الدين (مشـرف). **مسـتقبل الأمـة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهـائي لمشروع استشراف مسـتقبل الـوطن العربـي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي).

٢٣- الحصـري، سـاطع. **العروبـة بـين دعاتهـا ومعارضيها**. بيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة التراث القومي. الأعمـال القومية لساطع الحصري؛ ٤).

٢٤- حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢٥- خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية فـي العـالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا فـي السياسـة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.

٢٦- الخوري، فؤاد إسحق. **العسكر والحكم في البلاد العربية**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٠.

٢٧- **دراسات في المنطقة العربية**. مجموعة من المؤلفين. ط ٢. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١.

٢٨- **دساتير البلاد العربية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٥.

٢٩- **دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨**.

٣٠- **دستور دولة الكويت**. الكويت: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، (د. ت.).

٣١- **الدستور المصري حسب آخر تعديلات**. إعداد وتعليق أنور العربي. القاهرة (د. ن.)، ١٩٩١.

٣٢- رأفت، إجلال. **النزاع السنغالي – الموريتاني: دراسة تحليلية للمسببات المحلية والدولية**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٨).

٣٣- ربيع، محمد محمـود وإسـماعيل صـبري مقلـد (محرران). **موسوعة العلوم السياسية**. الكويـت: جامعة الكويت، كلية التجارة، ١٩٩٤. ٢ مج.

٣٤- رشاد عبد الغفـار. **الثقافـة السياسـية: الثابـت والمتغير: دراسة استطلاعية**. الخرطوم: مطبعـة خطاب الحديثة، ١٩٩١.

٣٥- ـــ. **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية.** المنصورة: دار الأصدقاء، ١٩٩٢.

٣٦- الرشيدي، أحمد (محـرر). **الانعكاسـات الدوليـة والإقليمية لأزمة الخليج**. القاهرة: جامعة القـاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

٣٧- زرنوقة، صلاح سالم. **أنماط انتقال السـلطة فـي البلاد العربية، ١٩٥٠ – ١٩٥٨**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، مركـز البحوث والدراسات السياسـية، ١٩٩١. (سلسـلة بحوث سياسية؛ ٤١).

٣٨- سبيلا، محمد. **الأيديولوجيا نحو نظـرة تكامليـة.** بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢.

٣٩- سرحال، أحمد. **النظم السياسية والدستورية فـي لبنان وكافة الدول العربية.** بيـروت: دار الفكـر العربي، ١٩٩٠.

٤٠- سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العرب والعالم).

٤١- ـ ـ ـ. **العرب ومستقبل النظام العالمي.** بيـروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشـروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور العـرب والعالم).

٤٢- سلامة، غسان. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية.** بيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠).

٤٣- السيد، مصطفى كامل. **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث.** القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٩٢.

٤٤- ـ ـ ـ (محرر). **حتى لا تنشب حـرب عربيـة – عربية أخرى (من دروس حرب الخليج).** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

٤٥- السيد سعيد، محمد. **مستقبل النظام العربي بعد أزمـة الخليج.** الكويت: المجلس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، ١٩٩٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨).

٤٦- شتا، أحمد عبد الونيس. **اتجاهـات وموضـوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقـه العربـي.** القاهرة: المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٣. (كراسات بحثية).

٤٧- صالح، عطا محمد وفـوزي أحمـد تـيم. **الـنظم السياسية العربية المعاصـرة.** بنغـازي: جامعـة قاريونس، ١٩٨٨.

٤٨- صبري، السيد. **النظم الدستورية في البلاد العربية.** محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات القانونية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٦.

٤٩- صبور، محمد. **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨).

٥٠- الطماوي، سليمان. **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، تكوينها واختصاصاتها والعلاقة بينها.** ط ٣. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٤.

٥١- عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي.** القاهرة: دار القارئ العربي؛ هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣.

٥٢- عبد العال، محمد شـوقي. **الدولـة الفلسـطينية: دراسة سياسية قانونية**. القاهرة: الهيئة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

٥٣- عبد الفضيل، محمـود. **التشـكيلات الاجتماعيـة والتكوينات الطبقية في الوطن العربـي: دراسـة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفتـرة ١٩٤٥ – ١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

٥٤- علوش، ناجي. **الوطن العربي: الجغرافيا الطبيعيـة والبشرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٣).

٥٥- العيسوي، إبراهيم. **قيـاس التبعيـة فـي الـوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة. آليات التبعية في الوطن العربي).

٥٦- غانم، إبراهيم. **الحركة الإسـلامية فـي الجزائـر وأزمة الديمقراطية**. القاهرة: أمة برس، ١٩٩٢.

٥٧- غانم، السيد عبد المطلب. **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية**. القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

٥٨- فرح، إلياس. **الوطن العربي بعد الحرب العالميـة الثانية**. بيروت: المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر، ١٩٧٥.

٥٩- الفقي، مصطفى. **الأقباط في السياسة المصـرية: مكرم عبيد ودوره في الحركة الوطنية**. بيـروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٥.

٦٠- قنديل، أماني. **المجتمع المدني في العالم العربـي: دراسة للجمعيات الأهلية العربيـة**. القـاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

٦١- **الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**. مجموعة من المؤلفين. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسـات السياسية، (د. ت).

٦٢- لجنة الدراسات المستقبلية. **التطرف في أسيوط ومصر وطرق المواجهة المستقبلية**. أسيوط: جامعة أسيوط، ١٩٩٣ – ١٩٩٤.

٦٣- ليبهارت، أرنت. **الديمقراطية في المجتمع المتعدد: دراسة مقارنة**. ترجمة إفلين مسرة. بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٨٤.

٦٤- لينوفسكي، جورج. **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**. ترجمة عادل الهواري. القاهرة: دار الموقف العربي ١٩٨٧.

٦٥- مجاهد، حورية توفيق. **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية**. القاهرة: عالم الكتاب، ١٩٨٥.

٦٦- ـــــ. **الحزب الواحد في أفريقيا**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨.

٦٧- محمد، محسن أحمد. **الفكر الاشتراكي لحزب البعث العربي الاشتراكي**. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

٦٨- مرهون، عبد الجليل زيد. **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

٦٩- مسعد، نيفين عبد المنعم. **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨.

٧٠- ـــ (محرر). **التطور الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣.

٧١- مسعود، أماني. **هجرة المصريين إلى الدول العربية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢. (كتاب الأهرام الاقتصادي؛ ٥٢).

٧٢- مشكور، سالم. **نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

٧٣- مطر، جميل - وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

٧٤- معلوم، حسين محمد. **قراءات في نقد اليسار العربي: التجربة الحزبية العربية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

٧٥- معوض، جلال عبد ا . **السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٧٦- منصور، محمد إبراهيم (محرر). **السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي.** أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨.

٧٧- المنظمة العربية لحقوق الإنسان. **حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.** القاهرة: المنظمة، ١٩٩٨.

٧٨- ـــ. **المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان (عرض مقارن).** إعداد كمال فهمي. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

٧٩- المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنـة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

٨٠- ـــــ. **الثقافة السياسية للفلاحـين المصـريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصـرية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

٨١- **المياه وتحديات القرن الحادي والعشرين**. أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٩.

٨٢- نافعة، حسن. **تجربة التكامل والوحدة الأوروبيـة: هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، مركز البحـوث والدراسـات السياسـية، ١٩٩٠. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٢٩).

٨٣- النفيسي، عبد ا فهد (محرر). **الحركة الإسلامية، رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي**. القـاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

٨٤- النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيـروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشـروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمـع والدولة).

٨٥- الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحـدة العربية، ١٩٨٧. (مشـروع استشـراف مسـتقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة).

٨٦- هلال، علي الدين. **التجديد فـي الفكـر السياسـي المصري الحديث: أصـول الفكـرة الاشـتراكية، ١٨٨٢ – ١٩٢٢**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم، معهـد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

٨٧- ـــــــ. **تحديات الأمن القومي العربي فـي العقـد القادم**. تقديم أحمد بهاء الدين. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦. (سلسلة الحوارات العربية).

٨٨- ـــــ. **تطور النظام السياسي في مصـر، ١٨٠٣ – ١٩٩٧**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركـز البحـوث والدراسـات السياسية، ١٩٩٧.

٨٩- ـــــ. **السياسـة والحكـم فـي مصـر: العهـد البرلمـاني، ١٩٢٣ – ١٩٥٢**. القـاهرة: مكتبـة نهضة الشرق، ١٩٧٧.

٩٠- ـــــ. **العرب والعالم**. بيروت: مركـز دراسـات الوحدة العربيـة، ١٩٨٨. (مشـروع استشـراف مستقبل الوطن العربي).

٩١- ـــــــ. **النظــام السياســي المصــري: التغييــر والاستمرار**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،١٩٨٨.

٩٢- هلال، علي الدين (مشرف). **معجـم المصـطلحات السياسية**. تحرير نيفين مسعد. القـاهرة: جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، مركـز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٩٣- هلال، علي الدين (وآخرون). **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**.

٩٤- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـة، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤).

٩٥- هويدي، أمين. **العسـكرة والأمـن فـي الشـرق الأوسط: تأثيرهما علـى التنميـة والديمقراطيـة.** بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.

٩٦- يسين، السيد (مشرف). **تحليـل مضـمون الفكـر القـومي العربـي (دراسـة اسـتطلاعية).** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢.

دوريات:

١- إبراهيم، سعد الدين. "دروس الفتنة العربيـة الكبـرى (٦)، تبديد وهم حدود مصطنعة لا احترام لها." **الوفد:** ١٩٩١/٣/٢٣.

٢- ـ ـ ـ. "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربيـة." **المستقبل العربي:** السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ أبريـل ١٩٨٤.

٣- أبو طالب، حسن. "حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية." **السياسة الدولية:** السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٤- أحمد، نازلي معوض. "تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقاربة تحليلية." **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٩، العددان ١ – ٢، ربيع – صيف ١٩٩١.

٥- اسخيطة، بسام. "إشكالية مفاهيم العالم الثالث في ضوء انهيار العالم الثاني وانبثاق النظام العالمي الجديد." **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٧، آذار/ مارس ١٩٩٢.

٦- أفندي، عطية حسين. "الجامعة العربية وأزمة الخليج." **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

٧- بكر، حسن. "حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل." **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

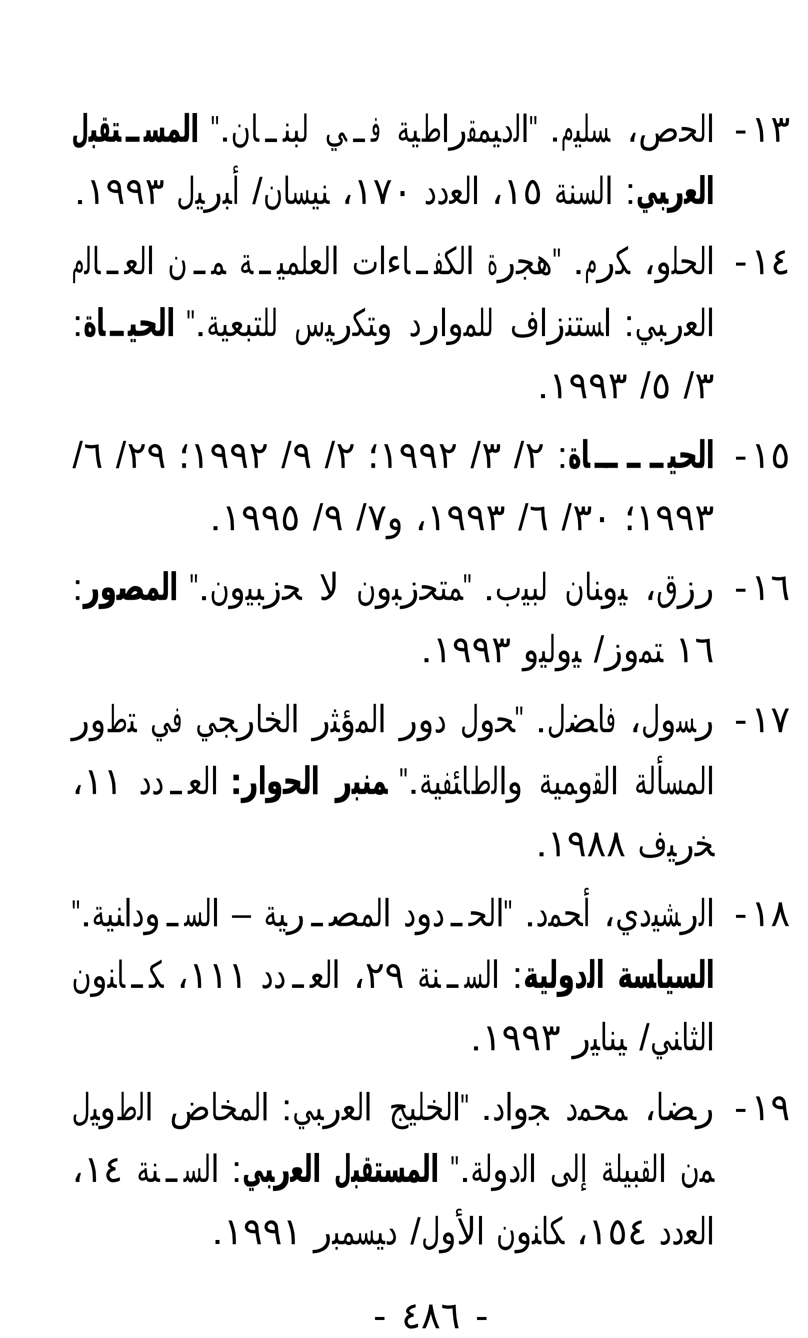
٨- بنان، طلال صالح - وصدقة يحيى فاضل. "الدستور والوضع الدستوري الحالي في الوطن العربي." **مجلـة البحوث والدراسات العربية** (القـاهرة): العـدد ٢٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٩- ثابت، أحمد. "منظمات حقوق الإنسـان فـي الـيمن والأردن وفلسطين." **قضايا حقوق الإنسان**: الإصـدار الرابع، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

١٠- جاد، عماد كمال. "دول الجوار الجغرافـي: حسـابات المكسب والخسارة." **السياسة الدوليـة**: السـنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

١١- "حال الأمة ١٩٩٧." تقرير الأمانة العامـة للمـؤتمر القومي العربي الثامن. **المستقبل العربي**: السـنة ٢١، العدد ٢٣٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٨.

١٢- حتي، ناصيف. "التحولات في النظام العالمي والمنـاخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي." **المستقبل العربية**: السنة ١٥، العـدد ١٦٥، تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.



١٣- الحص، سليم. "الديمقراطية في لبنان." **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٧٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

١٤- الحلو، كرم. "هجرة الكفاءات العلمية من العالم العربي: استنزاف للموارد وتكريس للتبعية." **الحياة**: ٣/ ٥/ ١٩٩٣.

١٥- **الحياة**: ٢/ ٣/ ١٩٩٢؛ ٢/ ٩/ ١٩٩٢؛ ٢٩/ ٦/ ١٩٩٣؛ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣، و٧/ ٩/ ١٩٩٥.

١٦- رزق، يونان لبيب. "متحزبون لا حزبيون." **المصور**: ١٦ تموز/ يوليو ١٩٩٣.

١٧- رسول، فاضل. "حول دور المؤثر الخارجي في تطور المسألة القومية والطائفية." **منبر الحوار:** العدد ١١، خريف ١٩٨٨.

١٨- الرشيدي، أحمد. "الحدود المصرية – السودانية." **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١٩- رضا، محمد جواد. "الخليج العربي: المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة." **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

٢٠- روبين، مريم. "أول خطوة لممارسة الديمقراطيـة علـى الطريقة القطرية." **مجلة أكتوبر**: ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩.

٢١- زيادة، خالد. "العروبة بين سياسة وثقافـة." **الحيـاة**: ١٩٩٣/٣/٢٢.

٢٢- السرجاني، خالد. "ترسيم الحدود العراقية – الكويتيـة بعد أزمة الخليج." **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٢٣- السعدون، جاسم خالد. "المستقبل الاقتصـادي للخلـيج العربي." **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العـدد ١٦١، تموز/ يوليو ١٩٩٢.

٢٤- السيد، مصطفى كامل. "الدول الصناعية الجديدة والنظام الدولية: نموذجا كوريا الجنوبيـة والبرازيـل." **الفكـر الاستراتيجي العربي**: العدد ٣٦، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

٢٥- سيد أحمد، محمد. "جامعـة عربيـة علـى مسـتوى التحدي." **الأهرام**: ٤/ ٤/ ١٩٩١.

٢٦- الصلح، رغيد. "الأحزاب العربية: من التجيـيش إلـى المشاركة." **الحياة**: ١٧/ ٥/ ١٩٩١.

٢٧- ـــ. :الحزب فرصة العسكريين للدخول إلى عـالم السياسة." **الحياة**: ٣١/ ١/ ١٩٩١.

٢٨- عبد الجبار، فالح. "المركز أولاً... والمركز أخيـرا." **الحياة**: ٢٣/ ١٠/ ١٩٩١.

٢٩- عبد الفتاح، نبيل. "العرب والنظام الشـرق أوسـطي تحت التشكيل." **السياسة الدولية**: السـنة ٢٩، العـدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٣٠- عبد الفضيل، محمود. "تضاريس الخريطة الطبقيـة فـي الوطن العربي: نظرة إجمالية – نقدية." **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

٣١- عرفة، محمد جمال. "تحديات ما بعد الوحدة اليمنيـة." **الشعب**: ٢٦/ ٦/ ١٩٩٠.

٣٢- عزام، هنـري. "ميزانيـات دول الخلـيج." **الحيـاة**: ١٩٩٢/٣/٢٦.

٣٣- العقاد، صلاح. "الإطار التاريخي لمشـكلات الحـدود العربية." **السياسة الدولية:** السنة ٢٩، العـدد ١١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

٣٤- فرجاني، نادر. "من المسؤول عن هجرة العقول المصرية إلى الخارج؟." **الوفد**: ١٧/ ٨/ ١٩٨٩.

٣٥- ـــ. "الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم." **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.

٣٦- فرسخ، عوني. "الأقليات في الوطن العربي: تراكمات الماضي، وتحديات الحاضر، واحتمالات المستقبل." **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

٣٧- فريج، حنا يوسف. "المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة." **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣.

٣٨- فوكوياما، فرانسيس. "هل هي نهاية التاريخ؟." ترجمة مجلة **ناشيونال انترست**: صيف ١٩٧٩.

٣٩- القصيفي، جورج. "مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية والخارجية في لبنان خلال ١٩٧٥ – ١٩٩١: الوقائع والسياسات." **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/ فبراير ١٩٩٣.

٤٠- "قضية المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا." تقديم أحمد يوسف القرعي. **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العـدد ١٠٤، نيسان/ أبريل ١٩٩١.

٤١- مسرة، أنطوان نصري. "في مستقبل الوحدة العربيـة: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام؟." **المستقبل العربي،** السنة ٩، العدد ٩٠، آب/ أغسطس ١٩٨٦.

٤٢- مسعد، نيفين عبد المنعم. "الجديد في العلاقات العربية – الإيرانية." **مجلة البحوث والدراسات العربية**: العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٨.

٤٣- مصالحة، محمد. "مسألة الأمن العربي بين المفـاهيم، الواقع، والنصوص." **شؤون عربية**: العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.

٤٤- مطر، جميل. "الجامعة العربيـة والنظـام الإقليمـي العربي وتحديات الثمانينيات." **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

٤٥- ـــ. "العولمة والدولة... العسكر عائدون." الحلقـة ٢. **الحياة**: ٢/ ١١/ ١٩٩٩.

٤٦- ـــــ. "ما تغير بعد الحرب وما لم يتغير." **الحيـاة**: ١٩٩٢/٦/١٩.

٤٧- ـــــ. "مستقبل النظام الإقليمي العربـي." **المسـتقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٨، نيسان/ أبريل ١٩٩٢.

٤٨- ـــــ. "نحو نهاية النظـام الإقليمـي العربـي كمـا عرفناه." **الحياة**: ٩/ ٨/ ١٩٩٠.

٤٩- ـــــ. "نزاعات العرب: نوع من الطقوس." **الحيـاة**: ١٩٩١/٧/١٠.

٥٠- ـــــ. "النظام الإقليمـي العربـي أولـى بالتشـبث والرعاية." **الأهرام**: ٢٤/ ٤/ ١٩٩١.

٥١- المنوفي، كمال. "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطيـة في الوطن العربي." **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

٥٢- نافع، إبراهيم. "خطـوة علـى الطريـق." **الأهـرام**: ١٩٩٢/٣/٢٣.

٥٣- **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**: العددان ١٠٤ – ١٠٥، تشرين الأول/ أكتـوبر – تشـرين الثـاني/ نوفمبر ١٩٩٦، والعددان ١٣٢ – ١٣٣، آذار، مارس – نيسان/ أبريل ١٩٩١.

٥٤- "نص دستور الجزائر لعام ١٩٩٦". **الجريدة الرسمية**: ٢٧ رجب ١٤١٧ هـ.

٥٥- هلال، علي الدين. "أزمة الفكر الليبرالي فـي الـوطن العربي." تعقيب عبد الخالق عبد ا . **عالم الفكر**: السنة ٢٦، العددان ٣ – ٤، كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو ١٩٩٨.

٥٦- ـــ. "القوى الكبرى ودلالات الحرب (١)." **الحياة**: ١١/ ١/ ١٩٩١.

٥٧- هويدي، فهمي. "بلاغ لمن يهمـه الأمـر." **الأهـرام**: ١٩٩٨/٧/٢٨.

٥٨- ـــ. في: **الأهرام**: ١٣/ ٣/ ١٩٩٠.

٥٩- يسين، السيد. "مشكلات الشباب نظريا وعقائديا." **الفكر المعاصر**: العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٧٠.

٦٠- يوسف، أبو سيف. "سوريا بين معـركتين." **الطليعـة:** السنة ١١، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٧٥.

٦١- يوسف، أحمد. "مساهمة الدكتور بطرس غـالي فـي الدراسات العربية." **عالم الكتاب:** العدد ٢٣٧، كـانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

ندوات:

١- **أزمة الديمقراطيـة فـي الـوطن العربـي: بحـوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسـات الوحدة العربية.** ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

٢- **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصـة بـالتخطيط – الجزائـر.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣- **الحركات الإسلامية المعاصرة في الـوطن العربـي.** بيروت: مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٨٧. (مكتبة المسـتقبلات العربيـة البديلـة. الاتجاهـات الاجتماعية والسياسية والثقافية).

٤- **الحوار القومي – الديني: أوراق عمل ومناقشات النـدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسـات الوحـدة العربيـة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

٥- **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات النـدوة الفكريـة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـة.** تحريـر أسامة أمين الخولي. بيروت: المركز، ١٩٩٨.

٦- **القومية العربية فـي الفكـر والممارسـة: بحـوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسـات الوحدة العربية.** بيروت: المركز، ١٩٨٠.

٧- ندوة التحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، ٢٤ – ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

٨- ندوة سياسة نقل التكنولوجيا في مصر التـي نظمهـا مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العريش، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

٩- ندوة مجلس التعاون العربي، القـاهرة، آذار/ مـارس ١٩٨٩.

١٠- الندوة المصرية – الفرنسية الرابعة التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلـوم السياسية بالتعاون مع مركـز الدراسـات والوثـائق الاقتصـادية والاجتماعيـة والقانونيـة، إكـس أون بروفانس، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

١١- الندوة المصـرية – الفرنسـية السـابعة "المشـاركة الأوروبية – المتوسطية" التي نظمها مركز البحـوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٦ – ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧.

رسائل، أطروحات:

١- إبراهيم، حسنين توفيق. "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية." (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

٢- ثابت، أحمد. "مدرسة التبعية ودور الدولة فـي العـالم الثالث: دراسة الحالة المصـرية (١٩٦١ – ١٩٨١)." (أطروحة ماجستير، جامعة القاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦).

٣- سهيل، ابتسام. "النخبة السياسية الحاكمـة فـي دولـة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧٢ – ١٩٨٦." (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، ١٩٩٠).

٤- الشربيني، وفاء. "أثر نمط التنمية التابع على خصـائص النظام السياسي في الدول الناميـة." (رسـالة ماجسـتير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦).

٥- فتحي، شادية. "الدور التنموي للعسكريين فـي الـدول النامية: دراسة مقارنة." (رسالة ماجسـتير، جامعـة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩).

٦- معوض، جلال عبـد ا . "ظـاهرة التخلـف: حـول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي." (رسالة ماجستير، جامعة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

٧- ـ ـ ـ. "علاقة القيادة السياسية بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية." (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥).

٨- ميتكيس، هدى. "النخبة السياسية في تونس، ١٩٥٦ – ١٩٧٠." (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠).

محاضرات، أوراق (غير منشورة):

١- ربيع، حامد. "الوطن العربي والقوى الكبرى." (محاضرات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦ – ١٩٧٧).

٢- السيد، مصطفى كامل. "محاضرات في التنمية السياسية." (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١ – ١٩٩٢).

٣- صفي الدين، محمد. "النظام السياسي العراقي." (مذكرات لطلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، للعام الدراسي ١٩٩٠ – ١٩٩١).

٤- المحلاوي، عبد ا . "الصراعات العربية وأثرها على الاستقرار السياسي." (بحث، ١٩٩١).

٥- مسعد، نيفين عبد المنعم. "الاتجاهـات الحديثـة فـي دراسة النظم السياسة." (ورقة مقدمة إلى اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧).

٦- معوض، جلال عبد ا . "التطور السياسـي واتجاهاتـه ومشكلاته في الدول العربية في التسعينيات." (١٩٩٩).

٧- هلال، علي الدين. "التحولات العالمية وأثرهـا علـى المفاهيم السياسية." (محاضرة ألقيت في نـدوة قسـم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢).

٨- ـــ. "محاضرات في التنمية السياسية." (القـاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، ١٩٨٠ – ١٩٨١).

٩- ـــ. "النظم السياسية العربية." (مـذكرات لطـلاب السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، للعام الدراسي ١٩٨٤ – ١٩٨٥).

٢- الأجنبية

Books:

١- Almond, Gabriel A. and Sidney Verba. The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton, NJ: Princeton University Press, ١٩٦٣.

٢- Binder, Leonard (et al.) Crises and Sequences in Political Development: Princeton, NJ: Princeton University Press, ١٩٧١. (Studies in Political Development; ٧).

٣- Delury, George E. (ed.) World Encyclopedia of Political Systems and Parties. New York: Facts on File, ١٩٧٥; ٢nd ed. ١٩٨٧. ٢ vols.

٤- Dunleavy, Patrick and Brendan O'Leary. Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy. New York: Meredith Press, ١٩٨٧.

٥- Duverger, Maurice. Political Parties, Their Organization and Activity in the Modern State. Translated by Barbara and Robert North with a foreword by D. W. Brogan. London: Methuen; New York: Wiley, (١٩٥٤).

٦- Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, OK: University of Oklahoma Press, ١٩٩١. (Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. ٤).

٧- International Monetray Fund (IMF). International World Economic Outlook. Washington, DC: IMF, ١٩٩٣.

٨- Korany, Bahgat and Ali e. Hillal Dessouki. The Foreign Policies of Arab States. Boulder, CO: Westview Press, ١٩٨٤.

٩- Lawson, Kay and Petre H. Merkl (eds.) When Parties Fail: Emerging Alternative Organizations. Princeton, NJ: Princeton University Press, ١٩٨٨.

١٠- McGrew, Anthony G. and Paul g. Lewis. Global Politics: Globalization and the Nation – state. Camridge (England): Polity Press; Oxford (England); Cambridge, MA: Blackwell Publishers, ١٩٩٢.

١١- Merkl, Peter H. Modern Comparative Politics. New York: Holt, Rinehart and Winston, (١٩٧٠). (Modern Comparative Politics Series).

١٢- Parito, Vilfredo. The Mind and Society. Edited by Arthur Livingston; translated by Andrew Bongiorno and Arthur Livingston, with the advice and active cooperation of James Harvey rogers. New York Harcourt, Brace and Company, (١٩٣٥). ٤ vols.

١٣- Parry, Geraint. Political Elites. London: Allen and Unwin, ١٩٦٩. (Studies in Plotical Science; ٥).

١٤- Roxborough, Ian. Theories of Underdevelopment. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, ١٩٧٩. (Critical social Studies).

١٥- Todora, Michael P. Economic Development in the Third World. ٤th ed. New York: Longman, ١٩٨٩.

١٦- Turner, Bryan S. Marx and the End of Orientalism. London; Boston: Allen and Unwin, ١٩٧٨. (Controversies in Sociology; ٧).

Periodicals:

١- Camau, Michel. "Trois questions à propos de la démocratization dans le Monde Arabe." Egypte – Monde Arabe: no. ٤, ١٩٩١.

٢- Dessouki, Ali H. "Globalization and the Two Spheres of Security." Washington Quarterly: Autumn ١٩٩٣.

٣- Drucker, Peter F. "The New Pluralism." Dialogue: March ١٩٩٠.

٤- Halpern, Manfred. "Egypt and the New Middle Class: Reaffirmation and New Explorations." Comparative Studies in Society and History: vol. ١١, no. ١, January ١٩٦٨.

٥- Middle East: No. ١٧٣, Marach ١٩٨٩.

٦- Neuman, Robert. "This Next Disorderly Half Century: Some Proposed Remedies." Washington Quarterly: Winter ١٩٩٣.

٧- Rulleau, Blandin. "La Nouvelle constitution." Maghreb – Machrek: ٣[eme] trimester ١٩٩٠.

٨- Tozy, Mohamed. "Islam et état au Maghreb." Maghreb – Marchrek: October – November ١٩٨٩.